

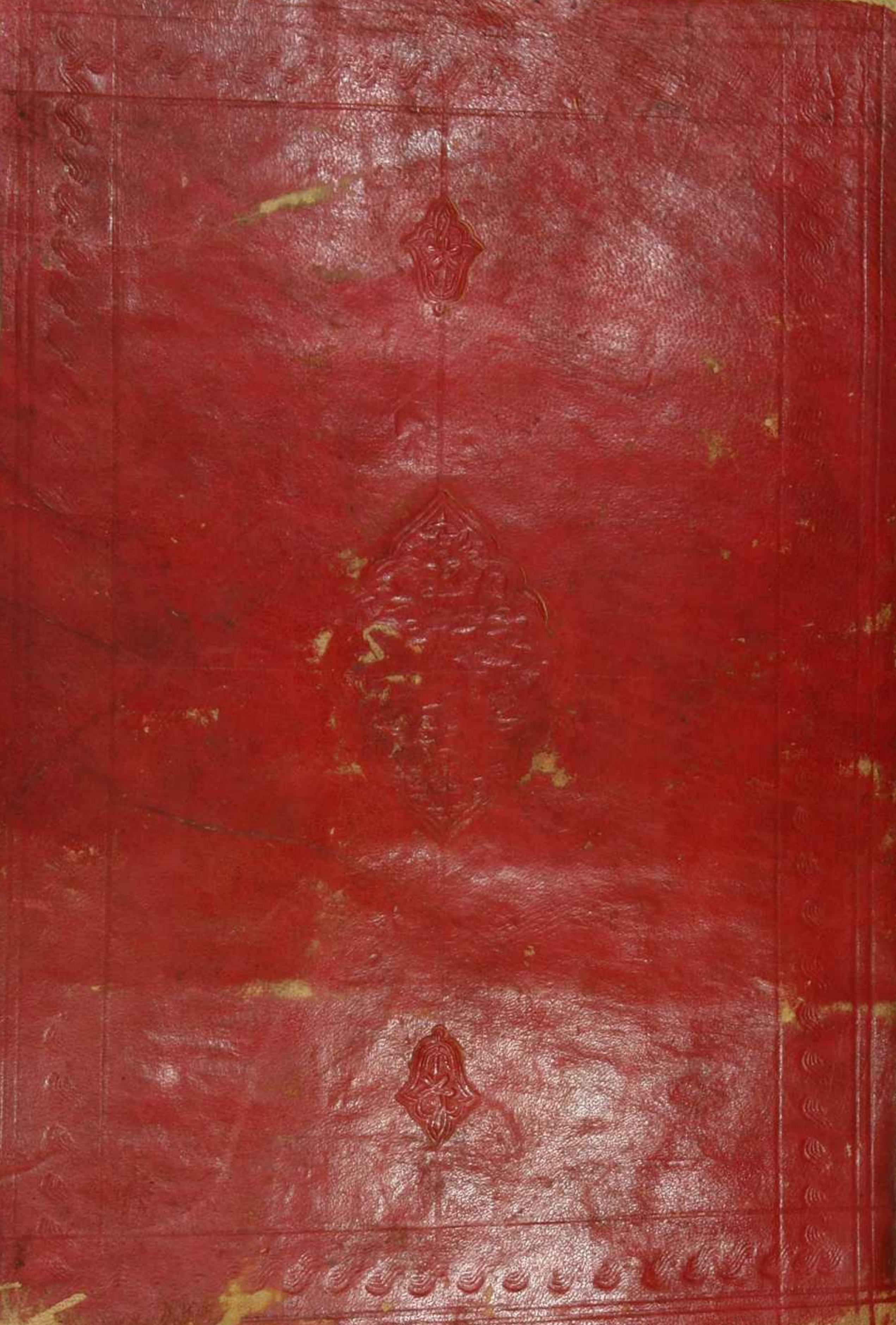
١٢٠٢

فتح الفتاح

ابن دنانير

الكتاب

٢١٧٢
ج ٢



فتح الفتاح بشرح الايضاح ، تأليف ابن علان ،

محمد علي بن محمد - ١٠٥٧ هـ . بخط محمد بن
عبد الله المنصوري ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ هـ .

ج ١ ، ٢ (٢٣٥ + ٢٧٩ ق) ٢٣ س ٥ ر ٢٣ × ١٧ سم

نسخه جيدة ، في مجلدين خطها نسخ معتاد .

الاعلام ١٨٧ : ٧ هدية العارفين ٢ : ٢٨٣

١ . العبادات ، الفقه الاسلامي و اصوله .

٢ . المؤلف به اسم الناسخ .

ج . تاريخ النسخ . د . شرح الايضاح للنووي .

الجزء الثاني وهو النصف الثاني من
الكتاب المسمى فتح الفتاح بشرح
الايضاح للامام العلامة محمد بن علي
ابن علي الصديقي النافعي
تقرئ الله بن حمد
ونفقتا بعلوم
امين
م

مكتبة
المعهد العلمي
بدمشق

مكتبة
المعهد العلمي
بدمشق

١/٢٢٢
١٢٩٨/١١٨

المجلد : ١ من عددان لصديقي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب : فتح الفتاح بشرح الايضاح للامام محمد بن علي
اسم المؤلف : محمد بن علي بن محمد بن علي
تاريخ النسخ : ١٢٩٨ هـ
عدد الأوراق : ٢٧٩
ملاحظات : ٢١٤٢

ف. ١٤

الفصل الرابع في الوقوف بعرفات

الاولي اعرب به اعرب به قبل العلمية منونا انما كان
كما كان ويجوز ان اعرب به اعرب به ما لا ينصرف اعتبارا
بما فيه من اننا نيك واعرب به كاصله غير منصرف
لما ذكره الا ان الكسرة نيابة فيه عن الفتحة النايبة
عن الكسرة وعند العرش تحت العلامة عبد الملك
العصامي رحمه الله تعالى بقوله

واين اذ تحت كسرة في البحر نايبة عن فتحة فاستقرى
وقد افردت في الكلام على ذلك جزا لطيفا وما يتعلق
به قبله وبعده اذا فرغ من السعي بين الصفا
والمروة فان كان معتمرا متمتعا او غير متمتع حلق
راسه ان كان يسود قبل مجيئ وقت حلقه في الحج
والا اقتصر على التقصير كما سيأتي او قصر وسأيت
ان الحلق ازالة الشعر بالموسى من منبته والتقصير
قطع اطرافه بمقراض ونحوه وصار حلالا بانتهاء
عملها وسياتي بيان حال المعتمر مبسوطا في الباب

الرابع باب العمرة ان شاء الله تعالى ثم المعتمر
ان كان متمتعا اقام بعد فعل ما ذكره بمكة حلالا
لخروجه بما فعله من الاحرام بفعل ما اراد من الجماع وغيره
مما كان حراما عليه بالاحرام لزوال سبب التحريم
فان اراد ان يعتمر بقلوع العيسى بقيد بل ولو ولحبا
كثرا وقضا العمرة افسد ما كان له ذلك لكونه خاليا
عن النسك ويستحب الاكثار من الاعمار كما ياتي في

البيان

البيان الخامس بان المقام يضم اليه اسم مكان من الإقامة
بمكة ان شاء الله تعالى وفي الحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عذلة الفقر وميتة السنو فاذا كان عند خروجه
الى عرفات يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة
سمي به لما ياتي في الاصل من ترويم يومين بالماء من
مكة لعرفته في سالف الازمنة احرم من مكة بالحج
ومحل تأخيرها للاحرام الى الثامن الا ان كان متمتعا من
الهدى والاسن له الاحرام قبله ليصوم الثلاثة قبل
يوم النحر ولا يحرم المتمتع بالحج الا بمكة فان احرم من
غيرها فحكمه حكم المكي اذا احرم كذلك وكذا اي كاحرام
من ذكر من مكة يحرم منها من اريد الحج من اهل مكة
الكاتبين فيها ذلك الوقت وقت الاحرام بالحج
سواء المقيمين والغرباء وقد سبق بيان احرامه
الذي لم يجب عليهم العود لميقاتهم للاحرام لكن دخلوا
محرمين او دخلوا الحرم ولم يخطر ببالهم النسك
اصلا وفي الشفقة لابن حجر لو احرم خارج بناها
اي في محل يجوز قصر الصلاة فيه لمن سافر منها ولم يقد
اليها قبل الوقوف اساء ولزمه دم اما اذا عاد ولكن قبل
وصوله لمسافة القصر والاتعين الوصول الى ميقات
الافاق كذا قالوه وهو صريح في انه لا يكفي مسافة
القصر وظن ان محله ما اذا كان ميقات جهة خروجه
على مرحلتين او لم يكن لها ميقات فيكفي الوصول
اليها وان لم يصل لعين الميقات وانما سقط دم المتمتع



بالعود لمرحلتين مطلقا لان هذا فيه اساءة بترك
 الاحرام من مكة فشدد عليه اكثر ولانه يبعده عنها
 مرحلتين انقطعت نسبتة عنها فصارت كالافاق
 فيتعين ميقات جهته او محاذاة **تسعة**
 علم مما تقررها ان الممتع لو دخل مكة قد فرغ
 من اعمال عمرته ثم خرج الى محل بينه وبينها مرحلتان
 لزمه الاحرام بالبحر من ميقاته على ما تقرروا ودون
 مرحلتين ثم اذا ادخل الاحرام بالبحر جازله تاخيره الى ان
 يدخلها بل لو احرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف
 او الوصول الى الميقات او مثله وفي الروضة اذا كان
 ميقات الممتع الافاق مكة فاحرم خارجها لزمه
 دم الاساءة ايضا ما لم يعد مكة او للميقات او مثل مسافة
 وهو صريح فيما ذكرته نعم قوله للميقات يحل على ما
 حملت عليه قولهم ميقات الافاق انتهى **وان كان**
الذي فرغ من السعي حاجا مفردا بكسر الراء
قارنا فان وقع سعيه الذي امته **بعد طواف**
الافاضة فقد فرغ من اركان الحج كلها اي ان حلق
 والابقي عليه اذ هو ركن **وبقي عليه من**
واجبات الحج المبيت بمنى ورمي جمرات ايام
الشرع هذا ان فعل الافضل من الترتيب بتقديم
 الرمي فالنحر فالحلق فالطواف فالسعي فاني قدم
 الطواف والسعي على الرمي بقي عليه رمي النحر
 ايضا وسكت عن طواف الوداع لانه واجب لذاته لا من
 واجبات

واجبات الحج اذ يجب على من فارق مكة لمرحلتين
 وان لم يكن حاجا ولا يلزم الحاج اذا لم يفارقها
واذا وقع بعد طواف القدوم فليتم مكث
على احرامه بمكة الى وقت خروجه في اليوم الثامن
من ذي الحجة ومحل خروجه فيه ما لم يكن يوم جمعة
 وهو من اهل وجوه بها ولا فلا يخرج الى بعد
 صلاتها او قبل العجر على ما سياتي **فاذا كان اليوم**
الذي قبله وهو اليوم السابع **خطب فيه**
نذبا للامام ان حضرا ونائبه وقد اقيم الحائ
 فيها خطبا الجمعة بمكة يتناوبونها وخطيب
 يومئذ خطيب عيد الفطر العام بعده هذا
 عملهم **بعد صلاة الظهر** غير يوم الجمعة وبعد
 صلاتها في يومها **خطبة فردة عند الكعبة** ويندب
 كون ظهري لها وجهه للناس كالجمعة خلافا لمن
 قال بوجوبه ولو عكس صح وان كان على
 بابها وتوهم بعض عدم الصحة معلا بتقدير است
 استقباهم قنفوت المعصود من تعلم المناسك
 ظاهر الفساد **وهي اول خطبة الحج الاربعة** واثنان
 التاني العدد من تحريف الشايع اذ هو هنا وصف
 لمؤنث لا مذكر **واعلم انه يستحب للامام الذي هو الخليفة**
 اي صاحب امر بلد الحج اذا لم يحضر بنفسه **الحج ان**
ينصب امير الحج بمكة ولا يثب من سابع ذي
 الحجة ومنتهى ها النفر كما سياتي اخر الكتاب

ويطعنونه وجوباً فيما ينوبهم من امر المناسك
الا ان فوض له مطلقاً امره لانه واجب الطاعة
من علو سيايتنا ان شاء الله تعالى في اخر هذا الكتاب
بيان صفة هذا الامير واحكامه بالجبر
عطف على الامير ويحوز رفقاً عطفاً على بيان
وينبغي يندب للامام او منصف به عند غيبته
او حضوره اذا اراد تفويض ذلك لمنصوب به
ان يحيط بخطب الجمع وهي اربع احدها يوم
السابع بمكة وقد ذكرناها والثانية يوم عرفة والثالثة
يوم النحر بمكة والرابعة يوم النحر الاول بمكة ايضا
ويجبرهم في كل خطبة بما ينوبهم امامهم من
اعمال المناسك واحكامها الى الخطبة الاخرى كذا عبر
في الروضة كما صلها وفيه تغليب اذ ليس بعد الرابعة
خطبة وتعليمه في كل ما بعد هذا اقل الكمال
والاكمل تعليمهم في كل خطبة جميع المناسك التي
امامهم وهو محل النص على يد تعليم الجمع
فهي لانه اوحي للرسوخ في الذهن لتكريرها
فان من لا شغل له بالعلم لا ترسخ في ذهنه
المسائل العامة الا بعد مزيد تكرير وتعب
ولعله لا يتيسر للواحد منهم الا حضور بعض
الخطب كثره الا شغل فيفوت ذكر بعض
الاحكام وعلل من اجاز كالرافعي الاقتصار
على ما ذكره المصنف بانه اوحي لحفظه في اقل زمن

ويرد

ويرد خبر البيهقي بسند جيد كان صلى الله عليه وسلم
اذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس واخبرهم
بمناسكهم فالجمع المضاف فيه دليل ما قلناه واقهرهم قوله
ما بين ايديهم عدم تعرضه لما قبل الخطبة التي هو فيها
ولو قيل ينبغي التعرض له ايضا ليعرفه اولئك من
اخل به لم يبعد وكلمته افراد وبعد صلاة الظهر
الا التي يعرفه فانها اي الخطبة شمة خطبتان
كعظم الخطب وفي نسخة فانها والثنية بالنظر للخبر
وقيل صلاة الظهر كما سياقي ان شاء الله تعالى
واعترض بان الوارد في خطبة يوم النحر انها تكون
ضحي ثم يفوضون للطواف ثم يعودون للظهر
بمكة وبيان السنة لمن يعجل النحر ثاني ايام التشريق
اذا يصلوا الظهر بالمحصب لا بمكة الخطب وغيره
سواء لا تكون خطبته بعد الظهر الا غير المتعجل
والثاني صحيح والجواب عن الاول كما قال المصنف
بان رواية ابن عباس في الصحيح تدل على ان ذلك
كان بعد الزوال ان فيها ان بعض السائلين قال ربي
بعد ما امسيت والمسألة مطلق على ما بعد الزوال
اي فقد مت هذه لانها الصبح واشهر قال السبكي
وبان في طبقات ابن سعد عن عمر وابي يثري بتخنيته
مفتوحة فمئثلة ساكنة فز مكسورة فتوحدة فياء
النسب انه حفظ خطبته صلى الله عليه وسلم يوم
النحر بعد الظهر وكان على ناقته القصوي وكان يحكيها

بطولها وجمع بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم خطب
يومين خطبتين في وقتين قال ابن جماعة وهي
مقتضى هذه الأحاديث غريبة وقع للشيخ الرمي
في هذا المكان أنه قال تعالى للشارح وسياق الجواب عن
الأول وغفل عن ذكره في أعمال مني ولا عيب على الإنسان
في النسيان وقد ذكره الشارح مئة ونقلناه هنا
طلباً للقرب **ويا مرام الامام الثامن في الخطبة التي**
في اليوم السابع بمكة ان يستعدوا يتهيأوا
للقدر ويضمون إليه وتشديد الواو والسير أول
النهار **والرواح** السير بعد الزوال هذا أصلهما
لغة وهو المراد هنا وقد يطلق كل معني الاخر وبما
يشمله مجازاً **من القد الى مني** بالصرف وتركه
على ارادة المكان والبقعة **ويا مرام الممتنعين** و
كذا المحرم بالتح من مكة كما يأتي عن المجموع **ان**
يطوفوا قبل الخروج الى مني لا المفرد المحرم من
خارجها والقارن كذلك فلا يندب لهما طواف وداع
لبقاء نسكهما فتوجههما لا تمامه بخلاف نحو الممتع
فتوجهه لا ابتداء نسك آخر فندب له الوداع لمشابهة
بمن قضا نسكه والمشابهة المذكورة لا تقتضي
إيجابه لضعفها **وان كان يوم السابع يوم الجمعة**
خطب أو لا **للجمعة** الخطبة المفروضة **وصلاها**
ثم خطب هذه الخطبة المندوبة ولا تجزى خطبة
للجمعة عنها **لان السنة فيها اي المندوبة التأخير**

عن الصلاة

عن الصلاة كما مر وتلك تقديمها واجب شرط لصحة
الجمعة ولأنها لا تشاركها في المقصود اذ مقصود خطبة
الجمعة الوعظ وخطبة الحج تعليم الناسك وبه يفرق بين
عدم الاكتفاء بذلك هنا وبين الاكتفاء به في اجتماع الكسوف
والجمعة ومقتضى قوله بعد الصلاة أنها قبلها خلاف
السنة والاقرب ان المراد صلاة الخطيب فقط ثم يخرج
بهم في اليوم الثامن الى مني ويكون خروجهم من مكة
بعد صلاة الصبح بمكة بحيث يصلون الظهر بمنى
أول وقتها هذه الحيشة تحصل بالخروج من مكة وقت
الضحى فان مني على فرسخ من مكة **هذا هو المذهب**
الصحيح المشهور من نصوص الشافعي والاصحاب
وما وقع في الروضة من انه يخرج بعد صلاة الظهر
ضميف أو ما إليه هنا بقوله **وفي قول** للشافعي
يصلون بمكة الظهر ثم يخرجون قلت ويمكن
الجمع بين النصين بحمل الأول على ظهر عن الجمعة والثاني
على ظهرها وهو الجمعة الا ان هذا مع امكان بعيد
لما فيه من إحالة الخلاف وبعد الجمع عن ظاهر الكلام
وعن قوله **فان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا**
من مكة قبل طلوع الفجر لان السفر يوم الجمعة
الي حيث لا تقبل الجمعة حرام أو مكروه على
المذهب وظاهر ان هذا حكم المكي والمقيم بها اقامة
موثرة في منع الترخص أما غيره فله السفر بعد الفجر
ولهم لا يصلون بالجمعة بمنى ولا يعرفات بحلة مشافقة

لبيان وجوب سبب التحريم وعدم صلاحها **لأن**
شرطها دار الإقامة قال الشافعي فإن بني أي بوفرة
 أو مقي قرية بفتح فسكون قال في المصباح هب
 الضيعة وفي كفاية المتحفظ هب كل مكان اتصلت
 به الأبنية واتخذ قرارا ويقع علي المدن وغيرها
 والجمع قري علي غير قياس أي لأن قياسه فقل
 من المقيبل أن يجمع علي أفعال كظبية وطلبي و
 والنسبة اليها قروي بفتح الميم علي غير قياس
 انتهى **واستوطنها** أي بقوا **من أهل الكوفة** أي الكوفة
 المذكور الفقلاء الآخر **أقاموا الجمعة** وجوبها
هم تأكيد للضمير قبله حتى به ليصطف عليه
والناس معهم والطرف حال وقيد الزركشي
 جواز السفر عند إمكان إقامتها يعني بما إذا
 بقي مكة من تنقده به قال والأفلاسيه المنع
 أيضا لاساتهم بتعطيلها بمكة وقوله فالأشبه
 المنع منه أن يريد حتى في أيام التشرية لعقود
 الناس فيها فلا يؤمرون بالذهاب بمكة لأه
 قامتها بل لو كان يوم الحج يوم الجمعة فذهب
 المكي لطواف الأفاضة لم يلزمه لشغله بأعمال
 المناسكة وليس عوده مبيح لصلاة الظهر نعم
 يحج الفرق بين من أراد الإقامة بمكة لآخر
 النهار وترك السنة فيلزمه ومن لم يرد فلا
 ولا يسكن منع الخروج يوم التروية إذا

كان

كان يوم الجمعة مع سن الخروج من بعد الفجر
 وصلاة الظهر بمنى لأن نذبه ذينك في غير يوم
 الجمعة لمن يلزمه بخلاف نذبه صلاة الظهر بمنى
 يوم الحج فقام للمكيني وغيرهم من الحجاج كما نص
 به كلامهم وأيضا فكثرة ما علي الحجاج من الأشغال
 يقتضي التخفيف بعد إقامته بالأقامة أي صلاة
 الجمعة مما فيه من المسقة عليه حيث لم يكن عال ما علي
 الإقامة بمكة لآخر لنها وتخفيف بذلك لخلاف يوم
 التروية لا مسقة عليه في الزمان بإقامتها وحيث
 قلنا لا يلزمه فالأقرب اتفاقها بهم كما لو أقامها
 المحدث وروى أن أرا دعي غير أيام التشرية
 فالظاهر أنه أراد ما صرح به من أن أهل
 البلد لو تركوا الجمعة ببكدهم وأقاموها في آخر
 انفقوا جمعهم وأساؤا قال الزركشي ويؤخذ
 من النص أن الاستيطان ليس من شرطه
 ملك البقعة لأن مبي لا يجوز أحياءها وأن
 جاز البناء فيها لا يتفاد فتصير مساكنهم
 مستحكمة انتهى لكن أطلق الشيخان كالاصحاب
 حرمة البناء بمنى مطلقا وظاهر حرمة ذلك في عرف
 وكذا المحصب فيما يظهر لنذبه المبيت به سواء
 كان ذلك البناء يضيء أم لا قصد به الأرفاق
 أم لا وما نقل عن الشافعي من جفان البناء للأرفاق
 ضعيف مبني علي جواز أحياء هذه البقاع

بني ولفظ

الفجر
 بعد الظهر
 أي الخروج
 أي صلاة

كثيرها وما أفني به إلا صفون من جوار بيع دور
مني وأجار ثمنها وأخذ أجر ثمنها مردود نقلا وتوفي
ويمكن حمل كلامه علي أن جهنم ذلك إنما هو من
حيثك إلا بنية القاعة المملوكة له وإن عصي بها
لا الأرض لا نهالاً تلك بالاحياء وبنيجه أنه لو أقيمت
جهة صحيحة لزم المكيين وخوفهم حصونهم أي
ما لم يردوا لنفد مكة للطواف وإن كان وقتهم
وأسفأ فرغ الظاهر فافيد **اليوم الثامن**
من ذي الحجة يسمى يوم التروية لا يفهم أي الحاج
يتروون معهم من الوقيده ابن خليل مما رضم
من مكة لأنه لم يكن يعرفه ولا مني إذ ذكر ما
واليوم التاسع يوم عرفة والظاهر يوم النحر الجدي
والأصاحي فيه والحدادي عشر بينا الحزبين علي الفتح
يوم القدر بفتح القاف وتشديد الراء لا تم يعرفون
يستقرون فيه يعني ويسمي يوم الأكارع
لا كلم فيه الأكارع الهدى **والثالث عشر يوم النفر**
الأول لا لهم ينفرون فيه منها ويسمي يوم الرواح
لا كلم فيه رؤس الهدى **والثالث عشر يوم**
النفر الثاني ويوم الخلائق مني منهم وفي تفسير
والصافات من البيضاوي في قصة ذبح إبراهيم
ابنه تروياه ما لفظه قيل أنه رأي ليلة التروية
أن قابلاً يقول له الله يأمر بك بذبح ابنك فلما
أصبح رأي أي تروي للرواح كما في البحر لابن حبان
أنه من

أنه من الله أم من الشيطان فلما أمسي رأي مثل ذلك
ففرق أنه من الله ثم رأي كذلك في الليلة الثالثة فهم
بنحوه ولذلك سميت الأيام الثلاث بالتروية وعرفة
والنحر ونقل ابن حبان في البحر مثله وهو وجه آخر
للتسمية غير ما هنا وما ذكر فالتكاثر لا تراحم ثم إذا
خرجوا يوم التروية إلى مني فالسنة أن يصلوا
بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويستأبها
ويصلوا بها الصبح وكل ذلك المذكور مستنود
ليس بنسبك واجب لأشئ بتركه سوى فوات
فضله ويستحب كما قال الزعفراني أن يقصد مسجد
الخيف فيصلي به المكتوبات المذكورة ويستغفل فيه
عند الأحجار التي بين يدي المنارة فإنه صلى الله عليه وسلم
صلى ثمة ولوم يستأبها أصلاً شيئاً من أمسيته
ولم يدخلوها كاهل العراق المجايين بعرفة من غير جهتها
فلا شيء عليهم من أتم ولا فدية لكن فاتهم السنة
الفيه للمجنس فيصدق بالسنة وهي وصولها
وصلاته المكتوبات المذكورة بها ومبسته تلك
الليلة وإقامته ثم لما ساقوا ولوتر كوا بعض ما ذكر
حصل لهم ثواب ما فعلوه وفاتهم ما تركوا فإذا
طلعت الشمس يوم عرفة وهو التاسع على شهر
بالمثلثة فالموحدة فالتحيتة فالرا مكر قال المص
في التهذيب هو جبل علي عين الزاهب من مني
لعرفات بالمزدلفة وقال المحب الطبري علي يساره

يشرف علي مني من جمرة العقبة الي تلقاء مسجد
الحنيفة وامامه قلام قليلا وكلام الازرق في يواقفه قتل
واهل مكة ادري بشعائرها ومن ثمة اعتمده جمع متأخرو
كنى اعقد اخرون الاول **وهو جبل معروف هناك**
وقوله المصنف انه بالمزدلفة اي يمتد من مني اليها
فيوجد بها فاندفع الاعتراض عليه بالاجماع على خلافه
وبان بالمزدلفة جبل يسمى ذلك ليس هو المراد وب
ويستفاد من هذا ان بكل منما جبلا يسمى ذلك فلا يبعد
انصالهما في الجهة المذكورة ومن العجيب ما في المصباح
بشير جبل بين مكة ومني ويرى من مني وهو علي
عين الواصل منها الي مكة **ساروا من مني متوجهين**
الي عرفات واستحسن بعض العلماء اي راي حسنا
ان يقول الحاج في مسيره من مني اللهم لك
لا الي غيرك توجهت وليكن صادقا في التوجه الذي
اخبر عنه والا كان كاذبا فيخشي عليه المقتة في الوقت
ولو جهلك ذاك الكرم من الكرم النفاسة اردت
قصدا اي لا لغرض اخر كذا وسبعة **فاجعل**
قصير ذبي مغفورا بعد م المواخذة **وجي ببرورا**
مقبولا او خالصا من الماثم اما بالعصمة منها او بتفورها
ان وجدت **وارحمي ولا تخسني** بالخالمعجمة
اي تخلف ما املتته **لك** بكسر الهمزة استينافا وهو
ارجح من الفتح كما تقدم في التليق **علي كل شيء قدير** وهذا
الدعا غير مرفوع ولا موقوف قال السيد الاجي في عمارة
الناسك

الناسك وقيل انه يستحب ايضا ان يقولوا
عند توجههم اللهم اجعلها خير عذوة عذو
ننا وافر بها من رضاك واجعلها من سخطك
اليك عذوت وخوكت توجهت وياك اعتمدت
ورحمك رجوت وعليك توكلنا سالك ان
تغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما
اعلنت وان تقطيني سؤلي وتقضي لي حوائجي
وتبارك لي في سمعي وبصري وعقلي وعملتي
وقولي وعافيتي ما ابقيتني واجز لي من كل خير
فسمته في هذا اليوم بين عبادك حظي ونصبي
واجعلني من عبادك الذين تباهي بهم ملا
يلتك يا ذا الجلال والاكرام واسالك اللهم ان
تبارك في وقفي وتقضي في عرفات حاجتي
وتوجهني للخير اينما توجهت وصلي الله علي
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم انتهى وهو حسن
مناسب للوقت والحال ولكن لا يعلم له اصلا
من السنة اه **قال اقضي القضاء** ظاهر تعبيره به
جواز له كذا قال الازرق وذكر بعضهم واظنه
القاضي بالطيب ان هذا في معنى في شاهنشاه
او ملك الاملاك او الملوك او يقرب منه وافضع
منه حاكم الحكم وظاهر حرمه ذن الاسمين
قياسا علي ما قبلهما وعليه فاقضي القضاء او
من قاضي القضاء كذا بالاجماع النطقي سيما من

هذا المص يدل للجواز الا ان يجاب بان ذلك لا دليل
فيه بدليل اجماعهم على المنطق باب القاسم
حتى من المص المخرج حرمه التكني به مطلقا
وكان عذرهم الاشهاد بها والمحرم انما هو
الوضع ابتداء لا المنطق به بعد الاشهاد وبه
يعتد رعن نطق المص بما ذكر هنا وعلى القول
بالجواز وبه صرح بعضهم فقد يفرق بان
في ملك الاملاك او الملوكة ظهور السموات لله
تعالى ما ليس في قاضي القضاة ويتردد النظر
في حاكم المحكام وحقوقه بملك الملوكة ومما يستند
لجواز قاضي القضاة ان اول من لقب به الماوردي
فاعرض عليه بانه يسببه احكام الحاكمين ويدخل
فيه الباري فقد ورد في الكتاب والسنة وصفه
تعالى بالقضا وكل قاض من الانبياء ولم يلتفت
لذلك الا اعتراضا واجاب هو ومحققوا عصره
بانه لا ينصرف الا الى اهل علمه وزمانه واول
من لقب قاضي القضاة ابو يوسف وقد خصص
العرف هذين باطلاقهما على اعدل القضاة واعلمهم
بالنسبة لاهل زمانه او اقليمه ومثلها كما قال
بعض المتأخرين وزيد لوزراء وامير الامراء
وداعي الدعاة مما كان قد يماثلهم ولم ينكر
الامة وان شمل اللفظ فيه من ذكر اعما داعي
تخصيصه بالعقل باهل زمانه او ببلد دونه

غيرهم

بحرمة

مقابل

غيرهم من تعدد ما وقد انكر واعلي من اراد التلقب
بشاهين شاه وافيا الماوردي بتحريمه لصحة المنع
بالحديث منه وكان الكبر صدقاه الملك فشكره عليه
وقال انا اعلم لو جازيت احدا في الخلق لحابيتني و
عارضه بعض المحسادياته يلقي قاضي القضاة
فلم يلتفت لمعارضتهم وفي ترجمة ابن الجوزي
من طبقات الحنابلة ان جلال الدولة المظفر
امراة يكتب شاه شاه الاعظم ملك الملوكة
ولخطب له بذلك فنفر العامة ووقعت فتنة
وذلك سنة اربعماية وتسعة وعشرين فاستفتي
الفقيه فكتب الصيمري ان هذه الاسماء يعتبر
فيها القصد والنسبة وكتب ابو الطيب الطبري ان
اطلاق ملك الملوكة جائز ويكون معناه ملك ملوك
الارض فانه لجاز ان يقال قاضي القضاة وكافي
الكفاة جاز ان يقال ملك الملوكة وكتب التميمي
خوه وذكر محمد بن عبد الملك الهمداني ان القاضي
الماوردي منع من ذلك قال ابن الجوزي والذي ذكره
الاكثر هو القياس اذ اقصد به ملوك الدنيا الا اني
لا اري الا ما راه الماوردي لانه قد صح في الحديث
ما يدل على المنع كتنهم عن النقل بمعزل وابن الجوزي
واقف على جواز التلقب بقصدي بقاضي القضاة
وخوه وقد ذكر ابن القيم عن بعض العلماء في معنى
ملك الملوكة قاضي القضاة فيكره لانه حقيقة

الحق

خ

هو الله تعالى وكان جماعة من اهل الدين والفقه
يتويعون من اطلاق لفظ قاضي القضاة وحكم الحكم
وقياسا على ما يفضله الله ورسوله من ملك الاملاك
وهذا محض القياس قلت وكان شيخنا ابو عمر عبد
العزيز بن ابراهيم بن جماعة الكنايني الشافعي قاضي
الديار المصرية وابي قاضيها يمنع الناس ان يخاطبوه
بقاضي القضاة او يكتبوا له ذلك وان يباذله بقاءه
المسلمين وقال هذا اللفظ ما تورع عن علي رضي الله
عنه بوضع ذلك ان التلقب بملك الملوك انما كانت
من شعار الاعاجم من المجوس وخوفهم ولا ينبغي
التشبيه بهم انتهى **وليس يجب ان يسير واعلي**
طريق ضب بفتح المعجمة وتشديد الهمزة
الاسم الجليل الذي مسجد الخيف في اصله قاله البكري
وان يعود واعلي طريق المازمين **اقتد برسول**
الله صلى الله عليه وسلم والمازم بهمة او الف
قزاي مكسورة الطريق الضيقة بين الجبلين
والمراد هنا ما بين الجبلين اللذين بين عرفة ومزدلفة
وثني لما فيه من الانقطاع فصار كالطريقين او طول
علي الجبلين لاكتشاف ما تلك الطريق تجوز للمجاورة
وقال السيد الاجي وهذا هو الظاهر من اطلاق الاصحاب
ولكن عابدا في طريق غير الذي صدر منها لتعدد
طرق العبادة فتشبه له **كالعيد** فقد كان صلى الله
عليه وسلم يذهب لها من طريق ويعود في آخره
قيل

قيل لما ذكر وقيل لتعدد بركة عليهما وقيل ليستغفياه
اهلها وقيل للتصدق عليهم وقيل لا غاظة المضافين
وقيل لدفع شرهم وقيل لغير ذلك **ودكر الازرق في موضع**
مكة نحو هذا من اختلاف طريقه **قال الازرق في**
وطريق ضب طريق مختصر ذكره لانه يجوز تذكير
الطريق والسبيل والصرط وتاثيرا **من المزدلفة**
الي عرفة وهو في اصل المازمين عن يمينك وانت
ذهبت الي عرفة والله اعلم وطريق المازمين عن
يسارك حينئذ وقد كان صلى الله عليه وسلم يحسب
اليمن في شأنه كله ونقل الازرق انه صلى الله عليه وسلم
سلك هذه الطريق حين عدي من منى لعرفة كما
ارشد اليه قول المصنف **اقتد برسول الله صلى**
الله عليه وسلم وتخصيص ذلك بالعود من المازمين
بعيد وظاهر كلامه ان ضبا وهو ثبير عند المصنف
لمزدلفة فيريد ما مر من اتصال ثبير منى بثبير
مزدلفة **فاذا وصلوا الي عرفة** بفتح النون وكسر
الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها قال
في المصباح موضع قيل من عرفات وقيل بقربها
خارج عنها انتهى والثاني هو المعتمد **ضربت بها قبة**
الامام امير قامة الحج **ومن كاف له قبة اي خيمة**
ضربها ثم **اقتد برسول الله صلى الله عليه وسلم**
ونريد نزوله حيث نزل صلى الله عليه وسلم وهو
عند الصخرة الساقطة باصل الجبل علي يمين الذاهب

الى عرفه قال الازرقعي وتحت جبل نمرة غارا ربيعة
 اذرع او خمسة ذكروا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان ينزله يوم عرفة حتى يروح الى الموقف **ولا يدخل**
الحاج عرفات الا في وقت الوقوف بعد الزوال وبعد
صلاة الظهر والقصر مجعوتين اذ كان ممن له
 الجمع والا فبعد صلاة الظهر كما سنده ان شأنا
 الله تعالى في هذا الفصل **واما ما يفعله الناس في**
هذه الازمنة من دخولهم ارض عرفات في اليوم
الثامن فضلا عن السادس والسابع وليلة الثامن
فخطا خلافا للصواب لانه مخالف للسنة المأمور
 العباد بانبا عراها **يفوتهم بسببه** اي الدخول
سنة كثيرة وصف تأكيد من هذا الصلوات
 الخمس **بني والمبيت بمبي والموجه** منها الى نمرة
 والترويل بها والخطبة **والصلاة ثمة قبل دخول**
عرفات وغير ذلك قال الشارح في الخطة اللهم الا
 من خاف رحمة او علي محترم لو بات بمبي او وقع شك
 في الهلال يقتضي فوات الحج بفرض المبيت فلا بدعة
 في حقه ومن اطلق المبيت بها عند الشك فقد
 تشابهل اذ كيف تترك السنة وحجه مجزى بتقدير
 الغلط اجماعا فالوجه التمسيد بما ذكرته انتهى
 اذا عرفت ذلك **فالسنة ان يمشوا بمرة حتى**
تزل الشمس من جهة المشرق الى المغرب **ويقتلوا**
 سياحي انه يدخل وقت هذا الفسح بطلوع الفجر الصادق

كفعل

ت في ٢

تفكر

كفعل الجمعة فها هنا لبيان افضل اوقاته بها
للقوف بخلاف تأخير فرمافاته به المبادرة
 فقول ابن خليل بعده ضعيفا ومحمول على اصل
 السنة فاذا زالت الشمس **ذهب الامام والنا من**
 مناز لهرثمة الى المسجد المسمى بمسجد ابراهيم صلى الله عليه
 وقد مر ان منسبته للخليل هو المعتمد **ويحظن الامام**
قبل صلاة الظهر خطبتين يبين لهم في الاولى كيفية
الوقوف وما له من الاداب وشرطة من العقل
 واللب في الوقوف عن فرض الاسلام وكونه
 في وقته **ومبي** يسن او يحسن **الدفع من عرفة الى**
اشد لغة وغير ذلك مما يستلزم من الاحكام
 المتعلقة بذلك كالامر بالسكينة في النفس والسيد
 من غير ان عاج ودوام التلبية **ويحضرهم على**
الكثاء والدعاء لا نفاموطن الاجابة واكثر التهليل
بالموقف لما سياتي من حديث افضل الدعاء
 يوم عرفة **ويخفف هذه الخطبة** ليتسع وقت
 الوقوف للذكر والدعاء **لكن لا يبلغ في تخفيفها تخفيف**
الخطبة الثانية لان الاولى موضوعها بيان
 الاحكام وتخفيفها كالثانية مانع من ذلك
فاذا فرغ منها اي الاولى **جلسا قد روي**
الاخلاص فصلا بين الخطبتين **ثم يقدم الى الخطبة**
الثانية وبها عند قيامه لها **مؤذن في الاذان ولا**
 يضر منه من سماعها لان القصد الاولى وقد

ت في ٢

سمعت وهذه ذكر ودعا **وتخفف** الامام **الخطبة**
 الثانية **حيث يفرغ منها مع فراع المودن من**
الاذان كذا في النسخ المعتمدة وهو موافق لما
 في الروضة خلافا لما اشهرت به عبارة الرازي من قوله
 الاذان كما وقع في بعض نسخ الكتاب وهو المحكي
 بقوله في النسخة الاولى **وقيل مع فراع من**
الاقامة والثابت من فعله صلى الله عليه وسلم
 هو الاول اذ المقصود بالخطبة الاولى التعليل والثانية
 ذكر مجرد فشرع تخفيفها قصد التيسير والمبادرة
 بالصلاة لا ادراك اول الوقوف الذي بداه فيه صلى الله
 عليه وسلم ولم يشرع الاذان يومئذ اذ الوقت
 بل اخر لما ذكر ثبعا وكان حكمته ان اصل مشروعيته
 طلب اجتماع الناس وهم حاضرون فاخر وجعل عند
 الشروع في الخطبة الثانية وطلب فراغها معا علما
 للمحاضرين بتاكيد المسارعة للوقوف والاهتمام به
 واستفاد في الوسع فيه ثم هي بمعنى الفا **ينزل فيصلي**
بالناس الظهر والعصر معا بينهما تقديما وقد
 تقدم بيان الجمع **وحكمته في اول الكتاب ويكون**
جميعه اذان واحد لتبعية الثانية للاولى في وقتها
 فاتخذ الوقت فاكفي بالاذان الواحد **واقامتين**
 لكل اقامة اتباعا كما في صحيح مسلم **ويسر بالقدرة**
 لانها صلاة تنهائية ثم قيل انه يستوي في هذا
 الجمع المقيم والمسافر وانه يجمع بينهما بسبب النسك

فلاتحاد

فلاتحاد السبب جاز الجمع لكل قال الشيخ ابو الحسن
 البكري في الضياء هو المختار عندي وفاقا لطائفة ولم يذكر
 اصحابنا في باب الجمع لخلاف في كون النسك من اسبابه
 بل ذكروا سببين متفقا عليهما عندهم هما السفر
 والمطر وسببا مختلفا فيه هو المرض **والاخر انه**
اي الجمع بسبب السفر فيختص بالمسافر مسافرا
طويلا مباحا وهو مرحلتان ولا بد من باقى
 شروط القصر وفي نسخة تشرح عليها الرمي والاد
 انه يستوي في هذا الجمع المقيم والمسافر وانه يجمع بسبب
 النسك وقيل بسبب السفر فيختص بالمسافر مسافرا
 طويلا وهو مرحلتان وقال الرمي بعد ذكره و
 هذا اي الثاني هو المذهب واذا دخل الحاج مكة و
 بوي اقامة اربعة ايام غير يومي الدخول والخروج
 امتوا فاذا خرجوا يوم التروية يمتي وقصدوا الانصراف
 لوطنهم عند فراع مناسكهم قصر وامن حينئذ الاشياء
 مسفر القصر ولا يضر فيه العود مكة لا اقامة دون
 اربعة ايام صحاح بخلاف المكي لو قصد مسافة القصر
 بعد فراع نسكه فعاد مكة فلا يترخص بعد مفارقة
 مكة لمي لان رجوعه مكة ولو كان للحاجة وهي الطواف
 فهو الي وطنه اما اذا عزم على الاقامة بمكة بعد النحر
 فوق اربعة ايام كالمصري والشامي الآن فلا يترخص
 بذلك وقول الشيخ الرمي الا ان يقال انهم يتوقعون
 السفر كل ساعة فهم بمن حيسه الرجح في البحر فيترخص

صح

نحو
وان

ثمانية عشر يوما غير يومي الدخول والخروج وهذا وان
كان قد يتاخر في المصري لا يختلف عدده امرامهم
فلا يتاخر في الشاميين لا طراد عادة امرامهم الان
بالاقامة فوق اربعة ايام يكثر انتمى والركب المصري
اطردت عادته الان بالاقامة فوق الاربعة فهو
كالشامي فيما ذكره **ولا يقصر الا من كان مسافرا**
سفر طويلا مع باقي شروط القصر **بلا خلاف**
هذا بحسب مفهومه مخالف لما قدمه من قوله ثم قيل
انه يستوي في هذا الجمع المقيم والمسافر **بلا خلاف المقيم**
ومن سفره قصر اي فلا يجمعان على المذهب **واذا**
كان الامام مسافرا وفي حكمه قصر وينبغي اذا كان
غير مسافرا ان يستحب مسافر اليل ويشق على
المسافرين بتفويت هذه السنة على الشافعي
وفي هذه الازمنة صار امام ذلك المسجد حنفيا
متوطنا وعندهم لجمع للمسك والاهل عندنا
اعتبار اعتقاد المأموم في مثله لا الامام فلا يجمع
الشافعي وراه **فاداسام قال يا اهل مكة ومن**
سفره قصر المراد ومن لم يبع له سفره وخص السفر
امواله وصلوا كلاما من الفرضين بوقته **فارتا**
قوم سفر بفتح فسكون جمع او اسم جمع لسافر
كصاحب وصاحب فالاول قول الاخفش والثاني
قول سيبويه وثبت فيما قال الاصحاب انه صلى الله عليه وسلم قاله
من غير زيادة ومن سفر قصر في زيادة على الوارد غير ان الركبي

بكتير

قال

قال تعالى العياض اذ هذا القول انما صدر منه صلى الله
عليه وسلم في غزوة الفتح جوف مكة حيث كانوا
مقيمين بدارهم لا يعرفون كما فهم جمع لانه لم يثبت انه
صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر وقصر
وجمع مع اهل مكة انتهى وبغرض تسليم ما ذكره
فما زيد مقيس على قوله ذلك لاهل مكة الذي صححه
الترمذي وانما اعترض بان في سنده من ضعفه
الاكثر من فزعهم بفضله ان اهل مكة صلوا
معه صلى الله عليه وسلم اقصر واجمع مردود
بل لم يثبت ذلك عنهم كما في المجموع عن القاضي
ابي الطيب وغيره في الجمع وغيره عن آخرين في
القصر ايضا مع انهم كانوا معه **ويصلي السنة**
الراية ندبا كما يصليها غيره من جمع بين الصلاة
كما سبق بيانه فيصلي سنة الظهر التي قبلها
ثم يصلي الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التي بعدها
ثم سنة العصر القبلي وفي المغرب يصلي سنة
المغرب ثم المغرب ثم العشاء ثم سنة المغرب البعدية
ثم سنة العشاء قبلية وبعدية كما مر وقول الرماي
يصلي الفريضة ثم سنة المغرب غير ظاهري وله
تاخير سنة الظهر والمغرب القبلي عن الفريضة
سواء اجمع فقد يما ام تاخيرا وتوسيطهما ان
جمع تاخيرا سواء اقدم الظهر ام العصر والعشاء
واخر سنتيها التي بعدهما وله توسيطهما ان جمع تاخيرا

وقدم الظهور وأخر عنها سنة العصر وله تسليطها
وتقدم بها أن جمع تأخيرا سوا أقدم الظهور أم ال
العصر وما سوى ذلك مهبط **ولا يتغلون بعد**
الصلايين بغير السنة الرائية بل يبادرون إلى الجبل
الوقوف ليسع زمنا فان الوقت له لا للصلاة **نصا عليه**
الشافعي رحمه الله وهو ظاهر فالاشتغال فيه بأ
لوقوف أفضل منه بالصلاة للاتباع **ولو انفرد بعضهم**
أي المحرمين بالجمع بالجمع بين الظهور بعرفة أو بين
العشاءين **بمن دلفه أو صلي أحدي الصلايتين مع الآخر**
مأم وصلي الآخر وحده أو صلي كل منهما في وقتها
منفردا أو في جماعة **جاء** لأنه ليس بشيء من ذلك
واجبا حتى يكون تركه محظورا **فكن السنة مائة**
في الجمعين ولو وافق يوم عرفة يوم الجمعة
يجوز رفع يوم الأول ونصب الثاني وبأ
لعكس والاول لأصلته اولى لم **نقل الحق** فيها
لأن من شرط الجمعة أن تكون في دار الأمان وعرفة ليست
بخطئة أبينة فان فرض اتخاذها كذلك فيها أقيمت
الجمعة وإن حرمت إلا بنية فيها قياس ما تقدم
في منى **ومن شرطها أن يصليها جماعة** أو هو
ذكر أحدا **يستوطنون ذلك الموضع** بظنون
عنه **الاحتاج** وإذا فرغوا من الصلاة كما ذكر
ساروا الإمام ومن معه مسرعين إلى الموقف
وعرفات كلها موقف ففي أي موضع منها وقف

أجزاه

أجزاه الحديث وقفت هاهنا وعرفة كلها موقف
لكن يستكون النون ويجوز في تشديدها
أفضلها موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو عند الصخرات بفتح أوليه الكبار بكسر
أوله وتخفيف الموحدة **المعتمدية** في أسفل جبل
الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات
يقف عليه الإمام الآن للدعاء **ويقال له** لا لعل
وزن هلال أي بكسر الهمزة وفتح الهمزة
في صحاحه بفتح الهمزة **والمعروف كسرهما** وجوز
الدماميني كسر لصاد وفتحها قال ولم يثبت
فيه ضبط عن مصنفه وقد اطلت الكلام في ذلك في
شرح رياض الصالحين ومن لطيف قول الدماميني
في هذا الكتاب مخاطبا لبعض أكابر عصره يطلب
منه **الصحاح** **مولاي** إن وأنت بأك طالبيا **منك الصحاح** فليس ذاك بمنكر
البحر لن ولا يلام ففي آية **البحر** في صحاح الجوهري
وكلام المصنف ظاهر في أن موقفه صلى الله عليه وسلم
ثمّة ظاهر وهو كذا خلافا لما قال ستره التراب
وأحسن من حرره التبريد **ربن جماعة** وجمع فيه بين
الروايات ونقله عنه ذلك **الغزو** وغيره وأقره
فقال هو الحق المستغنية المشرفة على الموقف
من وإلى صاعدا في الرابية وهي عن يمين الموقف
ورأيه صخرة متصلة بصخر الجبل المسمى بجبل الرحمة

خ
المربع

وهذه الصخور بين الجبل المذكور والبنى المرتفع
عن يساره وهي إلى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون
الجبل ويا له الواقع إذا استقبل القبلة ويكون طرق
الجبل تلقاً وجهه والبنى المرتفع عن يساره بقليل
فمن ظفر بذلك والافاليق بين الجبل والبنى المذكور
على جميع الصخور والأماكن التي بينها العلل
بصادق الموقف النبوي انتهى والبنى المرتفع هو
كما قال الفاسي سقاية الحاج عمرتها والده المقتدر
العباسي وتسميه العامة بيت آدم **وأما حد عرفة**
فقال الشافعي رحمه الله تعالى هي ما جاوز وادي
عرفة بضم العين المهملة وفتح الراء كذلك وبعدها
نون مفتوحة منها إلى الجبال المقابلة مما يلي بسايتي
بني عامر قيل كانت عند عرفة بالنون بقربها مسجد
أبراهيم وكان ثمة نخل وعين تشب لعبد الله بن عامر
ابن كزيب قال المحب الطبري وهي الآن خراب وقيل أنها
ثلي قرية عرفة بالغا التي بينها المصنف لكن كلامه
ربما يرمي إلى البسايتي التي تليها غير بسايتي بني عامر
وفيه إيما لترجيح الأول قال الشافعي على بحث فيه
ونقل الأزرقي عن ابن عباس قال حد عرفة من
الجبل المشرف على بطن عرفة بالنون وكذا ضبطه
ابن الصلاح ونظر فيه الطبري في شرح التثنية
بأن في نسخ الأزرقي اختلافاً في ذلك أي بالنون
أم بالثاني والثاني في نسخة معني بها وهي أصح
لأنه

خ
المربع

خ
المربع

لأنه أراد تحديد عرفة أولاً وأخيراً فجعله من المشرق
على بطن عرفة بالنون فيكون آخره ملتقى وصيق
وبطن عرفة بالغا ولا يصح بالنون لأن واديها لا ينقطع
على عرفة بل يمتد مما يلي مكة ممساً وشمالاً **قال**
وهذا التحديد يدخل عرفة بالنون في عرفة بالغاء **متداد**
المذكور وهو وجه ضعيف وأجاب السيد السميهودي
بأن الظاهر من التحديد أن مبدأ هذا الوادي مما يلي
عرفة فيخرج الوادي وجانباه فلا يدخل عرفة قاله
اللاحي **إلى جبل عرفة بالغاء إلى وصيق** بوزن
أمير بواو مفتوحة وصلاً ومهملة ولغز قاق **إلى ملتقى**
وصيق ووادي عرفة بالنون كما في النسخ وبالغا
في أخرى لأن المراد كما تقدم تحديد عرفة أولاً وأخيراً
فحدده بما ذكر فجعله من المشرق على بطن عرفة بالنون
فيكون آخره ملتقى وصيق وبطن عرفة في حد عرفة
وهو وجه ضعيف وحمل على أن المراد أن مبدأ هذا
الوادي مما يلي عرفة فيخرج هو وجانباه فلا يدخل
في عرفة بالغا والحاصل أنه وقع في حد عرفة من جهة
مكة اختلاف كثير لكن قال التقي الفاسي وحده
عرفة من جهة هذه الجهة الآن بين وهما علمات
بين العلمين اللذين هما حد الحرم من جهة عرفة
وكان ثمة ثلاثة أعلام فسقط واحد وبقي اثنان
مكتوب عليه أن الأمر بانشائها بين منتهى أرض
عرفة ووادي عرفة مظفر الدين صاحب اربل سنة

معا

خمس وستماية و قال بعض اصحابنا العرفان اربع حدود
 احدها ينسب الي ^{الحد} بتشد يد الدال المهملة وسط طريق
 المشرق والحد الثاني الي حافات بالمهملة و
 تخفيف الفا طرف الجبل الذي وراء ارض عرفات والثالث
 الي البساتين المنسوبة لبني عامر ولا وجود لها الا
 وعملها العلماء التي تلي قرية عرفات وهذه
 القرية علي يسار مستقبل الكعبة اذا وقف
 بارض عرفات والرابع ينسب الي وادي عربة
 بالنون قال امام الحرمين ويطبق محيط بمنعرجات
 بصيغة المفعول او الفاعل عرفات لا ظهورها
 نظير ما سبق في جبال بني واهلهم انه اي السان
 ليس من عرفات وادي عربة ولا عرفة ولا
 المسجد الذي يصلي فيه الامام المهدي بمسجد
 ابراهيم صلى الله عليه وسلم ويقال له لذلك المسجد
 المسجد ايضا مسجد عرف اضافة لمكانه بل هذه
 المواضع كل منها خارج عرفات علي طريقها القرية
 مما يلي مزدلفة ومنى ومكة فلا يصح الوقوف
 في شئ منها وهو الذي ذكرناه من كون المسجد
 ليس من عرفات هو نفس الشافعي رحمه الله
 وقال الشيخ ابو محمد الجويني بضم الجيم وفتح
 الواو وسكون التثنية وتخفيف النون قال
 الا صبراني في لب اللباب في الاسباب نسبة الي
 جوين نا حية كبة من نواحي نيسابور تشمل
 علي

هذا هو الذي
 ذكره في
 كتابه
 في
 معرفة
 احوال
 مكة
 و
 ما
 فيها
 من
 اماكن
 مباركة
 و
 ما
 فيها
 من
 اماكن
 محرمة

علي قرية كيرة يقال لها كوربان وعربت فقل جوين
 مقدم بصيغة المفعول هذا المسجد في طرف
 وادي عربة بالنون لا في عرفات بالفا قال واخر
 عرفات قال فمت وقف في مقدم المسجد لا يصح
 وقوفه لانه وقف في غير عرفة ومن وقف في اخره
 صح لوقوفه فيها قال ويتميز ذلك بصيغ ان كبار
 معتزلة فرست في ذلك الموضع هذا قول الشيخ
 ابي محمد وبتابعه عليه جماعة وبه جزم الامام
 ابو القاسم الرازي مع سدة حقيقة واطلاعي
 يحتمل ان يكون اوتقال من مطالعة الشافعي او من
 الصنع وهو كذا في علي الثاني فابدلنا المعجمة
 مهملة فلعله زيد فيه بعد الشافعي رحمه الله
 من ارض عرفات هذا القدر المذكور في المفضول
 عن الاصل بصيغ ان وجزم به الشارح في التحفة
 فقال صدره من عربة واخره من عرفة وبينه
 وبين الحرم نحو الف ذراع قال السيد الايجي
 في عمدة الناسك باحكام المناسك نقل في المجموع
 مقالة الشيخ ابي محمد عن جماعة من الخراسانيين
 منهم القاضي حسين في تعليقه وامام الحرمين
 ونقل عن ابنت الصلاح الجمع المذكور هنا بلعل
 ورده السيد السهودي بان المشاهدة قا
 ضية ان بعض وادي عربة اي بالنون موجود
 خلق هذا المسجد فاصل بينه وبين عرفة

يا لفا فان هذا المسجد ببطن عربة اي بالنون ومبدأ
 الكوادي خلفه لا عن يمينه وانما يقضى علي راعب
 من جعل وادي عربة من عرفات وهو خلاف
 النص ثم نقل عن المجموع عن الان رقي انه قال
 في ضبط ذراع سعة المسجد من مقدمه مؤخره
 مائة ذراع وثلاث وسقوت ذراعا من جانب
 الايمن الي الايسر بين عرفة والطريق مائة ذراع
 وثلاثة عشر ذراعا ونقل عن الخادم ان الان رقي
 كان في زمن الشافعي فيسبغ ان يقاس اليوم
 فان كان كما قال الان رقي كانت المسئلة
 خلافية والصواب ما قاله الشافعي وان راد
 عليه صح ما قاله ابني الصلاح في الجمع وارتفع الخلاف
 ثم نقل عن السيد عن النقي الفاسي انه احسب
 ذرعه بذراع الحديد فذكره نحو ما ذكره الان رقي
 فتبين انه لم يزد فيه شي وان المصنف هو المعتمد
 انتهى **وبين هذا المسجد والجبل الذي توسط**
عرفات بفتح السين المسمى بجبل الرحمة الذي
يدعوه نايب الامام الان حال الوقوف قدر
ميل وجميع تلك الارض التي بينهما يصح الوقوف
فيها لدخولها في حد عرفة وكذا في غيرها مما
هو داخل في الحد المذكور لغيره واعلم ان
عرفات ليست من الحرم ومنتهى الحرم من مكة
من تلك الجهة الواصلة لعرفة عند العلمين
 الموضفين

الان في سماء طرفة رقي
 انما هو في سماء طرفة رقي

17
 الموضفين **بين عند منتهى المازمين بفتح الميم وكسر**
الزاي وسكون الهمزة بينهما وهما اي العلمان ظاهر
للمكة وسياقي في باب المقام بضم الميم بمكة
وفضلها بيان حدود الحرم انشا الله تعالى
 واعترضه السيد السمرودي بانه يقتضي انشأ الحرم
 عند المازمين وهو المصنف المجدد به اخذ من ذلك
 وهو مخالف لما هو معروف الان في حد الحرم هناك
 من تلك الجهة بالعلمين اللذين بينهما وبين الجدار
 القبلي لمسجد ابراهيم نحو النقي ذراع الا نحو
 حمة واربعين ذراعا مكثف باعليهما ان المظفر
 صاحب اللمت وضعهما ثم فصل بين الحل والحرم
 ومثله لا يكون الا عن ثبوت من حيز مستفيض
 او علامة قديمة كما قال النقي الفاسي ومخالف ايضا
 لما ذكره الان رقي من قرب العلمين اللذين هما حد
 الحرم من مسجد ابراهيم قال كفى ما اقتضاه كلام
 النقي وفي موافق لما سياتي عنه في بيان مسافة
 الحرم من هذه الجهة سبعة اميال بتقديم المهمة
 خلاف قول الان رقي احد عشر ميلا واجاب
 الايجي بان قوله منتهى الحرم انما هو صريح في ان
 اخر من هذه الجهة عند اخر المازمين منها
 وقوله في التهديب في تعريف المازمين انهما
 الجبلان اللذان بين عرفة ومن ذلك معناه انهما
 مستندان بينهما الي ما يقارب عرفة ويجاورها حيث

تغته وهو بالمشاة فالفا فامثلثة ما يفعله المستنك
عند تحله من ازالة شعثه ونحوه وسخ وظم ان اذراك
زمن الصلاة بالمزدلفة لبيان الكمال كما يدل قوله في
الحديث قبله من اني عرفة ليلة جمع فهو صادق
باتيانها في اخر جزء من اجزاءها فتمت يدرك زمن الفجر بالمزدلفة
والثاني كونه اهلا للعبادة اي في هذا الباب فلا قال
سواء فيه الصبي اي وان لم يميز وتيد فمع حج قول
الاذرعي والزرکشي بحمله على ان اعتبارها انما هو
في الحرم بنفسه كيلا يفرض لعدم تأثير حضور غير
المميز والنائم وغيرهما كالصوم **واما المغمي عليه والسكران**
فلا يصح وقوفهما لانهما ليسا من اهل العبادة ومثل
هذا في المجموع وغيره كالرافعي فتسمية ترجيح الاخر
اليه وهم وحذق المجنون لانه اولى منه بذلك سواء
اجن عند احراره ام بعده لكن قال لا نقله عن المتولي
واقراه وحينئذ به في المجموع في غير هذا الباب انه يقع
لهما نفلا كحج صبي لا يميز واعتراض الزركشي كالاسنوي
والاذرعي عليه بنحو الام على فواتيهما وبان ما قاله
المتولي مبني على طريقة المروزة من صحة احرار الولي
عنهما ابتداء بخلاف المجنون فالدوام اولى وجوبهم عن
القياس على الصبي بان للصبي دخلا في الحج نفلا
بخلافهما رده ابن العماد بان الشيخين رجحا طريق
المروزة وانما فهمان نص الفوات قولت الغرض لا
مطلقا كما لو احرر بالصلاة قبل وقتهما جاهلا اذ تنقذ

خ

اي فرفضا هكذا اتوا قول العبادة اه

نفلا

نفلا وتلقونه الفضية ولا يبطل ذلك خلا قال الزاعمه
قوله الاعمال ملا في المغمي عليه قاته الحج وكان كل من لم
يدخل عرفه في انه لا يحج له لا مكانا ويلم بانه لا يحج له فرض
كما اورد الفوات بذلك وقول ابن العماد يقع للمجنون نفلا
دوي المغمي عليه لانه لا يجوز للولي البنا على ذلك يرد
بالنسبة للمغمي عليه لانه لا يلزم من وقوعه له نفلا بنا
الولي على احرار امة لجواز بقائه محررا حكما الي ان
يقضي ولين سلم فيفتقر في الدوام ما لا يفتقر في
ابتداء به وبه يعلم رد ما قاله اولئك من بناء مقالة
المتولي على صحة احرار ابتداء ويؤخذ مما تقرر
ومن ما نقله الاسنوي عن صاحب التقريب ان
الحلق كالوقوف فلا يعتد به من نحو مجنون وهي
ظاهر وعليه فيسقي احراره الي ان يفيق فاذا ه
افاق ولا شعر نزل سه سقط الحلق عنه لان هذا
وقت تحله ثم ما تقرر في المجنون لا ينافي
استراطهم افاقته عند الاحرام وسائر الاركان
لان معناه كما في المجموع اعتباره للموقوف عن حجة
الاسلام اما التطوع فلا يشترط فيه شي منه كما في
غير المميز ولذا اقالوا انه مثله انتهى وكما طعن عليه
في جميع ما ذكره السكران وان نقدي بفساده على لا
وجه فيقع له نفلا وما لم يعتد به كما اعتد بالاسلام
الواقع منه حج احتياطا للاسلام واعتنا بستانه
لانه الاصل بخلاف غيره والاصل منعه من العبادة وان

بيان
يفيق

معا

وان لم يجز لنية وحسن من ذلك الاسلام لما
ذكر قاله الشارع وقال الشمس الرمي وظاهره انه
لا بد من افاقة المعني عليه وخبره حالة الاحرام
مطلقا **فمتى كان من اهل العبادات** كونه
مسلم **وحصل في جن يسير من اجزاء عرفات**
عبر به مناسبة الاجزاء والافاق عرفة علم للبقعة
المعروفة وقد اوردت في اعراقها جزء بيت فيه
ما وقع للبيضاوي مما يقب في فوجها **في**
لحظة لطيفة وصف تاكيد **مين وقت الوقوف**
امد كور الظرف في محل الصفة وجواب من قوله
صح وقوف لحصول شرطية المتوقف عليها حقيقة
سوا حضر فاعمد او وقف والاسباب بالهزة
ام وقف مع الفعلة عنها انها عرفة او وقف مع
البيع والشرا والحد واللعن وغير هاتين
الصوارف **او في حالة النوم** بان مرت به دابة
وقس عليها ما هو كذلك **او اجتناب من يعرفات**
في وقت الوقوف وهو لا يعلم بها عرفات
اذ لا يضر في صحة الوقوف عند وجود شرطية الحمل
بها هي **ولم يلبث اصلا بل اجتناب مسرعا**
في طرف من ارضها المجدودة بما تقدم لعدم
اعتبار لبث في الوقوف او كان **نا على بعير**
فانتهى به البعير هو الحمل الفحل والمراد ما
هو اعم منه كل مركوب **الي عرفات فمن بها**
جازها

19
جازها البعير **ولم يستيقظ راكبه** حال الاجتناب
بها **حتى فارقه** هو اذن لبعض امثلة قوله
وفي حالة النوم وهكذا لانه لا يعتبر في صحة الوقوف
وقوعه بقطة **او اجتناب بها في طلب عن يمين**
هارب منه بين يده او بهيمة شاردة او غير
ذلك **من الصوارف ما هو في معناه** في كونه صارفا
صح وقوفه في جميع ذلك المذكور با نفاذه
واذن لحصول ما يتوقف عليه صحة الوقوف
من الزمان والمكان لانه لا يقبل الصرف ولا يؤثر
فيه الصارف **ولكن تقو نه كمال الفضيلة** ح
لانه خلاف المنقول سلفا وخلفا **واما سنت**
الوقوف في المطلوبة طلبا قويا وادابه المطلوبة
دون ذلك **فكثيره** وقد ذكرت جملة منها في كتاب
الافعال المتفرقة في الاعمال المطلوبة في بعرفة
احدها غلب السنة لسبقها وتاكيد امرها والى
لقال احدهما وكذلك ما بعده **ان يغتسل بغيره**
للوقوف في علي ما مر الثانية من السنن **ان لا يدخل**
عرفات الا بعد الزوال والصلاة للاتباع وفي التحف وهو
حدث الان من مسيت اكثر الناس بعرفة ليلة التا
سع بدعة قبيحة اللهم الا ان خاف رحمة او على
محترم لوبات بمني او وقع في الهلال يقتضي فوات
الوقوف بغرض المسيت بمني فلا بدعة في حقها
ومثله دخولها قبل الزوال اذا كان لرحام



يخاف منه ما ذكر **الثالثة** ان يخطب الامام الخطيبين
وتجمعوا الصلوات من اهل الجمع والسفر كما سبق بيانه
 انفا **الرابعة** بتجديد الوقوف عقب الصلواتين لا تساع
 الوقت لهذه العبادة **الخامسة** ان يحضر على الوقوف
بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الصف ان كما
 سبق بيانه اي الموقف النبوي ويستثنى من ذلك
 الوقوف ثمة المدة والسنة لها كما يتحاشى
 الموقف وظاهر ان محله ما لم يخش فوات خوف
 اهلها والخوف بها الاسوي الخشي على ترسيهما
 في الصلاة قال ابن العاد ولا يميز فيه بين الصبيان
 والبالغين كما في الاستسقاء وغيره بخلاف مواقف
 الاماموم للاقتداء لورود النص بذلك ثمة نعم
 الامر الحسن يومر بالوقوف خلف الرجال
واما ما اشهر عند الفقهاء الذي من لم يتقيد
 منهم بالشرع الشريف كالانعام بل هم اضل
من الاعتناء بالاهتمام بالوقوف على جبل الرحمة
 المتقدم ذكره وعند اجتماع الناس للوقوف الذي
بوسط بالتحريك عرفان كما سبق بيانه وقد روي
 انه لما حصل الامر بالوقوف في ذلك الوادي تطاولت
 له جباله الا هذا قصار فتصاعقوا اضعا لله تعالى
 فرفع فكان ذلك عنده **وتنجمهم له** عطف على الاعتناء
عليه من ارض عرفة سهرا او جبلا حتى غاية
 للترجيح **وما** للتفصيل ويحمل التكثير وهو انسب
 بالمقام

تقابل

بالمقام نظير ربما يورد الذي كفو الوكانف امسكينه
 يتوهم كثير من جهلهم بفتحات جمع جاهل انه لا يصح الوقوف
 الذي به حصول الحج **الاية** وجواب اما قوله **فخطا** خلافا
 الصواب **مخالفة للسنة** من محل وقوفه صلى الله عليه وسلم
 ولم يذكر احد من العلماء المدلول عليه بالمقام وايدل من
 الضمير باعادة لاجار قوله **ممن** يعتمد عليه بالبتاء
 لغير الفاعل في **صعود هذا الجبل فضيلة** يتميز بها علي
 باقي عرفة **الا ابو جعفر محمد بن جرير الطبري** صاحبه
 للتفسير المستد والتاريخ فانه قال **ليستحى الوقوف عليه**
 فجعله فضيلة وسنة **وكذا** كما لطيري فيما نقل عنه
 فيه **قال اقصي القضاء ابو الحسن الماوردي صاحب**
الحاوي من اصحابنا حال من المتعاطفين وهي حال الازمة
 ومقول قوله قال **يستحى ان يصعد** بالبناء لغير الفاعل
 اوله اي الحاج **هذا الجبل الذي يقال له جبل الدعا**
 الاضافة لادني ملايسة فلو وقع من الناس يغنيانه
 اصنف اليه **قال الماوردي** وهو موقف الانبياء دخل فيه
 نبينا صلى الله عليه وسلم **صلوات الله وسلامه عليه**
عليهم اجمعين وهذا الذي قاله لا اصل له في المذهب
 ولم يرد فيه حديث صحيح المراد مقبول فشملة الحسني دليل
 مقابلة بقوله **ولا ضعيف** واذا عرفت ان لا فضل فيها
 قال **الصواب الاعتناء** الاهتمام بموقف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم السابق بياقه وهو الذي خصه
 العلماء بالذكر من اجزاء عرفة **والفضل** له عليها

في ي

لتخصيصه له صلى الله عليه وسلم بوقوفه فيه والمكان
 بالمكنى **وحديثه** اي وقوفه ثمة **في صحيح مسلم وغيره**
 فلا يصاد منه ما يوهمه كلام الما وردي من وقوفه بذلك
 لجبل **وقد قال امام الحرمين في وسط** بفتح الميملة الاولى
عرفات جبل يسمى جبل الرحمة تنزل عنده علي الواقفين
 بعناه فاضيفت له الملايسة **لانسك** بضم النون والمهملة
 اي عبادة **في صعوده** بضم اوليه المهملين اذ لا تؤخذ
 العبادة الا من الشارع وما جاء عنه في ذلك شيء قول اول
 فعلا **وان كان يعتاده الناس** ان وصلته والواو الدخلة
 عليها حالية او عاطفة واسم كان الصعود والجمل خير
 كان **فاذا عرف ما ذكرناه** من نذب الوقوف بموقفه صلى
 الله عليه وسلم **من كان ركبا** فالجمل بدائنه الصخرات
 المذكورة **واليد اخلها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم**
 فانه وقف ركبا علي ناقته علي هذه الصخرات **ومن كان**
راجلا واقفا علي رجليه **قام** بهما علي الصخرات وينبغي
 استيعابها بالثقل حتي يعمرها **او عندها** ان لم يتمكن منها
 فاقارب الشيء اعطى حكمه **علي حسب الامكان** والامور
 مبنية علي التيسير **بحيث لا يؤذي احد المروة** اذا الفير فلا
 يرتكب لتخصيل ستة **واذا لم يمكنه ذلك الموقف** لسبق
 غيره اليه **فيقرب مما يقرب منه** لانه الذي يمكنه **وليتجنب**
كل موضع فيؤدي فيه الغير لما عرفت **او يتأذى** هو لا يقدر
 خشوعه **السادسة** من السنن والادب ما تضمنه
 قوله اذا كان اي الواقف بعرفة **يشق عليه الوقوف ماشيا**

٢١
 الاول راجلا وظاهر كلامه الاكتفاء بوجود مسماها اي ان
 كان له شأن والافلا شبهة في مشقة ذلك وقد قيل
 مشقتان لانثالث لهما المشقة بالاقدام والمشقة
 بالاقدام ولم يقيد بها بمسح بمسح ثم لم يفتح الميملة
 هنا فاكثفي بادني عذرا **وكان** لا يشق عليه الا ان
يضعف به بسببه **عن الدعاء** وهو اعظم مطلوب
 يومئذ **او كان ممن يقتدي به** في افعاله **ويستغني**
 عن الحوادث فلو وقف راجلا فالاتدابه وما عرف محله
 المستغني **فالسنة ان يقف ركبا** رعاية المصلحة المترتبة
 عليه **وهو** اي الواقف ركبا **افضل من** الواقف
الماشية كذلك **وان كان لا يضعف بالوقوف ماشيا**
عن الدعاء ولا يشق عليه **لا هو ممن يستغني** ولا ممن
 به يقتدي **في الفضل** وقوله ركبا او راجلا
اقول للشافعي رحمه الله تعالى احسبها وقوفه ركبا
افضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الوقوف كذلك وان كان معني وقوفه صلى الله عليه وسلم
 من كونه قدوة يستغني مفعولا في ذلك اعتياد
 بصورة الوقوف الواقع منه **ولانه اعون علي الدعاء**
 اذ دخل الجار لما ان المعطوف غير مصدر وشرط نصب المفعول
 له كونه مصدر اشارك الفعل المعلن هو به فاعلا وزماتا
وهو اي الدعاء **المهم في هذا الموضع** لما انه مخ العبادة
 كما صحت به السنة النبوية من قوله صلى الله عليه وسلم
 الدعاء العبادة ثم تلا وقال ربكم ادعوني استجب لكم

وهو افقه والربي عن صوم عرفة بعرفة ضعيف ولحقه
يقول الحاكم فيه انه على شرط البخاري وتقرير الذهب
له عليه **التاسعة** السنة ان يكون حال وقوفه **حاضر**
القلب مع الله لانه المقصود في عمل البر والعمل وسيلة
لذلك **فارغا من الامور الشاغلة عن المحضور والدعا**
لانه ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وليس للقلب
الا وجه واحد فيفرغه عما عدا ما هو بصدده **و**
وينبغي بطلب ان يقدم قضا اشغاله التي يخشى
اشغاله بها عما ذكر **قبل الزوال** فإيا في الوقت الا وهو
مجرد عن ذلك وعن العلايق مفضل على الخالق
كما قال **وينبغي ان يتفرغ** ولو بالكلفة كما يوذت به
التفعل **بباطنه** الذي هو محل نظر الرب من العبد
وظاهره اذ هو عنوان الباطن **عن جميع العلايق**
لما انها عايق فالعياق عقا **وينبغي ان لا يقف** الوقت
راجلا او راكبا في طرق **القوافل** وغيرهم لئلا يترجم بهم
عند نقورهم **فيذهب** ذلك **خشوعه** ويحل بحضوره
العاشر ان يكثر من **الدعا** سوال ما اراد فانه تعالى
كرم جواد وله في ايام الدهر تفحات امر صلي الله عليه وسلم
بالتمريض لها وهذا **والتهليل** و**قراءة القرآن** وانواع من
الاذكار **فهذه** الستة **وضيف هذا الموضع المبارك**
المطلوبه ممن كان فيه والمبارك وانجم النفع ثابته **ولا تقصر**
بالنصب عطف على مدح ان ويالحزم استيقا في ذلك
لانه قصور فهو اي الذكر والدعا حينئذ **معظم الحج ومخه**

ومطلوبه

اي الدعاء والتهليل وقفة القلب

ومطلوبه بالمعجزة اي ليه لما تقدم في الحديث وفي الحديث الصحيح
عند احمد والاربعة والحاكم في المستدرک والبيهقي في الشعب
من حديث ابن عبد البر بن عمر **الحج عرفة** تتمته من جأ قبل
طلوع الفجر من ليلة جمع فقد ادرك الحج وهذا من الحمل
على المعظم ومنه حديث البر حسن الخلق وحديث
الدين النصيحة اي معظم كل **فالمحروم** من الخير
من قصر في الاهتمام بذلك ثمة وفي استغناء
الوسع بضم الواو فيه اي في الاهتمام فقيه نذب
المبالغة في ذلك يومين **ويكثر** بالنصب عطف على
مدح ان وبالرفع استيناف والا اول اولي لان الوصل
خصوصا في هذا المقام خير من الفصل **من الذكر**
والشأن على الله سبحانه وتعالى **والدعا قايما وقاعدا**
سوال المطالب منه سبحانه وتعالى ويطلق الذكر على
ما يعم الدعاء فيكون العطف مثله في قوله تعالى فيها
فاكتمه وتخل ورومان **ويرفع يديه في الدعاء** لما روي
من نذبه في عدة احاديث جمعها السيوطي في جزء سماه
فضى الوعا في احاديث رفع اليدين في الدعاء **ولا يجاوز**
بهما في الرفع راسه للاتباع اخرج احمد وغيره واخرج
ابو ذر عن ابن عباس راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويداه الى صدره كما استطاع المسكين واخرج ابو ذر
عنه ايضا افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من
عرفة ورد فاسامة فحالت به الناقرة وهو رافع يديه
لا يجاوز ان راسه فصار على هينته حتى اتي جمعا اخرج احمد

وروي البيهقي ترفع الايدي في سبعة مواطن عند افتتاح
الصلاة واستقبال البيت والصفا والمروة والجمرتين
وهو وان كان معضلا يعمل به في الفضائل ولا يتأفیه
ما في رواية من انه رفع يديه الى السماء باطنهما الى الارض
وظاهرهما الى السماء لاحتال ان ذلك كان في بعض احواله
لما هو معلوم ان هذه الكيفية انما تندي عند الدعاء
برفع اليدين **ولا يتكلف السجود في الدعاء** للمني عن التكلف
في كل شيء قال صلى الله عليه وسلم انا وصالحوا امتي
برأ من التكلف **ولا بأس** اي لا كراهة لانه يكون حينئذ
حسنا بالدعاء **المسجوع** اذا كان محفوظا **او قاله**
بلا تكلف ولا فكر فيه بل جري على لسانه من غير
تكلف يشغل قلبه عن التوجه لربه لترتيب واعراب وغير
ذلك مما يشغل قلبه من مراعاة موافقة الالفاظ كالفرق
بين ادوات ولو الشرطيان ثم ظاهره ان تحري الاعراب
مكروه كالسجود وهو ظاهر ان ما في الخشوع والاقظ
كلام الحليمي والخطابي ان تجنب اللحن في الدعاء من الشروط
وقال غيرهما من الادباء وجمع بجمع الاول على المخل بالمعني
المغير له من قادر عليه والثاني على غير ذلك وعلى الاول
حمل حديث لا يقبل الله دعاء ملحون ويدل لذلك قول
ابن الصلاح اللحن ممن لا يستطيع غيره لا يقدر في الدعاء
لعذره حينئذ **ويستحب ان يخفف صوته** لانه اقرب
الى الاخلاص **ويكره الافراط** بالمبالغة في رفع الصوت
لخبر اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اصم ولا غايبا

انه

انه اقرب الى احدكم من عنق ناقته **وينبغي ان يكثر**
التضرع فيه بالمبالغة في الصراعة الذل والهوان فيخضع
ويستكين لمراده **والخشوع** بالقلوب **واظهار الضعف**
والافتقار والذلة والافتقار الحديث انا عند المنكسرة
قلوبهم من اجلي **ويلج** بالمهلة **في الدعاء** للخير
الرفوع ان الله يحب الملحين في الدعاء **ولا يستبطن**
الاجابة ان تاخر حصول مطلوبه لما ان لكل اجل كتاب
فربما يكون ذلك سببا لمنعها وفي الصحيح يستجاب
لاحدكم ما لم يعمل او يقول دعوت فلم يستجب الي
بل يكون قوي الرجا للاجابة للوعدها وفي الضياء
لعلم المراد بشيقن الاجابة ويدل له خبر احمد الصحيح
عن عبد الله بن عمر مرفوعا القلوب او عية بوضعها
او عي من بعض فاذا اسليتم الله عز وجل ايها الناس
فاسيلوه وانتم موقنون بالاجابة فانه لا يستجيب
لعبد دعاء عن ظهر قلب غافل وفي الحديث القدسي
انا عند ظن عبدي بي وانا معه اذا دعاني رواه ابو
يعلى بسند صحيح **ويكره كل ذلك ثلاثا** مبالغة في الاتحاح
وكحديث ابي داود وكان يعجب صلى الله عليه وسلم
ان يدعوا ثلاثا وان يستغفروا ثلاثا والحق بما فيه غيره
ويفتح بيدي دعاء بالتمجيد الشا بالمجد والعز والش
الشرق **والتمجيد** عطف خاص على عام **لله تعالى**
والسبح المنزلة عن ما لا يليق به **والصلاة والسلام**
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويختم بمثل ذلك

لخبر فضالة بن عبيد بن عمار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قاعدا اذ جاز رجل فضلي فقال اللهم اغفر لي وارحمي
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عجبت ايتها المصلي
 فاذا صليت وقعدت فاحمد الله تعالى بما هو اهل له ثم
 صل على ثم ادعه ثم صل اخر فحمد الله وصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل نطقه رواه الطبراني بسند فيه من يقبل حديثه
 في الرقائق وياقيه ثقات ويسن ان ياتي بها ايضا وسط
 للمزي عن خلاف ذلك روي البراز انه صلى الله عليه وسلم
 امر بذكره اول الدعاء ووسطه واخره وهو ان كان
 ضعيفا يعمل به فيما نحن فيه لانه من الفضائل والحق
 الحمد ومأمعه بالصلاة في ذلك **واليك** الواقف ند **ب**
متطهرا عن الحداثين والخبثا وكررا طبايا والمراد التطهر
 من الداء الصلبي ويناسبه **متباعدا عن الحرام والشبهة**
في طعامه وشرابه ولباسه ومركوبه وغير ذلك مما
منعه اي ان تمتك من التباعد لخبر ثم ذكر الرجل يطيل
 السفر اشعث اغبر يديه الي السماء قايلا يارب
 يارب ومطعمه حرام وملبسه حرام وقد غذي بالحرام
 فاني يستجاب له **فانه هذه** الاداب لدعاء عرفة **من**
اداب جميع الدعوات سائر الاوقات الا في الصلاة
 فلا يستحب رفع اليدين الا في القنوت ولا البدء
 بالحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولختتم له بها **وليختتم دعاءه بامين** بمد الهزة وتخفيف

وكما ان يحيى بن سعيد القطان
 روى الخبر كما روى في مناقبه
 فقال الحنفية كما روى في مناقبه
 يحيى بن سعيد القطان وقال
 احب ان اسمع صوتك في
 الصلوة والذكر نفسي بيدك
 العبد كيد عواصم وهو عليه
 غضبان في بعض عنده
 في بعض عنده
 الله تعالى على بكية استجب
 ان يدع عنك في فضل
 له من رسله
 وقد بلغنا
 ان داود استغاث
 اجابة دعائه على
 من ظلمه فاجاب الله تعالى
 الله يا داود انما ابطا احابة
 اذا ظلمت احدك بنظره
 انه من ضل احدك ودعي عليه
 محمد بن سنان

الميم

الميم في افصح لغاتها الاربعة اسم فعل بمعنى استجب لما جاء
 انما ختم الدعاء **وليكثر** الواقف ند **ب** **من التسبيح والتحميد**
والتكبير والتلليل لانه ذكره ذلك محل ذم **ب**
وافضل ذلك عند الله واكثره ثوابا **ما رواه**
الترمذي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال افضل الدعاء اكثره ثوابا وارفعه **قد را**
دعا يوم عرفة ظرف للوصف **وافضل ما قلت**
اذا والنبيون عطف على المتصف لتأكيد اي بعرفة
 وغيره كما يدل له حذف الظرف ويحتمل انه قيد فيه لان
 الاصل تشارك المتعاطفات في القيد والاول اقرب
من قبلي حال اوصفة لان تعريف النبيين للجنس
لا اله الا الله وحده لا شريك له لا غير الملك واستخلف
 على ما شام من شأ **وله الحمد** لان الحمد مد ملكه **وهو على**
كل شيء منشي قد ير خبر تقدم عليه معموله مع
 كونه صفة مشبهة لكونه ظرفا وعمله فيه لما فيه من معنى
 الفعل لا خصوصه واطلاق الدعاء على الشا صريح لفظة
 وعرفا قال بعض العرب بخا طيا بالابن جذعان **٦٦**
 واذكروا حاجتي ام قد كفاني **٦** حياورك ان يشمتك الحياء
 كريم لا يغيره صباح **٦** عن الخلق الجليل ولا مساء
 اذ اثني عليه المرء يوما **٦** كفاه من تعرضه الشناء
 قال السيد الايجي في عدة المسالك ينبغي الاكثر مارواه
 طلحة بن عبد الله بن كرز التاجي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال افضل الدعاء يوم عرفة وافضل ما قلت

خ
 لانها

انا والنبون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك
 له هكذا رواه مالك في الموطا من رواه احمد و
 الترمذي موصولا من حديث عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال خير الدعاء عرفه وخير ما قلت
 انا والنبون من قبلي لا اله الا الله وحده لا
 شريك له الخ كما ذكرنا هذا اللفظ عند احمد والترمذي
 افضل الدعاء وافضل ما قلت كما في رواية طائفة
 وروي احمد ايضا عنه عن ابيه عن جده ان
 ذلك كان اكثر دعائه صلى الله عليه وسلم يوم
 عرفه وزاد بعد ذلك الحمد بيده الخ وفي كتاب
 الترمذي بفتح الفوقية وكسر الميم وبضمها وكسر
 والثاني ساكن مطلقا اي احدي الكلمتين الستة
 عن علي رضي الله عنه قال اكثر ما دعا النبي صلى الله عليه وسلم
 ما موصولا والفايد مجرور ومخوف اي به او
 مصدر ي ولا حذف وهو انساب بالروايات
 قبله يوم عرفه في الموقف من الزوال الي مشربا الفوقية
 اي حمدا مثل ما تفق له وخير مما نقول بالفت
 السجدة لا غير صلاتي ونسكي عبادتي فهمم
 بعد تحصيل ومحياتي ومما في حياتي وموتيا اذ
 ها اليه سبحانه واليك ما عرفت
 الهمة بعد ها موحدة اي مرجعي ولك رب اي
 يارب تبارك بضم الفوقية بعد ها كالف

ما
 في
 هذا
 من
 كلام
 لا

فمثلته

اي رثا اذ لا ملك لاحد معاد
 المشرع الاضاح

فمثلته اي ما اتركه بعدي من ماي ونحوه اللهم اني اعوذ
 اتخصن بك من عذاب القبر العذاب الكاين فيه فالاضافة
 بمعني في ومن لم يشبهها جعلها لاميه لادني ملايسة ورو
 الصدري اي ما يجوز فيه من الوسوس المشغلة للقلب
 بل قد توقعه في اعظم كرب ومشتاق بالمعجزة والفوقيتين
 الامس بان يتفرق المرسوم بالشخص اذ ذاك مظنة
 الحيرة في الامس اللهم اني اعوذ بك من شر ما تجي
 به الريح وهذا اللفظ غالبا يستعمل فيما يتضمن
 عذابا فان اريد خلافة قيد كقوله وجبريت بهم بريح
 طيبة ويستحب ان يكسر من التلبية لما انها زينة الا
 وحليته واقفا الذكر بها صوتته ولا يجهد به نفسه
 ومن الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 معها واستقلال لان ذلك ذكر فاضل كالا ستغفار
 وهذا كله مطلوب ابد الا انه ممة أكد وينبغي ان
 ياتي بهذه الانواع كلها من الذكر بالتوزيع فتارة يدعو
 ظرفا او مصدر ذكرهما ابن السيد في المثلث له كما مر
 وتارة يهمل وتارة يكسر وتارة يلبس ويتبعها
 بما تقدم في فصلها من الصلاة والسلام على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والرضي عن صحبه وسوال
 الجنة ورضوات الله تعالى وتارة يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يستغفر
 وتارة مع السلام وتارة وتارة ثمان المكررة
 المداومة على الافراد ويدعو حال كونه منفردا

حرام

بالنوت او العرقية عن الناس **ومع جماعة وليدع ندبا**
لنفسه والديه بالسنية او لجمع والثاني اعم فهو اتم
 وان كان مطلقا الوالدان لغتهم بما منه واهتمامهما بامرهم
 اكدا **قاريه** من الحواشي **وشيوخه** بضم اوليه وبكسر
 اوله اتباعا لليا **واصحابه** فللمصحية حق **واصله قايه**
 جمع صديق وهو من يسره ما يسرك ويضرك ما يضرك
 قال بعضهم ان اخاك الحق من كان معك **ه ه ه ه**
 ومن يضرك نفسه لينفعك **ه** ومن اذاريب زمان صدرك
 شئت فيك وشمله ليجهك **ه** وهو عزير قال امام مذهبنا
 المذهب الامام الاعظم الشافعي رحمه الله تعالى
 صا والصدق وكافا لهما معا **ه** لا يوجد ان فدع عن نفسك الطمعا
 وقال غيره ويغري **ه** ايض عفي الله عن امين **ه ه**
 سالت الناس عن خل وفي **ه** فقالوا مالي هذا سبيل
 تمسك ان ظفرت بودحر **ه** فان لكر في الدنيا قليل
وساير باقي من احسن اليه من الخلق مكافاة لاهسانه
وساير المسلمين لانه من موطن الاجابة قال في الضياء
 وينبغي ترتيبهم فيقدم الاصل فالشيخ فالقريب فالصاحب
 فالمحب فالمحب **واليجد ركل الخذر من ذلك التقصير في ذلك**
 المطلوب منذ يومئذ **فان هذا اليوم لا يمكن تداركه** المظ
 مشقة الوصول اليه وغر ذلك عليه **بخلاف غيره** من ايام
 الاسبوع او الشهر فحصوله لا يتوقف على امر من
 الانسان **ويستحب** اي من حيث كمال الوقوف **الاشيا**
 بالثلثة **من الاستغفار** سوال غفر لذنب يتخو استغفر الله

في قوله
 وسائر باقي
 من احسن اليه
 من الخلق
 مكافاة لاهسانه
 وسائر المسلمين
 لانه من موطن
 الاجابة
 قال في الضياء
 وينبغي ترتيبهم
 فيقدم الاصل
 فالشيخ فالقريب
 فالصاحب
 فالمحب فالمحب

او الشهرة

او اللهم اغفر لي **ومن التلطف بالتوبة من جميع المخالفات**
 فلا ينال في وجوب التوبة من الذنب ولو صغيرة وهذا كقولهم
 ليسن للذنب ترك الغيبة والتمية **مع الاعتقاد** لذلك
 المطلوب **بالقلب وان يكثر من اليك مع الذكر والدعاء والاختيار**
 عليه المعت في الوقت لانه يصير كالمستمرز بمولاه فانه لم
 يحصل له ذلك الاعتقاد فلا يترك الذكر للسيا في لانه غير
 وعمل اكثر ذلك يومئذ بقوله **فبهاك** اي يوم عرفة بها
تسكب بالبناء الغير الفاعل **العبرة** من الاعين خشية من الله
وتستقال بالبناء لك **العثرات** بالمثلثة وبين وبين
 ما قبله بالموحدة جناس مصحف اي تطلب الاقالة مما ارتكبت
 فيه الانشاء من المخالفات **ومرجي رجافق يا الطالبان**
 بضممتين اي حصول **وانه** اي الحال به لدلالة المقام عليه
مجمع عظيم عددا وقد اجاب انه لا ينقص عن ستمائة الف
 انسان فان نقص **كامل** بالملايكة **وانه** احب
 الموقف **موقف جسيم** عال قدرا **يجمع فيه** اي في الموقف
خيار عباد الله الصالحين وخواصه المقربين فتعظيم
 البركة لعلو قدرهم ويفيض من بركاتهم على الحاضرين
 من باقي الخلق **وهو** اي يوم عرفة **اعظم مجامع الدنيا**
 شرفا وفخرا لما فيه من جزيل الثواب وانال المطالب وانزلة
 المتاعب والمصائب **وقيل اذا وافق**
يوم عرفة يوم جمعة غفر الله لكل اهل الموقف اي كات
 تعظيما للمنة وتعميما للرحمة وهذا الذي حكاه بصيغة
 التمرين قول حديث رواه القر بن جماعة ولم يبين

وهناك اه

مرتبته اذا كان يوم عرفة يوم جمعة غفر الله تعالى لجميع اهل
الموقف واستشكل بان الله تعالى يغفر لجميع اهل مطلقا
فما وجه تخصيص يوم الجمعة فاجاب البدر بن جماعة بانه
يحتل ان الله يغفر للجميع يومها بغير واسطة وفي غير
بواسطة يهب قوما القوم وكفى من غفر له بدونها شرفا
جعله مقصودا لا تبعا وان حصل اصل المغفرة لذلك
قال ومن من اياه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم افضل الايام
يوم عرفة فان وافق الوقوف في يوم جمعة فهو افضل من
سبعين حجة في غير يوم الجمعة اي ثوابها اكثر من ثوابها
قلنا وهذا الحديث اورده رزين في حاشي جامع الاصول
وقد اطلت الكلام فيه في كتابي المسمى بالفضائل المجمع
في فضل وقعة الجمعة وذكرت في اخره ثنتين اعوام حجة الجمعة
من الوداع الي عام الخمسين والى فراجعها فهو كما قيل
كالنجم تستصغر الابصار طلعت والذنب للطرف لا للنجم في الصغر
ومن فضل الجمعة موافقتها لحجة صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع وانما يختار الله تعالى لرسوله الافضل مع شرف العمل
بشرف زمانه ومكانه **وتب في صحيح مسلم عن عائشة**
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من
صلة للتخصيص على العموم يوم اكثر بالفتحة لمنع صرفه
ان يفتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة الظرف
الاول متعلق بالفعل والثاني بالوصف وانه تعالى يباهي
بهم الملائكة كالتيكيت لقولهم اجعل فيها من يفسد فيها
ويسفك الدماء وتايد القول اني اعلم ما لا تعلمون وبين

المباهاة

المباهاة على سبيل البدل او عطف بيان بقوله **يقول ما**
اراد وفي نسخة شرح الشمس الرمي ارد من الرد وهو
من تحريف الكتاب **هو لا** وهذا استفهام تقرير وانهم
ارادوا التعرض لنفحاته وغفره لهم فتا لوالد كاجا في حديث
آخر اشهدكم اني قد غفرت لهم الحديث **وروي عن طلحة**
ابن عبيد الله احد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم
جمعهم غير مأمرة في بيتين وجمعهم هنا في قولي **هـ**
لعشر بشر المختار **هـ** بجنات فهم سعد سعيد
زبي وابن عوف ثم طلحة **هـ** في جراح والخلفا استغيد
واعتزى الولي العراقي بعبالطبراني وغيره ما سلم المصنف
وهم انما هو طلحة بن عبيد الله بن كرز بفتح الكاف التابغي
وهو ثقة والحديث مرسل قال البيهقي لكن روي عن
مالك موصولا قال ووصله ضعيف ورواه الديلمي
في مسند الفردوس عن طلحة عن ابي هريرة مرفوعا
والحديث تمة هي وما ذاك الا لما يري من تنزل الرحمة والتجا
عن الذنوب العظام الاماري يوم بدر قيل وما راي يوم بدر
قال اما انه راي جبريل فين غ الملائكة اي يقدمهم للجهاد ونصر
المسلمين والاسلام **قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم**
ما رقي الشيطان اصفر من الصفا والذل او من صفر الجنة
واللاحق ولا احرر بمملات من الدهر هو الدفع بعنف على
سبيل الاهانة والاذلال ومنه فتلقى في جهنم ملوما مدحورا
وفي رواية احرر ولا افرق والدحق الطرد والايصاد
فلا غنى تنازعة الاوصاف قوله **في يوم عرفة وما ذاك**

وفي موضع الحال قوله

الداعي له لما ذكر **الا ان الرحمة** التي لا يعلم كنهها الا باذنها
تنزل فيه يومئذ فيثجا وزقيه بالبناء لغير الفاعل **عن**
الذنوب العظام هذا يورده من يقول بتكفير الحج لكباير
اذ ذلك وصفها **وعن الفضيل** بضم الفاء فتح المعجزة
وسكوت التحتية **ابن عياض** بكسر المعجمة وتخفيف
التحتية اخره معجم الزاهد المشهور قال الحافظ ابن
حجر في تقريب التهذيب ثقة من اوساط اتباع
التابعين **انه نظر الي بكاء الناس** بدل اشتمال من الفضيل
بعرفة اي فيها **فقال ارايتم** اخبروني يجوز بها
عنه لتسببه عن الرواية لو ثبت **ان هولا البكاة**
ساروا الي رجل كايضا من كان **فسالوه دانقا**
بالمهمل وبعد الالف نون فقاق في المصباح معرب
سدس درهم وهو عند اليونان حبة خرنوب لان
الدرهم عندهم اثنا عشر حبة خرنوب والدانق
الاسلامي حبة خرنوب وثلاث حبة فان الدرهم
الاسلامي ستة عشر حبة خرنوب وفتح النون
وتكسر وبعضهم يقول الكسر افصح وجمع المكسورة
حانق وجمع المفتوح دوانيق بزيادة يا قاله الازهر
وقيل كل جمع على فواعل ومفاعل يجوز ان يمد
باليا فيقال فواعيل ومفاعيل **اكان يردهم** مع كثرة
عددهم وقلة مطلوبهم **فيل** لا حذف الجملة اكتفا بحرف
الجواب النايب عنها **فقال والله للمغفرة عند الله**
عندية مكانة **اهون من اجابة رجل لم بدانق**

لما ان الكرم من وصفه سبحانه وخلق الانسان قنورا
وكما قال تعالى واذا مسه الخير منوعا **وعن سالم بن**
عبد الله بن عمر بن الخطاب التابعي الجليل **رضي الله**
عنه انه راى سايلا طوقا يسيل الناس شاي من
الاحسان **يوم عرفة فقال يا عاجزا في هذا اليوم**
الذي هو يوم تجلي الحق بالاحسان علي الخلق
لشال بالفوقية مبنيا للفاعل او بالتحتية لغير
الفاعل فيكون فيه اقامة الانكار بالاولي **غير الله**
بقالي فرع علي ما سبق من طلب الذكر والدعا
يومئذ **ومن الادعية المختارة** في ذلك الموقف
اللهم اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
تقدم المراد بهما في اذكار الطواف **وقنا عذاب النار**
وقد جاء عن انس ان ذلك كان اكثر دعائه صلى الله
عليه وسلم من غير تقييد بهذا اليوم وفي رواية
عنه انه يفتح به كل دعاء وذلك لتناوله جميع
المطالب وحوزة كل المآرب وهو من جوامع الكلام
اللهم اني ظلمت نفسي بما قارفته من المخالفة **ظلم**
التنوي فيه للتعظيم او للتكثير او لهما ولذا جوز
في قوله **كثيرا كبيرا** المثلثة والموحدة وشك الراوي
في الوارد منهما فاستحب الجمع بينهما ليكون علي
شيقن النطق بما نطق به صلى الله عليه وسلم و
زيادة لفظه علي الوارد للاحتياط لا يخرج عن
لفظه بالوارد **وانت لا يفقر الذنوب الا انت**

فاغفر لي مفقرة اي جليلة الشات شاملة لجميع
 المخالفة كما يوزن به وصفها اي قوله **من عندك**
 فان العظيم شأنه الفضل العظيم **وارحمي** رحمة من
 عندك لما روعى على سبيل الاستيناف والبناف
 سوال ذلك بقوله **انك انت** ضمير فضل او تأكيد لاسم
 ان او مبتدأ خبره **الفقر والرحيم** والجملة خبر اللهم
اغفر لي مفقرة تصليح بها بسببها يجعلك شائي
 امري اللهم **في الدارين** الدنيا والاخرة يحتمل كونه
 لغوا متعلقا بالفعل او مستقرا حاله **وارحمي**
رحمة جليلة كما يدل له وصفها اي **اسعد بها في**
الدارين وتب علي وفقني للتوبة وتقبلها مني
توبة نصوحا في جامع البيان للصموي وصفة
 التوبة بالنصح مجاز وانما هو في الحقيقة لصاحبها
 فانه ينصح نفسه بها او معناه خالصته لله تعالى
 او توبة تنصح وتخط ما خرقه الذنب وعن الحسن
 هي ان يبغض الذنب كما احبه ويستغفر الله منه
 اذا ذكره وعن بعض المحققين ان عدم المواخذة
 بالذنب ما لم يعد اليه والاؤخذ وفي الحديث الصحيح
 مرفوعا من احسن في الاسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية
 ومن استافه اخذ بالاول والاخر انتهى ما خصا
لا اتركها بالرجوع للذنب **ابدا والزمني سبيل**
الاستقامة لا ازيغ عنها ابدا في مستقبل الزمان
 اللهم انقلني من ذل المعصية بضم الذا المعجمة الي عز

الطاعة

تقابل

الطاعة واغني بقطع الهمة **جلالك** تصير في غنيابه
عن هرامك واغني ببطاعتك عن معصيتك
 فتشغلني بها عنها **وبفضلك عن سواك** يا ت
 تفيض ما يحتاج معه الانسان سقولا لغيرك
 وان كان كفافا **ونور قلبك** يا نور العرفان
وقبري اجعله نورا برحمته **واغني** اجري
من الشر كله كل فرد من افراد **واجعل لي الخير كله**
 اي اللاتيف بالامة كما هو ظم لا متنازع سوال ما لا
 يليق به من مقامات الانبياء فذلك تعجز للقدرة
 ومنه يعلم قبح ما يفعله عادة ختم القرأت من
 اجعل ثواب ما قرأناه لسيدنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الي سائر الانبياء والمرسلين ثم يقولون واجعل ثوابا
 مثل ذلك واضعاف اضعاف ذلك لفلان الذي
 قرأوا بسببه وهو ظاهر في سوال ان يعطيه مثل
 ما اعطيه الانبياء من الثواب بل وفوقه باضعاف مضاعفة
 وقد الفت فيه جزا سميته بالخطر والتحريم لانه
 يسال لاحد ثوابا مثل ثواب النبي عليه الصلاة
 والسلام والتسليم فراجه وهو مفيد **استودعك**
ديني الذي هو عصمة امري **واما نبي** التكليف
 الشرعية التي اموت بها **وقلبي** من ان يزيغ من
 الهدى **وبدي** من ان يبالي الي الردا **وخواتيم**
 عملي سبق المراد بها اول الكتاب **وجمع ما انعمت به**
 علي وعلي جميع احيائي والمسلمين اجمعين

ج ي ي

سؤال الفهر



تعييم وعطف لما في احبائه والمسلمين من ذلك علي
 ماله اذ لا يؤمن احدكم حتي يحب لاخيه ما يحب
 لنفسه **وهذا الباب** اي ادعيته يومئذ **واسع**
جدا جمع فيه مولفا حافلا الشيخ جارا لله بن
 عبد العزيز بن فهد الهاشمي المكي سماه القول
 المسرور والسعي المشكور في فضل عرفها وادعائها
 الماثور والحضت منه مولفي السابق وهو الاقوال
 المعرفة **لكن ينهت علي اصوله ومقاصده** من خير
 الدارين ودفع شرهما **والله اعلم الخادية عشرة**
الافضل للواقف ان لا يستقل بماله خلل **بل يبرز**
للسمس لانه ابلغ في الخروج عن حظ النفس وهو
 المطلوب من الحاج ولذا ورد للحاج اشعث اعبر
الا لقد ربان يتضرر فلا يبرز بل يحرم ان تحقق
 الضرر لو هو ب حفظ البدن عن المضار ويكره
 ان يؤهم او ينقص دعاؤه واجتهاده به لغلبة
 الحرارة علي جسده **ح الثانية عشر ينقي ان**
يبقي في الموقف حتي تغرب الشمس اي يتم
 غروبها ولا يبقى منها شيء **فيجمع** ندبا في وقوفه
بين الليل والنهار اتباعا فان افاض دفعه من عرفة
قبل غروب الشمس ولو قيل تكامله وعاد الي
عرفات قبل طلوع الفجر بقصد الوقوف او مطلقا
 كاصل الوقوف كل محتمل والثاني اقرب **فلا شيء عليه**
 لحصول الجمع بين الليل والنهار بذلك **وان لم يعد اراق**

متايل

دما

دما مرتبا مقدرا **وهل هو واجب او مستحب**
فيه قولان للشافعي احدهما انه مستحب
والثاني واجب هذا ما في النسخ المعتمدة وهو
 المذهب بناء علي ان الجمع بين الليل والنهار في
 الوقوف سنة وهو المعتمد كما افهمه كلامه هنا
 خلاق ما ياتي عنه قيسيل باب العمرة من انه واجب
 ويدل للندب قوله صلى الله عليه وسلم لعروة
 ابن مضر بن السايق فقدمت حجة اذ لو وجب ذلك
 لكان حجة ناقصة يحتاج لجبر ولانه ادرك في الوقوف
 ما اجزاه فلا يجب دم كالوقوف ليلا والثاني مقابل
 الاصح انه واجب جملا لجمعه صلى الله عليه وسلم بينهما
 علي الوجوب **وهذا الخلاف** في الوجوب والندب للجمع
فمن حضرها نهارا اما من لم يحضرها الا ليلا فلا
شيء عليه اتفاقا ولكن فائتة الفضيلة فضيلة
 الجمع للاتباع **الثالثة عشرة** من اداب الوقوف
ليخذ بكل الحذر الحذر الاكيد من كل وجه **من**
المخاضة ولو بلا شتم **والمشائمة** قال في
 المصباح المفاعلة ان كانت من اثنين كانت من كل منهما
 وان كانت من احدها وقد تكون من واحد لم تكن بينه
 وبين غيره كما ثبت اللص فهي محمولة علي الثلاث
 ولا تكاد تستعمل المفاعلة من واحد ولها فعل
 ثلاثي الا نادرا كصادمة الحاراي صدمه وزاحمه اي
 رحمة وشامة اي شتمه ولا زمة اي لزمه وحاذره

اي حذره وطلبه اي طلبه **والمنافرة** بالنون والفاء المفا
حذره **والكلام القبيح** تعميم بعد تخصيص **بل** للانتقال
من بيان حكم الواجب الى تركه لحكم مندوبه
ينبغي ان يحترز عن الكلام الجاهل لئلا يجرح مثله او
حرام ما مصدرية ظرفية وصلته ما لا يحذر **امكنه**
فانه اي ما ذكر **تضييع الوقت** لنفسه **المهم**
بصفة الفاعل **فيما لا يعني** بامهله فالنون اي
يهم وقد جازم رفعا من حسن اسلام امره تركه
ما لا يعني قال الشافعي الوقت سيف ان لم
تقطعه قطعك **مع** بفتح المهملة في الافصح **انه**
يخاف بالبناء للفاعل الجرح **بالجيم** افضاوه الى
كلام حرام من غيبة او نحوها لما ان الحديث
شجره ن يجرح بعضه بمضاهي سد الباب بالصمت
السلامة وهي غيبة **وينبغي ان يحترز غاية**
الاحتراز من اضافة الصفة لموصوفها **عن**
احتقار زدوا من **بره** **ربك الهيئة** يا
مكتلة اي ضعيفها وهنها فنما يكون رجلا
صالحا وفي الحديث مرفوعا رب اشقك غير ذي
ظهير لا يؤبه به لو اقسم على الله لا يرفسه
او يراه مقصرا في شيء بل ينهاه فاعمل التقصير
حصل منه سرهوا **ويحترز** **احتراز** اكيد
عن انتهاز رجرا كسائيل قال تعالى واما السائيل
فلا تنسروا **ونحو** من له تعلق بالانسان لطلب

امر **وان خاطب الحاج يومئذ ضعيفا** مالا وان
كان ساميا قد را عند الله **او وضعفا** ناز لا قد را
تلفظ في مخاطبته اي خاطبه باللطف ولوعن
كلمة منه **فان راى** منه اي او من عنده **منكر** حرما
محققا يتقنه اذ لا انكار يا لوهم **توجه عليه** علي
سبل فرض الكفاية **انكاره** **ويتلفظ** به مع
ذلك في ذلك الا انكار لان القصد رفعه لا يذرا
مسلم بسببه فلا ينتقل مرتبة في السند
ويحصل مراد الا انكاره ونها **وبالله** لا غير
التوقيت للمرضى **الاربعة عشر** ليستكثر
بذبا من **اعمال الخير** **الطلعات** في يوم عرفه
فخصه مع دحو له فيما عطف عليه لانه اشرف
وساير باقي ايام **عشر ذي الحجة** اتمته بقرب
شمس يوم النحر **فقد ثبت في صحيح البخاري**
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ما العمل في ايام افضل
منه في هذه يعني ايام **العشر** اي ولا في لياالي
افضل منه في ليااليها **قالوا يا رسول الله ولا الجهاد**
اي لو عمل فيها غير الجهاد وفي غيرها الجهاد
الفضل افضل اما يؤزر به **قال ولا الجهاد** لشر
الا ايام الذي فضل العمل الصالح فيه **الا وحل** اي
عمله خرج بخاطر بنفسه وماله في سبيل الله
فلم يرجع بسى اي من جاهد الله فاصيب في الجهاد

وايام العشر هي الايام المعلومات المذكورة
 في قوله تعالى ليس شهدوا منافع لهم ويذكروا اسم
 الله في ايام معلومات **وايام التشرع** بالوقوفية
 فالمعجزة فاعلموا **هي الايام المقدودات** الم
 المذكورة في قوله سبحانه واذكروا الله في ايام
 معدودات وهذا هو الصحيح في تفسير كل
 روي البيهقي باسناد حسن او صحيح عن ابن
 عباس سميت الاولى بما ذكره للحرس على عليها
 بحسابها لاجل وقت الحج في اخذها والثانية بما
 ذكر لقلتها كقوله تعالى دراهم معدودة و
 وذكر الفقهاء ذلك في كتاب الحج والمصنفات
 في المناسك لا اختصاص بالمناسك بها غلبا اصولها
 بالمعلومات وتوابعها بالمعدودات ولا يخالف
 ما ذكره قوله ليس شهدوا منافع لهم الآية لانها لا
 تقتضي وجود الذبح في جميع المعلومات بل
 يكفي وجوده في اخرها اي يوم النحر كقوله تعالى
 وجعل القرابين نور اذ ليس نوره في جميعها
 بل في بعضها وان المراد بذكرها في الآية نذبا المذكور
 على الهدايا فيستحب لمن رآه هديا او شيئا من
 بهيمة الانعام ايام العشر لتكبير فرح في الفلظ
 في الوقوف زمانا ومكانا **اذا غلط الحاج فوقفوا في**
غير يوم عرفة اي التاسع **نظرا ان غلطوا بالتاخير**
 بان غم عليهم هلال ذي الحجة فأكملوا الفعلة ثلاثين

ثم

ثم ثبت ان هلال ليلة الثلاثين قال الرافعي وليس
 من الفلظ المراد للأصحاب ما وقع من ذلك بسبب
 الحساب فانهم لا يجدونهم بلا شك فتعبر المصنف
 بالفلظ الشامل فيه بخلاف **فوقفوا في العاشر من ذي الحجة**
 الظرف اطناب وزيادة يصح **اجزأهم** لعذرهم
ونظرهم لحصول الوقوف الذي به حصول الحج
 وهذا حيث لم يقلوا خلافا العادة كما يات في البناء
 كلامه الا ان **ولا شيء عليهم** من فدية **وسواء بان الفلظ**
 المذكور **بعد الوقوف او حال الوقوف** وسكت عما لو
 بان الفلظ قبله بان بان وهم بمكة ليلة العاشر
 ولم يتمكنوا من المضي لعرفة قبل الفجر والمذهب
 الصحة خلافا للبقوي وفي دخول هذا في الغلط
 باعتبار وقوع الفلظ الماضي منهم مجاز ولا بد من
 وقوع وقوفهم بعد زوال ذلك اليوم ويوم النحر
 الثاني ليوم الوقوف وبعد ذلك ايام التشرع
 لانه يتلو وخالف الضيا فقال بحسب ايام التشرع
 بالحقيقة لا على حسابهم وعليه لا يقيمون بمنى الاثلاث
 ايام ولا يقضي من حجرة العقبة ولا يصح في اليوم
 الزايد ويجوز ان يصح في اليوم العاشر لانه في
 نفس الامر يوم النحر ويوم الاضحية انتهى **ولو غلطوا**
بالتاخير فوقفوا في اليوم الحادي عشر او غلطوا
في التقدمة فوقفوا في الثاني او غلطوا في
المكان فوقفوا في غير ارض عرفات الاضافة

كشجر الاراك بيا نية **فلا يصح جمع بحال** ادخل الفا
 في جواب لو حملا لها على ان في دخولها في جوابها وعدم
 صحته لبعد الفلظ في كلامه ذلك ولد رته ولان
 تاخير لقبا دة عن زمنها اقرب للاحتساب من
 تقديمها عليه ولان الفلظ بالتقديم يمكن الا حذر ان
 عنه لانه انما يقع لفظ في حساب او خلل في الشهود
 واما بالتأخير فقد يكون بحال لا يمكن ذلك فيه كالقديم
 انما يقع من رويته ثم ان علموا بعدم صحة ما ذكر قبل
 فوات الوقوف في اي في التقديم وفي الوقوف بغير عرفة
 وجب الوقوف والا وجب الوقوف **القضا ولو وقع**
لها الفلظ في الوقوف في العاشر لطايفة بسيرة
 من الحج ولهم كلامهم وكانوا في الغلة على خلاف العادة
لا للجمع العام الحار في الكثرة على المعتاد لم يجزيم
 على الأصح لسهولة القضا عليهم ولانتفا المشقة
 العامة حينئذ **ولو شهد واحد او عدد بروية هلال**
ذي الحجة فردت شهادتهم اي الشاهدين **لزم وجوب**
الشهود الوقوف في التاسع عندهم عند الرايبي
 وجرت الايام بعده على ذلك كما تقدم في التأخير **وان**
كان الناس يقفون بعده بعد ذلك اليوم عملا برويتهم
 وهذا كما لو انقضى شخص بروية هلال رمضان او
 جماعة وردت شهادتهم **فرع لو وقع ان محرما**
بالحج بمفرده او معه العمرة سمي الى عرفة للوقوف بها
 فعرضها قبل طلوع الفجر ليلة النحر وبين الفجر

والنحر

٣٤
 والنحر جناس مشبهة بحيث بقي بينه اي المحرم وبينها
 اي عرفة **قد ر** اي زمني **تسع صلاة العشا** وحدها
 او مع المغرب ان كان جامعا **ولم يكن بعد** بالينا
 على الضم لحذف المضائق اليه ونية معناه **صلي**
العشا فقد تقارض في حقه امران الوقوف
 المتوقف عليه صحة الحج **وصلاة العشا** ولو جمع ما جمع
 معها **فايمهما** اي الامران **اشتغل به فانه الاخر**
 لان الزمن قصير لا يسعها معا **فكيف يعمل** ذلك
 المحرم وجوابه **فيه ثلاثة اوجه** لاحتمالنا اصحها
انه ينهى لادراك الوقوف وجوبا فلا يصلي
 صلاة شدة الخوف ومحل كونه في محل الخلاف
 ان لا يدرك لو اشتغل بالوقوف قدر ركعة في باقيه
 والا وجب تقديمه قطعاً فانه يترتب على فواته
 بتقديم الصلاة عليه **مشاق كثيرة** عدد هاتقوله
من وجوب القضا ووجوب الدم للقضا وربما
تقدر عليه القضا فيصير مرتكباً بذلك القضا
 المطالب به **وفيه تقرير** بالمعجزة وبعد هاراسمين
عظيم بالحج فلعلم يموت قبل تمكنه من ذلك فتبقى
 حجة الاسلام في ذمة بحالها **فينبغي ان يحافظ** اي
 الحاج عليه اي الوقوف **ويؤخر عنه الصلاة فانه**
يجوز تأخيرها عن وقتها بعد الجمع وبالفوت الغالب عليه
وهذا الشد حاجة منه لان ذلك امر خارجي جوزه
 التأخير وهذا الذي يترتب عليه ما ذكر اولي بذلك

ومثل الوقوف فيما ذكرنا اعتبار في وقت معين ضاق
الوقت عنها وعن فعل فرض الوقت كما أفيت به الشهاب
الرومي **والثاني** من الأوجه **أنه يصلي في موضعه**
وإن فات الوقوف **فيمحى فقط على الصلاة** في وقتها
على الوقوف **لأنها على الفور** أي لا يخرج عن آخر زمناها
المحدود لأنه يجب البدار بها أوله بل له فعلها مادام الوقت
على التراخي فيه إلا أنه عند التأخير يجب عليه العزم
على أداها **بخلاف الجواز** **أنه على التراخي** يجوز لمن تمكن
منه في عام تأخيرها لأعوام بعد عند ظن السلامة
ولأن الصلاة **لأنها أفضل** **والثالث** **أنه يجمع بينهما**
أي الوقوف والصلاة **فيصلي** بالنصب عطفًا على
مدحها **أن صلاة شدة الخوف فيحرم بالصلاة**
مستقبل القبلة **ويشعر** بالمعجزة يأخذ فيها
في عملها **وهو بعد** **وذاهي** أي يمشي ولو على
سجيته **إلى الموقف** وهذا أي الصنف عن فقد
كل مستقلا **عذر من عذر شدة الخوف** أي
صلاتها **والله أعلم** ورده هذا الأخير بأنه محصل لا غاي
فوت حاصل ولهذا لو خلف متاعه وهو يصلي وخاف
ضياعه أن لم يدركه كان له صلاة شدة الخوف وفي
الضياض استحسن بعضهم الوقوف في الثامنة
نحو في التاسع احتياطًا لاحتمال الغلط في الهلال وال
والصحيح بل الصواب خلافه لأنه يفوت سننا كثير
إلا إذا حصل اضطراب في الهلال بحيث لو كان ذلك

في هلال

خ
ولذا

في هلال رمضان لكان ذلك اليوم يوم شك فإن حصل
ذلك حسن فعله لاسيما وقد عم الفساد في الشهود و
الحكام عند الخاص والعام **فرع في التعريف** أي
الوقوف وقت الوقوف بعرفة في محل للذكر والدعا
بغير عرفة وهو هذا الاجتماع المعروف في البلدان
أختلف العلماء فيه أي جوامع يمتنع تجمع عن جماعة
استحسنه **وقوله** **وقدر** **روي عن الحسن البصري**
التابعي **أخبر** **معه** **الزاهد** **المشهور** **قال** **الحافظ**
ابن حجر في تقريب التهذيب **شعة** من أو ساطع أتياع
التابعين **الله** **نظر** **في** **بكا** **الناس** **يدل** **استعمال**
من الفضيل **بعرفة** أي فيها **فقال** **أبو** **الخير** **أخبروني**
يجوز **بها** **عنه** **لتسببه** **عن** **الرواية** **لو ثبت**
أنه **هو** **لأن** **البكاء** **سائر** **والذي** **رجل** **كأينا** **من**
كان **في** **المصباح** **معرب** **سدي** **درهم** **وهو** **عند**
اليوم **ثلاث** **حين** **نوب** **لأن** **الدرهم** **عند** **هم**
ثلاث **عشرة** **حين** **نوب** **والله** **نق** **الإسلامي**
حين **نوب** **وثلث** **حين** **نوب** **فان** **الدرهم** **الإسلامي**
سنة **عشرة** **حين** **نوب** **وتفتح** **النوب** **وتكسر**
وبعضهم **يقول** **الكر** **أفصح** **وجمع** **المكسود**
دقيق **وجمع** **المفرد** **دوا** **نوب** **بزيادة** **بأقاله**
الأزهري **المعروف** **قال** **هو** **ناب** **روي** **لنا** **وبله**
بالقول **أول** **من** **صنع** **ذلك** **الحبر** **أب** **عباس** **وقال**

مقار

الاثر **بالمثل** سالت **احمد بن حنبل** عن **المقريفي**
في الامصار جمع مصر قال في **المصباح** والمصر كل كورة
 يقسم فيها الفقي والصدقات قاله **ابن فارس**
 وهذه **افنصرف** ويقونك فتمنع فقال **ارحون**
لا يكون به باس لانه لم يشغل علي شي من
 المنهيات سوى انه بدعة فقد فعله **غير واحد**
الحسن اي البصري **وبكر** و**نايت** **بالمثل**
 وبعد الالف موحدة ففوق فيه البناء في **ومحمد**
واسع وبيد علي طريق الاستيفاء التبيين فعملهم
 بقوله **كافا يشهدون** يحضرون **المسجد** اي
 بالبصرة **يقوم معرفة** ويدعون هم والناس **وكرهه**
 تنزيها **جماعة منهم** **خافع مولي** **ابن عمر وبرايم**
النجعي بفتح النون وسكون المعجمة بعد هاهمه
 نسبة للنجع بطن معروف **والحكمة** بفتح اوليه **وحاد**
 بفتح اوله المهمل وتشديد الميم **وما لك بن النس**
 جريا علي قوله من سد الزرايع **وعينهم وصف**
الامام ابو بكر الطرطوسي **بمهملا** **ان اخذ** **معجزة**
فيا المالك **الزاهد** مختصر تفسير **الغوالي** وصا
حب بضم الحاء **الملوك** **كتا** **بافي البدع** جمع بدعة ما
 فعل بعد الصدر الاول من عين مستند منه
 يرجع اليه ويبي عليه **المنكر** بصفة المفعول
 اي شرعا لان ذلك شأن الابداع كما ذكرنا
جعل منها هذا التعريف **وبالف في النكار**

نحو
نحو
نحو

كان يقول
او ركن
الناس
وهو
ينامون
مع نسائهم
علي
وسادة
واحدة
وسكون
حتى ينزل
الوسادة
منذ مواع
عشرين
سنة لا
تسقي
امراته
بذلك
وحان
يقول
من زهد
في الدنيا
فهدمها
في الدنيا
والاخره
كردي

لذلك

نحو كلام الامام احمد

طريق

لذلك **ونقل اقوال** **العلماء** فيها في انها بدعة قال
المصنف **لا شك ان من جعلها بدعة** **اي منكره** **والا**
فلا خلاف في انها بدعة **ايما** **الخلاف** **اي بدعة حسنة**
ام منكره **لا يلحقها في القبح** **بها حسنات البدع**
المستحالة علي ما فيحه **الشرع** **لخلق** **هذه** **من ذلك**
بل يخفق امرها **بالنسبة** **الي عينها** **المستبشرة**
وليس **هذا** **مثل** **ما** **يفعله** **من فاته** **الحج** **من السد**
لبيت المقدس **قائلا** **ين** **فاننا** **الوقوف** **بعرفة**
فنقف **بالاقي** **فذلك** **منكر** **وضلالة** **قاله** **ابن**
جماعة **واما** **قول** **بعض** **الذاهبين** **الي الطائفة** **انه**
عوض **الزيارة** **للنبي** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم** **وينقلون**
حديثا **مرفوعا** **من فاته** **زيارة** **راي** **فليز** **راي** **عني** **فلا**
اصل **له** **والحديث** **موضوع** **وزيارة** **ابن عباس** **رضي**
الله **عنهما** **كن** **زيارة** **غيره** **من الاخيار** **لا يستحب**
سد **الرجال** **اليها** **وان** **كانت** **مستحبة** **في ذاتها**
فرح **اخذ** **ومن البدع** **القبحة** **ما اعتاد**
العوام **في هذه** **الانما** **والجمدة** **في زما** **تأمن** **ايقاد**
الشموع **بجمل** **عرفات** **ليلة** **التاسع** **يرونه** **قربة**
ويلزمونه **باللذ** **رويا** **خذه** **من** **يقول** **انه** **خادم**
القبة **با** **علي** **الجبل** **وهذه** **البدعة** **ضلالة** **علي** **اصل**
البدعة **فاحشة** **قوية** **القبح** **جمعا** **فيها** **انواع** **عامت**
القبائح **منها** **اضاعة** **المال** **اي** **الشمع** **بايقاده**
من **غير** **حاجة** **له** **في** **غير** **وجهه** **وقد** **لني** **عنها**

مما

ومنها **أظهر شفا راجوس** من تعظيم النار
والاحتفال بأشتغالها ومنها **اختلاط النساء**
بالرجال الأجانب والشموع بينهم موقدة ووجوههم
كذا في الأصول والأولي ووجوههم بارزة ظاهرة
للتأطير ومنها **تقديم دخول عرفات علي**
وقته المروع الذي هو بعد زوال يوم التاسع
ومضي الخطبة والصلاة **ويجب علي ولي الأمر**
أو نائبه وكل من تمكن من أن لا هذه البدعة
علي الفرض الكفاي الكارها وإن لها والله المستعان
كما هو شأن المنكرات ويؤخذ من كلامه حرمة
الالتفات وحف علي أي وجه القرية لا الحاجة إليه
الفصل الخامس في الأفاضلة الدفع
من عرفات إلي المزدلفة الظرفان متعلقان
بالمصدر والمزدلفة مأخوذة من الأزدلاف
لقرب الناسكة بوصولها من مكة أو سميت به
لأنهم يأتونها في زلف من الليل أي ساعات
منه أو أنهم يهدونه زلفي عند الله ويسمي
جمع الجمع الحجاج أو آدم وخوي بها أو جمع العشائي
بها وما يتعلق بها من الأحكام والآداب **السنة**
للإمام أو نائبه إذا عزبت الشمس وتحقق
عزوبها بأن لم يبق منها شيء أصلا أن يغيب
يدفع من عرفات للاتباع **ويفيض الناس**
معه فيندب أن لا يدفعوا قبله بل يكره ولا
ينافيه

فلو صلوا
بالطريق
أو بعدة
بغيره
أو في
واحد
وقال
الحنفية
لا يجزئ
ويقتضون
ما لم يطلع
الشمس
ومنه
مذهب
ما لم يطلع
الشمس
وهو
في المذنب
خط الكثر

ينافيه قوله بعد ولا بأس أن يتقدم الناس
لأن الناس أمتني الحرمة فلا ينافي الكراهة **ويؤخروا**
صلاة المغرب بنية الجمع إلي العشاء تأخير أي
بشرط المعروف وإنما يستأنأ تأخير من أراد
المضي لمزدلفة كما أخذ الأصفهاني من النص
وأعتمد ومقتضاها أنه لو أراد الأقامة بعرفة
أو الدفع لغير مزدلفة لم يسن له التأخير وهو
ظاهر أن حزم وقت الاختيار للعشاء وبذلك
قبل وصوله لمزدلفة لما يأت من أنه لا يسن
تأخيرها إلي المزدلفة إلا إذا لم يخش فوت
وقت العشاء الاختياري فينتج أن تدب تأخيرها
مقيد بمن أراد المضي إليها وظن وصوله قبل
خروج وقت الاختيار وقول بعضهم إنما يسن
لصن أراد الصلاة بمزدلفة جماعة بخالفه ظاهر
كلامهم **ويكثر من ذكر الله تعالى** لأنه أشرف
الأعمال ونتيجة أعظمها لتأجيل ذكر الله تعالى
والسنة أن يسلك في طريقه إلي المزدلفة حينئذ
علي طريقه المأزمين وهو أي طريقهما بين العلمين
الذين هما حد الحرم أفرد لكونه جامدا من
تلك الناحية ناحية عرفة وأما من مبالغة
بعد الميم ويحذف قياسا أنبأ لها الفاعل لأنه
لأنه لم يبق لها بفتح وكسر **لن أي أي معهما**
وهو الطريق بين الجبلين قال المصنف

ثم
أن
يكون
مسار
في
سوق
وهو
أن
يكون
مسار
في
سوق

في التهذيب المازمان جبلان بين عرفة ومزدلفة
بينهما طريق هذان معناه عند الفقهاء فقولهم
على طريق المازمين أي الطريق التي بينهما انتهى
ومراده هذان الطريق كما هي بين المازمين هي
بين العلمين الذين هما أحد الحرم من تلك الجهة لانها
بها فذكر بينة العلمين لتعريف تلك الطريق لا
لطلب الذهاب بينهما بخصوصهما كما يدل له قوله
السابق منتهى الحرم في هذه الجهة عند العلمين
المضروبين عند منتهى المازمين فانه صريح
في ان العلمين ليسا في نفس المازمين لانها نصيبا
عند منتهى المازمين أي قريبا منه مما يلي عرفة وثاني
المازم مع انه طريق لما فيه من الانقطاع فصار
كالطريقين اوله محيط به الجبلان واطلقت ذلك
على نفس الجبلين لاكتنافهما له وذلك جازا اشار اليه
الحبيب الطبري وبما ذكرناه يندفع قول ابن جماعة
ما ذكره النووي عزيب يحمل جملة العوام على الجهة
بين العلمين وليس لذلك اصل **وحد المزدلفة ما بين**
مازني عرفة المذكورين عبر بمثله السنافي
والاذريقي وغيرهما أي مازني طريقهما المذكورة
والا فهما مازما مزدلفة وضافتهما لعرفة بالتجاوز
وللمزدلفة حقيقة وبه يخف الاعتراض على المص
ولا يندفع لان الاصل الحقيقة لعدم اتيان قرينة
المجاز الا ان يقال وكل الامر في ذلك الى الحسن والمشاهدة

فحينئذ لا اعتراض اصلا ثم ما يفهمه اصنافها العرفية
من اتصال المزدلفة بعرفة غير مراد قطعا لما ياتي ان
بين كل من عرفة ومزدلفة ومني فرسخ ولقول التقي
الفاشي ان بينهما وبين العلمين الذين هما حد عرفة
اثني عشر الف ذراع وثلاثة وتسعين ذراعا
يتقدم الفوقية وثلاثة اسباع ذراع بذراع اليد
انتهى وهذا بناء على ان الميل ثلاثة الاف ذراع
وخمسماية يزيد على ما ذكره المصنف من ان بينهما
فرسخا نحو نصف ميل اما على المشهور عند
الفقهاء من انه ستة الاف ذراع فينقص عن الفرسخ
نحو ثلثه فتعين ان مرادهم بالفراسخ والاميال
التفريع على ان الميل ثلاثة الاف ذراع وخمسماية
اذ هو الذي يصح عليه ما ذكره هنا وفيما ياتي على ان
المراد التقريب والامن المحسوس تفاوت ما بين
مني ومكة ومني ومزدلفة ومزدلفة وعرفة مع
انهم سوا بينهما ولا يحمل على الميل والفرسخ المشهورين
عند الفقهاء لما انه حيث دار الامر على حمل الكلام على
وجه مستقيم كان اولي من عكسه وتقدم عن
الاجبي في المازمين كلام فلا يغيب عنك **وقرنت**
محسرين ميمنا وشمالا ظرف لقدرت من تلك المواطن
القوابل والظواهر الواضحات والشعاب والجبال
فكلها أي المذكورات من مزدلفة لرحولها في الحد
المذكور **وليس المازمان ولا وادي محسر من مزدلفة**

كما يدل له البيانية المذكورة وهو بضم الميم وفتح
 الحاء وكسر السين المشددة المملتين في آخره راء
 سمي بذلك أي بما ذكر من الوصف المضاف إليه الوادي
 لأن قيل أصحاب الفيل قيل كان اسمه محمود
 حسر بالبتا الغير العا على فيه ثمة أي أعني
 من الهي أي العجز والعقود وكل أعني عن المسير
 ثمة بالقدر الإلهي والافقواه بحالها لأنه إذا وجه
 لغير جهة الكعبة أسرع وإذا وجه لها بركة وامتنع
 كذا جزم به المحب وشيخه ابن خليل لكن نظر فيه
 الفاسي بقوله ابن الأثير في النهاية أن الفيل لم يدخل
 الحرم وإنما اهلكوا قرب أوله قيل بالمفسس وحينئذ
 فلعلة سمي به لأنه يحسر ساكنيه ويتعبرهم وتسميته
 أهل مكة وادي النار قيل لأن رجلا اصطاد فيه
 فنزلت نار فاحرقته وقيل لأن بعض الأنبياء
 رأي اثنتي علي فاحششة فدعا عليهما فنزلت نار
 فاحرقتهما وهو واد بين بني والمزدلفة وبطنه ميل
 قال الأزرق وادي محسر خمسمائة ذراع وخمسة
 واربعون ذراعا وهذا عرضه وأعلم أن بين مكة
 وبين فريسخا قال النقي الفاسي ذراع ما بين جدار
 باب السلام وطرف العقبة التي هي حد مني من علاها
 ما يلي جرة العقبة ثلاثة عشر ألف ذراع وثمانية
 وستون ذراعا ومزدلفة مستوسطة بين عرفات
 ومن بيننا وبين كل واحد منهما فرسخ وهو ثلاثة

أميال

أميال قال ومقدار ما بين مني والعلين اللذين هما
 حد الحرم من هذه الجهة ثلاثة وعشرون ألف ذراع
 وثمانمائة واثنتان واربعون ذراعا وسبعاد ذراع
 وذلك من طرف العقبة السابقة إلى العلين
 وذلك قدر ما بين مكة ومنى مرتين ينقص المقي
 ذراع وثمانمائة وثلاثة وتسعين ذراعا بتقديم
 الفوقية وللشارح فيما ذكره المصنف من المسافة
 بين كل كلام فراجع وإذا سار من عرفة عبر به
 بدل أفاض تغنت إلى المزدلفة سار مليا مكثرا
 بالمثلثة منها لما انما زينة الأحرام ونيسير
 على هيئته بكسر الهمزة وسكون التثنية وفتح
 النون بعدها فوقية فها مضاف إليه وعادة
 مشيه بسكينة بالتخفيف المهاد والرزاية والوقار
 وهي في النواذر تشديد الكاف قال ولا يعرف فعيلة
 مثقل في كلام العرب إلا هذا الحرف شاذ كذا في
 المصباح ووقار قال في المصباح الحلم والرزاية
 مصدر وقربا للضم كجمل جمالا ويقال وقرب من
 باب وعد فهو وقور كرسول والمرأة وقور بضم
 فقول بمعنى فاعل ووقور وعد جلس بوقار وطلب
 منه كونه كذلك تحريزا عن الزحام فان وجد فرجة
 بالضم في المصباح فرج القوم للرجل فرجا وسعوا
 في الموقف والمجلس وذلك الموضع فرجة والجمع فرج
 كعرفة وعرف وكل ما يري متسعا بين متسعين

ففرجة انتهى أي خلوا عن الزحام **استحب له أن يسرع** في السير إن كان ماشيا **ويحرك دابته** إن كان راكبا **أقذا برسول الله صلى الله عليه وسلم** رواه الشيخان واستقطب مرتبة ثالثة ثابتة عنه صلى الله عليه وسلم أنه لما أفاض كان في الزحام الشديد يسير يسيرا يسكتة ويامر بها وعند خفة كان يسير يسيرا سهلا في سرعة ليس بالشديد وإذا وجد السعة من الأرض حرك ناقته حتى استخرج منها أقصى سيرها وهذا يسمى النض بفتح النون ولشده يد الممثلة وما بعده يسمى العنق **ولا بأس** أي لا يجرم وإن كان خلاف الأدب معه فلذا قال كان مكرها كما في الضياء **ان تقدم الناسي الإمام** أو نائبه **أو يتأخر وأ عنه** لكن من أراد الصلاة معه **فينبغي** ينذ بأن يكون قريبا منه لأنه يكون أعلم بصلاة ثم **ان** **الحجج** من أصحابنا أطلقوا القول **ذبح** بتأخير الصلاة بين المشايخين جمع تأخير إلى المزدلفة لحيز الصحابين عن أسامة أنه صلى الله عليه وسلم وقع من عرفة وأسامة ترديفه حتى إذا كان بالشعب إلا يسر نزل فيال ولم يسبح الوضوء فقلد له الصلاة فقال الصلاة أياك **وقال جماعة** وجري عليه في المجموع وهو المعتمد **يوخرها ما لم يخش قوت** **وقت الاختيار للمشا** وهو ثلث الليل على

القول

مقابل

القول الأصح وعلى مقابل الأصح قوله **وعلى قول** **نصف الليل** وظاهره أن القولين للشافعي وهو خلاف طريقة المنهاج استعمال الأصح والصحيح في أوجه الأصحاب ويستعمل في أقوال الإمام المشهور والأظهر لأنه يلتزم هنا شيئا في ذلك **فان خاف الخج** فوته **لم يوخرا** الصلاة بين المزدلفة **بل يجمع بالناس** في الطريق عند خوف خروجه بحافظة على وقت الاختيار وعند وجود شرط نذرتا حينها اليها **إذا وصل من دلفة فقد استحب** **لشافع** **رحمة الله تعالى أن يصلي أي المغرب قبل حط رحله** **ويخير المجال أي لم ينتجها** **ويعقلها حتى يصلي العشا** قبل حط الأحمال ففي رواية لمسلم لم يزيدوا بين الصلاة على الأفاضة وفيه رد على من روي أنهم جعلوا بينهما عشا ورواية حل الرجل بين الصلاة بين لا تقاوم تلك لأنها الصبح واشترفتين هذا من نذرت الموالاة في جميع التأخير لأنه ثبت في الصحيحين من حديث أسامة ابن زيد رضي الله عنهما أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا المغرب والعشا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحطوا رحالهم حتى صلوا العشا والله أعلم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لما أتى المزدلفة أقامت الصلاة فصلى المغرب ثم أفاض كل إنسان بعينه في منزله ثم أقامت العشا

ج ي و

باب ٥ فصلها ولم يصل ستمها والسنة الاقتصار على فعل
 الرواتب بالكييفية السابقة في الجمع ولا يتغلون نفلا
 مطلقا لئلا ينقطعوا به عن المناسك بل قال جمع أنه لا
 تنسخ الرواتب ايضا ومحل تقديم الصلاة على خط
 الرجل حيث امن عليه ولم يسو يتشوش ببقائه
 عليه حالة خشوعه والاقدمه عليها كما هو واضح
 ثم ان الجمع بينهما يكون على الاصح باذان للاولي
 واقامتين لهما هذا هو المذهب ولو ترك الجمع
 بينهما وصلى كل واحدة في وقتها هذا غير تاخير
 للمغرب عن وقتها او جمع بينهما في وقت المغرب تقدما
 او جمع بمزدلفة تاخيرا وحده الامام او صلح
 احداهما مع الامام والاخرى وحده جامعما جاز
 وفاته الفضيلة من فعلهما مجموعتي تاخيرا
 مع الامام فرع فاذا وصلوا بمزدلفة باتوا بها
 اتباعا وهذا المبيت الكهنوت بها لئلا يشك
 من اعماله وهذا هو نسك واجب او سنة
 فيه قولان للشافعي اصحهما اولهما ولا يسقط
 الا بعد رقة دفع منها وعبر به بدل افاض تقنا في
 التغيير بعد نصف الليل لغدرا وغيره او دفع
 قبل نصف الليل اظهر زيادة في الايضاح وعاد
 لمزدلفة قبل طلوع الفجر الصادق فلا شيء عليه
 لحصول النسك المطلوب منه من كونه فيها في النصف الثاني
 وان ترك المبيت من اصله بان لم ينزل ثمة في

الوقت

الوقت المذكور ولم ينزل الا انه دفع قبل نصف الليل
 اي انتصافه فوقت الانتصاف كالنصف الثاني
 ولم يعد قبل الفجر ولم يدخل مزدلفة اصلا أي
 دخولا فتنصبه على المصد رية صح حجه
 باجماع الاربعة فالقول بركنيتها المحكي بعد في
 كلامه لا تغدح في ذلك لضعفه وارق دما لانه ترك
 نسكا فانه قلنا المبيت بها والمراد كونه بها ولو مارا
 لطلب ابق وان لم يعرف انها مزدلفة في جز من النصف
 الثاني واجب وهو الاصح كان الدم واجبا ان كان
 الزك لذك لا لغدر وان قلنا لمبيت سنة كان الدم
 سنة كد ترك الجمع بين الليل والنهار في الوقوف
 بعرفة ولو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول اصلا
 وحضرها ولو مارا كما في عرفات قاله السبكي وبدل
 له كلام المصم ساعة اي زمنا لا الساعة الفلكية في
 النصف الثاني ومثله وقت الانتصاف كما قال
 الزركشي من الليل حصل المبيت نص عليه الشافعي
 رحمه الله تعالى في الام لا لكونه يسمى مبيتا بل لان
 اعماله النسك انما تتعلق بالنصف الثاني فسوي بالتخفيف
 لذلك وانما اشترط في مبيت مني معظم الليل لان
 المبيت لا يحصل الا بذلك كما لو حلف ليبيت بمحل وايضا
 فصتيه صلى الله عليه وسلم دال لذلك فانهم لا
 يصلونها عادة الا بعد خوريج الليل ومع ذلك
 فقدم الضعفة بعد نصقه فدل على عدم

علي عدم وجوب المظلم هنا ومن ثمة قال في
المجموع اتفق اصحابنا علي انه لو دفع منها
بعد النصف اجزاه ولادم **وخفي هذا النص**
علي بعض اصحابنا فقلوا خلافة وليس بقبول
منهم فمنهم من قال يكفي ساعة بعد النصف الى طلوع
الشمس ومنهم من قال يجب حضوره حال الفجر
ومنهم من قال يجب المظلم وكل ضعيف او ساذ
ويحصل هذا المبيت بالحصول في اي بقعة
كانت بضم الموحدة وسكون القاف وبعد ها
مهملة اي قطعة من ارض **مزدلفة** وقد سبق
تحديد ها ويستحب ان يبقى بمزدلفة زيادة
علي ما يحصل به نسكها **حيث يطلع** بضم اللام علي
الافصح **الفجر الصادق** ويصلي بها اي الصبح
اول وقته ليتسع النهار لاجل يوم النحر **ويقف**
علي قزح بضم القاف وبالزاي فالمهملة جبل صغير
هناك **كما سذكره انشا الله تعالى فيكون بمزدلفة**
اي قارامترجا الي قبيل طلوع **الفجر** ومن طلوعه
ياخذ في عمل الترحال وفي نسخة قبل طلوع الشمس
وهو مطلق الكينونة ثم **ويأكل الاعتنا بهذا**
المبيت سوا قلنا انه واجب او انه سنة للاتباع
فقد فعله صلى الله عليه وسلم وقال خذوا
عني مناسككم **وقد ذهب امامان جليلان من**
اصحابنا تبع الخنيسة من التابعين واختاره السبكي

لما ص من قوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يذكر جمعا
فلا حج له وقوله ابن جماعة ان الحديث غير معروفي مردود
قلت هو محمول عند الجمهور علي الحج الكامل **الي ان**
هذا المبيت ركن لا يصح الحج الا به الجملة تخبر بعد خبر
ومضمونها مشان كل ركن **الحج** قاله ابو عبد الرحمن
ابن بنت الشافعي وابو بكر محمد بن اسحاق
ابن خزيمة بالمعجمة والزاي **فينبغي** فيطلب **ان**
يخرج علي المبيت اي الكينونة لحظة من الده
النصف الثاني **المخرج من الخلاف** يعني عنه في الحضر
عليه للاتباع اذ الخير كله فيه **فروع** ويستحب **ان**
يفتسل في مزدلفة بالليل اي بعد نصفه
اذ به يدخل وقت الغسل لانه للعيد وقول اني
الرفعة وغيره بعد صلاة الصبح يمكن حمله علي
الا فضل نظير قولهم في غسل الجمعة الا فضل
تقريره من الذهاب اليها وبعد السابق في قوله
في ارب الاحرام وللوقوف بمزدلفة بعد الفجر ظرف
للقوف فلا تقرر فيه لوقت الغسل او ظرف للغسل
فيحمل علي ما حمل عليه كلام ابن الرفعة كما اشرنا اليه
ثمة **للقوف بالمشعر الحرام والعيد** لا للمبيت
وان لم يقف خلافا لبعض الاصحاب وقال بعضهم
لها غسل غير هذا لانها من الحرم فاستحب
دخولها بالغسل ورد بان غسل عرفة لقريه اغني
عنه نظير ما مر ان غسل الوقوف بالمشعر يعني عن

مشاركة ليوم عرفة في انهما وقت الوقوف لا غير **وبتاه**
بعد نصف الليل لمبادي حركة الرحيل فلا يتأني ما من
استقراره الي قبل صلاة الفجر **وياخذ من مزدلفة حصي**
الحجار لخبر بذلك رواه الملا عن ابيان بن صالح ويعضده
ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم للفضل عذاة النحر
التقط لي حصي والغداة لغة ما بين صلاة الصبح
وطلوع الشمس وهو صلى الله عليه وسلم حينئذ
كان بمزدلفة فيكون امره بالالتقاط منها وقول ابن خزم
انه رمي جمر العقبة بحصي التقطها له عبد الله بن
عباس من موقفه الذي رمي فيه مردود على انه
يمكن الجمع بان الفضل سقط منه شيء مما التقطه
من مزدلفة لا امره صلى الله عليه وسلم بالتقاط
بدله من موقفه اي محل وقوفه وهو بطن الوادي
لا امره **بجمر العقبة يوم النحر وهي سبع حصيات**
هذا هو الاصح **والاحتياط** هو من الاصح ان يزيد
حصاة او حصيتين **فما يسقط منها اي السبع شيء**
فيقوم ما زاده مقامه **وقال بعض اصحابنا ياخذ**
منها حصي جوار ايام التشريق ايضا وهي ثلاث
وستوت حصاة وقال بعضهم الاوتي ان ياخذ
جوار التشريق من غير المزدلفة مكبي وكلاهما قد
نقل عن الشافعي رحمه الله لكن الجمهور على هذا
الثاني اي اخذها بالتشريق من غير المزدلفة وظلم كلامه
كغيره انه ترد سنة في تعيين المحل الذي يؤخذ منه حصي

الحجار

خامس

٢٢
الحجار ايام التشريق لكن قال ابن كجب وغيره يؤخذ من
بطن محسر اخذ امن قوله صلى الله عليه وسلم لما وصل
ثمة عليكم بحصي الخذف الذي يرمي الجمر وعت
السبكي لا يؤخذ الامن مني اخذ اعمامي مسلم عن
ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما وصل
المحسر وهو بمكة قال عليكم بحصي الخذف الذي
يرمي به الجمر وقد يقال لا دليل بسنية اخذها
من ذلك المكان بعينه بل هو ظاهر في جمره
العقبة قاله تذكير لهم واعلاما لمن غفل عن
الاخذ من مخرج دلفة ان ياخذ من ثمة ومثله كل
محل لا ايه قال لند به من هناك حتي تحالف
ما مر وقوله ذلك عند وصوله ذلك المحل ولم
يقبل خذ وامن هذا لا يدل على اختصاصه بذلك
المحل بالاحذ علي ان قوله عليكم يعني الزموا
وتحفظوا من حفظ ميثا اخذوه من المزدلفة
فلا دلالة لما ذكر مطلقا وقوله الراوي وهو يعني
اي بقدر بها فلا دلالة فيه علي ان محسرا منها ولو
أخذ السبكي ما قاله من حديث ابن حبان حتي
اذا دخل بطن محسر قال عليكم بحصي الخذف
لما كان اولي كني حتي يقوله عليكم ما مر ولا يكون
فيه دلالة ايضا **ويستحب ان يكون اخذه للحمي**
الحصي لما ذكر مما ذكر **بالليل** كذا قال الجمهور
لغدا عذ من الشغل **وقيل ياخذ بعد الصبح**

والمتأثر الاول ليل لا يشتغل به لآخرها عنه **عن**
وظايفه بعد الصبح عبر عنه في الجمع بانه المذهب
 وهو المعتمد وصوب الاسف في خلافه نقلا ودليلا
 لقوله صلى الله عليه وسلم للفضل عداة النحر
 التقط لي حصي فالتقطت له حصيات مثل
 حصي الخنزير وقال السارح هو ظم فيما قال
 الاسف في وتأويله فيه بعد وبه يعلم ما في
 قول الشمس الرمي اذ هو ظاهر في تحطية
 الاستدلال وليس كما قال ولذا قال في الضا
 لكن الدليل يقتضي الاخذ بعد الصبح وهو المختار
 لموافقة الخبر والنص الشافعي عليه في الامر
 والاملا وسبق الجمع بين حديث اخذه
 من مزدلفة **ويكون الحصى المقعد للمرمى صفارا**
قدره قدر حصي الخذف بفتح المجهمة الاولى
 وكهنة الثانية خبر مسلم عليه حصي الخذف
 الذي ترمي به الحجرة **لا البرمنه ولا اصفر** ابتاعا
 وحذر من مخالفة السنة المذكورة وللشهي عن
 الرمي بما فوقه في حين المساء لكن يحرث
وهي اي حصاة **دون الغملة** في المصباح الائمة
 العقدة من الاصابع وبعضهم يقول الانامل
 رؤس الاصابع وعليه قول الازهرى الائمة
 المفصل الذي فيه الظفر وهي بفتح الحزة وفتح
 الميم اكثر من ضمها وابن قتيبة يجعل الضم

من الحنة

من الحنة القوام بعض المتأخرين والحجة حكي
 تشليط الكهنة مع الميم فتصير تسع لغات **حكي**
حبة الباقلا بالموحدة وبعد الالف قاف مكسور
 فلام مشددة مقصورة او مخففة ممدودة الواحدة
 باقلا بالوجهين كذا في المصباح وهي الفول وقيل
 النفاة للتمر **ويكره ان يكون اكبر من ذلك** او اصغر
ويكره كسر الحجارة له تنزيها **الا لعذر** بان لم
 يجد من ذلك شيئا او يجد في يد اعلى قدر حصي الخذف
 زيادة ظاهرة فيكسر حتى تبقي بقدر الباقلا **بل**
بل يلتقطها صفرا قدر ما من **وقد ورد في**
عن كسرها هاهنا وذلك ليل لا يبدع فيؤدي
 عين اخذ وفي هاهنا بد له كما قال **وهو ايضا يفيض**
 بالالف والمججمة اي يؤدي **الي الاذي** للغين الا ان شاء
 لم يتحقق والاحرم **ومن اي موضع اخذ حجار الرمي**
جاف ولو من غير مزدلفة **ولكن يكره من المسجد**
 ما لم يكن من اجزاء به فيحرم ويكره من الحل ويكره
 بحصاة وان اعادها بعد الرمي بها اليه او راي
 حصاة في الحرم بان ادخله غيره فاخذه فرمى به
 فيما يظهر كما اقتضاه اطلاقهم هذا عن التنبيه
 علي قوله فيما ياتي يكره ادخال نحو حجار الحل
 للحرم خلافا لما توهمه لان ذلك فيمت لم يرد
له ومن الحش بفتح المهملة قال ابن العباد وضمها
 وكسرها وتشدد يد المجهمة المرحاض واصله البستان



فاطلق علي ما ذكر لما انهم كانوا يقضون بها فيه وظن
 كلامه بقا الكراهة وان غسل وهو كذلك لبقا
 استقذاره كالاكل في اناوبول بعد غسله قاله
 الزركشي ولا يلزم من ندب غسله زوال الكراهة
 بل يكفي وان غسل لكنها اخف مما قبله فلعل طلب
 الغسل لتخفيفها بخلاف المتنجس بغيره حيث لا
 استقذار فيه بعد الغسل فتزول كراهة الرمي به
 بغسله اذ لا رمي معني لطلب غسله الا زوالها
ومن المواضع الخمسة اي المتنجسة **ومن الجذرات**
 بفتح الجيم والهمزة في نسخة شرح الرمي بزيادة
 الالف وهو من حديث الكتاب الا ان كان متعددا
 باعتبار تعدد الماخوذة **التي رماها هو وغيره**
لان روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 موقوف عليه لفظا مرفوعا حكما لان مثله لا يقال
 من قبل وقد جاء مرفوعا لفظا لكنه ضعيف رواه
 الدارقطني والبيهقي قال وروي من وجه ضعيف
 ايضا من حديث ابن عمر موقوف فاما هو مشهور
 عن ابن عباس موقوف فاعليه انتهى وبما ذكرناه ثبت
 صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيده ما في المستند
 من حديث ابي سعيد الخدري قال ما تقبل من حصي
 الجار رفع وقال صحيح الاسناد قال المحب الطبري
 وهذا حق لا شك فيه **قال ما تقبل** بضم واو
 وكسر ثالثة **رفع** بالبناء لغير الفاعل ايضا وقد

شاهد

منه اكد في بعض النسخ

شاهد ذلك كرامة شيخ المحب الطبري القسطلاني
 امام المقام الابراهيمي قبل المحب **ولم يتقبل ترك**
 بينا لما بني له ما قبلها **ولو لا ذلك لسد ما بين الجليلي**
 وهو احد ايات مني ايام الحج وهي خمسة جمعها في قوله
 واي مني في الحج خمس فوسعه **لها جميع الحج** لوجاوز الحد
 ومنع حدة حطف لحم بارضا **ومنعه** ذباب من طعامه بهر
 وقلة وجدان البعوض به كذا **ورفع حصي** المقبول لا من يسار
وزاد بعض اصحابنا فكره اخذها من جميع مني
لان انتشار ما رمي فيها ولم يتقبل وظن كلام
 المصنف كغيره ضعفه وهو ظاهر فلم يتحقق الانتشار
 لذلك التحمل والاكراه جزما لانه كالاخذ من المرمى
 صاحب الضياء علي نرجس المحكي بقيل علي اطلاقه بل
 زاد انه لو اخذه من غير مني بحيث لا يقع من
 انتشار الحصص اليه انجست الكراهة لوجود العلم
 وفيه بعد لما ان الاصل عدم الانتشار قال وانما جاز
 الرمي بحج رمي به دون الوضوء بما مستعمل لان الوضوء
 بالما اتلاف له كالمعتق فلا يتوضا به مرتين كما لا يعتق
 عبد في الكفارة مرتين والحج كالتب في ستر الفوراة
 يجب ان يصلي فيه صلوته **ولورمي بكل ما ذكرنا**
 كراهته **جاء قال الشافعي رحمه الله ولا اكراه غسل**
حصي الجار بل لم ازل اعلمه واحبه احتياطا
 للعبادة لئلا يكون الرمي الا بـ **كلمة** من النجاسة
 قال في الضياء ويؤخذ من انه لو شك في نجاسته

قال الشيخ عبد الروي في شرحه
 ابن حجر واستشهد له قوله بشل
 حسي وهو ما علي القبول المتفق
 لا بين لطلب مع انه حدث من
 قريب ولا يبعد به الا التاويل
 كراميه بخلاف مني جميع
 عني فانه فوقي ستمائة الف
 كل عام ويرمي كل واحد
 نحو سبعين من لدن ابراهيم
 هم م الى الان وهو يراها
 عظيم علي ان المقبول يرفع
 وان المردود اقل كما يعرفه
 من شاهد بوجوده عند الجار
 فدمه يجره اهد ما ذكره عبد
 عبد الروي بحروفه

في النور سبحة
 هذا القيد الذي يرد حكمه
 باب البيك ليس بعقب
 ابن لبيب اهد قال شيخنا
 السويدي بعد ما ذكرنا
 هو قيد للعين القدر مطي
 الذي فعل بمكة الا فاعيل
 اهد شبر مطي على ما هو

الموجود في النسخ
 كراهته فراجع

بمغلظ نذب التسبيح والترتيب **فاذا اطلع الفجر الصادق**
بادر الامام والناس بصلاة الصبح في اول وقتها
حتى عند الخنفة القابلين بافضلية الاسفار فما
عداه **قال اصحابنا والمباينة في التكبير بها في هذا**
اليوم في الفلس اكد من باقي الايام **اقتدا برسول الله**
صلى الله عليه وسلم المعني فيه واليتسع الوقت
اي ذلك اليوم **لوظائف المناسك** الاضافة بيانية
فانها كثيرة في هذا اليوم كما تداها **فليس في**
ايام الحج يوم اكثر عملا منه فلذا سن فيه ما ذكر
والله اعلم الفصل السادس في الدفع
من مزدلفة **الي مني** بالصرف فتكتب بالالف
وعدمه فتكتب بالياء اعتبارا بالبقعة والمكان سمي به
لما يمي فيه اي يصب من دماء الهدي والا ضاحي
او لما امن الله فيها على العباد من المفقرة **السنة**
تقديم الضعفاء ويحتمل ان المخاطب بالتقديم
كل من الضعفاء والياهم فان امرهم ولا متثلوا
حصل لكل السنة وان امتنعك حصلت السنة
للاوليا فقط او نفروا بلا امر حصلت للضعفاء فقط
ومحل جواز للنساء ان كان نحو محرم واذن للزوجة فيه
زوجها والاحرام **من النساء وغيرهن قبل طلوع**
الفجر الي مني ليس مواجعة العقبة قبل زحمة
الناس سياقي تاويله بما لا ينافي الخبر الوارد من امه
صلى الله عليه وسلم اياهم يتاخير الرمي لما بعد طلوع
الشمس

الشمس وجري الضياء على كلام المصنف وجري عليه اخرون
فليكونون كالمتستحي من نذب كون الرمي ضحوة النهار
لكونه تحية مني وهي لا تخرج عن القدوم **ويكون**
تقديمهم منها **بعد نصف الليل** ولو حال الانتصاف
ليحصلوا بها المبست الواجب اخرج الشيخان عن عائشة
ان سودة افاضت في النصف الاخير من مزدلفة
باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يامر بها
بالدم ولا التفرد الذين كانوا معها واخرج ابن عباس
انه ممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضففة اهله
واما غيرهم فيمكنون حتى يصلوا الصبح بمزدلفة
اول وقتها **كما سبق** في فصل الدفع بمزدلفة والمبست بها
فان اصلوها دفقوا متوجهين الي مني فاذا وصلوا
الي قنح بضم القاف وفتح الراء وهو اخر المزدلفة
قال في المصباح جيل بمزدلفة غير منصرف للعلمية
والعدل عن قنح فقد بدا اما قوس قنح فقل ينصرف
لانه جمع قنحة كقنفة وغرف والفتح الطريق
وهو خطوط من صغرة وخضرة وحمرة وقيل لا
ينصرف لانه اسم شيطان وفي الحديث لا تقولوا
قوس قنح فان قنح اسم شيطان ولكن قولوا قوس
الله **وهو جيل صغير وهو المشعر الحرام** امامور
الناس بذكر الله تعالى عنده وهو المعتمد المعروف
في كتب الفقه ونقل عن جمع من السلف وهو في كثير
من كتب التفسير والحديث انه جميع المزدلفة ويدل

للاول ما صح عن علي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
لما اجمع يجمع ابي قزح فوقف عليه وقال هذا قزح و
وهو الموقف ومزد لغة كلهما موقف ويوافقه ما في
مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح
بالمزد لغة ركب ناقه القصوي حتي اتي المشعر الحرام
فاستقبل القبلة ودعي الله وهله وكبره ولم يزل
واقفا حتي اسفر جرد او عدم اخباره صلى الله عليه وسلم
ان قزح هو المشهور المشعر لا يوثر لان فعله صريح
فيه والا لما كان لا رتاله من محله اليه فائدة ومن ثم
جنم علي وجابر في حديثهما المذكورين انه المشعر
ومنه يعلم ان اطلاقه في كلام كثيرين علي المزد لغة
مجازا ومحمول علي اصول اصل السنة للوقوف
ثمة بأي محل كان منها وقول تعالى عند المشعر الحرام
دون فيه قرينة ظاهرة انه بمضما وكون عند بمعنى
في خلاف الظاهر وسمي مشعرا لانه من شعائر
الاسلام لا قامتها عند وحرما لانه من الحرم **صغره**
يفتح عينه **ان امكنه** من غير قاذ ولا ايداء **والا**
يكنه كذلك **وقف عنده** **وتحتة** هو كالتفسير
لما قبله ولهذا استغني الضياء عنه بالاول **ويقف**
مستقبل الكعبة لانها اشرف الجهات **فيدعو ويحمد الله**
ويكبره ويهلله ويوحده اي بما يد له
التوحيد كالله احد وكسورة الاخلاص **ويكثر**
مع ذلك **من التلبية** لانها زينة الاحرام **واستحبوا ان**
يقول

واستحبوا

يقول حينئذ اللهم كما اوقفتنا فيه واريتنا اياه
فوقفتنا لذكرك كما هديتنا اي علي هدايتك لنا
اي كما اوصلتنا لذكرك بقضيتك فاوصلنا
به للتوفيق **واغفر لنا** حذف المفعول للتعظيم
وارحمنا اخره عما قبله لانه كالتحلية بالمهملة وذالك
كالتحلية بالمهجمة وهي سابقة علي ما قبلها **كما**
وعدتنا اي بالايمان والاشارة **بقولك وقولك**
الحق جملة معترضة بين القول ومقوله لتأكيد
المقام **فاذا افضتكم** دفعتمكم انفسكم **من عرفات**
فاذكروا الله عند المشعر الحرام بانواعه كما
يؤذن به حذف المفعول **واذكروه كما هديكم** اي
عليها او ذكرا عظيما منته العظمي بالهداية **وان**
مخففة من التثنية **كنتم من قبله** من قبل ذلك
الذي فصل بكم منها **من الضالين** اللام فادارة
ثم افيضوا من حيث افاض الناس اي عرفة كان قریش
لا يخرجون من الحرم يقفون عند اذني الحل يقولون
نحن اهل الله فلا يخرج من الحرم بخلاف الناس
فامرهم الله ان يقفوا بعرفة كساير الناس فخصهم
فتم للتراخي في الاعتبار او من مزد لغة الي ميني بعد
الافاضة من عرفة اليها والامداد بالناس حينئذ ابراهيم
او جميع الناس وشم علي الترتيب المعلول لها بقوله
واستغفر والله ان الله غفور رحيم فيه الايمان
والاشارة للحول مقفدة ورحمة بهم وفيما ذكره //

دليل ظاهر لنذب ما اعتاده العوام من قراءة اية ان الصفا
 والمروة الى علي عليه السلام على كل منهما جامع ان كلا من الايتين مذكور
 لشرف المحل المتلوفيه حان على الاعتناء به والقيام بحقه
 واستحسن هناك استحسنه هناك **وكثير من قوله**
اللهم انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا
عذاب النار لما عقب به في الآية ولما كان اكثر دعائه
 صلى الله عليه وسلم ذلك وكان يفتح به ذلك دعاءه
ويدعو بما احب من خير الدارين ويختار الدعوات
للجامعة لذلك وبالامور المهمة عطف خاص على عام
وتكرر دعواته لان الله تعالى يحب المحسنين في الدعاء وقد
 استبدل الناس بالوقوف على قرح الوقوف على
 بنا مستحدث في وسط بفتح المهملة الاولى المزدلفة
 تبع في هذا الرافعي وابن الصلاح واعترضه المحب لطبري
 حيث قال وهو با وسط المزدلفة وقد بني عليه
 بقا ثم حكى كلام ابن الصلاح ثم قال ولما رآه لغيره والظن
 ان الوقوف انما هو على البناء الذي هو قرح قال ولا
 ينبغي ان يفعل ما تطابق الناس عليه من النزول
 بعد الوقوف عليه في درج في وسطه مع زحمه لانه
 بدعة بل مكروه من حيث رقية بالدرج الظاهرة قال
 العزيز جماعة وما ذكره اولاه هو الظن الذي يقتضيه
 نقل الخلف عن النقل السلف انتهى واعترض تغيير
 المحب با وسط المزدلفة بان هذا البناء بقرب اخرها
 مما يلي المان مبن واجيب بانه ليس المراد حقيقة الوسط

وفي نسخة زيادة رتبنا

قبح

بل

بل التقريب قيل والباقي له ابتداء قصي بن كلاب وذكر
 الاذرفي في صفة بنيائه في زمنه والآن هو على غير
 ذلك الوجه ومئة منارة توقد ليلته قيل ويقف
 الامام عندها **ثم قيل لا يحصل اصل هذه السنة**
اي الوقوف بالمشعر بذلك امكان لو وقف فيه
والله ظهر انه يحصل اصل السنة به كني افضل
ما ذكرناه وقد جزم بهذا اي حصول اصلها بذلك
 الامام المقتدي به في الدين لكمال تحقيق
 ابو القاسم عبد الكريم وحرمة التكني بكنيته
 صلى الله عليه وسلم وان اختار المصنوعها فالحرمة
 على الواضع لها فقط **الرافعي** وكان غواصا على المذكر
فقال لو وقفوا في موضع اخر غير المشعر
من المزدلفة حصل اصل هذه السنة وبالمرور
 من غير وقوف كما في المجموع عن القاضي وغيره
وقد ثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم انه قال جمع تقدم انه من اسما مزدلفة
كلها اي كل جزء منها **موقف** فيحصل بالحصول
 في جزء منها ما كان كافا في سنته الوقوف بها
فهذا النص صريح مويد للاجزاء لان جمعا
اسم مزدلفة كلها بلا خلاف ولو فاقته هذه
السنة من اصلها راسا لم يجز يدوم والله اعلم
فاذا اسفر الصبح حيث تدوا موضع اخفاف الخيال
 ويظهر الفرق في العياق بين سواد الرجال والنساء

نري

ويجمل انه صرح على عدم قصد انشاء الشعر وقيل وجري
عليه المصنف فيما مر انه محل هلاك اصحاب الفيل ومر
انه انما كان هلاكهم بالتمسك بالعمامة بصيغة المفعول محل
محاذاة لعرفة والمعروف ان الفيل لم يدخل الحرم اصلا على
انه يلزم لو سلم ذلك من وقوعه بهم فيه نذير الاسراع
من مريه ولو في غير حج لقولهم ليسن الاسراع لمن يريد
المعزيين كتمو وخشيت ان يصيبه ما اصابهم وذلك
شامل لهذا المكان على هذا القول اذ ليس المراد من
الحديث خصوص ديارهم فتركه في خلاف الاولى
فاذا وصل الى منى سئل النبي واخرجها من مكة وحج
بجمر العقبة اي لا يستغل عند قدومه لها
بغير الرمي لانه تحية منى **الفصل السابع**
في الاعمال المشروعة بمنى يوم النحر اعلم ان
حد منى طول ما بين وادي محسر وجمر العقبة
ومنى مشعب هو الطريق بين الجبلين **طوله نحو ميلين**
وعرضه يسير بالنسبة لطوله والاف هو عرض ايضا
والجبال المحيطة به ما اقبل منها عليه فهو من منى
الا الشعب التي عند عماره فخرج منها عن محاذاة
الجمرة من جهة مكة ليس من منى ولا الجبال المحيطة بها
وما ادير منها فليس من منى وعلى قياس جبال عرفة
والمراد لفة كما تقدم فيه في عرفة ومثلها
المراد لفة **ومسجد الحنيفة** وقد افردت
له مولغا ذكرته فيه فضله وعمايره والاصل منه الذي

فيه

51
فيه الفضل وهو العقبة وسطه وما الحق به مما لا يثبت له
حكم المسجدية لعدم صحة تملك منى لانها مناخ وسميته
اتحاف الضيف بفضائل مسجد الحنيفة **على اقل من**
ميل مايلي مكة فيكون قريبا من نصفه الذي مكة
وجمر العقبة في اخر منى مايلي مكة ثم عبارته ظاهرا
في ان الجمرة من منى دون عقبتها واعتمده المحب الطبري
وزعم ان خلافة الاقي لم ينقل عن احد واعتمده جمع لكن صرح
قوله المصنف قبل ذلك حد منى ما بين وادي محسر وجمر
العقبة ان الجمرة ليست من منى وقد نقله في المجموع عن
الازرق والاصحاب بعد ما ذكر في حد ها وليست الجمرة
والوادي محسر من منى انتهى فلهذا هو المذهب الذي
لا يحيد عنه وكلام الازرق الذي هو العمد في هذا الشأن
صرح فيه وعبارته في ذرع منى ما بين جمر العقبة ووادي
محسر سبعة الاف ومايتا ذراع وتبعه عليه غيره وبه
يرد قوله انه لم ينقل عن احد ان الجمرة ليست من منى
وذلك لما ذكر ان الازرق عليه المدا في هذا الشأن
وعبارته صريحة في انها ليست من منى وتبعه عليه
غيره وحديث فيقول كلام المصنف د فعالمنا قضية
قوله هذا ما تقدم من قوله منى ما بين جمر العقبة
ووادي محسر بان مراده هنا في قرب اخرها وفي
اخرها ظاهرا لا حقيقة ويعلم مما ذكر عن الازرق
ان مراد المصنف بقوله في طولها نحو ميلين الميل الذي
هو ثلاثة الاف ذراع وخمسماية لا المذكور في صلاة المسا فر

والا كان طوله ميلا ونحو سدس ميل وبهذا يعلم حدها
من جهة المزدلفة لسهولة علمه بقياس سبعة الاف
ذراع وما يتبين من راس العقبة فيزول ما كان يدور
في الاذهان اشكاله من معرفة اول منى من ذلك
الجانب **وليست العقبة التي تنسب اليها الحجرة منى**
وهي الحجرة التي بايع رسول الله صلى الله عليه
وسلم الانصار التي كانت عقبها الهجرة عندها اي
بقربها في الحجة والاقبية ما بعد ذلك **قبل الهجرة**
ونقي كون العقبة من منى علم من نقل المجموع له عن
الازرق والاصحاب فهو المعتمد وقول المحب الطبري
انها من اضعف بالمره قال الشافعي حده منى ما بين
قري وادي محسر الي العقبة التي عند الحجرة التي الي مكة
اي حجرة العقبة وليس محسر ولا العقبة من منى انتهي
وعقل عن هذا كله معتمد كلام الطبري وقال اهل مكة
ادري بشعابها ولم يد ران الشافعي ادري بشعابها
من الوف مثل المحب الطبري وما في الموطا عن عمر رضي الله
عنه لا يبيتن احد من وراء العقبة حتي يكون بمعي
الحديث واخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس
ومجاهد نحوه وهو لا يفهم كون العقبة من منى لما ان
محل اعتبار مفهوم المخالفة ان لا يكون للمذکور سبب
اخر كما هو فان التخصيص على نزول انما هو لكونه كان
الناس يقصدونه بالنزول والاشاع وسهولة الذهاب
منه مكة فنص على وراء العقبة لذلك لا تكونها مخالف

ماوراءها

ماوراءها بل هما جميعا خارجها قال الشارح بعد نقل انه
في ذلك ثلاثة اقوال للحجرة والعقبة من منى وهو ضعيف
ليسامنها وهو المذهب وفهم بعضهم ان الحجرة منها دون
العقبة الا الجزء الذي عندها واختاره في الضياء وقال
في شرحه خلافا لصاحب الاصل وهذا الذي تحرر من
اصطراب لكن قال تلميذه الشارح وهو ضعيف
جد الامستند له **واما الاعمال المشروعة يوم النحر**
فهي اربعة رمي حجرة العقبة ثم ذبح الهدي ثم الحلق
اي او التقصير ثم الذهاب الي مكة وطواف الافاضة
والسعي بعده ان لم يكن قد مره وهي علي الترتيب
مستحبة اجماعا فلو خالف فقدم بعضها علي
بعض علي خلافه جاز لانه صلى الله عليه وسلم ما سئل
عن شيء في ذلك اليوم قدم ولا اخر الا قال افعل ولا حرج
وفاتمة الفضيلة المرتبة علي الاتباع ويدخل
وقت الرمي والحلق والطواف بنصف الليل من
ليلة العيد بعد الوقوف بعرفة فلا عبرة بما فعله منها
حينئذ قبله وكذا الا عبرة بكونه بمزدلفة قبله
قبله **ويبقى الرمي** اي وقت اختياريه **الي غروب**
الشمس ووقت اذيه لآخر ايام الشريق وتسياقي
وقت الفضيلة له **وقيل يبقى الي طلوع**
الفجر من ليلة اول ايام التشرية وثاني ايام النحر
لانها ثلاثة وهي الاول وثانيه وايام التشرية
الثاني وما بعده للرابع **واما الحلق والطواف**

فلا اخر لوقتها بل يبقى ان اي وقتها ادا و ما دام
الحاج حيا ولو طال اي التأخير **سنتين متكاثر**
وصف لدفع ما يوهمه الحاق جمع السلامة في الاعراب
من القلة فاذا مات تبين عدم حصول ذلك الحج لفقد
الماهية بفقد جزء من اجزاها **واما وقت الاختيار**
لهذه الاعمال فيبدأ بالبتا للتعلم او المفعول فيه
اي في يوم التمر **جمرة العقبة على ترتيب الافضل**
من تقديم الرمي فما بعاد **ويتعلق بها اي الاعمال**
مسائل الاولى ينبغي اذا وصل الي منى ان لا يقرب
على شئ قبل جمرة العقبة **وتسمى الجمرة الكبرى**
لا تقربها يوم النحر ولا دخلها في التحلل
وهي تحية منى كما ان تحية البيت الطواف وعرفة
الوقوف والمومن السلام **فلا يبدأ قبلها بشئ ويرمى**
قبل نزوله وخطو حله من اي امر كان الا ان اضطر
او احتاج اليه كادخال المتاع الرجل وليس عنده من يقوم
به ويحشي عليه لو اشتغل بالرمي والا قدمه ليعرف قلبه
وهي على يمين مستقبل الكعبة اي في حمة يمينه اذا
وقف في الحادة بالجيم وتشديد المهملة في المصباح هي
وسط الطريق ومعظم الجمع جواد كدابه و د و
ودواب **والرمي** مكان الرمي **مرتفع قليلا في سفح**
الجبل كلامه صريح في عدم اجزاء الرمي من
ورايها **الثانية** في وقت الفضيلة لرمي جمرة
العقبة **السنة** ان يرميها بعد طلوع الشمس وارتقامها

قدر

٥٣
قدر ربح طاهره انه لا يدخل الابار تفاعها كذا في
اقتضاه كلام الروضة والمناج من دخولها بمجرد الطلوع
محمول على اصل الفضيلة لا كما لها وليس ثم وقت
الفضيلة الي الزوال وقد يؤخذ مما تقرر نذب تأخير الرمي
لهذا الوقت لمن قدم منى ليلا وهو لا وجه لانه تأخير
بعد رفا تفوت به التحية وفي التحفة للشراح
اذا قدم الضعفاء منى بعد نصف الليل ان خشوا
الزحمة وموا الجرة قبل طلوع الشمس والاخر والوقت
الفضيلة **الثالثة الصحيح المختار في كيفية وقوفه**
لرميها يومئذ ان يقف تحته في بطن الوادي فيجعل
مكة على يساره ومنى عن يمينه ويستقبل
العقبة التي عليها الجمرة **ثم يرمي** بخلاف ايام
الشريق فيستقبل القبلة حال الرمي خلاف ما
يوهمه كلامه من نذب استقبالها مطلقا وبالفرق
فيها بالايام يفهم صنيع الروضة والفرق دخلها
في التحلل هنا وانها تحية منى ولا كذلك باقي الرمي
فاستحققت التمييز عنه في باقي ايامه بصنف خاصة
لا شعارها بتفرد هافيه بخصوصيات اخر **وقيل**
يقف مستقبل الجمرة مستدبر الكعبة وقيل
يستقبل الكعبة كرميها ايام الشريق **وتكون**
الجمرة على يمينه عند استقبال القبلة حينئذ
قال الشارح لما رواه الترمذي وصححه عن ابن مسعود
ايضا الرضائي انه عليه وسلم استبطن الوادي واستقبل

القبلة وجعل يرميها عن حاجبه الايمن كمن قال الحافظ
ابن جرير انه شاذ يخالف لرواية الصحيحين السابقة
وفي اسناده تخطيط انتهى وقد يقال لا يشذوذ
ولا يخالف لرواية الصحيحين لان روايتهما في يوم النحر
وهذه في غيره وبه يجمع بين الروايات **والحديث**
الصحيح يدل للاول الصحيح المختار **نصر**
جا عن ابن مسعود ايضا انه فعل كذلك وقال هذا
مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وفي الرواية
التي اشار اليها المصنف عن ابن مسعود انه صلى الله
عليه وسلم جعل البيت عن يساره ومي عن يمينه
ورمي سبع حصيات وقضية استواء الايام في حال
وقوف الرمي لها اذ لا تعرض فيه ليوم النحر لان يقال
اقتضاه صلى الله عليه وسلم على رمي سبع حصيات
ظاهر في انه كان يوم النحر خاصة وكانه مستند
السك في تخصيص الحديث بيوم النحر حيث قال ولوقيل
ان الصفة الثابتة عنه في جرة العقبة يوم النحر
يتبع فيها في بقية الايام لم يكن به ما قال الارزقي
وكانت جرة العقبة زايدة عن محلها شيئا يسيرا بفعل
جهل الناس فردت اليه وبني من ورائها جدارا على عليا
ومسجد يتصل بذلك الجدار لئلا يصل اليها من يريد الرمي
من اعلاها وبه يعلم ان ما يفعله بعض الجملة من الرمي ثم لا
اصل له فلا يصح ويدل له ما تقدم من قول ابن مسعود لما رواها
من اسفل الوادي هذا اي رميها من اسفلها مقام الذي انزلت

عليه

عليه سورة البقرة اي لان معظم احكام المناسك فيها
فخصت بالذكر قاله في المجموع **الرابعة السنة ان يرفع**
الرمي يده في رماه حتى يري بياض ابطه عبره مع
كوفه من خصا يصبه صلى الله عليه وسلم لورود
التعبير به في حقه صلى الله عليه وسلم واطلافة على
غيره وهو قول الاسنوي واعترضه الزركشي بانه
تكرر في الاحاديث خلافا لما قال كقوله اذا استجد جاني
عصديه حتى يري من خلفه عفرة ابطه وهي بياض
ليس بالناصع ويرد بانهم صرحوا بما ذكره الاسنوي
بان من خصا يصبه صلى الله عليه وسلم انه كان ابيض
الابطالين وجه فيحمل التعبير بالعفرة فيما ذكر على انه
بحسب ما ظهر للرأي لبعد المسافة والضعف بصم
اول غير ذلك قال الشارح والذي عليه المعظم انه ليس
من خصا يصبه وكان الشعر ينبت مئة الا انه لا يوجد
منه عرق فتيج ابد او قد وضحت ذلك في كتاب رفع
الخصا يص عن طلاب الخصا يص فراجعهم وعبر
الشارح في رحمه الله تعالى بقوله حتى يري بياض
ما تحت متكبيه والمراد حتى يري بياض عفرة الابط
وبياضه باعتبار الاصل قبل غرض ما يسود به من
شعر ونحوه **ولا ترفع المرأة** اي لا ينبغي لها ولا لغيرها
الخنثى رفع ويبنى كون الرمي باليد التي في اليمين
ان سهل والا فباليسرى **الخامسة السنة ان يقطع**
التلبية باول اي مع اول حصاة يرميها ان جعله اول

اسباب تحمله ولا ينافيه انه صلى الله عليه وسلم لم يحن
رمي بحجرة العقبة لانه وان كان محفوظا كما قاله البخاري
الا ان رواية غيره مكساة لم يزل يلبس حتى بلغ الحجرة اصح
منه فقد مت عليه **وكبير بدل التلبية** مع ما شرع به
في التحلل **لانه بالرمي** ان بداهه **شرع في التحلل من**
الاحرام ولا ياتي بها اي التلبية مع شروعه في
التحلل من الحج فلو قدم الحلق او الطواف على
الرمي وخالف اكثر ترتيب المندوب **قطع التلبية**
بشروعه في اوله في اول الماتي به من ذلك **لانها**
ينبغي لانه لانا العطف باو وهي لاحد الشئيين
من اسباب التحلل فيترك معه ما هو من شفا
الاحرام **واستحب بعض اصحابنا** نقل الما وردي
عن الشافعي وجري عليه في الضيا قال وطول هذا
التكبير لا يقطع الولا به رمي الحصيات اذ لا يعد طوله
عرفا في **التكبير المشرع مع الرمي** لكل حصاة
ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر كبريا بالوحدة
مفعول مطلق حذف المصدر وبقية صفته **والحمد لله**
كثيرا بالمثلثة اعرابه كالذي تقدم منه **وسبحان الله**
كثيرا واصملا منصوبان على الظرفية اي اول النهار
واخره **لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله**
الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير **لا اله الا الله**
ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولتؤمن الكافرون
لا اله الا الله وحده صدق وعده بتمكين الدين واعلاء

الاحرام ولا ياتي بها اي التلبية مع شروعه في التحلل من الحج فلو قدم الحلق او الطواف على الرمي

مع

شأن

شأن المؤمنين **ونصر عبده** محمدا صلى الله عليه وسلم الذي
لحوزه اقصي معافي العبودية كانه انفرد بها عن جميع خلق الله تعالى
لا اله الا الله والله اكبر قال في الضيا وكبير علي الرمي
كل حصاة حصل السنة لا كالمالوروده عن ابن عمر وفي نص
الشافعي ما يشير اليه لكن في تحفة الشارح وقضية الاحاديث
وكلامهم انه يقتصر على تكبير واحدة قال المصنف
راد به نقل الما وردي عن الشافعي تكبيرين اثنين
او ثلاثا مع توالي كلمات بينهما انتهى قال تلميذه
الشيخ عبد الروف ولا يخفى ان رد النووي له مقدم علي
تقرير اياه انتهى قلت وفي عدم الخفا خفا اذ لعل التقرير
بعد الرد لما لاح من دليله والله اعلم وعلم من كلام المصنف
التكبير بالرمي لكل حصاة فقله فيما ياتي في رمي المشرق
يكبر عقب كل حصاة يحول علي اختصاص رمي ايامه
والمعية بحجرة العقبة وبه يشعر ضيعه هنا وفي
المجموع وعبارة مئة مثلها اذ ذلك ضعيف ولذا قال
بعض المتأخرين المعروف بالمعوية في كل الرمي **السادسة**
السنة ان يرمي ركبانا ان كان اتي مني ركبانا كذا
يشغل بالنزول عن تحية مني وهو الرمي **هكذا ثبت**
اي الرمي بجاله ركبنا في الصحيح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان **السابعة**
تقدم في انشا الكلام علي لفظ الاحجار من مزدلفة
انه يستحب ان يكون الحجر المرمي به مثل
حصاة الخذف بالمجتمتين **لا اكبر ولا اصغر** يجوز

فيه الاوجه الخمسة في الاحوال والاقوة الاباللة
وذكر بعض اصحابنا انه يستحب ان يكون كيفية
بها الجرح كرمي الخائف فيضع الحصاة على بطن اصبعه
الابهام ورميها برأس السبابة وهذه الكيفية
في رمي الجرح لم يذكرها جمهور اصحابنا ولا تراها
مختارة من حيث الدليل وقد ثبت
في الصحيحين رضي رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الخذف وذلك لانه يفتق العنق
ويكسر السن ولا يصاد به صيد ولا ينكا العدو
والحديث رواه احمد والبخاري وابوداود وابن
ماجه من حديث عبد الله بن مغفل والله اعلم
وتخصيص بعضهم انتهى بغير الحج مردود اذا
القاعدة انه يستنبط من النص معنى يعمه
وهو هنا خشية الاذى وهي موجودة لكثرة
الناس غالباً في المرمى خرجت الحصاة من تحت
اصبعه من غير اختيار فاصابت من يقربه ففقان
عينه او كسرت سنه المذكورين في الخبر فقول
الاشعري ان الحج غير مراد مردود على بلا دليل وقد
قال السبكي المراد من قوله في الحديث كما خذف
الانسان الايضاح والبيان لخصي الخذف
قال وليس المراد ان يكون الرمي على هيئة
الخذف وقول الزركشي انه عن مختص بالحيوان
وهذا المرمى فلا يتناول الحديث محل النزاع
لاحتمال

العلم
الخائف

لاحتمال عروض حيوان في فتاذه بذلك ولا ينافي
ذلك خبر احمد عن حرملة رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم واضعاً احدى اصبعيه على اخره
فقلت لعمري ما ذا يقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يقول ارموا الحجر بمثل حصي
الخذف مدلوله ان الحصاة تكون كحجر الخذف
وقوله واضعاً الخ او طاح به المراد جصين الخذف
الثامنة ان يرمى سبع مرات بما يسمى حجراً
للاطلاع بحيث يسمى ما يقطر مياهاً فيرمى كذلك
سبع حصيات واحدة واحدة اي يقصد رمية
وانتصب الثاني بالعام في الاول لان الجمع
الحال وقال الزجاج انتصب الثاني على انه
تاكيد والحال هو الاول اي مربية تأكيداً لا
انه يلزم ذكره لكونه اماً في المعنى المقصود
بالاول ورب لا يلزم اي لا يلزم لغرض
وقال ابن جني الثاني صفة للاول اي واحدة
سابقة واحدة ثم خذف المضاعف وفي المقام
بسيط او دعه داعي الفلاح بشرح الامثلة
وسر في قطر النداء والمراد شيئاً فشيئاً وان
استعملت كل مرة على سبع او اكثر وان اتخذ
المرمى به في كل من السبع او وقعت المرات
او المرات معاني المرمى فلو رمي ثنتين دفعة
واحدة وان ترتبها وقعا وانما حسب في الحد

الصنبة الواحدة بعثكال عليه مائة بعدد هالاته مبني
 على الوجود ولوجود اصل الايلا م فيه غالبا ولينا النسك
 على التقيد غالبا **يشتكلمن** أي السبع **فلو وضع**
الحجر في الرمي بما لا يسمى رميا **يعتد به** **لانه لا يسمى رميا**
 وفارق الاعتدال في مسح الرأس بوضع اليد مبلولة
 عليه بان مبني الحج على التقيد وبان الواضع هناك يات
 بشي من اجزاء الرمي بخلاف ما هناك فيهما ويات
 مجاهدة الشيطان المقصودة بالاشارة اليه بالرمي
 الذي يجاهد به العدو وكما يدل عليه قوله صلى الله عليه
 وسلم كما اخرج سعيدي بن منصور كما سئل عن الجمار
 الله ربكم تكبرون وملة ابيكم ابراهيم تتبعون ووجه
 الشيطان ترمون لا يحصل بمجرد الوضع كما ذكر **ويشترط**
قصد الرمي فلورمي في الفوق **فوق في الرمي**
لم يعتد به ومر في الطواف عدم منافاة هذا لقولهم
 لا تشترط له نية لانه قد يقصد له لا اختيار جوده رمية
 ويشترط هنا عدم الصارق ايض فلا يصرفه عن
 النسك لرمي شخص ودايه ولا يغني اشتراط قصد
 الرمي وسياقي ان الرمي هو مجتمع المحصى لا الشاخص
 فلا يغني قصده كما افهمه كلام المصنف ورجحه المحب
 الطبري حيث قال ولو قصد العلم المنصوب في الجرة
 او حائط جرة العقبة معتقدا انه الرمي لم يفعله
 كثير من الجملة فوق في الرمي لم يصح لقصده غير
 الرمي ما لم يعلم الرمي ويقصد ههما بالرمي لترتد الحصاة

بقوة

بقوة الرمي اليه ويحتمل انه يصح لانه حصل
 فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه انتهى
 في رنج الزركشي الاخير قال لان العامة لا
 يقصدون بذلك الا فعل الواجب والرمي الي
 المرص وقد حصل فيه بفعل الرامي **ولا**
يشترط بقا الحصاة في الرمي فلا يضرب فخر
جها عنه وخروجها منه بعد الوقوع فيه
 لحصول اسم الرمي **ولا يشترط وقوف الرمي**
خارج الرمي **فلو وقف مثلا في طرف الرمي**
 الا ان تحذرك **ورمي الى طرفه الاخر اجزاء**
 لما ذكر **ولو انضمت الحصاة المرمية بالرمي**
رض خارج الجمة او تحمل اعترض حال رميتها
او علق بعير او ثوب انسان ثم انزلت
رجعت فوق قعت في الرمي اعتد بها
في الرمي بفعله من غير معاونة في الاتصال
 اليه من الخارج عنه **ولو حرك صاحب**
الحمل محمله الذي انضمت به الحصاة
فنفضها عنه او صاحب الثوب كذلك وتحرر
البعير فدفعها عن ظهره فوقعت عقب
 ذلك **في الرمي لم يعتد بها** لانها لم تنصله
 بفعله **ولو وقعت على الحمل او علق البعير**
وقررت في الحمل ثم تدحرجت الى الرمي من
 مئة من غير حركة بعير ولا صاحب حمل في

و قال المحقق في المعنى
 والوقت الى كلامهم الاول
 يعني عدم الاصل واعتمد
 ابن حجر ايضا في رمي
 الا ان قد ذكر في محله
 بافضل وضرب في محله
 واقعه عليه للمزيد عبد
 الروف واعتمد ايضا ابن
 حجر في الايعاب واعتمد
 الاحتمال الثاني في النهاية
 وشرح الاصل في غيرهما
 نعم لو قيل ينفذ ذلك في
 عامي عند حمل جملته المص
 لم يبعد قياسا على ما في
 الكلام في الصلاة اه كذا

مقابل

الا اعتداد بها وجهان **لاصحابنا** **اظهرهما** **لايعتد بها**
 لانقطاع اثر ريمها بقرارها في غير المرمي ورجحه في الروضة
 ووجهه باحتمال تاثرها به اي مع ان الاصل شغل الذمة
 فلا يبرأ الا بيقين او ظن قوي وبه فارق ما مر في انضمامها
 بالمحمل لان محله كما صرح به حيث لا معاونة البتة للقطع
 بانتقام تاثرها به وعليه يحمل قول المجموع لو وقعت على
 محمل فتدحرجت فوقعت في المرمي اجزاه بالاجماع ولعل
 مراده اجماع الاكثرين وفارق ما ذكره في الارض بقسيمها
 اعني قوله ولو انضدمت الخ وقوله وقعت في غير المرمي
 الخ بان الارض لا اختيار لها ولا حركة والحق بها الريح
 لعدم خلو الجوعها وتقدر الاحتراز منها خلافا لمن فرق
 بينهما فقال ويجزي في التدحرج بخلاف حمل الريح نعم ان
 فرض عجزه عن ايصالها المرمي فوصلته بحمل الريح وحده
 فالوجه عدم الاجزاء حيث اذ لم يقبله بفعله البتة ولا
 فرق فيما ذكر بين وقوعها في موضع عال وغيره خلافا
 لمن غلط فيه **ولو كان وقعت في غير المرمي ثم تدحرجت**
بنفسها منه الى المرمي او ردتا من غير المرمي الى المرمي
اليه اعتد بها على الاصح لدخولها له بفعله ولا نظير
 لحركة الريح بمشقة اعتبارها لعدم خلو الجوع عنها كما ذكر **ولا**
يجزي الرمي عن القوس ولا بالمقلوع ويقال له القذافة
ولا الرفع بالرجل لانه لا يسمى رميا اذ لا بد من الرمي
 باليد كما هو ظاهر كلام الشيخين الا ان يكون اليدين او
 يعسر عليه الرمي بهما فيظهر الاجزاء قطعا وعدم الاستتابة

رميه

ومثله

ومثله الرمي بالغم ولو شك في وقوع الحصاة في المرمي
 لم يعتد بها على المذهب الصحيح وهو بض الشافعي
رحمه الله تعالى في الجديد عملا باصل شغل الذمة ولم يبد
 يشقن تفريغها منه **ويشترط ان يرمي بالحصاة**
 حال رميها **في سبع مرات** من الرمي وهذا اكرار
 فقد تقدم **فلورمي حصاتي اوسبعاد فقة**
 بفتح المهملة المرة من الرفع اما بضمها فاسم للشيء المرفوع
 المصباح **واحدة** نفت تأكيدى سوا بيد ام بيدين فلو
 رمي بهما معا **فوقعت في المرمي** اي الحصاة الواحدة
 على الواحد **فوقعت في المرمي** اي الحصاة الواحدة
 وان وقعتا متتبيتين **او وقع بعضا منها بعد بعض**
 اي ترتب وقوعهما **لم تحسب** في الحالين **الا حصاة**
واحدة لعدم الاعتداد بما عد اهما **ولورمي حصاة**
ثم اتبعها حصاة اخرى فورا فتم بمعني الفاء
حسبت الحصاتان رميتان لتعدد الرمي
سواء وقعتا معا ام الثانية قبل الاولى ام عكسه
 الاولى قبل الثانية اذ الاعتبار بتعدد الرمي وقد حصل
ولورمي بحجر قدرمي به غيره او رمي به هو الى حجره اخرى
او الى هذه الحجره في يوم اخر اجزاه بلا خلاف وان رمي
به هو الى تلك الحجره في ذلك اليوم اجزاه ايضا على الاصح
 ففي الرمي بما رمي به بحجر يومه خلافا قيل لا يجري لاتحاد
 الزمان والمرمي والجواز بلا خلاف في المسائل الثلاث
 وبلا خلاف في الرابعة مع اكثرها لما تقدم ان ما بقي لم يقبل

كما في

مذهبنا في الرمي
 ان الرمي باليد
 هو الذي لا بد
 من الرمي باليد
 او بالرجل
 او بالرمح
 او بالقوس
 او بالكلب
 او بالحيوان
 او بالآلة
 او باليد
 او بالرجل
 او بالرمح
 او بالقوس
 او بالكلب
 او بالحيوان
 او بالآلة

وليس في كلامه ما ينفيها كالمودفع الى فقير مدافى الكفارة
ثم اشتراه منه ودفعه الى اخيه فانه يجزيه دفعه لهما
 مع اتحاد المدفوع **وعلى هذا** اي اجزاء
 ما ذكر **يمكن ان يحصل** يجوز قرأته مجردا من باب
 نصر فيرفع **جميع رمية في الايام** فاعله ومزيدا من
 باب التقييل فينصب مفعولا والفاعل يعود للرامي
بحصاة واحدة بل رمي جميع الحجار تلك الايام يمكن
حصوله بحصاة ان التسع الوقت بان لم تغرب
 شمس ايام الشروق **فرع** على ما قدمه من
 قوله بما يسمى حجرا واعادة زيادة ايضاح في قوله
شرط ما رمي به كونه حجرا فيجزى المرمي بفتح
 الميمني هو كل حجر امس لين وفي القاموس هو الرخام
 فقوله بعض لا يجزي الرخام سهوا لان ثبت ان منه
 نوعا مصنوعا وان المرمي به منه **والبرام** بكسر الهمزة
 جمع برمة ويجمع على برم كغرفة وغرق **واللذان** بفتح
 ثم معجمة مشددة حجارة رصوة كانها مدرنقله الرز
 الزركشي عن الجوهرى **وسائر انواع الحجر** ولو تفتيسا
وجزي حجر النورة قبل ان يطبخ ويصير نورة لا بعد
 طبخه وان لم يطبخ حجره لانه نورة بالقوة **وجزي حجر**
الحديد وكذا حجر الذهب والفضة وغيرهما كما يفهمه
 قوله الا في وسائر الجواهر المنطبعة **على المذهب**
الصحيح لانه **حجر في الحال** اما بعد الانطباع فلا
 ومنطبع النقدين يترهما فلا يجزي الرمي به لانه لا يسمى

حجر

حجرا الا ان فيه حديد اكامنا في جوفه **يستخرج**
 بالبناء لغير الفاعل **بالفلاج** بالعمل وفيما
 يتخذ منه **القصوص كالغبر وزج والياقوت والعقيق**
والزمرود والبلور في المصباح فيه لغتان كسر البناء
 مع فتح اللام كسنور وفتح الباء مع ضم اللام وهي
 مشددة فهما كسنور حجر معروف واحسنه ما يجلب
 من جزير الزنج انتهى وفي القاموس انه جوهر
 وقضيت المشبه به ليس منه وهو ظاهر **والزبرجد**
 والظرف خير مقدم مبتداه قوله **وجهاان**
لا صاحبنا اصحهما الاجزا لانها احجار وان
 جعلت قصوصا وان الصفت بخاتم فرمي به
 وقيد الزركشي كالاذرعي نقل عن ابن كج بما اذا لم
 ينقص ما يسمى ما بخوكسر والاحرم لانه اضاعة مال
 ومع ذلك يجزي كالمقصوب ومن ذلك الخزع والمرجان
 قاله الشارح والرملي ككن في تحفة الاول وقتا
 بعضهم بان المرجان من القسم الاول اي الاحجار
 معترض بان المعروف انه ينبت في بحر الاندلس كما
 كالشجر ونقل ان له جزير ينبت فيها كالشجر
 هذا كله في المتعارف في المرجان الآن اما المرجان
 لغة فهو صغار اللؤلؤ كما في القاموس وغيره انتهى
 فظاهر انه غير حجر انتهى وفي فتاوي ابن امرجد
 انه سئل يجوز الرمي بالمرجان ويدخل في مسعى الحجر
 فاجاب نعم ثم تقيده جامع فتاويه بان صاحب

متايل

كتاب كنز الاسرار ذكر فيه شجر المرجان في ضحك تحاح
 ما بين الملوحة والعدوثة والمرجان الذي يجهز اليوم
 من جبال الاندلس خاصة نبت كالشجر ينزل الفواص
 له يسدون فيه الجبال يقطعون به انتهى **ولا**
يجزي ما لا يسمى حجر كاللؤلؤ والزردنيخ بال
 بالكسر معروف فارسي معرب كذا في المصباح **والأمد**
 بكسر وله وثالته بينه ما مثلثة ساكنة وحكي فيه
 الضم حجر معروف اسود يضرب للحجرة يكون في بلاد
 الحجاز قليل واجود ما يوتي به من اصبهان **والمدد**
 بمهملتين **والجص** بكسر الجيم معروف معرب لان
 الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة عربية قال ابو حاتم
 والعامية تفتح الجيم والصواب الكسر وهو كلام العرب
 وقال ابن السكيت نحوه **والذهب والفضة والنحاس**
 بضم النون اوضح من كسرهما **والحديد وسائر الجواهر**
المنظومة بالعقل اذا اخرج عن الحجرة الا بدلك بخلاف
 الشمس فيكفي في الكراهة كونه مما يمكن انطباعه
فرع قد تقدم في المزد لغة انه يستحب ان
يكون الحصاة المرمي بها كحصاة الخذف بمجهتين
 للتباع **قال اصحابنا فلورمي** بأكبر منه **واصغر**
 منه **كره** مخالفة الاتباع اي كانت خلاف الاولى
واجزاه لوجود الشرط فيه **ويستحب ان يكون**
الحجر طاهرا من النجاسات **فلورمي بنجس** اي متنجس كرم
 مخالفة الوارد **واجزاه** لما مر **وقد سبق** قريبا انه

يكره

مقابل

يكره ان يرمي بالبنال غير الفاعل وله بما اخذه من
 المستجد مما لم يدخل في وقفه **والموضع النجس**
او يرمي بما رمي به غيره او الفعل مبني لغير الفاعل
 نايبه الظرف الاول والفعل بعده للفاعل لا غيره
ولورمي بشي من ذلك اجزاه لانها كراهة خارجية
 عن الرمي فلا تمنع الاجزاء **فرع من عجز عن الرمي**
بنفسه مرض يسقط القيام في فرض الصلاة قال المحرر
 المحقق ابن قاسم العباري في حاشيته على المشارح
 سبيلت عن مريض يمكنه ركوب اية الي المرمي والرمي
 عليها وان يحمل احد ويرمي بنفسه او يستنيب والذي
 يظهر ان عليه الرمي بنفسه ويمتنع عليه الاستناية
 ان لم يلحقه بذلك مشقة لا تحتمل غالبا ولاق به حمل
 الادمي له بحيث لا يخل بحشمتة وظاهر كلامهم انه لا
 يلزم حضور المستنيب المرمي مطلقا ويفرق بينه
 وبين الصبي حيث احضر بانه لما لم تثبت مباشرة
 ضعفت نسبية اليه فقويت باحضاره بخلاف المريض
 وبان غرض الانابة عن المريض المشقة عنه فالمناسب
 عدم اجاب الحضور دفعا للمشقة ولا ينافي ما ذكرنا
 قوله العباب ويسن ان يناول نايبه الحصى ويكره ان
 قدر والا يكره النايب انتهى وسياقي حلها انقا **ونجس**
 اي لغير دين يقدر على وقايه بخلاف ما اذا عجز عنه و
 عن بينم الاعسار او وجب عليه قود لخصوصي فانه
 نجس للبلوغ فلم ان نجس بحق في غير صورة الدين

حي ي

المذكور لا يمنع الاستنابة وهو ما في المجموع وقول ابن الرفعة
 يشترط في الحبس كونه بغير حق ضعفه الاستنوي نقلا
 ومعني فهو ضعيف وان وافقه الزركشي وفارق
 المحصر حيث لا يتحلل اذا حبس بحق بان الرمي اسهل
 من التحلل كما لا يخفى فسومح فيه اكثر وكذا الاستنباب
 من عجز كجنون او اعما فلا ينزل النايب بطرودك
 بعد اذنه لمن يرمي عنه وهو عاجز ليس بخلاف قادر
 عادة الاعما قال لاخر اذا اعني على فارم عني فانه
 لا يصح فاذا اعني عليه لزم الدم لانه لم يرم هو ولا
 نايب له اي مع تقصيره بتركه الرمي بنفسه وفيه اذا
 كانت عادة طرودك اثنا وقتة بخلافه لو طرأ اوله
 ودام لاخره فلا تقصير منه البتة اذ لا يمكنه ح نفسه
 او نايبه فلزوم الدم له مشكل الا ان يجاب بان هذا نادر
 فالحقوه بالغالب **ليستنباب** وجوباً خشية فوة
من يرمي عنه ويستحب ان يشاء المريض النايب عنه في ذلك
الحصي ان قدر ويكبر هو عند دفع ذلك للنايب
 فان عجز عن التكبير كبر النايب كما تقدم عن العباب
 قال الشارح وظاهره ان هذا غير التكبير المشروع
 عند الرمي وهو محتمل فينس التكبير للمستنباب
 عند الاستنابة واعطا الاحجار وللنايب عند الرمي
 وانما تجوز النيابة لعاجز بعملة لا ترجي **زوالها**
قبل خروج وقت الرمي اي وقت ادايه بان غلب على
 ظنه بمعرفة نفسه او طبيب بين عدلين وكذا واحد
 ولو

ولو عدل رواية فيما يظهر امتدادا مانع اليه ومني
 ظن زواله ولو في اليوم الثالث امتنعت اخذ
 مما في المجموع لان ايام التثنية كيفم واحد
 اذ لا يفوت وقت الاداء الا بانقضاءها كلها
 ولا يقال له ذلك تحصيل لفصل وقت الاختيار
 لانا نقول القاعدة ان ما جاز لضرورة يظهر
 بعد رها فاما دام وقت الجواز باقيا فاعين
 ضرورة للاستنابة وكون وقت اختيار **وختار**
 رمي كل يوم ينقضي بغيث شمس لا يقتضي
 الاستنابة لما ذكره لما ان تحصيل الفضل ليس
 من الضرورة في شيء وفارق ما في التيمم من جواز
 التيمم والصلاة اول الوقت من يتقن وجودا لما
 اخبر الوقت بان الاستنابة في العبادات على
 خلاف الاصل بخلاف التيمم فوضوئها فيها اكثر
 وما مر في فاقد الطهور بين من جاز صلاته
 في اول الوقت مع انها بلا طهر بخلاف الاصل لجبر
 القضا المشروع بل الواجب ثمة لذلك البقض
 ولا جابر هنا فوضوئها في الاداء بما لم يضابق به
 ثمة **ولا يمنع** صحة الاستنابة **زوالها** اي الغلة
بعلة وفارق المفضوب لو شفي بان ذلك اصل
 ومقصود **ولا يصح رمي النايب عن المستنباب الا بعد**
ومية عن نفسه اي جميع رمي اليوم فلو رمي الجرح
 الاولي لم يحز له رميها عن المستنباب حتى يرمي

قد روي في بعض النسخ
 وقت الرمي وانما في النسخ
 قبل خروج الوقت فبيان
 في كلامهم المهم المذكور

عن نفسه الجريتين الباقيتين كما أفيتي به الشهاب
الرومي قال ولده وهذا نظير ما لو طاف بعصا
أسبوع لزمه لم يصح طوافه عن غيره وهذا
صرح في صحة الأناية قبل رمي النايب أي لو
اعتبرنا خيرها ما أقالوا لا يصح الحج ووقع في
عيار أتهم ما يفهم خلاف ذلك كقول القبان
للعاجز عن الرمي الأناية فيه ولو باجره لحلال
أو من رمي عن نفسه وأوقع للنايب قال
ابن قاسم في تحقيق تأويلها بما أشار إليه
في شرح الروض فإنه لما عبر الروض بقوله
يجوز للعاجز أن يستنيب من قدر رمي وال
وقع عن نفسه شرحه بقوله ثم إن استنايب
من قدر رمي عن نفسه أو حلالا فري عنه موقع
عنه والابان استنايب من لم يرم رمي وقع
عن نفسه انتهى أي ثم يرمي عن المستنيب
ويؤيد صحة الأناية أولا صحة التوكيل في طلبه
أما قبل دخول الوقت ومحل اعتبار تقدم
رميه عن نفسه أن كان دخل وقته والابان
استنايبه عن رمي يوم النحر في يوم القدراف
عن رمي يوم القدر في النايب أو الثالث صح أن
يرميه قبل الزوال وإن كان على النايب رمي
ذلك اليوم لعدم دخول وقته فلو رمي الأولين
عنه قبل الزوال فلا ترمي عن نفسه الثالث

ثم

ثم الثالث عن المستنيب ولا حجة لاعادة الاولي
الشمي **فلو خالف وقع عن نفسه** كما لو كان عليه رمي يوم
القرور رمي يوم النفر الاول فري الجرات بقصد يومه
قبل رميها عن امسه فانها تجزيه عن امسه كما ذكره الشيخان
وغيرهما ولا بعد ذلك صار فالانه قصد جنس الرمي **كاصل**
الحج ليس له كما تقدم الحج عن الغير قبله عن النفس
ولو اغني عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه لم يجز الرمي
عنه لعدم اذنه **وان اذن** أي في حال عجزه
عن الرمي **اجزا الرمي عنه على الاصح** بخلاف القا
القادر فلا يصح اذنه وان اغني عليه وانما لم يبطل
اذنه الاول بطر وانما جازت للمعجز وقد انتهت
الاستنابة هنا انما جازت للمعجز وقد انتهت
الى حاله هو فيها اعجز عما كان وايضا فالرمي الواجب
عليه متعذر الالهذه الطريق بخلاف سائر الوكالات لان
وكالاتها ما ذكر الجون صرح به المتولي وغيره والموت
فلا تبطل بهما الاستنابة قلت وفي الموت نظر لا
للاقطاع عمل النسك به فاليتمام **ولو رمي النايب**
غيم زال عذر المستنيب من نحو المرض **والوقت** للرمي
باق بان لم تقرب شمس اخرايام الشرقي **فالمنه**
الصحيح انه ليس عليه اعادة الرمي وفارق المعذور
حيث وجب عليه اعادة ذلك النسك اذا برأ بان الحج
اصل فاحتيط له والرمي تابع لا يؤثر تركه في الحج
فخفف في امره ومن ثم دخله الجبر بخلاف اصل الحج



نعم تسنن له الاعادة كما في المجموع وظاهر كلامهم جواز
 الاستئابة عند وجود العذر ولو للمستأجر اجارة عين
 وبه صرح الناشري اخذ من كلام الاذري وحسين
 يستثنى من قولهم ليس له الاستئابة في شيء من
 الاعمال **الثاني من الاعمال المشروعة بمضي يوم النحر**
ذبح الهدي والاضحية فلا ينافي مشروعيتهما
 بغير مضي اذ هي مشروعة يوم النحر كما في
فاذا فرغ من رمي جمرة العقبة انصرف فتنزل في
موضع من مضي وحيث نزل منها جاز لان كلامه
 في اجزائها كلف الا فضل ان يقرب من
 منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لان
 المكان بالملكين ويجوز انهما تغلوا لدار وترخص **وقد**
توكلوا اذ رقي وكذا الاسدي ان منزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بمضي علي يسار مصلي الامام
 فيكون من ناحية الجبل المطل على مسجد الخيف
 الذي قيل انه ثبير وذكرنا ايضا ما يقتضي ان منزله
 صلى الله عليه وسلم كان في جهة قبلة مسجد
 الخيف قريبا منه مما يلي الجبل المشرق عليه
 وروي ابو داود ما يؤيده لكن قد يخالف حديث
 الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اتي مضي فاتي
 لجمرة فرماها ثم اتي منزله بمضي فخر ومنحصر صلى الله
 عليه وسلم بين الجمرتين الاوليين عليه مسجد الآن
 وهو من الخلفا ذكره المحب الطبري وهو معروف

مشهور

مشهور الا ان يقال يجوز الراوي عن مراده ان
 مثل له صلى الله عليه وسلم كان قريبا من المنحصر
 فغير عنه به وهذا معنى قول الشافعي لموافق
 لحد يثنى صحابته اخرجهما ابو داود والطبري
 ان منزله صلى الله عليه وسلم بمضي في الخيف الا يمن
 اي الذي علي عين الذاهب لعرفة مما قابل يسار
 مستقبل القبلة في المسجد الذي عند المنحصر وهو
 بين قبلة مسجد الخيف وبين المنحصر المذكور
 فيكون في تلك الجهة قطعا انما الشك في قرب به من
 ايها الكثر وظاهر حديث الصحيحين انه اتي المنحصر
 اقرب وروي الطبري ما يقتضي ان مضي النبي صلى
 الله عليه وسلم المذكور موضع ذبح ابل هيم عليه السلام
 للمعدا وذكر رواية اخري انه في اصل ثبير بالمحل
 المعروف بمسجد الكلب وروي الملا في سيرته ما
 يقتضي ان منزله صلى الله عليه وسلم في ذهابه
 لعرفات منزله بها بعد رجوعه لها **فاذا نزل نحر**
او ذبح الهدي بفتح فسكون وتخفيفها قال
 السفاقي قلة الجمهور مخففا قيل جمع هديه
 وقال الفراء واحد له وقيل مصدر بمعنى المهدي
 كرهت بمعنى الموهون فيقع للمفرد والجمع وقال
 مجاهد بكسر الدال وتشديد اليا قيل هي لغة
 تميم قيل جمع هدية وقيل فعل بمعنى المفقول
ان كان معه هدي يستغرب به ويطلق الهدي

وقر

المسجد

على دأب الجيران نأى فرع وسوق الهدى لمن قصد مكة
 يتجى ان المراد بها كل الحرم وظاهره انه لا يسئل لاهل
 مكة اذا حملوا **حاجا او معتملا** قيد بهما لقوله **سنة**
موكدة لانه صلى الله عليه وسلم اهدي في حجة الوداع
 مائة بدنة ثلاثا وستين ساقها معه من المدينة
 والباقي جاء بها علي رضي الله عنه من اليمن والا
 ففي المجموع يسئل لقاصد مكة ولو لفهر نسك
 فيقلده ويشعره من بلد كمت لم ير دسفا
 وادار سالة **اعرض الكثر الناس او بل كلهم**
عنها عن السنة في هذه الايام فينبغي احيائها
 لما جازت الفضل في احياء السنة التي اميتت **والله**
فضل ان يكون هدي به معه من الميقات
مشعر مقلد بصيغة المفعول وفيهما **ولا يجب**
ذلك اي الهدى **الا بالنذر** او التيقين كهدى
 هدي او جعلته هديا او علي ان اهديه وان
 لم يقل لله تعالى **واذا ساق** معه هديا **تطعا**
او مندورا او واجبا باليقين **فان كان** الهدى
 بدنة ناقة سميت به لفظه بدنها **او بقرة**
استحب ان يقلدها نقلين **وليكن لهما قيمة**
ليست صدقة بهما ولعل حكيم ذلك الاعلام بحقارة
 الدنيا في جنب طاعة الله تعالى وعدم الالتفات
 اليها في ذلك فانها ان عظمت في ذاتها حقدت في
 جنب الطاعة **ويستحب ان يشعرها ايضا**
والاشعار

والاشعار والاعلام بان ذلك هدي والمراد به
 هذا اي في الهدى **ان يضرب صنعة سنامها**
اليمني لخبر سنام في الاول وفعل اي عمر في الثاني
 ولا يبعد انه باستقبال فاعل ذلك القبلة ان
 تسر له **بجد يلك** قيد **مسررا** وجاز مع انه تغذيب
 للحيوان للمصلحة المرربة عليه في قوله **ويلطخها**
بالدم الخارج من ذلك الضرب **ليعلم من يراها**
انها هدي **ولا يتعرض لها** بقى وضع اليد عليها قال
 في الضيافان لم يكن لها سنام اشعر موضع وليس
 هذا من المثلة والامن تغذيب الحيوان المنزلي
 عنهما لان تلك اخبار عامة واخبار هذه خاصة
 فقد مت ومن اهدي بدنتين مقر وتين بجعل
 اشعر احد هما في الصنعة اليمني والاخرى في
 اليسرى ليتا هدي ويحك الزركشي انه لو كان
 الايسر طول اشعره في اليمني ويحك غيره انه
 لو قرن ثلاثة اشعر الاوسط في اليمني مطلقا
 وظاهره ان المراد باليمين واليسرى حق الدواب
 نظيرهما في الادمي وقضية كلامهم انه لا فرق في نذب
 الاشعار بين القريب والبعيد وكذا قد يخشى
 منه مرض او تلف الحيوان يرد بان لا يخشى الا
 عند فحش الجرح وذلك غير مطلوب هنا بل المراد
 جرحه بحيث يخرج منه قليل دم يلوك صنعة
 السنام وهذا لا يخشى منه سلب في الابل والبقر

غالباً فان فرض اداه لذلك لشدة خوفه فيندب
 تاخيراً لا شعراً الى وصولها لمحل يامن فيه لو فعل
 ذلك من هلاكها وان ساق هديه غنياً مطلقاً **استحب**
 بالبناء لغير الفاعل ان يقلد **ها خرب** بضم ففتح
 جمع خربة اي عن القرب بكسر ففتح جمع قربة **وهي**
مراها واذ انما لضعفها **ولا يقلد** **ها** بالنصب
 ويجوز الرفع استينافاً **الفعل** لتقلد عليها **ولا**
يشعر **ها** لانها ضعيفة فالاول خلاف الأولي و
 والثاني حرام كما هو واضح **ويكون تقليد الجميع**
 من النعم بقلادته المذكورة **والاشعار** **لها** **وهي**
مستقبلة القبلة خبر مسلم في الاول وفعل ابن عمر
 في الثاني **والبدنه باركة** وكذا البقرة ويحمل خلافه
 فلا لا لحاقها بالفتن في الاضطجاع للذبح **وهل**
الافضل ان يقدم الاشعار على التقليد والعكس
 فيه وجهان للاصحاب احدهما يقدم الاشعار فقد
 ثبت ذلك اي تقديم في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي
 الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم واعتمدوا الشارح والرملي وقالوا لصحة الخبر
 به ولتقلد الماوردي له عن الاصحاب ولم تحرك فيه
 خلافاً **والثاني وهو نص الشافعي رحمه الله تعالى**
يقدم التقليد وصح ذلك عن ابن عمر من فعله قال
 في الضأ لا تفاق عليه ولا تدهل **والامر في هذا**
 لحصول الفرض مع كل من الطرفين ويستحب ايضاً
 تجليلها

تجليلها والصدق بذلك الجمل وكشفه عن الا سنية ان
 قلت قيمته ليلاً يسقط وليظهر الاشعار **واذا قلنا النعم**
والشعر **ها** اي ما يست فيه الاشعار منها وهو البدنه
 والبقرة **ليرتضه هدياً واجباً** بذلك الفعل **عليه المذهب**
الصحيح المشهور لانه لم يندرو ولم يعين بخلاف قوله
 هذا هدي والفعل وحده لا يؤثر كما لو كتب الوقف
علي باب داره وما تلفظ فانه لا يصير لكان مجرد
 ما كتب عليه وقفاً **واعلم ان الافضل سوق الهدى**
من بلكه انما عاقد ساق صلى الله عليه وسلم معه
 في حجة الوداع كما مر من المدينة فلانما يستين ناقة وباقي
 الحامية كان مما جاء به على رضي الله عنهما من
 الهبت فان لم يكن ساقه منه كما هو الافضل اما لعدم
 عكسه او لعدم عليه او لخبر ذلك فيسوقه **من طريق**
الميتات وغيره او من مكة او من منى ولو لم يسوقه
 بل اخذه من منى يوم النحر وتقدم الي الله تعالى كان
 هدياً **وصفات الهدى المطلق** واجباً او مندوباً
كصفات الاضحية بضم الهمة وكسرها مع تخفيف الحية
 وتشديد ها ويقال ضحية بكسر الصاد وفحتها واضحا
 بفتح الهمة وكسرها وهي ما يذبح تقرباً الى الله تعالى
 من يوم عيد النحر الى اخذ يوم التشرية **المطلقة**
 الشاملة للواجبة وغيرها **ولا يجزي فيها** اي
 في كل منهما **الا الجذع من الضأن او الثني من**
المعز والابل او البقر وبحك الزركشي وغيره ان

فقي هو حديثنا الذي في غنى
 قال ابن ابي شيبة في صحيحه ان ابي
 جلال الكندي لا يستحب من الخلال الا موضع
 كان ابن عمر لا يستحب من الخلال الا موضع
 الشاة واذ اخذها قد جلت لها
 الشاة ان يفسد ها الدم
 يصدق بها الكندي

فليس من شرط الهدى ان يوقف
 بعينه ولا يجمع فيه بين الكل
 واحده قال ابن هدي في
 شرحه وقال ما كان ذلك الى
 الشرف وانما وقف من الحل الى
 محيا فانما وقف بعينه فان لم
 يحسم وتوقف بعينه الا انه جمع
 بعينه بعينه اخذها فاضب
 بين الحل والحكم كلام الاشراف
 الجمع بينهما في كلام الاشراف
 وعبارته من ان سر الهدى
 الامة التلاخ او كما جاز مع قول
 من مكة او كما جاز مع قول
 ما كان انه لا بد من سوق الهدى
 من الحل الى الحكم انشده

المقوله بين مجزئين كابل وبقر وضأن ومعد
يجزي لكن يعتبر على الابوين سنا كالطعت
في السادسة في الاول والثالث في الثاني بخلاف
ما لو اجزأ أحدهما فقط كالمقوله بين أهلي
وحشي كما لا تجزأ الزكاة فيه تغليباً للوحشي
والجزع من الضأن ليس هذا في ماهية الجزع ولذا
قال في المصباح للجزع ما قبل الثاني بل المقيد به منه
هنا **ماله سنة على الاصح** أي أو اجزع أي سقطت
أسنانه قبلها ويجه الرجوع في سنة لاخبار البائع
أن كان عدلاً من أهل الخبرة أو استنتج به ويورده
كلهم في سن المسام **وقيل ستة أشهر وقيل ثمانية**
والثاني من المعز الظرف نظير ما قبله **ماله**
سنتان وقيل سنة فيكون مراداً للجزع على هذا
ومن البقر ماله سنتان ومن الأبل خمس سنين
كاملة هو بمعنى قول غيره وطعن في السادسة و
كذا يقال في غيره **ويجزي ما فوق الجزع من الضأن و**
ما فوق الثاني من المعز والبقر والأبل وهو أي
الأعلا أفضل لحصول الواجب به مع زيادة
ويجزي الذكر والأنثى لكن الذكر أفضل إن لم يكن
تزاونه والأفلا أنثى التي لم تلد وظاهره أنه أفضل
من أنثى ولدت وإن كثرت زوائده لأن الولادة تؤثر
في نقص اللحم ما لا يؤثره التزاوان والخصي أفضل
من ذكبيتر وذكرايترو أفضل من الخصي وبهذا

التفصيل

٦٦
التفصيل يعلم ما في إطلاق الضيا افضلية الذكر وقال
أنه من زيادة فإن كانت الأنثى حاملاً لم تجز خلاقاً
لأن الرفعة إذا لم تلد لا يוכל كالمضفة وزيادة
اللحم لا تجز عيب ردائه بل العرجاء السميكة
والأفضل أبل فبقر فضان فمعز فشركة في بدنة
ففي بقرة **ولا تجزي فيه ما أي الهدايا والتضحايا**
معيب بعيب لأن القصد اللحم فما نقصه كان عيباً
وبينه وبين ما قبله جناح خطي **يؤثر في نقص**
اللحم ثانياً بينا كيسير جرب وإن رجي زواله
أو مرض بين أو عرج كذا كجيت تشبهها الماشية
للكل الطيب وهو وعور وهو ذهاب نور إحدى
العينين أو هزال مع ذهاب فخ وبين جنون قتل
رعياً بخلاف حمش وكبي وأعشاء **ولا يجزي ما قطع**
من أذنه جزء الظرف غير قيد فمثل الأذن كل عضو
صغير يظهر فيه النقص اليسير ومنه اللسان
فيضرب أذنه اليسير منه أما ما لم يقطع فلا يضرب وإن
بقي متديلاً وخرج نحو الفخذ والضرع مما لا يظهر أذنه
فلغة يسيرة منه بالاضافة إليه بحيث لا يلوح له
النقص بهما من بعد ويجزي مخلوقة بلا ضرع أو
اليه أو ذنب لا مخلوقة بلا أذن سواء كلاهما أم أحدهما
لأنه عضو لازم غالباً ولا يضرب صغيرهما ورضي عرق
الأنثيين لأنه صلى الله عليه وسلم ضحك بكبشي
موجودين أو مرضوضي عروقاً بينهما **ويجزي**

الخصي أي منزوع الخصية لأنه يزيد اللحم كثرة وطيبا
 فخير ما فات منهما مع أنها لا يוכלان عادة بخلاف
 الأذان **وذاهب القرن** أي مكسور وإن سأل
 الدم ما لم يتعيب به لحمه لكن تكثر التضحية بدون
 قرن وصح خبر الأضحية الكبيش الأقرن وعلم مما
 مر اجزاء الشرف أي المستقوق الأذن والهي عن
 التضحية بها محمول على كراهة التنزيه أو على ما
 أبين منها شيء بالشرق وإن قل والخبر متفق بها
 والجملح التي لا قرن لها والعصا المنكسرة القدر
 بقيد هاهنا كور والعصا بمهملتين التي أنكس
 غلاف قدرتها أنه لو أضجعهما ليدجها فتعيب تحت
 المديحة لم يجز **والتي لا أسنان لها** أي بعضها
 لعدم تأثير في الاعتلاف ونقص اللحم ومع ذلك
 فيه بقوله **إذا لم تكن هذلت** أما ذاهبة الكل
 فلا لتأثيره وأخذ منه الأذرع وغيره ما أو من إليه
 كلام المص أن ذهاب البهض إذا لم يكن كذلك
وتحزي الشاة عن واحد والبد له عن سبعة
والبقرة عن سبعة وتقدم أنه مفضل سواء
 كان في أي السبعة **أهل بيت واحد أو جانب ولو**
 استترك أثنان في التضحية أو الهدي بشائتين
 لم يجز اقتضاه علي ما ورد به الخبر ولتمكن كل من
 الأفراد بواحدة وإنما جاز اعتناق نفسي عبد
 عن الكفارة لحصول مدار الفتنة وهو تخليص
 الرقبة

٦٧
 الرقبة من الرق بذك ولهم يوجه هنا مقصود نحو
 الأضحية من التضحية بشاة ولهم قسمة اللحم بناء
 على أنها أفدر لا يبيع وهو الأصح وبيع شاة أفضل
 من بدنة أو بقرة **ولو كان بعضاهم أي الشراكاء**
في البدنة أو البقرة ين يد اللحم ليا كلة أو يبيعه **ويضم**
ين يد بما له فيها الأضحية جاز وفعل كل في نفسه
 مرادة **وأفضلها أحسنها** نوعا **وأحسنها** لأنه
 أنفع **وأطيبها** أكثرها صحة **وأكملها** أجمعها لما يطلب
 في الحيوان من لذاذة لكونه صغيرا سميئاسا مما
 من الدابة في العمل والأبيض أفضل من بن عباس
 قوله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله بالاستسمان
 والاستحسان والجمع بينهما يفيد التقايب فالظا
 هو رجوع الاستحسان لحسن الصورة وصف
 السن بحيث لا يصل لسن ين يد في مثل سنة
 وعليه لو تقا رض الأحسن والأسمين فهل يقدم
 الأسمين لكثرة اللحم أو الأحسن قال في الضياء الثاني
 أوجه إذا قل وحسن حين مما أكثر من خلافه ويدل
 له تقدم شاة سميئة على شتين ليست كذلك
والأبيض أفضل من الأغبر بالوجه فالوحدة
 أي الذي يعلو بياضه حمرة **والأغبر** ظهر للابيضاح
أفضل من الأبلق بالوحدة واللقاق **والأبلق أفضل**
من الأسود لما رواه أحمد وغيره مرفوعا دم عوف
 أحب إلي الله تعالى من دم سوداوين ومنه

يفهم ان اللون كل ما بعد عن السواد وقرب من البياض
كان افضل ولذا اضاعى صلى الله عليه وسلم بكبشين
اميين والامح بالهملة ما كان بياضه اغلب من
سواده وخالف ابن جماعة فقال المشهور في اللغة
ان الملحمة بياض يخالطه اسوداي من غير اشتراط
كون البياض اغلب فاذا استحب كثرة بياضه فالابيض
لخالص اولى قال الماوردي ان اجتمع اللون وطيب
اللحم فهو افضل والا قدم طيب اللحم وقال الاصحاب
الا فضل البياض فالصفر فالعفرا فالبلقا فالسودا
ولعل العدو ومنه صلى الله عليه وسلم للامح
كان لتعسر الابيض علي ما فيه والترتيب الذي ذكر
قال ابن جماعة بعد نقله عن الشافعية لم يظهر له
دليله انتهى وقد عرفت ولو تقارض اسود سمين
وابيض هزيل فالظاهر تقديم الاسود وافضل
الابيض تعبد عند الامام وقيل لحسن منظره وقيل
لطيب لحمه قال الشارح الذي يظهر ان المقدم وان
انفرد افضل من المتأخر وان تعدد من حيثية اللون
وان كان هو افضل من حيثية تعدد اذ افة الدم
واعلم ان الشاة افضل من المشاركة بسبع بدنة
قال الشافعي وشاة جيدة سمينة افضل من
شأتين بقرتين بخلاف العتق فان عتق عبد في
خمس مائة افضل من عتق نفسه بقرتين
والفرق ظاهر وبينه بقوله فان العرض بالمعنيين

في الاضحية

في الاضحية طيب اما كقول فدا رعه وان قل اللحم
وفي العتق التحليص من الرق ففضل عتقهما ولو
غير نفيسين علي الواحد النفيس ونازع في ذلك
الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وقال
ينبغي في العتق للثمة فقد ينشأ عن عتق عبد
واحد ما لا ينشأ عن عتق اعد فضلا عن عتق
فيكون عتقه افضل لحسن ثمرته **فرو لو نذر**
شاة معينة اضحية او هديا او عينها لذلك ابتداء
او عند نذر في ذمته **ثم حدث بها عيب ينقص اللحم**
مما يمنع التضحية ولم يكن بتقصير من النادر
وكان قبل التمكن من ذبحها **لم يبال به بل يذبحها**
في وقت ذبحها **علي ما هي عليه ويجزي هذا**
هو الصحيح عند اصحابنا اي في الحالة الاولى
والثانية كما لو تلفت فان ذبحها قبل تصدق بالحما
ولا ياكل منه شيئا لتقوية ما التزمه بتقصيره ويصدق
بقيتها دراهم ولا يلزمه شراء اضحية اخرى اذ مثل
المعينة لا تجزي اضحية اما بقيتها بعد التمكن
من ذبحها فيمنع الاجزاء بتأخير الذبح ولا تأخير
ضمائنه ما لم يذبح ويجب عليه ذبحها والتصدق
بالحما لا لتزامه ذلك لهذه الجهة ولا ياكل منها شيئا ما لم
وذبح بدلهما سليما واما بقيتها في التالفة ولو مع الذبح
فيبطل به التعيين فله التصرف وما في ذمته باق
فعليه اخراجه وان كان ما عينه عنه افضل منه

مقابل

اي عتق التالفة مع قول ابن
حنيفة انه يمنع الاجزاء
ميران العزيب

ولم يبين المصنف حكم تلفها وحاصله ان المندورة
ولو حكما المعينة من هدي واضحية امانة في يد
الناذر ما لم يتمكن من ذبحها وان اتلفها لزمه الأكثر
من قيمتها يوم الاتلاف وقيمة مثلها يوم النحر
لانه التزم الذبح وتفرقه اللحم وقد فوتها وبه
فارق اتلاف الاجنبي فان زادت القيمة على مثلها
اشترى كرمية وهو افضل او مثلها وياخذ بالزيد اخرجي
ان كان وفيه والترتب الحكم كما ياتي في اتلاف
الاجنبي والتصدق بجميع ما زاد مما لا يفي باخرى
سنة ولم يجب كالاصل لانه مع ملكه قد اتى ببدل
الواجب كاملا وان ذبح قبل الوقت لزمه التصديق
بجميع لحمها وذبح مثلها في الوقت وان اتلفها
اجنبي ضمنها بالقيمة واشترى بها مثلها
فان تقذر فدونها كجذعة ضاى بدل شنية فان
تقذر فثنية معز فان تقذر فدون الجذعة فان
تقذر فسبع بدنه فان تقذر فاحم نغم ولومن غير
جنس المندورة فان تقذر تصدق بالدرهم لله
للضرورة ولو ذبحها اجنبي قبل الوقت وجب التصديق
بالحمها فيما يظهر ولزمه الارش واشترى به اضحية
ان امكن والا فكامر اما المعينة عما في الذمة فمضمونة
على الناذر فان اتلفها اجنبي بقي الاصل في ذمته
وعزم المثل بدل ولو ذبح فضولي المعينة بالنذر
ابتدا وعما في الذمة في الوقت وكان اخذ المالك اللحم

وفرقه

وفرقه وقع الموقوع وعلى الفضولي الارش وان ضاى
الوقت او كانت معينة بمدة للذبح ومصرفه كالاصل
وان فرق اجنبي وتقذر استرداده لزمه قيمتها
عند ذبحها ولو ضلت المندورة بلا تقصير فان كانت
قبل الوقت او بعده وقيل التمكن لم يضمنها لكن عليه
طلبها حيث لامونة فان وجدها بعد لزمه ذبحها فورا
قضا فان قصر حتى ضلت بان اخر الذبح عن اسام
الشريق بلا عذر طلبها ولو بمونة وذبح بدلها قبل
خروج الوقت ان عام انه لا يجدها الا بعد ثم يذبحها
اذا وجدها ايضا ولو قال جعلت هذه اضحية
او هديا او هذه اضحية او هدي او على ان
اضحي بها او اهديها او تصدق بهذا المال تقين
ذلك وان لم يقل لله تعالى وزال ملكه عنه وفارق
نذر عتق عبيد بعينه اذ لا يروى ملكه عنه الا بالحق
لان الملك فيه لا ينتقل بل ينتقل عن الملك
بالكفية وقما نحن فيه ينتقل الى الساكنين ولذا
لو تلف وجب تحصيل بدله بخلاف العبد لانه المستحق
للعتق وقد تلف ومستحق ما ذكر باقون ولا يوثر
نية ذلك فيه نعم اشارة الاخرى المفهومة كمنطق الناطق
ولو عين نحو شاة او عيدا عما التزمه في ذمته من
اضحية او عتق تقينا او غيرها مما لا يصلح للاضحية
والعتق كدراهم عما التزم التصديق به بنذرا وغيره
لم يتعين لان تقيين كل منهما عما في الذمة ضعيف

فاذا اجتمع سبب الضعيف الغني **وشذا ابو جعفر**
الاستر ابازي قال في لب الباب بنسبته الحية
 استر اباذ بكسر الالف والتا الفوقية بعد الالف
 موحدة وهي بلدة من بلاد مازندران **من**
اصحابنا في المذهب **فقال عليه ابد الهما**
بسليمة وهذا القول **ضعيف مردود** علي
 قايله **ولو ولدت الاضحية او الهدى**
المندوران او المعينان ينبغي الافراد للوصف
 لما ان الفطخ باو وهي لاحد الشبهين الا ان
 يقال هي بمعنى الواو وحسينية فحقه تشبه ضمير
 معها فيما بعد ذلك كما في نسخة **لزمه ذبح الولد**
معه لانه صار جزء من اجزاها وله اكل كله
 كما في المنهاج وهو المعتمد **سواء كان حملا**
يوم النذر فان قلت العامل لا تجزي في الاضحية
 والهدى لنقص اللحم قلت لا ينافي ما هذا لانهم
 لم يقولوا انها ان العامل وقعت اضحية او هديا
 غائبة انها اذا نذرت او عينت فبقيت ولا تقع اضحية
 كما لو وقع ذلك في معيبة بغير اخر **او حملت به**
بعده وله لصاحبها ان يركبها ويعيرها لمن يركبها
 لا اجارتها وحيث فقصت ولو باستعمال مباح
 ضمن ارش نقصها اذ هو مشروط بسلامة العاقبة
 وله ان يحمل عليها ايضا ولو تلفت بيد المستعير
 بلا تقصير ولو بغير الاستعمال لم يضمنها لان يد

معيره

متا بل

معيره بد امانه فكذا يده اي ان كان ذلك قبل وقت
 الذبح والا وقد تمكن من الذبح ضمن لتقصيره كما
 يضمن معيره لذلك ولو تلفت عند المستأجر
 ضمنها الموجه بقيمتها وعلي المستأجر اجرة المثل
 الا ان علم الحال قبضت كل منهما الاجرة والقيمة
 والقرار علي المستأجر كما قال الاسوي انه الهبلي
وله ان يشرب من لبنها ما فضل عن كفاية ولدها
 بلا ضرر فلو اخذ ما لا يضر الا انه يمنع عن غيب
 امثاله جاز والعلة في الجواز انه يستخلف ويشف
 نقله **ولو تصدق به** باللبن المذكور **كان**
افضل لما فيه من النفاقة في القرب **ولو كان عليها**
صوف مثلا لا منفقة لها في جن **بالجهم والراي**
ولا ضرر عليها في تركه لم يحسن له جزء لاحول له
 فيما نذرت او عينت لم يفد فع بعد ذبحها مع جلد لها
 للفقر **وان كان عليها في بقاياها ضرر** لطول او
 لك **جاز له جزء** دفعا لذلك منها **ويستفيع به**
 من غير نحو بيع **ولو تصدق به كان افضل** من
 الانتفاع اخذ اعم في نظيره من اللبن **فسرع**
يستحب للرجل ان يتف لي ذبح هديه واء
ضحيتها بنفسه لما فيه من الاتباع **ويستحب**
للمرأة وكذا الخنثى والخنثى هما الا ذرعي كل من
 ضعف عن الذبح لضعف مرضي وان امكنه الا بيان
 به ويتأكد للاعيا ومن تكدر ذكاته ولا تكدره

ج ٨

قوله ولو ان يبيت
 فقهه في الامية الثلاثة
 وهو في احمد لا يجز
 وعنده احمد لا يجز
 من مفهوم ميتات
 السرانية وفي الحقة
 انه مكروه كسوي

ذكاة الحايض والنفساء في وجه الوجهين ولا تقبلهما
ان تستنيب رجلا يدع عنهما وينوي الذباح
عنه ذبح الاضحية او الهدي المند وريث انهما
ذبيحته عن هديه المند وراواضحيته المند
وان كانت تطوعا لم يعين لما مر بها نصير
به كالمند وريث ينوي التقرب بها الى الله تعالى
ولو استناب في ذبح هديه او اضحيته جاز
اذ هو ما يقبل القنابة ويستحب ان يحضر صاحبها
اي الذبيحة عند الذبح لحرق قومي فاشهد اضحيته
والا ففضل ان يكون النايب مسلما ذكر فقيرها
ببواب الضحايا وما يتعلق بها من خيرات المسلمين
لانهم اولي بالقيام بالقرب لحرق مسلم انه صلى الله عليه وسلم
اهدي مائة بدنة فذبحها او فخر منها ثلاثا وستين
ثم اعطى عليا ففخر ما بقي واشركه في هديه او في ثوب
وامر من كل بدنة ببضعة فجعلها في قدر فطبخت
واكل من لحمها وشرب من مرقها ولان المسلم اهل
للقربة والعقبة اعرف بما يجب ويسن فان استناب
كافر كتابيا لا مجوسيا ولا وثنيا ولا متولدا بين كتابي
وغيره لعدم حل ذبيحته هؤلاء او استناب امرأة صح
لانها من اهل الذكاة ولا مانع من استعانة المسلم
في قربة بالكافر كما يستعين به في قسمة الزكاة ويكره
توكيل الذمي لامرأة لانه لم يصح فيه نهى كذبه خلاف

الاولي

77
الاولي عند وجود مسلم يحسن الذبح وينبغي ان كل من
كره ذبيحته كره توكيله كالاعمى والصبي والسكوان **والمرأة**
الحايض والنفساء وكذا الصبي والاعمى **اولي من الكافر**
الكتابي وحده لقرب التقيد به وبه يتدفع اعتراض
الصنياعليه بقوله اذ لا يجوز تركه نحو مجوسي ممن لا
تحل ذبيحته **وينوي صاحب الهدي او الاضحية**
عند الدفع لما يراد التقرب بذبيحته **الى الوكيل او عند**
ذبحه فهو مخير بين الوقتين **فان فوض الهدي او**
المضحي الى الوكيل النية جاز ان كان مسلما مميذا
كافي الزكاة فان كان كافرا او غير مكاتب
لم يصح تفويضها اليه **لانه ليس من اهل**
النية والعبادات وفي نسخة في العبادة وان
صحت نية الكافر للتمييز عند وجود معتضيهما **بل**
ينوي صاحبها عند دفعها اليه او عند ذبحه او يقضي
نحو الاضحية بالذرو ولو قبل الوقت وان لم يستحضرها
عند الذبح او الدفع للوكيل فلا حاجة لنيته بل لو لم
يعلم بذلك لم يضر وكالاضحية فيما ذكر في النية جميع
الدم الواجبه ولا يكفي التقيد بالجعل او بما في الزمة
عن النية **فرض ويستحب** في كل ذبيحة وفي القرب أكد
وفي الاضحية أكد للخلاف في انها فرض كفاية ويلحق بها
في التأكد العقيقة **ان يوجه** بالبنا لغير الفاعل اوله
أي الذابح **هذبح** بفتح اوله وثالثه محل ذبح
الذبيحة اي المذبوحة مطلقا لا وجهها لئلا يمكن من

الاستقبال **الي القبل** وان يسمى الله عند الذبح لقوله تعالى
 فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وللاقتناع رواه الشيخان **ويصلي**
 ويسلم **علي النبي صلى الله عليه وسلم** لانه محل سن فيه
 ذكر الله تعالى فيسن فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كالاذان والصلوة وخلافه لما كان عليه المشركون من ذكر
 او ثائهم ولو زاد ذكر الال والصالحين لطلب الصلاة عليهم
 في الصلاة فالحق بها غيرها كان حسنا وخيرا لا تذكر في
 عند ثلاث عند تسمية الطعام وعند الذبح والعطاس
 ضعيف منقطع **فيقول بسم الله الرحمن الرحيم** كما قال
 الرزكشي في التكملة واستوجبهما الشارح وان جري
 في الخادم علي خلافة وعمله بانه لا يناسبه المقام قال في
 التكملة وليس المراد خصوص لفظ البسملة بل لو قال
 الرحمن الرحيم كان حسنا قال الشافعي وما زاد من ذكر
 الله فخير ويكون بعد ترك التسمية قال بعضهم والله
 والصلوة والسنة التكبير قبل التسمية وبعد ها
 وبعد الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ويسلم
فيقول والله اكبر ثلاثا وصلي الله علي رسوله محمد
وعلي اله وحجبه وسلم ثلاثا ثم يقول لله الحمد وفي
 الحديث انه صلي الله عليه وسلم قال بسم الله والله اكبر
 رواه ابو داود وابن ماجه ولا يجوز بسم الله واسم محمد
 او باسم محمد واسم الله ومحمد بالجر عطف بل ان قصد
 الشريك كفر بخلاف ما لو قصد الحج بالله واشترك
 باسم محمد فيكون ولا يحرم وبخلاف ما لو رفع اسم محمد
 وهو

وهو خوي فيكون ولا يحرم والذبح لغير الله تعالى اوله
 ولفظه علي وجه التظيم كفر فلا تحل الذبيحة بخلاف
 الذبح للثنية تظيمها لانها بيت الله والنبي صلى الله
 لانه رسوله واستبشارا بقدوم غوسلطان اولرخي
 فلان اولجن وقصد التقرب الي الله تعالى لدفع
 شرهم **اللهم منك واليك فتقبل مني** اخرج
 ابو داود وابن ماجه ذبح النبي صلى الله عليه وسلم
 كشي اقربني فالي وجهها قال اني وجهته وجهي
 للنبي فطر السموح الي والمسلمين اللهم منك واليك
 وينبغي للذبح ان يقول وانا من المسلمين لانه صلى الله
 اوله مسلم هذه الامة علي قياس الصلاة فان قالها
 كما قال صلى الله عليه وسلم وقصد لفظ الآية فلا
 باس والابان قصد انه اولهم حقيقة كفر ومقتى منك
 اي عطية منك وتقر بامني اليك والد عاب القبول
 اتباعا لقوله ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا ولقوله
 صلي الله عليه وسلم اللهم تقبل من محمد وال محمد
 ولو قال وتقبل مني كما تقبلت من ابراهيم خليلك
 وموسى كلمك وعيسى روحك ومحمد عبدك
 ورسوك لم يكن ولم يستحب لانهم لم يساؤهم غيرهم
 فيها لكن يحمل السؤال علي الشريك بخلاف في اصل
 التقبل كذا في الضيا **او يقول** به ل تقبل مني
تقبل من فلان صاحبها نعت ان كانت الاضافة لفظية
 والا فبدل ان كان يذبح نائبا عن غيره ولو كان

عليه وسلم

عليه وسلم

معه هدي واجب اصالة او بالندرا والتعيين **وهدي**
تطوع **قالا فضل** الاكثر ثوابا **ان يبدى الهدي**
الواجب ويقدمه على مندوب **لانه اهم** **والتواب فيه**
اكثر اذ هو افضل من المندوب بسبعين ضعفا الا في صور
 نادرة فضيلتها النقل على الغرض ذكرتها منظومة في غير
 هذا المكان **فرع من ضحى وهدي عن غيره**
 وهو حي مكلف **بغير اذنه او عن ميت** اي بغير
 اذنه **لم يقع عنه الا ان يكون اوصاه** بذلك
الميت فيقع عن الميت لاذنه روي ابو داود وغيره
 ان عليا رضي الله عنه كان يضحي بكبش شني عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكبشني عن
 نفسه وقال انه صلى الله عليه وسلم امرني ان
 اضحي عنه ابد او قضية هذا انه اذا اوصى له من
 ماله نفسه وضع بها عنه صاح ولم ارفيه شيئا والظ
 من هذا الحديث صحته ويكون كج تطوع او صحي به
ولا يقع عن الميتا شر مطلقا ايضا فيما لم ياذن فيه **لانه**
لم ينهها عن نفسه بل صرفها للغير **الا ان يكون**
جعلها مندورة نذرا مطلقا فيقع عن نفسه
 لاجل النذرا ما لو قيد بالذبح عن فلان فانه باطل
 يصير كغير المندورة وما ذكر هو المنقول المعتمد
 وفارق ما ذكره جواز التصديق عن الميت وان لم
 ياذن لان الاضحية فداء عن النفس فلم تقبل النيابة
 الا بالنص عليها كالحج ولا كذلك الحج مطلقا الصدقة ويدل

له ما ياتي من جريبات خلاف في امتناع اطعام الذي
 منها بخلاف الصدقة وحيث جاز له نحو التضحية
 عن الغني لم يجز له ولا لغنيه ممن لا يجوز دفع
 شي منها له الاكل منها لانه لا يحل الا باذن من
 وقعت عنه وهو متعذر فوجب التصديق بكلمها
 فان ضحى عن حي باذنه اجه ان يلي تغرقها لان
 الاذن في التضحية اذن فيها ومتعذر اطلاقهم
 منعها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله لهم
 بغير اذنه يعلم ان له التضحية عن محجور من
 ماله نفسه كما في القطر وبه صرح الدميري و
 ونقل العراقي عن شيخه البلقيني وانه قضية
 نص الام وتبعه شيخ الاسلام زكريا في شرح
 البرهجة وهو المعتمد وان نظرفه بالقرق بين
 ما هنا والفطرة بان لها حكم الديون والاصل فيها
 جواز التبرع باذنها عن الغني طوعا بدليل
 انه لا يخبرها عن ابيه وابنه البالغ الا باذنه كذا
 قال السمسر الرماني وقال السارح قد ينظر في المنع
 من الاكل من اضحية الميت بانها ان خرجت عن
 ملك الميت فلا ريب في اكله منها لبقاها علي
 ملك الذابح وان وقعت عن الميت فلا يخلو
 الذابح ان كان فقيرا جاز له الاكل كبقية الفقرا
 ولا مانع من قبضة من نفسه لنفسه لتغذ
 الاقباص ههنا وقعت له وبه يوافق ما لو وكل

غيره في تفرقة ثلثه فانه لا يحسن له ان يعطي
نفسه ولا من تلزمه ففقتة وان كان غنيا
فيحمل الجواز والمنع بناء على انه هل يجب
صرفها للفقراء او هي كاصحية نفسه فيجب عليه
التصدق بجزء له وقع ويحوز اكل باقيها وايطام
الاغنيا ويكفي في الوقوع عن الغير فضيلة اراقة
الدم والجزء المتصدق به فيمنع على الاول
لا الثاني وللنظر في كل ذلك محال والظاهر
ذوالملك بالذبح ووجوب التصديق بالكل
والذي فرق هو الشارح **فرع ولا يحسن بيع**
شي من الاضحية ولا الهدي سواء كان ما ذكر
فيها **واجبا او كان تطوعا** والمحل لا المتقدم
الشئ كالمزاد **فاحرم** ولا ينقد **بيع شي من لحمها**
وجلدها وشحمها وعين ذلك من اجزاها والاشترى
او الاستجارة به وكذلك لو دفع شيامن ذلك اجرة
للجزر الحديث من باع جلد اضحية ولا اضحية له
والاصل نفي الاجزاء وفي الصحيحين عن علي رضي
الله تعالى عنه امرين رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان يقوم علي يد نية فاقسم جلوسها وجلالها
وامرنا ان لا اعطي الجزا منها شيئا وقال خن
نقطيه من عندنا ولا نه اخذ ذلك قربا له
يجز ان يرجع له منه الا ما اذن له فيه وهو
الاكل اما لو اعطاه منه لفقره او اطعمه ان كان
غنيا

ومن ذلك قول الشافعي
ان ما وجب من الدماء حشم
لا يعطى منه مع فقد
حقيقة ان يعطى مع فقد
القدان والاشترى مع فقد
ما كان له يملك منه جميع الدماء
العاجية الاخذ الصبي
وفدية الا اذا اهدى
الشفقة انما هو

غنيا فيجب ان **فان كانت واجبة وجب التصديق**
بجلدها وغيره من اجزاها **وان كانت تطوعا**
جاز لا انتفاع بجلدها واذا شار شحمها ولو اجمع
في بعض لحمها ولو اكل كل الاكل والهدية لوجوب
التصدق بها ينطلق عليه او سم لحم من
المتطوع بها غير تافه عرفا لا خفا قد يده كما
يجبه البلقيني وحمله غيره على ما اذا قصر
بتأخيرها منها الامن ولدها وان وجب ذبحه
معها ولا ينال فيه خلا فاملن وهم فيه خبر مسلم
ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم اضحية ثم
قال لئو بان اصالح لحم هذه فلم ازل اطعمه
حتى قد ما لهدية ولا يجزي غير لحم من نحو كرش
ويجوز ان كل ما لا يحنيك به من حلف لا ياكل
لحم الا يكفي اعطاه ولا اعطاه ذي على ما نقله
المحب الطبري عن النص لكتي قال اخلصف
مقتضي المذهب الجواز في اضحية التطوع
فقط ووجه ظاهر ويمكن رد النص اليه واز
ما ذكره من الانتفاع بجلدها الخ فلاذن فيه ولا
يجوز كما اعتمد النجاشي عليك الغني منها شيئا
اي ليتصرف فيه بخلاف بيع الا هدا وان جاز
اطعامه والاهداء اليه اي من غير الواجبة للاكل
مثلا نعم استثنى البلقيني اضحية الامام
من بيت المال فله عليكهم ما يعطونهم منها وما

الفقير فاذا ملك منها شيئا جاز له التصرف فيه والمضحي
 اشرك غيره في ثواب ارضيته والذبح عنه وعن
 اهل بيته لا نفاسنة كفاية تتادي بواحد من
 اهل المنزل والثواب للفاعل خاصة كما في القاييم
 بغرض الكفاية ولو اكل المضحي الكل ضمن القدر
 الواجب للفقير فيحصل شقصا من ارضيته
 والتصدق به فان تعدد اشترى الحما وصدق
 به وله تأخير تفرقة عن ايام التشريق والاء
 دخار من لحمها جديا وسعة والنهاي التخرمي
 عنه منسوخ ومن اراد التضحية بعد دفا لاوي
 ذبح الجميع يوم النحر ابتاعا ويمتنع نقل الاضحية
 كالزكاة لتسوق المستحقين لها بخلاف النذر
 والكفارة اذ لا شعور للفقر بهما فيتمد اطماعم
 اليها ولو مات المضحي وعنده شيء من لحم
 الاضحية فلفارق اكله وهداؤه ولا تورث عنه
 ولا ية التفرقة كمن ربه **فرع** مبتدأ خبر
 متعلق الظرف بعد او خير مبتدأ محذوف وهو
 هذا والظرف طال او خير بعد خبر في وقت
 ذبح الاضحية والهدي المتطوع بهما **وامند** ودي
فيه خل وقتهما اذا مضى قد رصلا العيد للخي
وخطبتين معته لتي اي خفيفتين با عتباب
 اقل مجزي ومحل وجوب الذبح في وقتها المذكور
 ان يعينه لها او يطلق فان عين له يوم ما

آخر

متايل

اخر لم يتعين له وقت اذ لا قرينة في تعيين الوقت
 وغير المحرم مثله **بعد طلوع الشمس** متعلق بالفعل
 اي عقبه بنا على دخول صلاته به **يوم النحر**
اصلي الامام او غير **اولم يصل** **سواء** **اصلي المضحي**
ام لم يصل لان المقصود الوقت لا الفعل **يبي** اذا الى
تكمال غروب الشمس من اخذ **يام التشريق**
 فلو ذبح قبل او بعد ذلك لم يقع اضحية لخير الصحن
 اول ما تبدأ به في يومنا هذا يصلي ثم يرجع فنحن من
 فعل ذلك فقد اصاب سنتنا ومن ذبح قبل ذلك
 فانما هو لحم عجله لا هله ليس من النسك في
 شيء وخبر مسلم لا تذبحوا قبل ان تصلوا وخبر
 ابن حبان في كل ايام التشريق ذبح والكراد
 بالاخبار التقدير بالزمان لا بفعل الصلاة
 اذا التقدير بالزمان اي به يوم قيت الصلاة
 وغيرها واضبط للصلاة وعموم كلامه متناول
 للمعتد اذا اهدي فظاهره عليه تاجيره كذلك
 الوقت لكن مقتضى كلام التمهيد ان ساق
 هديا في عمرته ليدحه عقب تحمله لا يجب تأخير
 ليوم النحر وما بعد واعتمده الاسدي ونقله
 الزركلي عن بعض مناسك الطبرية لما صح
 من تحريم صلي الله عليه وسلم هديه في عمره القضا
 عند انقضاء سعيه وكانت في ذي القعدة اتفاقا
 والمسقة في الصبر به علي المعتد في محرم مثلا

وقال التلابة ان شرط
 صحة الذبح ان يصلح الامام
 وخطب الا ان ابا حنيفة
 قال يجوز لاهل البوادي
 ان يضحي اذا طلع الفجر
 الناب وقال عطاء
 يدخل وقت الاضحية
 بطلع الشمس فقط
 انه ميزان التشريق
 في ايام التشريق
 قال في التحفة وهو
 كذا في ايام بعد يوم
 النحر وقال الاضحية
 التلابة يدان بولك الله
 سوي

الى وقت التي انتهى قال الشارح وهو وجه معني
 واستدل لا لئلا يطلعهم يا باه ويحت بعضهم ان
 ما ساقه غير المحرم من الهدى لا يختص بن مائة
 وكلامهم يا باه اه **ويجوز** اي الذبح **في الليل** **لكنه** ^{على الاصح الثلاثة} ^{قال الثوري}
مكروه سواء الاضحية والهدي وغيرهما لانه لا يامن
 الخطا في الذبح لكتنها فيهما اشدد لان الفقهاء لا يخذلوا ^{ان ذلك}
 منهما حصونهم بالنهار عا لبوا وحبلا الا ذرعي ^{الهدى}
 تعيد هاهنا ذالم تنجح مصالحة او تدع اليه
 ضرورته كخشية خروج وقت او خوف الخفاف
 احتياجا لكل منهما كان ترك به اضيا او حضور
 مساكين محتاجين والا فلا كراهة وهو حسن
والا فضل ان يذبح عقيب رمي جمرة العقبة
قبل الحلق اتباعا ولا يكره ان اراد التضحية
 او ذبح الهدى ازالة خوف شعور قبل فقل ذلك
 كما مر فان فان الوقت المذكور لما ذكر فان
 كانت الاضحية او الهدى منذ وريد حقها منذ
 او منذ ورا لان القطع باوجه لا حدا الشئين وقدم
 توجيه كلام المصنف **لزمه** **ذبحهما** ومثله ما لم
 قال جعلت هذه اضحية او حقه مما صد وان كان
 تطوعا فقد فان الهدى والاضحية في هذه
 السنة لخروج وقتها فان ذبح كان شاه حرم
 لا هديا ولا اضحية **واما** **الذبح** **الواجبة** في الحج
 بسبب التمتع او القران لوجود شروطه
 في كل

في كل منهما او اللبس او غير ذلك من فقل محظور
 كما لطيب والدهن وقد تقدم في باب الاحرام **او**
ترك ما موصى به وجوبه كرمي الجمار او شئ منها
 او مبيت بمكة او مزدلفة اما المأمور به ركنا كما
 لوقوف ضيائبا لانه لا يقوم شئ مقامه ونذبا
 لا شئ فيه **فوق** **فترهما** اي دم فقل الاول وترك
 الثاني وفي نسخته فوق فترها اي الدما من **حين** **يقضي**
بوجوه **دسببها** الي ذبحه في الحرم في اي زمان كان
 وقد يجوز تقديم بعضه على احد سببيه كالتمتع اذ سببا
 فراغ العمرة والاحرام بالحج فيجوز بعد التحلل من
 العمرة قبل الاحرام بالحج اراقته بخلاف الصوم كما
 سياتي **ولا يختص** **ذبحه** **بיום النحر** ولا غيره
 من ايام التشريق الموقفة به الهدى والاضحية
لكن الا فضل استدراك من عموم ولا غيره
فيما يجب منها في الحج ان يذبحه يوم النحر بمجي
 لانها محل تحلله **وقت الاضحية** لانه الوقت
 المطلوب فيه اراقة ما يتقرب به الى الله تعالى من الرما
 ولورود ما يشهد به بخبر غيره صلى الله عليه وسلم
 عن نسيابه البقر بمكة وكن قارنات وينبغي وجوب
 المبادرة للذبح ان عصي بالسبب كالكفارة قاله
 السبكي وتوقع عليه **فريع السنة** في البقر والغنم
وتخوها كالخيل وحمير الوحش **الذبح** **مضجعة**
 اتباعا في الشاة رواه البخاري ولحق بها غيرها ولانه

أرفق **علي جنبها الأيسر** لأنه اليسر على الذابح في أخذ
 السكين باليمين والراس باليسار **مستقبلة القبلة**
 لما تقدم وينذب شدة قوايمها لئلا تضطرب حالته
 الذابح فيزل الذابح الأرجلها اليمنى لتستريح بفتح
وفي الأبل ومثلها ما طال عنقه كنعامة وأوز النحر
 لأنه أسرع لخروج الروح لطول العنق اتباعا للامر
 به في الأبل رواه الشيخان **وهو أن يطعمها بسكين**
أو حربة أو نحوها من كل جارية **في ثغرة خصرها**
 بالمثلثة المضمومة واسكان المفجحة **وهي الوهدة**
التي في أصل العنق وعبر عنها في المصباح بالهزمية
 في وسط النحر والجمع ثغرة كقرفة وغرف انتهى
والأولي أن تكون قائمة معقولة ركية يد هتا
 اليسرى اتباعا رواه أبو داود وداود بن سنان على شرط
 مسلم ولأن ابن عباس فسره قوله تعالى صواف
 بقيامها على ثلاث **فلو خالف فخر البقر والقنم**
ودج الأبل بركة أو مضجعة أو غيرها قائمة غير
 معقولة اليسرى أو بركة **جاز وكان تاركا للافضل**
 أي السنة إذ هو خلاف الأولى ويندب أن لا يربد على
 قطع الحلقوم والمري والودج ولكن قبل مفارقة
 الروح أبان رأسها وسطحها ونقلها وأمسكها
 عن الاضطراب وكسرها وقطع شئ منها وتحريكها
 ولا يجد الشفرة ولا يذبح غيرها قبلاتها ولا يحل مقدور
 عليه يرى غير جرد الأذبحه في خلقه ولبيته محمد ويجمع

غير

هذا الحديث في الأبل
 وهو أن يطعمها بسكين
 أو حربة أو نحوها من كل جارية
 في ثغرة خصرها بالمثلثة
 المضمومة واسكان المفجحة
 وهي الوهدة التي في أصل
 العنق وعبر عنها في المصباح
 بالهزمية في وسط النحر
 والجمع ثغرة كقرفة وغرف
 انتهى والأولي أن تكون قائمة
 معقولة ركية يد هتا اليسرى
 اتباعا رواه أبو داود وداود
 بن سنان على شرط مسلم ولأن
 ابن عباس فسره قوله تعالى
 صواف بقيامها على ثلاث
 ولو خالف فخر البقر والقنم
 ودج الأبل بركة أو مضجعة
 أو غيرها قائمة غير معقولة
 اليسرى أو بركة جاز وكان
 تاركا للافضل أي السنة إذ هو
 خلاف الأولى ويندب أن لا يربد
 على قطع الحلقوم والمري
 والودج ولكن قبل مفارقة
 الروح أبان رأسها وسطحها
 ونقلها وأمسكها عن الاضطراب
 وكسرها وقطع شئ منها
 وتحريكها ولا يجد الشفرة
 ولا يذبح غيرها قبلاتها
 ولا يحل مقدور عليه يرى
 غير جرد الأذبحه في خلقه
 ولبيته محمد ويجمع

غير ظفر وعظم جميع الحلقوم والمري قطعا خالصا
 والحياة مستقرة فلما ختطف الراس بنحو بندقة
 أو بقي يسير من الحلقوم أو المري أو رفع السكين
 قبل قطعها وأعادها وليس فيه حياة مستقرة لم
 يحل ويعصى ولو حن ثنات الرقبة بمدة معا
 أو الحلقوم حتى التقيا فحيته وكذا المذبوحة
 بمدة مسمومة أو أكلت نباتا مضرًا ووصلت
 به لحركة المذبوح ولو جرح حيوان أو سقط
 عليه سقف مثلا فان بقيت به حياة مستقرة
 وهب ما تبقى معها الحركة الاختيارية وذبحه
 حل أكله وإن علم هلاكه بعد زمن يسير فلا
 فلا فرع **لا يجوز أن يأكل من الأضحية المذبوحة**
شيئا أصلا وكذا المهدى المذبوح **ويجب عليه تقريظ**
جميع لحمها وأجل بها لأنه واجب للفقراء كما تقدم
 من بينها **وأما النضوج** من ذلك **فله** بل يستلزم
 أن يأكل منها وله أن يهدي للأغنياء كما سبق منه
والسنة أن يأكل المهدى أو المضحى من كبده بفتح
 فكسر وفتح أو كسرا وفكسا ن لفات **ذبيحته** أي
 مذبحه **المضجعة** بها هو أي الله تعالى **أو لحمها**
 الظاهر أن أو بمعنى الفاء **شيئا ظاهرا** وأن قل
قبل الأضحية من منى **إلى مكة** **فرع قال**
الشافعي الحرم كله منى قال تعالى هديا بالغ
 الكعبة وقبض بها بأني الحرم ولأنه صلى الله عليه

وهذا الحديث في الأضحية
 وهو أن يطعمها بسكين
 أو حربة أو نحوها من كل جارية
 في ثغرة خصرها بالمثلثة
 المضمومة واسكان المفجحة
 وهي الوهدة التي في أصل
 العنق وعبر عنها في المصباح
 بالهزمية في وسط النحر
 والجمع ثغرة كقرفة وغرف
 انتهى والأولي أن تكون قائمة
 معقولة ركية يد هتا اليسرى
 اتباعا رواه أبو داود وداود
 بن سنان على شرط مسلم ولأن
 ابن عباس فسره قوله تعالى
 صواف بقيامها على ثلاث
 ولو خالف فخر البقر والقنم
 ودج الأبل بركة أو مضجعة
 أو غيرها قائمة غير معقولة
 اليسرى أو بركة جاز وكان
 تاركا للافضل أي السنة إذ هو
 خلاف الأولى ويندب أن لا يربد
 على قطع الحلقوم والمري
 والودج ولكن قبل مفارقة
 الروح أبان رأسها وسطحها
 ونقلها وأمسكها عن الاضطراب
 وكسرها وقطع شئ منها
 وتحريكها ولا يجد الشفرة
 ولا يذبح غيرها قبلاتها
 ولا يحل مقدور عليه يرى
 غير جرد الأذبحه في خلقه
 ولبيته محمد ويجمع

وسلم قال لما خرجتني قال ومني كلها منخر وفي رواية
 وكل فجاج الحرم منخر **حيث** اي في اي مكان **منخر منه**
 اي فيه **اجزاه** لوجود محله **في الحج والعمرة** اي في كليهما
 مجتمعين او كل على انفراده **لكن السنة في الحج** ولو
 للتمتع وقضية قوله في الحج ان المنتمتع اذا رآه
 دم في عمرته لغير المنتمتع اوله واراد بحج عقيب عمرته
 تكون المروءة له افضل من مني وهو كذلك **ان ينخر**
في مني لانها موضع تحلل لما تقدم مع مزيد وفي العمرة
 المفردة ولو عقيب الحج في الافراد مكة وافضلها
 اي افضل اماكن ذبحها **عند المروة** من لانها موضع
تحلل فطلب ذلك فيه **فرع** لو عطب
 بالبنا غير الفاعل **الهدى في الطريق** للسائر الى الحج
فان كان تطوعا ففعل به صاحبه ما شاء من
 بيان لما **بيع او اكل او غيب ههما** لانه لم يخرج عن
 ملكه **ولا يخفى** ان التصديق اولى وانه لو امكن
 حمل حجه الى الحرم بلا مشقة وتفرقة فيه كان اولى
وان كان الهالك مما ذكر **واجب الزمة ذبحه** مكانه
 لانه هدي مفكوف على الحرم فوجب نحره مكانه كهدى
 المحصر وليس له التصرف بما ينزل ملكه او يودي
 لزواله كالوصية والوصية لزوال ملكه عنه بالنذر
 والتقيين وصار للفقر ومحلها كما نقله الزركشي
 عن النسخ في الواجب المعين ابتدا اما المعين عما في الزمة
 فيعود بالعطب ملكه فيفعل به ما شاء فان قلت

ما الفرق

ما الفرق بين خروج الهدى عن ملكه بنذره وبين
 ما لو نذر اعتاق عبد معين حيث لا يخرج عن ملكه
 الا بالاعتاق وان امتنع التصرف فيه بمنزلة الملك
 قلت يفرق بان الملك هنا منتقل للفقر اذ انتقل
 بنفس النذر كالوقوف اما الملك ثم فلا ينتقل اليه
 والي غيره بل ينك القيد عنه فقام بملكه فلا تفكك
فان تركه بلا ذبح **فان** حثف انقه **ضمنه**
 لتضريته كنظيره من الوديعة **واذا ذبحه خمس**
النعل التي قلده بها ذمه ندبا **وضرب بها**
سنامه بفتح المهملة وبالنون في المصباح هو للبعير
 كالالية للغنم والجمع اسنمة لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يبعث مع ابي اقيصة بالبدن ثم يقول انت
 عطب منها شي فخشيت عليها موتا فاخرها ثم
 اغمس نعلها بدنها ثم اضرب به صفحتها ولا يط
 تطعمها انت ولا احد من اهل رفقك رواه مسلم
وتركه كذلك سواء رجي مارة ام لا وليس باضافة مال
 لان العادة الغالبة ان سكان البوادي يتبعون
 منازل الحج لا لتقاط ساقطة ونحوها وقد تاتي قاقلة
 اثر قاقلة **ليعلم من مر به** وهو كذلك **انه هدي**
فياكل منه فان لم يقله بها او لم يبق منها شيء سن
 ثلوث سنامه بشي من دمه باي طريق امكن
 كما هو واضح وما ذكره المصنف جري على الغالب
 وانما يجوز الاكل منه للمسكين والاوجه جواز نقله

وفارق منع نقل المما المسجل **ولا تتوقف بأحده**
الأكمل منه من المهدي المذكور **عليه** أي المهدي **الجنة**
عليه الأصح لأن الأهدا اقتضاها ولزوال ملكه
عن ذلك بالند **ولا يجوز للمهدي ولا لأحد**
من رفقة مثلك الرا لا رفاقة بهم عن ذلك
بالند **والأغنيا ولا الفقرا الأكل منه** المراد بهم
جميع الرفقاء القاطلة ولفقرا بهم الأكل منه إذا
بلغ محله وظاهر كلام الدارمي وجوب نقله للفقراء
حيث لم يكن في محل تلفه فقد وقد روي النقل
قال فان فقد تركه بحاله انتهى وينبغي فيه ما
أشرفنا إليه من محبي سكان البوادي عقب
ارتخا لهم كما ذكرنا فممكن حمل كلام الدارمي
على ما إذا شيفت أن لا مسكني ثم ياتي قبل
تلف اللحم ويقوله المصنوع لا لأحد من رفقة
الأغنيا ولا الفقرا يأكل منه انتهى ولعله
لم يكن في نسخة التي اختصر منها الضياء
فقدم وأخذ وحذف **تمت** خبر المهدي
له فضل كثير قال صلى الله عليه وسلم ما عمل ابن
آدم يوم الخرج أحب إلى الله تعالى من أهدا
دمائها لتأني يوم القيمة بقرنها وأشعارها
وأظلافها وإن الدم يقع من الله تعالى بمكان
قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفوسا
رواه أبو داود والترمذي والحاكم قال
صلى الله

للساكني

صلى الله عليه وسلم ما أنفقت الورق في شيء أحب
إلى الله تعالى من خد يخر في يوم العيد رواه البيهقي
وروي الطبراني ما عمل ابن آدم في هذا اليوم
أفضل من دم يهراق إلا أنه يكون رحما مقطوعة
توصل وروي أيضا من ضحي طيبة بها
نفسه محتسبا لأضيحة كانت له حجابا من النار
كذا في الضياء **والثالث من الأعمال المبرورة**
في يوم الخرج حلق رأسه أي أزال شعره من منابته
كله لتكثر حسنة ويجهز قد كبر الرأس وتأنسه
كما مر **وقصر شعره** **رأسه** يأخذ أطرافه **كله** أي
أي الحلق والتقصير **فعل أجله** إذا الواجب مطلق
الآزلة قال تعالى مخلقين رؤسكم ومقصرين
ولأنه صلى الله عليه وسلم حلق هو وبعض أصحابه
وقصر بعضهم رواه الشيخان ويجهز أن لا كراهة في
تقصير بعض رأسه بخلاف حلقه لأنه قزع والشئ
فيه أظهر قاله الشمس الرمي وتردد فيه الشارح
والحلق أفضل لظاهر الآية إذ عادة العرب تقدم
الأفضل هم والأفضل وللاتباع رواه الشيخان
ذكرنا وروي أيضا أنه قال اللهم ارحم المخلقين
قالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم
المخلقين قال في الرابعة والمقصرين وصح أنه صلى
الله عليه وسلم حلق رأسه المقدس وقسم شعره في

في الناس فاعطي نصفه الناس السبعة والسبعين
 واعطي نصفه الثاني ابا طحمة وحضه بذلك لانه
 ستر راسه النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد من النبل
 وكان يتناول بصدركه ليقية ويقف لغيري دون
 تحركه ونفسي دون نفسه والذي حلف له صلى
 الله عليه وسلم يوم الحديبية حراش بن بهثة الخزاعي
 وفي حجة الوداع معمر بن عبد الله القديري وذكر
 الذي روي انه صلى الله عليه وسلم لما حلف هو والصيابة
 بالحديبية بالحل وقد منقوا من دحفل الحم
 جاءت ريح احتملت شعورهم فالتفتها فيه
 فاستبشروا بقبول الله عمرتهم وفي عمر الجمرات
 معاوية بالمستقص واستثنى من افضلية الحلف
 معتبر لو حلف لم يسود شعرك قبل يوم النحر فاعطى
 لتقصير له كما رض عليه في الامم وصرح به المصنف
 في شرح مسلم واعتمده الاسفوي افضل ليقع
 الحلف في كل من نسكه واخذ منه الزكشي ان
 المفرد يسن له التقصير في الحج لئلا يخلو عمرته
 المقصود له بعد غايته عن حلق والزمان بينهما
 لا يثبت فيه ما حلف قال الشافعي وقد ينظر فيه
 بان لا يجوز له العرة حتى يفرق القدر الاول
 وبينه وبين الحلق اول وقتة زمن يثبت فيه
 الشهور غايته لما معنى لتأخير العرة وعلى
 المتأمل فلا احد لوقت العرة فيؤخرها لا سوداها
 ولا كذلك

مقابل

ولا كذلك الحج تلك السنة اذا اراده فان فرضنا
 الحلف بقبيل النفر واد الاعتمار عقبه ولا بد
 تيسر الاقامة بمكة اتجه ما قاله ويدل له قوله
 والزمان بينهما الحج ولو كره الاعتمار كل يوم
 مثلا لم يندب الحلف الا في الحج ولم يؤمر
 بحلف البعض دفعا للقرعة المكره فله حلق
 له راسان حلف احدهما في الحج والاخذ في العرة
 واعلم ان في الحلق والتقصير الواو بمعنى او
 قولين للشافعي وغيره من العلماء احدهما انه
 امساحة محظورة ابيح بعد منعه كاللبس
 ومعاذ علي هذا ليس بنسكه بضم اوليه ويسكن
 الثاني تخفيفا وانما هو شيء ابيح له بعد ان
 كان محرما عليه قبل كاللباس اي كلبسه كما يدل
 له قوله وتقليم الاظفار والصيد الاصطياد وغيرها
 والقول الثاني لما اوهم التاخير له ضعفه لما نقلناه
 عن العرب قريبا دفعه المصنف بقوله وهو الصحيح
 وهي جملة معترضة بين المبدء اي القول وخبره
 انه نسكه من التار مع مثابه علي فعله معاقيب
 علي تركه للعدا لفاعله بالرحمة وتفضيله علي التقصير
 ولا تفضل في المباحات وهو ركن ما مور به من
 اركان النسك لا يبيح الحج ولا توجد ما هيته الا به
 لفقد اما هيته بفقد جزء من اجزائها ولا يجبر
 بالبناء لغير الفاعل اي تركه يدم ولا غيره من

ج ٩

صوم واطعام كيفية الاركان **ولا يفوت وقت ما دام**
المستسك **حياتك سيق** اول الفضل لان الاصل عدم
التأخير وتكره تأخيرها عن يوم النحر وعن ايام التثنية
اشد وعن خروجها من مكة اشد ويجوز تأخيرها لايام
الحج القابل ولا ينافيه منع صاحب الفوات من
مصابرة الاحرام للعام القابل لما في نظيره من
تأخير الرمي ولا منع تأخير قضاء رمضان لرمضان
اخر لان فيه تأخير قضاء وما هنا لا يوصف بالقضاء
فلا جامع وعلي التثنية فذلك خارج عن القواعد
لا يقاس عليه وايضا ما فاداء رمضان مضيق
فتناسب نوع تضيق في قضائه بخلاف فرضي الحج
فانه موسع ابتداء فتناسب ان يكون موسعا
انتهاء فاندفع ما بجدة الزكشي من قياسه عليه
لكن افضل اوقانه عقيب وقت النحر كما ذكرنا اولا
ولا يختص بمكان لكن الافضل ان يكون بمكة ابتعا
وحيثما فعل وقع الموقع كما قال **فلو فعله في بلاد اخر**
غير مكي **اما في وطنه** دارا قامة **واما**
في غيره من باقي ارض الله **جان** لحصول القصد
ولكن لا يزال حكم الاحرام جارا عليه فان لم يتحل قبله
بالرمي والطواف بقي عليه المحرمات كلها والابقي
عليه تحريم الجماع ومقدامة وعقد النكاح **حتى يحلق**
اي يحج بالفرض من ذلك المشار اليه بقوله **ثم اقل واجب**
يحلق اي فرضي **هذه الحلق ثلاث شعرات**
لاشعر

لاشعر واحدة في دفاتر ولا ثلاث من غيره منه ومنه
غيره لقصور الحلق او التقصير على الرأس وان استوي
كل الشعر مطلقا **حلقا** له من المنبت **او تقصيرا**
من اطرافه **من شعر الرأس** لقوله تعالى محلقين
روسكم ومقصرين ولخير الصمحيي السابق امر
صلي الله عليه وسلم اصحابه ان يحلقوا او يقصروا
واطلاقة يقتضي الاكتفا بحصول اقل مسمى اسم
الجنس للجمع المقدري محلقين روسكم اي شعرها
اذ هي لا تحلق واقل مسماه ثلاث ولا يعارضه فعله
صلي الله عليه وسلم المقتضي للتصميم لمحله على بيان
الافضل لما تقرر في الآية واستدل المصنف في
المجموع ومن تبعه له بالاجماع على عدم وجوب التصميم
غير صحيح لان احمد وغيره يقولون انه واجب على انه
يمكن تاويل عبارة المجموع اي قوله اجمعنا اي اجماع
الخصميين لا اجماع الكل وزعم ان الآية تقتضي التصميم
وان التقدير شعور روسكم والجمع المضاعف يفيد العموم
بزيادة ما قدرناه ومن اين انه فيها مضاعف
ولذا قال ذلك الزاعم ان طريق موجب الاكتفا بثلاث
تقدير شعر متكررا كلفي بيسمي الجمع ووقع لصاحب
الضياء انه قد رد دليل الاكتفا بثلاث شعرات
رأسكم وفيه ان ذلك مقتضي للتصميم كما عرفت
والاصح انه يجزي التقصير من اطراف ما نزل من
شعر الرأس على حد الرأس سواء من جهة نزوله ام من غيرها

وإنما لم يجز مسح في الوصف على الخارج عن قد وير
 من جهة نزوله لأن المدا ر هذا على الشعر وهذا منه
 مطلقا بخلافه فمفعلي البشرة أو الشعر المنسوب
 اليها والخارج المذكور انقطع نسبتة عنها أو
 المدا ر على ما يسمى رأسا وهذا لنزوله خارج
 عن تلك **ويقصر في حصول الغرض المذكور**
مقام الخلق والتقصير في ذلك الغرض المنقطع
 بمقاطع أو غير ذلك **والأحرار بالإناء والأخذ بالنوع**
وبالمقتصر والقطع بالأسنان وغيرها والآ
فضل أن يخلق أو يقصر الجميع دفعة واحدة
فلى خلق أو قصر ثلاث شعرات في ثلاث أوقات
أجزاء وفاته الفضيلة متفرقا كما كان أو
 متفرا ليا لحصول الأثر لكل ولو جوب بالدم
 بأن لشها المحرمة ولو خلق خالف شعره كله في
 وقت خلقه بغير إذنه لشهو أو شعره لم يبق
 الخلق به منه لأن النسكة انما يتعلق بشعر
 استعمل عليه الأحرام ولو بقي منه شعر أو شعرتان
 وجبت أن لشها أو أن لشها لجزأ الأمر بامر
 فأنقأ منه ما استطعتم **ومن لا شعر على**
رأسه لصلى أو خلقه قبل الأحرام وما ثبت بقا
ليس عليه خلق ولا فدية لكن يستبرأ مرار
الموسي على رأسه تشبهها بالحالفين وكذا على
 البيا في منه إذا كان على بعضه شعر دون البيا في
 وإنما

وإنما لم يجب لأنه فرض تعلق بجزء أي فسقط
 بفعله كفسخ اليد في الوضوء وخبر المحرم إذا
 لم يكن برأسه شعره موسى على رأسه
 موقوف ضعيف وإن صح حمل على الذب وإنما
 وجب مسح البشرة في الوضوء لتعلق الفرض
 فيه بالرأس وهذا بشعره ولأن ما مسح بشرة
 الرأس يقال له ما مسح وموسى لا يقال له
 حالف لا يقال في المرور على البيا في بلا شعر
 مع خلق ذي الشعر جمع بين الأصل والبدل
 فيمنع كالشعر بعد الوضوء وإنما جمع بينهما
 من وجه ما لا يكفيه لأن الفرض لا يقاس به
 النقل ومن ثم منع على فاقط الطهور من
 النقل لأننا تمنع اجتماعهما فيما ذكرنا إذ لم
 يقع بمحل واحد إذ المخلوق غير المحمور
 عليه موسى والمراد بالتشبيه بالحالفين لا يتين
 بالافضل وهو ليس منهم وبأنه لا يلزم من
 ندب التشبيه بمن أتى بالافضل ندبه بل
 أتى بالمفضل وقيد الأمر في ندب ذلك
 بغير امرأة والخني لما أن الخلق غير مشروع لهما
قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أخذ عند
 خلق شعرا سه وأمر موسى أن لا شعر
 به **من شاربه** الشعر الذي يسيل على الفم
 قال أبو حاتم ولا يكاد يغني قال أبو حنيفة

له دم كما رزحه الجلال البلقيني وغيره قياسا على ما
 لو نذر الحج والعمرة مفردين ففقرت أو تمتع ومنه
 يؤخذ انه كدم التمتع **ولا بد في طه** المخلص من اللذ
من استبصال جميع السلاسل عند نذر حلق رأسه
ولو لبذ رأسه عند الأجر عامر في بابه **لم يكن**
 بالتلبيد ملتبس ما للحق **عليه المذهب الصحيح والسليم**
رحمة الله فيه قول قدم هو ما قبل اقامته الأخيرة بخص
 على الصريح **ان التلبيد كذا** الخلق في نفس الخلق
 عليه اذ لا يفعله غالبا الا مرجع الخلق فهو كتحديد
 الهدى عند القائل بوجوبه بالتلبيد وخبر من
 لبذ رأسه فقد وجب عليه الخلق ضعيف **والسنة**
في صفة الخلق ان يستقبل المخلق القبط لانها
 اشرف الجهات **ويبدي الخالق بمقدم** ربه اي
 المخلق **فيخلق منه** يصح عوده للرأس لا للمقدم
 ولا ينافية ثم يخلق الباقي **السقا** اي كمالا لان
 هذا من باب التكرير والمقدم فيه **الامر** لا يس
 كذلك **ثم يخلق الباقي** من رأسه **ويبلغ بالخلق الفقلين**
الذين عند منتهى القصد وبين للمخلق ان يكبر عنده
 الفراع كما نقله في المجموع عن جمع واستقر به وقال
 الدميري عنده اي الفراع اخذ امما وقع لبعض
 الائمة ان حجا ما علمه في خلقه يعني خمسة احكام
 اخطا فيها عدم امسا رطة عليه ابتداء الاستقبال
 والابتداء بالايمن والتكرير عنده الي الفراع وصلاة
 ركعتين

وقال ابو حنيفة بالسنن
 الا ليس فاعبر عنه الخالق
 اه اشرف الابدان هب وقله
 ميزان
 نقله الصدوق بالضم ما بين
 العن والاذن اه فامع

ركعتين بعده فقال له من اين لك هذا قال رايته
 عطا بن زباح يفعله واجيب بان فعل عطا
 ليس حجة ومن ثم لم ندر احد من اصحابنا قال
 بسق الركعتين عقبه بل الوجه كراهتهما قياسا
 عليهما بعد السعي بجامع عدم ورود كل قال الزعفراني
 ويست له ان يمسك ناصيته حال الخلق ويكبر ثلاثا
 نسقا ثم يقول اللهم هذه ناصيتي بيدك فا
 جعل لي بكل شعرة نور يوم القيمة واغفر لي ذنوبي
 ويبد ب ان يقول بعد ذلك اللهم يتي بكل شعرة
 حسنة وامح بها عني سيئة وارفع لي بها درجة
 واغفر لي وللمسلمين والمؤمنين والجميع المسلمين
 وان يتطيب ويلبس وان يكون الخالق مسلما طاهرا
 عن الحدث والخبث والاولي للمخلق كونه كذلك
 ويقاس بالتقدير بالخلق فيما من الاداب **وليست**
ان يد في شعره والحسن منه أكد لئلا يتخذ
 للوصل ويست ذكر لكل مخلوق ولو في غير نسك
 وكل ما ذكر من الاداب غير التكبير **هذا كله حكم**
الرجل ولو صغير الا في نذر الخلق **اما المرأة** ولو
 صغيرة وكذا الخنثى **فلا تخلق** بل يكره لها اي عند
 عدم عدولها ولا كتأذيها به او كاخفاء زيناها
 خوف امت فاسق فلا ولا يجب ن الخلق بفيران
 الحليل ويؤخذ منه ان سيد الامة اذا كان
 احاها لا يحرم عليها من عند استيذان لانه

لا اجتماع له بها نعم ان كان فيه نقص لغيتها امتنع
عليها الا باذنه **بل تقصد وليست يجب ان يكون**
تقصيرها بقدر ائمة قال في المصباح هي العقلة
من الاصابع وهو وبعضهم يقول الا فامل روس
الاصابع وعليه قول الازهري الائمة المفصل
الذي فيه الظفر وهي بفتح الهمزة وفتح الميم كقبي
من ضمها وابن قتيبة يجعل الضم من لحن العوام وبعض
النحاة من المتأخرين حتى تثليث الهمزة مع تثليث
الميم فيصير تسع لغات انتهى **من جميع جوانب**
واسما قال الاسنوي ولو منعها الزوج الا ان كانت امة
امتنعت الزيادة على الثلاث بغير اذن السيد
وتقصير الزايد على الائمة كالحلق في تفصيله السابق
انتهى وزاد ابن العماد ما قاله في الائمة بان اذن السيد لها
في الاحرام يصيرها كالحرة في ذلك وهو ظاهر وانما لم يصرها
مثلا في كراهة الحلق فقط لان التقصير سنة فتناول
اذنه بخلاف الحلق الذي يظهر ان يقال يجوز للمزوجة
الزيادة على الائمة ما لم نصريه لحد ينفر عن الاجتماع
غالبا ان جهلت طبع الزوج والا اعتبر طبعه لان العلة
في حرمة الحلق التنفير ولو منعها الوالد من نحو الحلق اجماع
لحرمة مخالفة اذ ادت للعقوق وهو تاذيه بذلك تاذيا
ليس بالهين **الرابع من الاعمال المشروعة يوم النحر**
طواف الافاضة وهذه الطواف اسما تقدم بيانها
اول الباب الثالث **عند طواف القدوم** وذكر اسماءه

وهو

مقابل

وهو اي طواف الافاضة **ركن لا يصح الحج بدونه**
كسائر الاركان فاذا رمى ونحر وحلق او قصر
افاض من مئتي الى مئة وطاف بالبيت طواف الافاضة
اتباعا رويها في الصحيحين **وقد سبقت** في ذلك الباب
كيفية الطواف بانواعه وسائر اعماله **وتقدم ثمة**
بيان التفصيل فيما يرمل فيه منه **والخلافا في انه**
يرمل في هذا الطواف ويضطرب مطلقا ام ان
اخرا لسعي عنه **ام لا ووقت هذا الطواف يدخل**
بنصف ليلة النحر كما سبق اول الفصل اي حيث
وقف قبله بعرفة ويبقى وقته **الي اخر العصر**
ولا منافاة بينه وبين حرمة مصابرة الاحرام على من
فاته الحج لتمكنه هنا من اتمام نسكه بالطواف اي وقت
شأ لبقا ووقته ومن فاته الحج لم يحصل له منه الا الاحرام
فلا فائدة في مصابرة بل هو مجرد تقديب اذ لا يمكن
حينئذ من الاتمام فكانت استدائه مع عدم تمكنه
من اتمامه كابتدائه وهو ممتنع حينئذ وقد يؤخذ من
التشبيه بالابتداء حرمة الاحرام بالحج في غير شهره
قال الشارحان وفي اطلاقه نظر لان احرامه حينئذ
ينصرف للعمرة فذكره كذا كرها لان الاحرام لشدة ثقلة
نابت فيه الصنيع المختلفة بعضها عن بعض حيث لم يمكن
اعمالها في معناها فلا وجه للحرمة مع الا ان يحمل على ما
لو قصد بالاحرام بالحج حقيقة وان يصير متلبسا به
لقصد التلبس بعبادة فاسك وان لم تكن عبادة فذلك

مقابل

لان الحج ولومع هذا القصد ينقصد عنه ثم المحصر
 ما دام يرجو الادراك كمن تنذر له المصا بة
 فاذا ايسر صار كمن فاته الحج والافضل في تركه ان يكون
 في يوم النحر ويكره تأخيرها **اخرا يام التشرى** **اشد كراهة**
 مخالفة الوارد ومن التقليل يؤخذ ان الكراهة بمعنى
 خلاف الاولى وتأخيرها الي ما بعد **يام التشرى** **اشد**
كراهة لخروج وقت اعماله وسواء تحلل التحلل
 الاول ام لا **وخروج من مكة بلا طواف اشد كراهة**
 وهذا هو المنقول المعتمد ولا فرق بين تركه لغدر
 او لغير ولا ينافيه ان من طاف للوداع وقع عليه
 طواف الافاضة فلا يتصور خروجه منها بدونه
 لما قال ابن العماد ان طواف الوداع لا يجب علي من
 فارق مكة محرما ولا لا يجب علي نحو الحائض وعلي
 التثني والاشارة من حيث ترك طواف الوداع
 لا لطواف الافاضة فلا يلزم من وجوب طواف الوداع
 ووقوعه عن طواف الافاضة وجوب طوافها قبل
 السفر ومن حاصت قبل طواف الافاضة ولم تمكن من
 التحلل لفعله فللبارز في ذلك كلام حسن طويل
 وطريقها علي المذهب اذا سافرت وصارت بموضع
 تعين عن رجوعها منه مكة او عدت النفقة صار
 كالمحصر فتتحلل بدخولها ونية ونقصير ويبقى الطواف
 في دمتها ونقصير حلالا بالنسبة لمحطو ران الاحكام
 وتكون فقه النفقة لا تجوز النفقة محل قبل التحلل
 الوقوف

ينفر مع جس الزم الحائض
 غيرها مع الناس عنها بل
 واحدها مع الناس عنها بل
 الجمل وقال مالك عند تركها
 كراهة الا ان كان يلزم حبس
 ان الطواف عند الحيض فريضة
 فتطوف ولا يشترط فيه الطهارة
 اشراق لا يشترط مع الحائض
 الكردى

الوقوف لا بعده اي فاذا امكنك من الطواف جات به
 وعادتها حرمة المحطو ران فان ما نت قبله لم يحصل
 لها ذلك الحج فان كان فرضا بقي في دمتها وفيه
 بسط زائد في كلام الشارح نقلا عن المذكور فانه
 قسمها الي اقسام وقال بعد فاللائق بمجاسن الشريعة
 ان من ابتليت بشئ من ذلك تقلد القابل بما لها
 فيه مخلص قال بل اختار بعض الحنابلة ومناجزي
 الشافعية انه لا يشترط طهرها اذا لم يتوقع فعل في
 حيزها قبل سفر لركب للضرر الشديد بالمقام وانه
 يجوز لها دخول المسجد للطواف بعد اتمام السجود
 والفضل والعصب كما تباح الصلاة نحو السلس
 وانه لا فدية عليها هنا لغدرها لكن لا يجوز تعليد
 القابل بذلك من الاله لا يعلم من قاله من المجتهدين
 ولا يقلد غير مجتهد انتهى **ولو طاف للوداع**
ولم يكن طاف للافاضة وقع طوافه للوداع
عن طواف الافاضة وصرفه لطواف اخر غير ما
 عين ما عليه لا يمنع وقوعه عما عليه **ولو لم يطاف**
اصلا لم تحلل له النساء عقدا ولا وطيا ولا مقدما
وان طال الزمان ومضت عليه سنون ان
 فيه وصليته وذلك لان الفرض لا يسقطه تداول
 السنن عليه **والافضل ان يفصل هذا الطواف**
اي طواف الافاضة يوم النحر قبل زوال
الشمس وان يكون ضحوة في واسطه **بعد**

فراغه من الاعمال الثلاثة السابقة عليها فندبا
وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض اي
طاف طواف الافاضة يوم النحر ثم رجع فصلى
الظهر بمكة ولا يعارضه ما رواه ايضا من حديث
جابر انه صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر الى
البيت وصلى الظهر بمكة لان الظاهر انه وصلها
قبل الزوال فطاف وصلى بها الظهر اول وقتها
ثم رجع لمكة وضلها باصحابه اماما لم يصلي باصحابه
في بطن نخل مرتين بكل طائفة مرة قال في الضياء لكنه
قد روي في الاستدلال برواية ابن عمر ويوجد
من الجمع استحباب ذلك للامام اذا دخل عليه
وقت الظهر وهو بمكة ونحو احمد وابي داود
وعنه عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم
اخر طواف الافاضة الى الليل لتقديم روايه
الصحيح علي روايتهم لا نقا صحح واشهر واكثر
واوله ابن حبان بنحو ادافاضة صلى الله
عليه وسلم مرة بالنيهار واخرى بالليل وقد يحمل علي
تاخير طواف نسيابه ولا ينافيه رواية وزار صلى
الله عليه وسلم مع نسيابه ليلا لاحتمال انه زار بلا
طواف او مع بان طاف للافاضة نهارا وبالليل
اسبق ما تقر به الله تعالى وهذا احسن وحسن
كلما بعض فضل كل الاقتصار علي ما رواه فرواه
وعلم

87
وعلم مما تقدم ان اعمال مني المشروعة يوم النحر الرمي والنحر
والحلق والطواف ويسن ترتيبها كذلك وفي الصحيح
ما سئل صلى الله عليه وسلم عن شيء في ذلك اليوم
قدم او اخر الا قال افعل ولا حرج فعلم انه لا فرق بين
الناسي والعامد والعالم والجاهل وانما اذا طاف
للاضائة فان لم يكن سعي بعد طواف القدوم كما
قدم وجب ان يسعى بعد طواف الافاضة بين
الصفاء والمروة فان السعي ركن لحديث ان الله
كتب عليكم السعي فاسعوا وان كان سعي لم يدره بل تكره
اعادته لانه ليس من العبادات المطلوبة اعادتها
كما سبق في فصل السعي من هذا الباب والله اعلم
فصل ثمة الاعمال يوم النحر فلذا لم يدرجه في عدة
فصول الباب ولانه كالذي لم يلهو قبله
لطوله كالحيض لطول زمنه له تحللان انقطاع الدم والغسل
اول بالصرف وعدمه وجهان يستلزمان اول شرعي لمنظومة
القواعد الصغرى والكبرى في علم النحو وثان يتعلقان
وتحققان بثلاثة من هذه الاعمال الاربعة وهي
رمي جمرة العقبة والحلق والطواف مع السعي ان لم
يكن سعي عقب طواف القدوم والا فلا دخل له فيه
لتقدمه واما النحر فلا يدخل له في التحلل بل هو من
اعمال الحج كسبته مزدقة فيحصل التحلل الاول بوجود
اثنين من الثلاثة اي اثنين منها اتي بهما حصل بهما
التحلل الاول سواء كانت اي الاثنان رميا

وحلقا كما هو الافضل **اورميا وطواقا وطواقا**
وحلقا وهو لعدم الترتيب المندوب خلاف الاول
وحصل التحلل الثاني الذي يخرج به من النسيك راسا
 وان بقي في تعلقه ولذا الويلع او عتق بعد فعله ووقته
 الوقوف باقا فوقف اجزا عن فرض الاسلام كما في تحفة
 الشارح وقد مناه وامتنع الاحرام بالعمرة قبل النفر
 من منى **بالعمل الباقي من الثلاثة** أي الثالث **هذا**
على المذهب الصحيح المختار المار في الحلق
لان الحلق ينسك لما بيناه فيه **واما بقية**
 الهنزة وتشد يد الممثلة **اذ قلنا انه استباحة**
محظورة جاز بعد امتنع كالنسيك والذهن **فلا يتعلق**
به التحلل مطلقا ولا يتوقف عليه **بل يحصل**
التحلل ان اي عليه **بالرمي والطواق** أي بتفصيله
 السابق في اعتبار السعي معه وعدمه **فانما** أي
 الامر **بانه** أي ففعله **حصل التحلل الاول**
به وبالثاني يحصل الثاني وظان من لا شعر براسه يكون
 تحلله الاول متوقفا على الرمي او الطواق والثاني
 على الثاني لمسقوط الحلق عنه حينئذ
ويحل بالتحلل الاول جميع المحرمات بالاحرام السابقة
 في فصل محرمانه كقوله البلقيني ضابط لا يحل شي
 من المحرمات بغير عذر قبل التحلل الاول الاحلق شعر
 ببقية البدن فانه يحل بعد حلق الركن او سقوطه
 عن لا شعر براسه وعليه فللمحج ثلاث تحللات

ولم يتعرضوا

ولم يتعرضوا له وقيا سه جفازا لتقليمه
 كالحلق لسببه به وفيه نظر قاله الشارح ومعنى
 قوله صار للمح ثلاث تحللات اولها هو الحلق فقط
 او ما في معناه فيحل به حلق شعور البدن فقط
 ولان يحل به ما عدا اخو الجماع وثالث يحل به
 الجميع ويجاب عن اقتضا رهم على تحللين بان
 شعور البدن تأبقة لسفر الرأس لانها من
 جنسه فلا معنى لحدا حد هما دون الاخذ فلم
 يحسن عده مستقلا وما اشار اليه البلقيني
 من الحاق تقليم الظفر فيه يعلم مما قررناه
 ان الوجة عدم الحاق اذ ليس من جنس ال
 الشعر حتى يتبعه بعد حلقه في الاباحة وان
 شابهه في كثير من الاحكام وكالرمي فيما ذكره
 فيه بدله اذ افاضت فيبقى قف التحلل على الاثبات
 به دما او صوما كما رجحه الشيخان وان اعترضه
 الا منوع والاذرعي بان المنقول بل قيل المجمع
 عليه خلافة وانما لم يتوقف قف تحلل المحصر على
 بدله الهدى وهو الصوم لانه ليس له التحلل
 واحد فيشق عليه بقا الاحرام الى الاثبات به
 ومن فانه الرمي يمكن التحلل فلا مشقة عليه
لما الاستمتاع بالنساء ولو بمقد ما ان الجماع
بالمباشرة فانه يستمر تحريرا لجماع حتى يتحلل
التحللين وكذا يستمر تحريرا لمباشرة بغير

على الاصح

قوله ما عدا الجماع غير
 ما عدا الجماع ومقد ما
 وعقد النكاح ايجابا وقيلا
 اه كره

عقد النكاح وهو كذا كذا في المنهاج وغيره ولا يش
يتوسل به لذلك فاعطى حكم المقصود به من التمتع
فأذا تحلل التحليلين فقد حل له جميع المحرمات
المذكورة في شدة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا زمت
الجمعة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء والنساء
بسند ضعيف وفي خبر ضعيف إذا زمت
وحلقت وبه أخذ الشافعي وهو حوط **وصار**
حلالا بالنسبة لحد ما ذكر فلا ينافي ما تقدم وكذا
بقي عليه من المناسك أمسية بيومي والرمي
في أيام التشريق هذا من أعمال مني وطواف
الوداع صرح وقال الشارح ظاهره أن من
المناسك ولذا عدل عنه البكري والأصح عنده
كالرافعي خلافاً وسياً من يده فيه وبين من تحلل
التحليلين أن لا يطأ حتى يرمي أيام التشريق كذا
قالا كالأجمهور واعتزضه المحب الطبري بحديث
أيام مني أيام الكثر ويقال وبعبارة صلى الله
عليه وسلم أم سلمة لتطوف قبل الحج فكان يومها
فأحب موافقتها فيه وأجيب عن الأول بأن
ما فيه الأبيان أن ذلك مباح وأنه من شأن
الناس والثاني واقع حال والتفسير بأنه صلى
الله عليه وسلم أحب ذلك يحتمل أنه فهم الراوي
وقايح الأحوال يسقطها الاحتمال وهو أراد
صلى الله عليه وسلم من ذلك بيان الحبان لحفايه
فاحتاج

فاحتاج لظهوره في ذلك المجمع بدلالة العقل الأقوى
من دلالة القول واستحباب الطيب بين التحليلين
لا يقتضي ندب الجماع بعدهما كما هو ظن لأن العلة أن
كانت دعا التطيب للجماع لزم عدم ندبه بيومي ما
ليلا يدعو للجماع المحرم وإن كانت غيره فليتين وإنما
علته فيما يظهر ظاهره بمخالفة عما كان عليه كما لمبادرة
بالأكل يوم عيد الفطر فعليه يقاس بالطيب غيره
من نحو لبس أو كثرة اجتماع الناس وازدحامهم بيومي
فندب التطيب قطعا للرواج الكريمة المتولدة عن
ذلك إذا علمت ما تقرق المناسك التفسير بلا يسق
الوطي لا يسق عدم الوطي لاحتياج ذلك لدليل ومقد
الوطي مثله فيما من تمت **يستحب تأخير الرمي**
والحلق والطواف وما معه لما بعد طلوع الشمس قبل
وخر وجامد خلافاً موجبه في حق من لا عذر له وأما
العمرة هذا استطرد فليس لها إلا التحلل واحد
وهو يحصل بالطواف والسعي والحلق أن
قلنا بالذهب أنه نسك والأفهما وأما عدم
السعي مطلقاً في العمرة لعدم إمكان تقدمه
بخلافه في الحج لا مكان تقدمه على الوقوف للقادم
فكان السعي في حق الحاج كالحز من الطواف إذا
أخوه في عدم حصول التحلل إلا بجمعها فلوجاه
على المذهب **بعد الطواف والسعي قبل الحلق**
أو حلق شعر يمين **فسدت عمرته** لعدم حصول

والله اعلم
بشيء الكتاب

التحلل ويقطع التلبية بالشروع في الطواف لانه شرع
في تحللها **فصل في امور تشرع يوم النحر**
ويتعلق بها غير ما ذكرناه احدى انه يستحب
الحجاج بضم المهملة وتشديد الحاء الاولي قال في
المصباح جمع الحاج حجاج وحجيج انتهى وفي نسخة
الحجاج بالمفرد وهو بمعنى الجمع لانه محلى بالان
يكبر وامني عقب صلاة الظهر يوم النحر
لانها اول صلاة يفعلونها بعد التحلل وما بعد هذا
من الصلوات التي يصلونها ممي وأخرها
الصبح من اليوم الثالث من ايام التشريق
لان اخر صلاة ممي صبحه وليس مقتضى التقليل
ان من قبل في قبل الفجر و تاخر ممي عن الزوال
في الاو كيكبر عقب الصبح او يوجه الى العصر ولا الى
ان من تاخر حتى صلى العصر ممي اخر ايام التشريق
التكبير عقب الظهرين لانها جري على الغالب
بالنسبة للتشديد بالظهر والعصر الغالب في الافضل
الرمي بعد الفجر اول صلاة بعد الظهر وتقر من بقي
بمي عقب الزوال فاخر صلاة الصبح وعلى الاصل
بالنسبة لذكر ممي والكتوبة لانها الاصل وتكبر الحاج
اذا كان في غير ممي او عقب التافلة تابع لذلك
ودليل التحديد بالظهر والصبح ما اخرج الطبراني
انه صلى الله عليه وسلم كبر في ايام التشريق من صلاة
الظهر من يوم النحر حتى خرج من ممي وفيه ضعف لكن

وثقة

وثقة ابن حبان ولا يكبر الحاج ليلة الاضحية التكبير
الموسل بل يلبي لانها شعاره الى شروعه في التحلل
ولو شرع فيه قبل الفجر لمصلاها ففي عدم ثبوت
التكبير خلفها نظر والا قرب نذبه كما اشرنا اليه
واما غير الحاج وفي نسخة الحاج **ففيهم قول**
يختلفون للعلماء من اصحابنا الشهر ما عندنا انهم كالحجاج
يكبرون من ظهر يوم النحر ويخفون بصبح اخر ايام
التشريق **والا قوي اللهم يكبرون من صلاة صبح**
يوم عرفة الى ان يصلوا العصر من اخر ايام التشريق
جا بركان صلى الله عليه وسلم يكبر يوم عرفة صلاة
الفداة الى صلاة العصر اخر ايام التشريق رواه
البيهقي ونور في سنده ومنهم من قال استدل
النور به دليل حسنه ونظر فيه وما قال هذا انه
الا قوي نقله في الروضة عن المحققين فضعف
المعتمد ولو لم يكبر عقب الصلاة تداركه وان
طال الفصل لانه شعار الايام للصلاة بخلاف
سجود السهو لا بعد خروجها كذا في الضياء وظاهر
عبارة الروضة عدم الفرق لتداركه بين خروجه
وعدمه قال الامام وهذا في تكبير يجعله شعارا
والا قل استغرق عمره كان حسنا وعبارة المصنف
صريحة في عدم دخول التكبير بالفي بل بالفراغ
من صلاة والله لا يستمر للفراغ بل للفراغ من
صلاة العصر وحي فيختلف وقتها ابتداء

ج في ك
قال الشارح ٤٤

وانتها باختلاف احوال المصلين وكلام غيره يصح
به ايضا فهو المعتمد وخالف الشمس الرمي ويندب
رفع الصوت بالتكبير اظهارا للسلام لا لامرأة
حضرت مع غير محارم فان كانت معهم فترفع
دون رفع الرجال ومثلها الخنثى وتكبر الفطرى
المرسى افضل من تكبير ليلة النحر ولا يست
لفطر تكبير مقيد وان اوهمت عبارة الاذكار
نذبه وقد بينت ما فيه في شرحي المسمى بالفتوحات
الربانية على الاذكار لتفويده ولو كبرا ما مه
في هذه المدة على خلاف معتقد المأموم فقدم
او اخذ امرين تابع بخلاف تكبير الصلاة لا بقطع ^{الشيعة}
بالسلام **وتكبير الحاج وغيرهم غلق الغن** ولو من ذرة
سواء **الموداة** في وقتها **والحقيقة** المناسبت فيها امر
مطلقا علمت ما فيه من الخلاف وسواء اذات
بعد رام بغيره **وظف النوافل وخلف صلاة الجمار**
على الاصح نظا هذا لا خيارا لا سجدة تلاوة
وسكر وسوا في استجاب التكبير المذكور عقب
الصلوات **المسافر والمخاض** بان كان من اهل
منا او على دون مرحلتين منها **والمصلي في**
جماعة ومنفرد عطف على محل الظرف لانه حال **الصحيح**
وامريض التكبير لما مور به **ان يقول الله اكبر اقله مرة**
كما تقتضيه النصوص واكمله ان يقول **الله**
اكبر الله اكبر الله اكبر اي يكرره ثلاثا تباعا للسلف
والخلف

والخلف ويكرر هذا التكبير ما الذي يسر له الذي
قد **هكذا** نص الشافعي رحمه الله **ومهورا** على
الشافعي ومن معه **فان اراد الزيادة على هذا**
التكبير لمكرر **فحسب** اي فاحسن من الاقتصار
على التكبير لما في هذا من يد التناء **لا يتناه**
على الباقيات الصالحات وما معها **ان يقول**
الله اكبر كبيرا بالوجه مفعول مطلق **والحمد**
لله كبيرا بالمثلثة صفة مصدر محذوف وبينه
وبين سابقه جناس مصحف ومنه حد يث
ارفع اذ ركع فانه ابقى واتقى وانقي بالموحى
فالفوقية فالنون **وحان الله** تنزيهه عما لا يليق
به **بكرة** اول النهار **واصيلا** من صلاة العصر
للفروب فجعله اصل بضمين مضروبان على
الظرفية الزمانية وخصا لشرفها او انفسا
كنانية عن جميع الاوقات لاثبات حان الطرفين
حاز ما بينهما **لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه** الجملة
الثانية حالية او معطوفة على ما قبلها **مخلصين**
له الدين حال من فاعل يعبد وينبغي فظن
المكلم بهذه الجملة حال نطقه بالاحلاص
والا كان كاذبا بخشي عليه المقت **ولو كره**
الكافرون اي ذلك منا والجملة وصلية والواف
عاطفة على حال معذرة **لا اله الا الله وحده**
منفردا عن كل ما سواه **صدق وعد** استيناف بالشا

عليه وأمراد وعده للمؤمنين بتمكين دينهم وأعلى
 كلمة الإسلام **ونصر عبده** محمد أصلي الله عليه وسلم
 فالإضافة للعهد الذي هو في ذلك في كل موطن
 ومن أعظمها وقعت الخندق فنصره بالصاورد
 الله الذي كفر وأبغضهم لم يزلوا خيرا وكفى الله
 المؤمنين القتال ويؤيده قرنه بقوله **وهزم**
الأحزاب والكفار لم يزدوا على قتال
 المسلمين وقصدوا المدينة وكانوا نحو عشرة
 آلاف فحفر الخندق لدفع كيدهم وقصر الله عليهم
 وهزمهم **وحمل** بالطف الأسيا **لا اله الا الله**
والله أكبر ختم بما بدا تنبيهها على شهيد كبير
 مولانا سبحانه في كل شأن **وقال جماعة من**
أصحابنا **باب ما** أي يباح أن يقول ما اعتنا
 به الناس في التكبير **وهو الله أكبر الله أكبر**
الله أكبر يكبر التكبير ثلاثا **لا اله الا الله والله**
أكبر الله أكبر والله الحمد لحصول المطلق به
 مع زيادة ويندب إذا رأينا من بهيمة الأ
 نعام في عشر ذي الحجة أن يكبر وأمراد من
 الرواية العلم والتعبير بها جري على الغالب
 أو كناية عنه **الثاني** من الأمور المشروعة
 يومئذ **يستحب أن تكفرت صلاة الظهر**
 مباداة منه **بمئة** بعد طواف الأفاضة أو قدا
 برسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق في الحديث الصحيح

قال

متايل

قال القاضي تاج الدين السبكي هي لجة أفضل من
 فعلها جوف الكعبة وإن قلنا بأختصاص المضاغفة
 بالمسجد دون باقي الحرم لأن في الاتباع من التواب
 ما ينبغي على تواب المضاغفة **ويحضر خطبة الإمام**
بها ليعلم ويذكر بها قال السارح في فتح الجواد
 ويحضرها الحاج وخطبة يوم النحر الأول أن في
 فعلتنا والأفقد تركنا من منذ أن منته طوبى له انتهى
 قلت وقد من الله تعالى بأحيا هذه السنة النبوية
 ومباشرة خطبة يوم النحر من عام فلا يني والف
 احتسابا وطلبت من غير واحد من ولاية الامم
 العرض لصاحب مصر في تعيين معلوم لها لتبقي من
 بعد في فماريت في احد اعانة على هذا الخبر والامم
 لله وهي سنة يومئذ عندنا وعند الحنابلة ورخص
 قال في الضياء وأهملت هذه الخطبة الآن وخطبة
 يوم النحر اعتلا لا من تأريخها بعدم اجتماع الناس
 لها وبأن بعض الأئمة كابن حنيفة لا يستحبها
 وهذا الاعتلال في غير محل لأن عدم الاهتمام بالسنة
 لا يسقط به طلبها والخلاف لا يراعى إذا ثبت خلافه
 في السنة **الثالث** **يسن للأمام أن يخطب هذا**
اليوم بعد صلاة الظهر بمئة خطبة مفردة كغيرها
 من خطب الحج ما عدا خطبة مسجد نمر **يعلم الناس**
بها المبيت والرمي في أيام التشريق أي وليا ليه
 والطرف تثنان عن المصدر أن يفعل الثاني لئلا

في حديث
 في فتح الجواد
 في فتح الجواد

يفصل بينه وبين عامه وما قدرته يكون النسر
على طرف طبق ألف فان لم يقدر ذلك كان
في العبارة تغليب للأيام على الليالي لأصالتها
فالتغني بها وإريد بها مطلق الزمان كيوم الفتح
والنقر وغير ذلك مما يحتاجون إليه ما بيننا وبينهم
مدة المقام بالمحصب ثم بركة بعد النقر من الحج
وماضي في يومهم من الرمي فالحلف فإلى
لطف في لياقته من لم يذبح ذلك مما يمنع
الاعتداد به كالرمي بالحجارة من جانب الجبل أو الحلق
أو الذراع قبل نصف الليل أو بعد قبل الوقوف
بعرفة وهذه الخطبة هي الخطبة الثالثة من خطبة
البحر الرابع ومن هذه الخطبة اتفق عليه
الشافعي والأصحاب لكنه مشكل لأن الأحاديث مصرحة
بأنها كانت ضحوة يوم النحر لا بعد ظهر منها عند
أبي داود بسند رجاله ثقات رأيت رسول الله
صلي الله عليه وسلم يخطب بمنى حين ارتفع الصبح
على بقلعة شهباء وأجابهم بأن رواية ابن
عباس في الصحيح تدل على أنه كان بعد الزوال
ففيها أن بعض السائلين قال له آخ رميت بعد ما
أمسيت والمسألة ما بعد الزوال فقد لا نهالها
وأشهر والسبكي بأنه ورد في طبقات ابن سعد عن
عمر بن الخطاب بنحيتة مفتوحة وسكون المثلثة
فراء مكسوة فبأموحة فبألمسب أنه حفظ
خطبته

أولها من فقهه وأولها على غيره

خطبته صلى الله عليه وسلم يوم التخيير الظهر
وهو على نأقته القصوي وكان يحكمها بطولها
وكان بعضهم جمع بين الحديثين بتعدد دهما في
وقتي قال ابن جماعة بعد إيراد أحاديث وهو ممد
مقتضى هذه الأحاديث **وقد سبق بيانه**
استعمل الأفضح لأنها جمع قلة لما لا يعقل والأفصح
فيما كان كذلك ضمير جمع النسوة وما كان للكثرة
قال الأفضح فيه ضمير الواحد قال تعالى إن عدة
الشهور عند الله اثني عشر شهرا في كتاب الله يوم
خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك
الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم بتألي رجوع
فيهن للشهر وبه يندفع الاعتراض على المص
من الشم وتبعه الرمي إن تغيير خلاف الأفضح
ويستحب لكل أحد من هذا أي يأتي حضور
الخطبة اجتماعا على وفاء الله الذين هو منهم
ويقتسل لحضور الخطبة دفعا للروائح الكريهة
عنهم **ويتطيب أن كان قد تحلل التحللين**
أوالاول منهما هو قيد في التطيب كما هو ظاهر
وينبغي طلب ليس إعلانا به مثلا لأنه يوم عيد
الرابع حقه أن يعنون هذه بفايدة أو
خوها لأنه موضوعه ليس من الأعمال المعنونة
بها موضع الفصل **اختلف العلماء في يوم الحج الأكبر**
المذكور في قوله تعالى وأذان من الله ورسوله إلى الناس

الامام عن نقل شيخه وصاحب المقرب **صاحب ما عير في**
 الروضة بقوله اظهرهما **معظم الدليل** لو ردد لفظ الميت
 وانما ينصرف للمعظم وبه فارق الاكتفا في ميت مزدلفة
 بلحظة لعدم ورود ذلك نمة وللايتناع مع قوله صلى الله عليه وسلم
 خذوا عني مناسككم **والقول الثاني له المعتبر ان**
يكون حاضرا بها عند طلوع الفجر ولو لحظ قبل طلوع
ولو ترك الميت في الليالي الثلاث لغير عذر **جبرهن**
بدم واحد لتركة واجبة الميت ناسيا ام
 جاهلا ام صندهما **وان ترك ليلة فالاصح انه حر**
يجبرها بدم من طعام ظاهره تعيينه حتى لا يجزي
 الدم الكامل ويحتل الاجزاء لانه اذا اجزأ في الثلاث
 فغما دونهما اولى وانما وجب المدرفقا ومساحمة
 لتفسير تبعض الدم بل هذه الملة ظاهرة في اجزاء
 الدم الكامل لا اقتضائها انها ثلثة هو الواجب صالة
 وجه فالجزء الدم الكامل وكذا يقال في نحو خلق شفرة
 وترك حصاة هذا حكم القادر واما العاجز فسياتي ان
 دم ترك الرمي والمبستى بميت او بمزدلفة مرتب مقدر
 اذا عجز عنه صام ثلاثة فسيتم كالتمتع وقضيت التثمين
 امتناع المد في التثمين به الا انه لما كان الاصل مما لا يتصور
 وجوب بعضه لم يكن فيه الا الدم او الصوم واما ما ملئ
 به وهو المشبه فينتصور فيه ذلك وتبعض الدم
 عسر وكذا تبعض الصوم لما فيه من اكمال المنكسر
 فانقل الجنبى اخر اخف وهو المد يتسيرا وتسمه يلا

واختلفوا

واختلفوا في العاجز فقال الشمس الرمي انه لا فرق في
 وجوبه على القادر بين ان يختار دما او لا على المعتمد
 انتهى وقال الشارح اذا علمت ما ذكر فالقياس تنزيل
 المد منزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتبا
 فليس للمقادر عليه العدول لثلث الصوم بخلاف
 العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشرة اصالة
 مع جبر المنكسر بدم ثلاثة اعشارها وهو يوم وعشر
 يوم يجبر المنكسر في الحج اي قبل رجوعه لوجوبها بعد انقضاء
 حجه وسبعة اعشارها اذا رجع ثلاثة ايام للجبر ايضا
 اذا رجع ايضا اخذ ما في الروضة في مسيلة اخرى
 جري فيها على ضعيف وما يقال الفرق بين مسيلة
 الروضة التي حكم فيها بالجبر لعدم امكانه تقديم ثلاثة
 اعشار الصوم وتأخير سبعة الاية ليست كما نحن
 فيه لا مكان ايراد ثلث الثلاثة الاول هنا من غير جبر
 وان كانت ثلث السبعة الاخير متوقفا عليه فكان
 مقتضى ذلك ان يجب عليه صوم اربعة يوما قبل رجوعه
 بذلك وثلاثة بعدها الا انه لما كان الواجب عليه ثلث
 الصوم وكل من واجبه صوم في نحو دم التمتع يلزمه
 اي قاع ثلاثة اعشار في الحج وسبعة في بلك وذلك مع
 جبر المنكسر خمسة وانما جبر بالثلاثة والثلث قبل
 القسمة لما انه غير معهود ايجاب صوم بعض يوم فلزمه
 اربعة يلزم قسمتها اعشارا وبذلك يندفع ان الواجب
 اربعة فقط يوم او لا وثلاثة بعد قال الشارح والحاق

امد هنا بعد حلق الشعر في التحير بينه وبين الصوم
 وان كان المخلوق معتقاً بان هذا دم ترتب
 بخلاف دم الحلق فانه دم تحير الا ان علة
 ايجاب امد في الشعر وترك اللبلة الواحدة
 هي عسر تبعض الدم انشئ غير سديد
 لا نهما وان اتخذا فيما ذكر لكن خلف ذلك
 ان امد هنا ناب عن مرتب وثمة عن مخير
 فاعطى كل حكم ما ناب عنه فلا يحسن النظر لمجرد
 الاشتراك في جزء علة مع الغفلة عما خلفه
 مع ان جمعا من المتأخرين كما لبلقيني وابن
 العماد وغيرهما بسطوا القول في رد ما اعتمد
 الاسوي وقالوا المعتمد اطلاق الشيخين وغيرهما
 من ان في الشعر مدا وان اختار ما مد ومن
 قال ان عسر تبعض الدم اقتضي العدول
 للمد وان قد رعى الدم فليكن عسر تبعض
 الصوم مقتضيا للعدول عن امد الي صوم
 يوم لانه قد يعقد مقامه في الكفارة وقالوا
 انه بعد ما علمت من ان امد وجوبه هنا
 علي خلاف الاصل لما مد فاذا عجز عنه تقين
 الرجوع لما هو الاصل في النيابة عن الدم
 اي مثل الصوم ولا نظر لقيام صوم
 يوم مقام مد لانه ثمة لمعني اخذ غير مكلف
 ما نحن فيه وايضا فالصوم لا مرتبة بعده فيقال
 ان

بعد

ان عسر تبعضه اقتضي الرجوع لها بخلاف الدم
 فبعده رتبة فاقضي عسر عدم وجوبه والانتقال
 لشي آخر لما ان الانتقال عنه مع العجز معهوده
 والصوم في عدم التمتع لم يصح الانتقال عنه
 وفي ترك الليلتين او الحصائين مدان فان عجز
 عنهما جاز فظير ما ذكرناه فيصوم ثمانية ايام
 ثلاثة ثم خمسة بعده عوده **وقيل يحبسها بدم**
كامل كليله المزدلفة وقيل بثلاث دم وان ترك المبيت
ليلتين فم لا عذر مستقط للوجوب وحدها اي
دونه ليا لي التشرقي جبرها بدم وان تركها مع ليلتين
الثلاث كذلك لزم دمان لوجوب كل من المبيتين
علي الاصح واختلافهما موضعا وتفاوتهما
 احكاما ومقتضي كلامه انه لا يجب الدم بترك
 مبيت ليلتين من ليا لي التشرقي وهو كذلك
 ان فقر النفر الثاني وبات الليلة الثالثة والاوجب
 عليهم دم لترك جنس المبيت يعني فلا يجوز النفر
 الاول الا لمن بات الليلتين الاوليتين فان ترك احدهما
 امتنع خلافا لما يوجبهم ما نقله بعضهم عن المجموع
 لان صواب ما فيه هو ما قلناه هنا **وعلي قول**
الواجب دم واحد في جنس المبيت من غير نظر لمحل
 هذا وقد استشكل شيخ شيخنا الشيخ عبد الرؤف
 المكي تصور وجوب المدين في الليلتين في قول
 بعضهم في الليلتين مدان ان لم ينفر النفر الاول

في نسخ الكتاب بدم
 بدل قوله بدم فراجع
 كذا
 في ترك اللبلة عند الحج
 اربعة ايام علي كلام ابن
 الحياطة الذي هو القياس
 خمسة علي ما خسر به العلامة
 ابن حجر يعني في مكة وثلاثة
 في وطنه وفي ترك الليلتين
 عند الحج سبعة ايام علي
 كلام ابن الحياطة يعني
 في مكة وخمسة اذا رجع
 الى وطنه وعلي ما فهم به
 ابن حجر ثمانية ثلاث في مكة
 وخمسة اذا رجع وقس
 علي ذلك ترك الحصة
 والحصائين من ترك
 الايضاح لابن الجوزي
 وخط الكرخ

والا فالواجب فيها دم قال وهو مشكل انتهى وذلك لانه
 يقتضي وجوب الدم فيهما عند النفر الاول وليس كذلك
 بل في الثلاثة كلها قال الشيخ عبد الرؤف ^{رحمته} ولما ورد
 علينا فقيم مصر الشيخ شمس الدين محمد الرماي
 والجامع بين المعقول والمنقول المحقق احمد بن قاسم
 العبادي رفعت لكل سؤالا وسقت العبارة المذكورة
 ثم قلت وهي مشككة لانه لا يخلو حال تاركهما بغير عذر
 اما ان يبيت الثالثة ويرمي يومها فالواجب فيهما
 مدان لادم ولا يبيتها فالواجب دم لكن في الثلاث
 لا فيهما فخلص انه لا يتصور وجوب الدم فيهما فما
 توجب هذا الكلام فاجاب الاول بان وجوب الدم
 حصل بتركه الثالثة ولكن بتركها تحققنا استقراره
 بخلاف ما لو بآثارها فستين عدم ذلك وجوب مدية
 فيهما وكون وجوب المشي منوطا بغيره شايع في
 كلامهم انتهى واذا تأملت رأيته خاليا عن الجواب
 واجاب الثاني بما حاصله ان السبب التام لوجوب
 الدم تحقق ترك الثالثة كما اشاروا اليه بقولهم في
 تعليل وجوب الدم لترك جنس الميت اذ ترك الجنس
 لا يتصور الا حينئذ لتحقيقه ما بقي فترك ميت
 الثالثة من جهة سبب الوجوب الذي هو ترك الثلاث
 فاضافة الوجوب الي ترك الليلتين ليس لانه الموجب
 حقيقة بل لكونه جزءا للموجب فهو سبب ناقص ولو كان
 فرض الكلام اولا في بيان حكم الليلتين فاسبب اضافة

الوجوب

97
 الوجوب الي تركهما والحاصل انه من قبيل اطلاق المد
 المشترك علي احد معنييه مع القرينة او استعمال
 اللفظ في معناه المجازي لذلك لانه اطلق السبب
 واريد الناقص مع قرينة هذه الارادة انتهى ملخصا
 وهو مع حسنه غاية ما يقال في تصحيح العبارة المد
 المذكورة في السؤال انتهى وافرد له رسالة الشيخ ناصر
 الدين الطبري سماها بلوغ المني في مسئلة ترك
 الميت يعني قال في الجواب لا يخفى ان قولهم ان لم
 فالواجب دم فسيم الشق الاول اي قولهم ان لم
 بنفر النفر الاول يعني وان نفر لنفر الاول فالواجب
 فيهما اي الليلتين دم لترك جنس الميت فعلم
 من هذا ان وجوب المدين في الليلتين مشروط
 بعد وجوب النفر الاول وهو الشق الاول وجوب
 الدم فيهما مشروط بوجوده وهو الشق الثاني
 واعتبروا في وجوب الدم مع تركهما النفر فله دخل
 في الاجاب مع تركهما المذكور كما يفيد قولهم والا
 اي بان نفر لنفر الاول فدم وانما كان كذلك لان
 النفر المذكور مع ترك ميت الليلتين متضمن
 ترك جنس الميت يعني فصار في منزلة ترك الميت
 مجرد لفظة هذا وقد علم من كلامهم انه ليس الموجب
 للدم باتفاق مجرد تلك الليلتين ولذا عذر في الروض
 بقوله والليلتين مدان فله نفع مع ذلك في الثاني
 قدم وبين شارحه شيخ الاسلام مرجع اسرار الاسارة

مذكور

بقوله اي مع تركه مبين ليلتين من مني ثم على وجوب
 الدم اذا انفرد في اليوم الثاني او الاول بقوله تركه
 جنس المبين بماني فيهما فاعلمنا ان الدم ليس واجبا
 في تركه اليلتين بمجردهما ولا نظريا يوهمه تشبيه
 الضمير من قولهم والافالوا جب فيهما اي اليلتين
 في دم او يقدربد لحي مع اي مع النفذ الاول
 اي فالواجب في اليلتين مع اعتبار النفذ الاول
 كما تستخرج المعية من عبارة الروض السابغة هذا
 وانما جازوا بضمير كالتشبيه فقالوا فالواجب فيهما
 لان المترك قصدا وحسب الظاهر مع النفذ
 الاول مبين اليلتين وانما لم يجب فيهما مدان
 لانه ينفر مع تركهما منسوب الي تقصير ظاهر حيث
 لم يأت من المبين بشي اصلا فقد ترك جنس
 المبين كما صرحوا به في التعليل اولا فان نفرا تضمنت
 تركه الليلة الثالثة ايضا فهو تارك للثلاث حينئذ
 في نفس الامر وان كان بحسب الظاهر لوجود
 النفذ ثما ترك اليلتين ويؤيد ما قررنا ٥٥
 قول المحقق الجلال المحلى نية يجب وفي قوله
 يستحب في ترك المبين ليا لي التشرقي دم وفي
 قول في كل ليلة دم وعلي الاول في الليلة مد وفي
 قول درهم وفي اخر تلك وفي ليلتين ضعف ذلك
 ان لم ينفر قبل الثالثة وان نفرا قبلها ففي وجب
 الحكم كذلك لانه لم يترك الا ليلتين والاصح وجوب

الدم

الدم بكما له تركه جنس المبين بماني انتهى فتأمل
 قوله في توجبه الضعيف المذكور في شق النفس
 لانه لم يترك الا ليلتين وتأمل ترجيح الرابع
 بقوله تركه جنس المبين فظهر له لا شك
 انتهى ملخصا والى فيه بعض المتأخرين المحققين
 المكيين رسالة وقد تأملت كلامه فاذا هو مبني
 على امر محققه قبيل ذلك اما غلطا او مبالغة
 اخذه من عموم قوله شخه المذكور في فتح الجواد
 وفي ليلتين مدان ان لم ينفر الثالث والواجب
 دم نظرا الي صدق النفي بما اذا انفرد بعد الثالثة
 او معها فانه يصدق انه لم ينفر قبل الثالثة و
 بتحقيق الكلام يتزيف هو وما بني عليه و
 وذلك قوله بعد قول المكن و ليلتين مدان
 ان لم ينفر النفذ الاول بل بان الثالثة او
 تركه لعذر ففعله او تركه لعذر غير صحيح لان
 الواجب والحال هذه دم لامدان تركه جنس
 المبين بالكلية لان العذر اسقط وجوب مبين
 الثالثة ولم يبق بعده ما يصالح للمبين اصلا
 فانحصر جنس الواجب في ليلتين فقط وقد
 تركنا بعذر عذر وترك جنس المبين بعذر عذر
 موجب للدم قال ثم رأيت بحمد الله تعالى
 المسئلة منصوصا عليها في العزيز بعد حكاية
 الخلاف فيها فانه قال وان تركه مبين ليا لي

توجبه

هو الامام عبد القادر الطبري رحمه الله
 انه كره

الرابع ليلة من دلفه وليالي منى ففق لان الجبر
 بدم واحد لان المبيت جنس ^{والجهد} وظهرهما بدمين
 احدهما لليلة المزدلفة والاخر لليالي منى
 لا خلا فيهما في الموضع وتفاوتهما في الاحكام قال
 الامام وهذا في حق من يقيد الليلة الثالثة بان
 كان بها وقت الفرج فان لم يكن بها حائض وافردنا
 من دلفه بدم فوجهان لانه لم يترك مبيت النسوة
 الا ليلتين احدهما مدان او درهما او ثلث
 دم والثاني عليه دم كامل لتركه جنس المبيت
 وهذا افقه ولا بد من عوده فيما اذا تركه
 مبيت ليلتين من الثلاث دون ليلة من دلفه
 اذا لم يقيد الثالثة انتهى وهو صريح فيما
 ذكرنا بطريق الاولى لانه اذا وجب الدم بتركها
 فقط مع وجوب العود ففي صورتنا التي لا يجب
 فيها عود لقيام العذر في ترك الثالثة اولى من
 عند نسك ولا يتقدم حمل كلامه على ان الدم
 في الثلاث لليالي حيث لم يعد منها فانه قوله
 وهذا افقه اذا لو لحظ ترك الثالثة في الاعتبار
 لكان هو افقه ويؤيده تعليله بترك جنس
 المبيت فان العقم لم يذكره الا في ترك الليلتين
 لانه المحتاج للتعليل بخلاف ترك الثلاث فلذا
 تراهم عند تركها يطلقون لزوم الدم من غير
 تعليل والمسئلتان وان اشتركتا في ترك
 الثالثة

من
 انبأ
 بعض

الثالثة الا انها في مسئلتنا لم يجب رأسا اذا
 تركت لعذر ولم يعتبر وجوبه اذا تركت لعذر
 عذر للاعراض عن منى بالكلية بذلك النفس فلذا
 ذهب بعضهم الى ان هذا التارك اذا انقضى النفر
 الاول بعد الزوال وعاد ولو قبل غروب الشمس
 لا يعيد بعوده ولا بمبته بعهه بخلاف ما لو
 انقضى قبل الزوال او في اليوم الاول او يوم النحر
 فعيد بعوده لعدم مصادفة نفيه الوقت
 بالكلية بخلاف ذلك فان الوقت قد دخل وانما
 امتنع لما ترك الليلتين قبله فاذا فعل حرم وجوب
 به الدم ولا يتدارك بالعود فلما نت كالعدم في
 عدم ملا حظتها بخلافها في الاخرى وهذا لا
 يختص بالليلتين بل لو تركها بعذر وترك
 الثالثة بغير عذر وجب فيها الدم لانه لم يأت بشي
 من جنس الواجب والعذر انما يسقط بالدم
 اذا قارن ذلك الجميع او ترك البعض مع الايمان
 بالبعث اما اذا قارن تركه لعذر مع ترك الباقي
 لغيره فلا لانه يسقط وجوبه رأسا ويخص بالوجوب
 فيما عداه ومن يحمل مساواة من ترك الجميع بعذر
 وبغيره لمن ترك البعض لغير عذر في وجوب
 الامداد فقد وهم وهما فاحشا لما عرفت من
 الفرق الواضح الجلي ويؤيد ايضا ما ذكرناه
 منقول المذهب فانهم قالوا وفي ترك الد

الليلتين دم ان نقر النقر الاول اي الصحيح ابتداء
 وهو ما قارن عذرا مستقطا لمبيت الثالثة اذ لو لم
 يلاحظ ذلك لكان مخالفا لقولهم بعدم صحة
 النقر الاول ممن تركه مبيت الليلتين لفيد
 عذر بل وله عند بعض وجوب العود ومبيت
 الثالثة وجهه ان ما بقي من جنس الواجب
 شيء يجب الاثبات به او انتها وهو ما طرأ بعد
 او قبله او معه ولم يعلم الا بعد ما يستقط
 مبيت الثالثة لو لم يقع النقر لتبين صحة
 تحتمل قول العزيم بالالزام بالدم مع
 ايجاب العود فانه ما لم يتبين العذر فالنقر
 مخاطب بالعود فلو عاد او لو لم يقع فتبين العذر
 حكم بتبين صحة النقر ولزوم الدم وقد حارم
 حول هذا الحمل السيد السهمودي فانه نقل عن
 الشيخين ذينك الوجوه ونقل نصيحي الدم
 عن جماعة ثم قال وهذا ان الوجهان جاريان
 فيما لو ترك مبيت الليلتين من الثلاث دون
 ليلة من دلفة اي بان لم يلزمه مبيت الثالثة
 بمضي اما من لزمه مبيتها بان كان عني وقت
 الغروب فبانها مع تركه ليلتي قبلها فانه لم
 يترك جنس المبيت انتهى فقوله اي بان الخ
 هو عين ما قلناه وصريح في اصل المسئلة فليجمع
 وقالوا في الليلتين مدان ان لم ينقر النقر الاول

اما ان

مقال

اما ان ينقر النقر الثاني المقابل له ويبيت الليلة
 الثالثة او لا ينقر أصلا وعليهما فلو لم المديت
 ظاهرا وان كان الثاني غير مراد خصوصا ومضي
 والايم وان نقر النقر الاول ولا بد من تقييده بالصحة
 حسبما قد مدناه او نقر غير النقر الاول والمراد به
 الثاني رعاية لكون الايجاب الكلي صادقا بالسلب عن
 الكل وعن البعض مع الاثبات للبعض الآخر ولا بد من
 حمله على ترك الثالثة لعذر لثاني قولهم ففيهما
 دم لان من نقر النقر الثاني ان بارها فلا وجه للدم وان
 تركها فالدم للجميع وهو ما فهمه المشتشك فتنين الحمل على
 تركها للعذر وهو المطلوب ودعواه فيها وجوب المدين دون
 الدم قد علمت ما اسلفته لك فيه من الابطال وهذا كله
 على المماشاة لارادة دفع الايجاب الكلي وصدوقه بما ذكر
 والا فالفقهاء لا يعرفون ذلك ولا يقصدونه اذ هو من
 مسلك فلسفي وهم عنه بمنزلة وحاصل الكلام في هذا
 المقام ان الترك اما ان يعنى الثلاث او لا فان عجزها فاما
 لعذر في الجميع او في البعض او بلا عذر وان لم يعنى بان
 اتى بالبعض فالتزك اما العذر او لغرض فلهذا خمس
 مسائل الاولى والرابعة لاشي فيهما والثانية والثالثة
 في كل دم وهو ظاهر في الثالثة واما الثانية فلما عرض
 من انحصار جنس الواجب فيما لا عذر فيه والخامسة
 مسئلة المد او المدين على ان في جعله ترك مبيت الثالثة
 لعذر مما صدقات عدم النقر الاول نظر اجليا لانه لا

في ١١

لا يصدق الا بغير القيد والمقيد او المقيد فقط فيتحل
 الي ان لا ينفرا صلا او ينفرا الثاني وخصه بمقابلته
 ولا صطلاحهم علي خصوصي النفرين ونسبهم اليها
 فلا يتاتي الامت الثالثة البتة لدخولها في النفر
 الاول المنفي فتشاركها العذر لا يصدق عليه ان لم
 ينفرا النفر الاول مع ان تقيد به بذلك مخالف
 لا ساليهم في بيان مصداق النفي الداخل علي
 كلام فيه قيد ومقيد كما هو معروف عند اهله
 انتهى هذا اي الدم او بدله **فمن لا عذر له** يسقط
 به عنه **اما من تركه مبني** **مزدلفة** او **مبني** **لعذر**
فلا شيء عليه من الدم او بدله **والعذر** **اقسام** **احدها**
اهل سقاية العباس اي خدامها ولونياية عن
 اهلها استحقاقا وهم بنو العباس كما هو الان
 فان خدمتهم نواب نوابهم وهي وظيفة لال العباس
 قال المصنف في شرح مسلم قالوا اي العلماء لا يجوز
 منازعتهم ولا مشاركتهم فيها اي فري كالسد انة
 لبني شيبه **يجوز لهم** اي خدامها **ترك المبني**
مبني اي ومزدلفة لا استويما في جواز ترك مبنيهما
 في الاعذار ولعل اقتضاه علي مني بعد ذكرهما اولا
 كونها محل النص وتلك مقسمة عليها **وتيسرون**
الي مكة **لاشتغالهم** عن المبني **بالسقاية** اي ان
 احتاجوا اليها او كان لوزدهب الحاجة السقاية منها را
 لا يتمكن من العود لئلا تعجزه عن المشي اولاد ايه

او الخوفة

لأنه ليس بهم

او الخوفة علي محترم **وسوا** **تولي السقاية** اي تعاطي
 خدمتها والافولان بها نبوية ولا مدخل للتغير
 فيها عن بني العباس اصلا **بني العباس** المولود
 عليها منه صلي الله عليه وسلم **وغيرهم** نياية عنهم
 وهو جازي او اقاموه والا فالحيلولة بينهم
 وبينها حرام لا تجوز كما تقدم عن المصنف وقع
 في زمن الحافظ السوقي ان الخليفة العباسي
 يومئذ اراد عزل الذي كان ولاه امرهم
 واقامة غيره فيها قال قاضي بعضهم بعدم صحة
 العزل علي قوتهم ان هذا من الخليفة من تولية
 الوظيفة التي لا يعزل عنها صاحبها لا بجح
 وليس كذلك بل هو من اناية ذي الوظيفة من
 يعقوب عنه بها فان اشاء بقائه وان شأ نزع وفد
 اطلت الكلام في ذلك واجبت عن ظاهر عبار
 الا يطلع الموهمة جواز تولي غير العباسي
 لسقاية العباس في كتابي فلا يد الفريد فيما
 يتعلق بزفرم وسقاية العباس من الغوايد
 فراجع فهو نفيس جدا **ولو اريد سقاية للحجاج**
 اي تبرعا **فالمقيم** **بشأنها** **ترك** **المبني** **ال** فيه للجيش قد
 فيصدق بالمبنيين **سقاية العباس** المنصوص
 علي جواز ترك المبني لها من النبي صلي الله عليه
 وسلم للعباس من اجلها والقياس هو المقيد
الثاني رعاء بكسر نونها وفتحها ويقال رعاة بضم

فقد لو لم يكن له
 البيع فيما يظهر ان كانت
 محتاجا اليها اهلها

اوله وبالحاصل المهمة **الابل** للحجاج وغيرهم علي
 الاصح سواء كان الراعي مالكا ام احيرا ام متبرعا
 علي الاوجه خلاف للزركشي اخذ امت قولهم يحول
 للمبرعة بالارضاع الفطر في رمضان وشرط الراعي
 مطلقا ان يتعسر عليه الاتيان بها ويخشي من
 فراقها ضياعها اما بخوف سرقة او جوع يضرها
 اولان يصير عنه عادة واقتضار المص علي الابل لانها
 مورد النض ونحوها كل حيوان يحترمون ان لم
 نقد منفعة علي الحجاج **يجوز لهم ترك المبيت**
لعذر الرعي اي اذا احتاجوا اليه ليلا او كانوا
 مع الذهاب اليه نهارا لا يمكنهم المبيت للمبيت
 كما مر في نظيره فلا فرق بينهما في الحكم في الحقيقة
 وان افرقا باعتبار الفالب من الاحتيا في
 للسقاية ليلا بخلاف الراعي **فاذا رعى الرعاء**
واهل السقاية يوم النحر حرم الفقه فله
الخروج الي الرعي والسقاية وترك المبيت في
ليالي مني جميعا لعذرهم ولهم ترك الرعي في
اليوم الاول من ايام التشريق وعليهم ان
يتولوا في اليوم الثاني في ايام التشريق فيرموا
عن اليوم الاول ثم عن الثاني ثم يتفرد
ويستقظ عنهم في اليوم الثالث كما يستقظ
عن غيرهم ممن يتفرد ظاهره كالروضة واصلاها
 امتناع ترك رعي يومين متواليين اي بالسببة
 لوقت

لوقت الاختيار لبقاء وقت جواز الرعي لآخر ايام
 ايام التشريق فيجوز لها كغيرها ممن لا عذر له
 ترك رعي ايام مني كلها حتي حرم الفقه ويرمي
 الجميع اخر ايام التشريق بالترتيب عن الاول
 فنت الثاني وهكذا وتخصيص الزركشي وقت ادائه
 المذكور مقتضي ما ذكرنا بغير المعذور اما ههنا
 فلا يترك رعي يومين مع المبيت ليلا يذهب شعاع
 المسك مردود بان جواز تاخير رعي يومين يكون
 ايام مني كاليوم الواحد بالنسبة للوقت فاستوى
 في جواز التاخير المعذور وغيره ونحو ترك
 المبيت له لعذر لا يقتضي خروج وقت اداء الرعي
 في حقه ولا يلزم منه ترك شعاع المسك لسقوط
 شعاعه الا عظمه اي المبيت واما الرعي فموقع فيه
 للمعذور وغيره فيحصل شعاعه اي وقت فعل فيه
 وظاهر كلهم جواز رعي سابق الايام ولو ليلا
 ونهارا قبل الزوال وهو كذلك **ومني اقام**
الرعا بمني حتي غابت الشمس بمني
المبيت بمني تلك الليلة ومثله في اعتبار ما ذكر
 في اسقاط ما ذكرنا من دلالة وصورة الخروج من
 من دلالة قبل الغروب ان يات بها ح ثم يخرج
 قبل الغروب علي العادة وشرط عدم الغروب خاص
 بالرعا فقط وفارقوا اهل السقاية بما ذكره لهم
 فان فرض احتياج الرعاة للرعي او الحفظ ليلا

او لم يكن السقي معتادا بالليل اسقى واهم واهل السقاية
ففي الاول يجوز ترك المبيت لكل لا في الثاني **ولو اقام اهل**
السقاية حتى غربت الشمس وخالف القبيري ففتنا
فيه وهو من طريق الفصحا اي تكلم من غروبها **فلم يذهب**
الي السقاية بعد الغروب لان يشغلهم اي السقي
يكون ليلا ونهارا فان لم يكن ليلا امتنع عليهم الخروج
حينئذ كهو من الرعاء **الثالث من له عذر في**
ترك المبيت فلا يتعم به اصلا اما الرمي فلو لحقه عذر
منعه منه ارفع الاستحالة الفدية الا ان اشتد الخوف
ولم يتمكن معه منه اصلا كالواقع في سنة ثمان وخمسين
وتستعيمة فانه قد رد ذلك على الحاج لمررد العرب
وانتشارهم قال الشارح في التحفة وحينئذ
اختلف المغتصرون في لزوم الدم وظاهر كلامهم لزوم
كالمبيت مع الميل الي عذمه وبيان مستند في اقتباسه
مسطر في الفتاوى ومن ذلك المستند ان ما ذكره في
الا عذر بعضه لا يمنع فعله بالنفس وبعضه لا يمنع
الاكتناية فلزم الدم لا مكان العقل واما هذا العذر فانه
له البتة لان كل احد حتى الفقرا المتجردين صار خائفا
على نفسه فلا تقصير فيه البتة وان كلام شارح يفيد
ذلك وان ما ذكره في الاحصار لا ينافيه لان المبيت
ثم يجيب فيه دم مع العذر كما ياتي قال الرمي اولى قيل وقع
تظير ذلك وان علماء مصر ومكة اختلفوا فافتي بعذمه
المصريون كشيخنا ومعاصيريه وبوجوبه المكيون

انتهى

مقابل

انتهى قلت وجرى علي وجوبه ابن زياد اليمني والف فيه
مولفا بسبب اخرين له مال او اختصاص محترم
يخاف ضياعه لو اشتغل بالمبيت او يخاف على
نفسه او عضوه او منفعة عضوه او مال معه
او اختصاص كذلك معه لنفسه او غيره او كانت امرأة
تحتاج الحيض لو تاخرت عن الطواف يمتد معها الرجل الرفقة
فنيقذ رجليها الطواف فتتضرر ببقا الاحرام بل هذا اولى
من اعذار ذكرها او خشي يخاف دما يخشى ان يكون
حيضا **اوله مريض يحتاج الي تفهده او يطالب**
عبد اي رفيقا **بقا** او شيئا ضايعا **او يكون**
به مرض يشق معه المبيت او غيره ذلك من الاعذار
والا وجه مجي ما ذكر من اعذار الجمعة والجماعة هناك مريض
قريب ونحو صديق لا متفهد له اوله متفهدا شغل
عنه بشر الخوالادوية وان لم يشرف على الموت بان
يتعاطى ما يحتاجه او ياتى به او اشرف على الموت
وان كان له متفهد فيهما لتضرره بغيبته عنه او كان
يخاف يخاف من غريمه حبسا او ملامة ولا بينة له
تستشهد بفسره او عقوبة يرجو بغيبته العفو عنها
او يعجز عن لباس لايق به وان وجد ساتر عورته
او يخاف سفر رفقة او كان يبحث عن ضالة يري جوها
وقد سئل الشارح عن نزل مكة فدخل عليه الليل
فنام فلم يستيقظ الا وقد ذهب معظم الليل اكون
النوم عذرا فاجاب اخذ ما تقرر ان عليه النوم كان عذرا

نظير ما قالوه ثمة والابان غلب علي طنه انه
 يستيقظ ويذكر المصظم بعني فلم يستغف
 له ذلك فلا شئ عليه والا لزمه الدم والشم
 لا باحة النفس مر له في الاول دون الثاني نظير
 ما قالوه في النفس موقوف الصلاة ويا تي في النوم
 هنا قبل وقت الصلاة ما قالوه ثمة من الخلاف
 في انه كالمفوم قبله ام لا **فالمصحيح انه يجوز لهم اعادة**
الصوم بمجرد ان ينظروا بعني من وافر دا نظر اللفظ
ترك المبيت للقدرة والهمان ينصرفا بعد الغروب
 عليهم وهم بعني ولا شئ عليهم من الدم والائمه
 الرابع لو انشئ بعد القيد اي ليلة عاشور ذي الحجة
 الي عرفات فلا يستقل بالوقوف عن مبيت مزدلفة
 بحيث لم يمكنه العود والمرو بها في جزء من
 النصف الثاني والا وجب كما قال الزركشي جمعا
 بين الواجبين وهو ظاهر ويؤخذ من كلامهم
 اعتبار الترتيب بين الوقوف والمبيت بمزدلفة
 لسقوط كلامهم من مريها قاصدا عرفة ولو
 لم يجب الترتيب لاكتفي بمروك فاصح اطلاق
 استغفر عنه بالوقوف **فلا شئ عليه** وكذا كف
 استغفر بطواف الافاضة بعد نصف الليل
 عنه لانه استغفر بالركن الا هم من الواجب
 نقله الرافعي عن الفقهاء ووافقه عليه صاحب
 التعريب ثم قال ونظر فيه الامام باظطرار المنتهي
 لعرفه

لعرفه لترك مبيت مزدلفة بخلاف المفروض الي مكة
 ويؤيد الاول انه لو لم يطف طواف الافاضة يوم النحر
 فاستغفر به لم يلا حتى كان اكثر ليلة بمكة لم يكن عليه
 شئ نعم محله قيا سا علي ما قبله ان لم يتمكن بعد
 ثمانية من العود له والا وجب **وانما يومه بالمبيت**
بمزدلفة ومني المنقر غوت من الاعذار **والله اعلم**
 وهذه الاعذار مع استقاطها للالتزم بحصة الفحل
 حيث انه كان عازما علي انه لو لا العذر لحضر
 خلا فالما جري عليه المص من عدم حصول ثواب
 الجماعة في تركها لعذر وصرائح السنة تشهد لما
 قلناه **المسألة الثانية** من مساييل الفصل
يجب ان يرمى في كل يوم من ايام التشريق الثلاثة
كل حجرة بسبع حصيات بالسروط السا بقية في رمي
 حجرة العقبة **فيما بين الحجرة الاولى** وهي التي تسمى
مسجد الخيف وهي اولاهن من جهة عرفات
 هذا اطلاقا بلاء غنا ما قبله عنه **وهي في نفس**
الطريق الجادة يستند يد المرملة وسط الطريق
 ومعهظم جمعها جواد كدابة ودواب كذا في المصالح
فيما تبها من استغفر مني ويصعد اليها ويعطيها
الارتفاع مكانها في الجبل حتى يلقه ن ما علي يساره
 من مني **اقول** ما علي يمينه منها اتباعا قال في
 الضياء ولا يسرع اذا وقف بالرمي بل يندب ان
 وصولها ان لا ترمى حتى يكون ما عن يساره كذلك **يستقبل**
 من المرمى

قوله مني
 قوله مني
 قوله مني
 قوله مني

الكعبة لأنها أشرف الجهات **ثم** يعني الواو **يرميها بسبع**
حصيات واحدة واحدة حال أي مترتبة وتقدم وجب
نصب الجريئين **يكبر عقب كل حصاة** أي عقب أراد به
الرمي كما أن المعتمد سند مع كل حصاة ويومي لهذا
المعاد قوله **كما سبق في رمي جمرة العقبة يوم النحر**
مبسوطا مع باقي شروط الرمي وأدابه ومنها نذب
مقارنة التكبير للحصيات **ثم يتقدم هنا عنها**
أي عن الجمرة الأولى **ويتقدم في قبلة الجبهة يساره** لأنه
أقرب إلى المتقدم عليها بدليل قوله في الثاني الأأن
يتقدم عن يساره كما فعل في الأولى أي الخشية السقوط
من تلك الناحية المرفوعة هنا كذا قال الشافعي لأنها
على الكعبة ولعل هذا باعتبار ما كان انتهى قلت
الثانية ارتقاها إلى الآن ظاهرا جدا بالنسبة للأولى
وإذا انحرف هنا إلى جهة اليسار ترك الجمرة خلفه
كما قال **ويجعلها في نفاه** أي من جهة يمينه **ويقف**
في موضع لا يصيبه الرمي المتطاول من الحصاة التي
يرمي به الجمرة ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى
ينفي عليه بهالة من نفوس الكمال ويكبر ويهمل
ويسبح ليأتي بانفاد الذكر **وبه عومع**
حضور القلب لأنه مدرك الجأبة **وخشوع**
الجوارح أي تسكينها عند العيب وفي الحديث
أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ويعيب
بالحيثه فقال لو خشع هذا لسكنت جوارحه

كما نذب

كما نذب ذلك له لما فيه من الاستكانة التي هي
وظيفة العبد **وعكك** واقفا **كذلك قد روي**
البقرة أي قرأها المعندة حيث لأضر ركه ولا
لغيره بطول الوقوف وسأ الدعاء رواه البخاري
وبالقدرا المذكور رواه البيهقي من فعل
ابن عمر وكان سندا لا يتابع والباقي من
أدب الدعاء وطلب بعده ليل بالحقه الذي بالحج
تدريا **تدب الجمرة الثانية وهي الوسطى**
ويضع فيها كما صنع في الأولى ويقف للدعاء
كما وقف في الأولى إلا أنه لا يتقدم على يسارها
كما فعل في الأولى لأنه لا يمكنه ذلك فيها أو
أقضي أن عدم النذب لعدم التمكن فإذا تمكن
فلا فرق ويحتمل إبقاء العرق وإن زال لا خنلا
فهما في الموضع ونفاوتهما في الأحكام قال الإمام
وهذا في حق من يقيد الثانية الثالثة بأن
كان بها وقت الغروب فإن لم يكن بها جوارح وأقربنا
مزدلفة بدم فوجهان لأنه لم يترك مسبق
النسك الأولى ليلتين أحدهما مذكور أو ذرهم
أو تلك دم والثاني عليه دم كامل لتركه جنس
المسبب وهذا أفقه ولا بد من عوده فها إذا
ترك مسبق ليلتين من الثلاث دون ليلة
مزدلفة أذا لم يقيد الثالثة انتهى وهو
صريح فيما ذكرنا بطريق الأولى لأنه إذا وجب

على صلاة الظهر ابتاعوا وهو من المواضع التي فيه
 فيها تأخير الغرض عن اول وقت وظاهر ان محله
 ان اتسع الوقت كما يدل له قوله اذا زالت الخ
 فيقدمه على فعلها والاوجب تأخير **الرمي**
 فيصليها **نص عليه الشافعي رحمه الله** ويدل
 له حديث ابن عمر رضي الله عنهما في صحيح البخاري
قال كنا نختار نطلب الحين فاذا زالت الشمس
رمىنا وقول الصحابي كنا نفعل من كنايان رفع
 الحديث فهو مرفوع حكاه **السادس العذر** في
 سبع حصيات شرط في صحة الرمي **في كل**
يوم احدى وعشرين حصاة رمي الى كل حجرة
 بسبع حصيات لا يقرب بعد الحصيات كما مر
 كل حصاة برمية كما تقدم بل عدد الرميات
 السابعة الترتيب بين الحجرات شرط لصحة
 ومبها فيه اربا في الحق **الاولي رمي الوسطي**
ثم اجمرة العقبة وترتيب هكذا عن كل يوم
 لو اخذ الرمي لا خذ وقاته فلو رمي الاولي عن
 ثلاثة ايام ثم الثانية ثم الثالثة كذلك يصح
 ونفي رمي كل من اليومين الا حين يكون
 اكمل رمي ما قبله **لا يجوز** ان يكتفي في سقوط طلب
 الغرض عنه **غير ذلك** وقفا مع اتباع **فلو ترك**
حصاة من الحجرات الثلاث لم يرد من اي
تركها امنا الاولي ام ما بعد جعلها من الاولي

يجوز ان تنقل من الحين الى
 الحين ان ينافي الوقت
 الله طلائع

وقال الحنفية بسقوط الترتيب
 فلو بدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطي
 ثم بالثالثة في سجدة واحدة جاز
 لان كل حجرة قرينة بنفسها جاز
 يكون بعضها تابعا للاحد فلا
 يطلبا ين على البخاري وفي
 حنفية انه لو رمي من حدة
 فان لم يفعل فلا يرد عليه

عملا

عملا باسواء التقادير **يلزمه ان يرمى اليها**
 اي الاولي **حصاة** ليخرج عن العهد **الرمي**
الحجرتين الاخيرتين وان كان رماهما قبل
 للاحتمال المذكور فوقع في غير موقعها فلم
 يعتد بهما **الثامنة المواضع بين رمي**
الحجرات ورميات الحجرة لانها من جنس
 واحد والمواضع مبتدأ خبره قوله **سنة**
علي الصحيح وقيل واجبة وصرف النية في
 الرمي لغير النسك كرمي شخص او دابة
 كصرفها في الطواف فينصرف كغيره ولم يلحق
 الرمي بالوقوف لانه انشبه بالطواف بان
 يقصده في العادة والعبادة الى رمي القدر وهو
 مما يتقرب به وحده كالطواف واما السعي
 فيؤخذ من هنا انه كالوقوف كذا في الضياء
التاسعة اذا ترك شيئا من الرمي نهارا
 فما وقع في الوقت الاختياري له **فالاصح انه**
يبدأ ركه باي ايام مني **فبرميه ليل** على العهد
 او فيما بقي من **ايام التشريق** ولو قبل الزوال
 لان ايام مني بلياليها كوقت واحد بالنسبة
 للتأخير لا للتقدم بما ذللا يحوز بعد رمي
 يوم علي زواله قول واحد وما ذكر هو المعتمد
 ايضا وقول الاسنوي كما للشرح الصغير يمنع
 ليل كقيل الزوال ضعيف كما قدمنا الاشارة

رميات

لذلك **سواء تركه عمدا أو سهوا** فإذا تداركه فيها
أيام التشريق **فالأصح أنه أداء** لأنه فعل في
وقته المقدر له شرعا **لا قضاء** وجاء النص على
أنه أداء في الرعاء وأهل السقاية وقيس غيرهم
عليهم وإنما وقع أداء لأنه وقع قضا لما دخله
التدارك كالوقوف بعد فواته ولأن صحته به
مؤقتة بوقت محدود والقضاء ليس كذلك
وما وقع لبعضهم من تسمية قضا إذا لم يقف
المعوي أو نوى مع باطلاق القضاء على ما أخذ
عن وقته الفاضل وفيه دليل لجواز تأخير رمي
الأيام كلها لأخذ أيام مني حتى رمي يوم
النحر وميل السبكي والأذري وابن النقيب
لحرمة تأخيرها وأن كان أداء فيه نظر لأن أصل
الأداء الجواز لا التعارض بل كلام الجمهور صرح
في رده حيث قال نقلا عن الرويان وغيره
لا يرضى للرعاء في ترك رمي جمرة العقبة
يوم النحر ولا في تأخير طواف الأفاضة عن يوم
النحر فإن أخذوه عنه كان مكرها كما خالف
أخذه غيرهم ففعله كان مكرها صريح في عدم
الحرمة وحمله كراهة النجيم لا دليل عليه ومعني
قوله لا يرضى أي لا يصير مباحا بل كراهة إلا أنه
يعتبر فيها كما مر **وإذا لم يتداركه حتى زالت**
الشمس من اليوم الذي يليه فالأصح أنه يجب
الترتيب

١٢٦
الترتيب لأنه نسك متفرق متكرر فشرطه فيه كما
في السعي ورعاية الترتيب في الزمان كرمي عاتية في
الحكاث وتعيينه هنا بما بعد الزوال ليس
منا في إطلاق وجوب الترتيب كما تقول هو الخلف
لتصريحه بأن رمي كل يوم لا يدخل إلا بالزوال
ويجوز التدارك قبله فكيف يتفعل ترتيب
بين ما دخل وقته وما لم يدخل ففعل إن إطلاق
غير ما هنا محمول عليه وعلي وجوب الترتيب
لورمي الجمرات عن يومه وعليه رميها عن
أمس وقعت عن أمس كما لو طاف أورمي عن
غيره وعليه طواف أورمي فإنه يقع عما عليه
لقصد جنس الرمي بخلاف ما لو لم يقصد
الرمي أصلا نظرا لما مر في قصد الطواف عن
الغير وتحصيل نحو أبق قاله الشارح ويتبعه
وتعقبه ابن قاسم بأنه مخالف لما مر قبيل
قوله وإن أذن الخ وشاربه لغوته ثم
فرقه أي الترك في بين والطواف بأن الرمي لا
يقبل الصريح بخلاف الطواف في ضيق كما علم مما مر
في طواف المحمل ولو كان عليه رمي يومين فرمي
الجمرات كلها عن يومه قبل رميها عن أمس أخرجه
ووقع عن أمس كما ذكر الشيخان وغيرهما أي
ولا يعد ذلك مخالفا لقوله أمكن فله خالف
وقع عن نفسه صارفا لأنه قصد جنس الرمي انتهى

في رمي اول اعاد اليوم الغايث اي السابغ
 الحاضر رعاية للترتيب وهكذا لو ترك رمي يوم
 العيد ومن جهة العقبة فالاصح ان يترك في
 الليل والنهار في ليالي وايام التشرع وعلم منه
 ان تعيين كل يوم رميه ليس للوجوب بل للاحتياط
 والفضل وظاهره انه يعذر في ترك وقت
 الاختيار لعارض كمرض يوجب برودة وغيره بحسب
 ويستترط فيه الترتيب كما في نظائره فيقدمه
 على رمي ايام التشرع ويكون رميه في تلك
 الايام والليالي ادا على الاصح لانه فقل في
 رميه واذا قلنا بالاصح اي ان المتدارك
 فيما ذكر ادا لا قضا كان تعيين كل يوم له
 للمقدار اما موربه وقت اختيار وفضل
 لما فيه من الاتباع لفعله صلى الله عليه وسلم
 كما وقا نا الاختيار للصلاة اي فان فيها وقت
 فضله ووقت اختيار ولا يغوت وقتها بغواتها
 وان فات فضلهما واعلم انه يكون كل الرمي
 بانواعه من رمي يوم النحر وعنده الخروج
 ايام التشرع بغروب شمس اخذ يوم منها
 من غير رمي ولا يقدي شي منه بعدها
 لا ادا ولا قضا لعدم ودوده ومي تدارك
 فرمي في ايام التشرع فانها او فابت يوم
 النحر اي فابت وقتها الاختيار لما علمت

فلادم

فلادم عليه لو قوعه في وقته و لو نفر من رمي يوم
 النحر اليوم الاول من ايام رمي او يوم النحر
 بفتح القاف وتشد يد الرائي بها لا ستقر الخراج
 فيها ايامها او يوم التفرق الاول والثاني لرمي
 ونقف ح كلا نفر لوقوفه في غير وقته في الاولين
 ومن غير شرط في الاخير شرعا اي وعاد قبل
 غروب الشمس من اليوم الثاني فرمي في ايام
 التشرع اجزاه العود والرمي بعده فلادم
 عليه من جهة الرمي لادائه ما عليه في وقته
 والمقصد في هذه المسئلة كما يؤخذ من كلام
 الشيخ وغيرهما ان من نفر قبل وقت النفر
 لمعاد قبل غروب يوم النفر الاول وتدارك
 ما عليه اجزاه سواء اعاد يوم نفر ام ثانية
 ام ثالثة بان كان نفر يوم النحر ولا شيء عليه
 من جهة الرمي اما من جهة المبيت فعليه ان لم
 يعذر في تركه فدية فان نفر يوم النفر الاول
 ففيه تفصيل ذكره في المجموع عن الامام والحنيفة
 كما قال الاثنوي والولي العرافي ونسبة عدم ترجيح
 احدهما فيه وهم حاصلة انه تارة ينفر بعد
 الزوال قبل الرمي ولو لحصة وح فان غربت
 الشمس قبل عوده لم ياتي فانه الرمي فلا يندرك
 ولا حكم لمبسته لو عاد بعد الغروب فبان حتى
 لو رمي في يوم النفر الثاني لم يعتد به

لانه ينفره مع عدم عوده قبل الغروب اعرض عن
 مني والمنا سكت وان لم تغرب فاقول زح الش
 منها وقال الرملي انه اوجه الاقوال انه يتعين عليه
 العود فان غربت تعين الدم عليه فاذا غربت
 وهو بمنى لزمه المكسب ورمى الفقد وتارة ينفر
 بعد الزوال قلت فاعني العود عليه لاله
 وتارة ينفر قبل الزوال وفيه فان عاد قبله
 ايض فلا اثر لنفره او بعد الغروب فقد انقطع
 العلايق وان كان خروجه قبل وقت الرمي
 وعاد بينهما رمي واعتد برمي وله النفر قبل
 الغروب انتهى وتارة ينفر بعد الغروب
 وفيه فلا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي
 يومها بل يجب عليه العود ما لم تغرب الشمس
 اخذ ايام التشريق فعمل مما تقرر ان شرط
 نفيه الحائز الذي لا يتبعه عليه بعد ان ينفر
 النفر حال النفر وينفر في ثاني ايام التشريق
 بعد الزوال والرمي قبل الغروب وانه حيث
 لم ينفر كذلك لا يسقط عنه مبيت الثالثة
 ولا رمي يومها ثم ان عاد قبل الغروب ورمى
 ونفر قبله سقط او بعد فلا ويستقر الدم
 وان عاد كما علم مما مر واقتضاه كلام الروضة
 فقول السبكي يجب العود ما لم تنقض ايام
 التشريق جار على طريق الماوردي وقد اختلفت
 المجموع

للمجموع مقابله وكلام الروضة برده وفي كلام الماوردي ما هو صريح
 في رد كلام السبكي المذكور وقولهما في الشق الثاني يتعين عليه
 العود ما لم تغرب فان غربت تعين الدم قال الشيخ عبد الروف
 فان غربت قبل عوده تعين الدم وهو مكرر مع قوله ثم ان
 غربت تعين الدم قبل عوده الخ ولو عاد ورمى قبل الغروب
 فله النفر قبله ولا يلزمه مبيت ولا رمي فلو غربت بعد عوده
 تعين الدم في الفد عنه وعن امسه انتهى **ومتي فان الرمي**
ولم يتركه حتى خرجت ايام التشريق وكذا مع بقاها فيما
 ذكرنا فكا **وجب عليه جبره بالدم** المرتب المقدر
فان كان المتر وكثرت حصيات او اكثر او جميع رمي
ايام التشريق ويوم النحر لزمه دم واحد على الاصح
 المعتمد وفارق ترك مبيت مزدلفته ومني بان ذاك فيه
 ترك زمانين ومكانين وهذا فيه ترك زمانين فقط مع
 جواز ترك رمي يوم النحر في ايام التشريق فان عجز عن الدم
 صام ثلاثة ويدخل وقتها بانقضاء ايام التشريق ثم سبعة
 وفرق بين الثلاثة ان اخرها والسبعة بيوم واحد وان
ترك حصاة واحدة من الحجرة الاخيرة في اليوم الاخير
 احتراز عما لو كانت مما قبلها من الحجرتين في اي يوم كانت
 او من الاخيرة في غير غير اليوم **الاخير** لان الواجب
 حرم كامل لان رمي ما بعد متر وك لغيره وجوب الترتيب
 بين الحجرات **لزمه مد من طعام على الاظهر** فان عجز
 صام خمسة ايام يعمل فيها ما رمي في تركه الليلة **وفي**
حصاتي من الحجرة الاخيرة **مدان** فان عجز صام ثمانية



ايام العاشرة قال الشافعي رحمه الله الجرح مجتمع الحصى
 حله الطبري تفقها بثلاثة اذرع وكانه تقريري به مجتمع
 الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا
 لا يزيد على ذلك **لا ما سال من الحصى** واستاد السيلات
 الي الحصى من المجاز العقلي اي ما سال به السيل **من اصاب**
مجتمع الحصى بالرمي اجزاه رميه ومن اصاب سائل الحصى
الخارج عن ذلك الحد الذي ليس بمجتمع لم يجز لكونه
 في غير محله **والمراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف**
الات وهو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الشارح وتبعه الرمي كلام الشافعي يدل على ان مجتمع الحصى
 المهرود الان يساير جوانب الجرحين الاوليين تحت شاخص
 جرح العقبة مما يلي مني هو الذي كان في عهده صل الله عليه وسلم
 وليس بعيد لان الاصل بقا ما كان على ما كان حتى يعرف
 خلافة وقد يؤيده كقول الجاهل الطبري لا يشترط لصحة
 الرمي ان يكون الرامي في مكان مخصوص نعم مرانه لا يصح الرمي
 وارجح العقبة ومقتضى كلام المحب الطبري فيما مر عنه في
 اصابة العلم المنصوب لانه قصد رميه غير الرمي انه لو كان
 للشاخص سطح اوفيه طاق فاستقرت الحصاة فيه
 او ازيلت بالكلمة واستقرت في موضعه لم يجز وهو ظاهر انتهى
 وجري عليه في الضياء قال المحقق ابن قاسم العبادي هذا
 ممنوع في الجرحين بل هو بعد البعيد للقطع فيها بامت
 الشاخص حادث وانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم
 ومن الواضح وضوحا تاما انه عليه الصلاة والسلام والناس

في زمنه

في زمنه صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يرمون حول محل هذا
 الشاخص دون محله ولو كان كذلك لنقل وضبط لغزائمه
 وكونه مما يجزى ويلتبس واما قول المحب لانه قصد غير الرمي
 فيجوز ان يكون معناه ان الشاخص نفسه ليس من الرمي
 لان الرمي الارض والشاخص لا يعد منها وهذا لا ينافي ان محله من
 الرمي فلا يكون مقتضاها انه لو ازيل الشاخص لم يصح الرمي
 في محله فليتامل انتهى قلت وهو ظاهرا **فلو حول** بالبيتا
 لغز الغافل الرمي **ورمي الناس في غير اى محله واجتمع فيه**
من رميه لم يجز لان الباب باب اتباع الحادية
عشر ليستحب ان يرمى في اليومين الاوليين من ايام
التشريق ماشيا وعليه يحمل خبر الترمذي كان صل الله عليه
 اذ ارمي الجرح مشى اليها ذاهبا وارجعا **وفي اليوم الثالث**
راكبا ان كان راكبا والاما مشيا فهو في رميه كهو في رمي يوم
 النحر وركوبه في هذا اليوم هو المعتمد كما في الروضة واصلاها
 ونص عليه في الاملا ونص الام الموهم خلافة بان الركوب
 خاص بجرح العقبة موول بقرينة نضه الاول **لانه ينفر**
في اليوم الثالث من ايام التشريق **عقب رميه فيستمر**
على ركوبه ومنه يؤخذ انه ينذر لمن فنر النفر الاول ان يرمى
 راكبا وان كان في باقي ايام التشريق وما روي البسم يقي عن ابى
 عمر كان صل الله عليه وسلم يرمى في الايام الثلاث بعد يوم النحر
 ماشيا وذهابا وصححه الترمذي وفي بعض روايه مقال قيل
 وله عاصد فمرو حسن انتهى فمرو ضعيفا او حسن يعقيد
 نذير المشي يوم النفر خلافا لما مشوا عليه فكانهم عدلوا

ولم

عنه لما قام عندهم من انهم فهموا من قول الراوي ذاهبا ورجعا
اختصاص ذلك بغير يوم النحر اذ لا رجوع فيه ويكون التعبير
بحالا يوم الثلاثة ببيان مطلق الرمي لا بقيد كونه مع الركوب
او المشي وحكمة افادة انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يغير
النفر الاول بل كان يتأخر للثاني ولا يصح الجواب عنه بقياس
الركوب اخرا عليه يوم النحر لان ذلك يخرج منه لا يقتضي رد الحديث
خصوصا وقد حسن سنده اوصح **الثانية عشر يستحب**
الاكتفاء بالمثلثة من الصلاة في مسجد الخيف لما له
من الفضل **وان يصلي امام الله المنارة** بفتح الميم
محل الازداحت **عند الاحجار التي امامها المراد**
المنارة المتصلة بالمقبرة التي وسط المسجد بقرار
المسجد الذي له الفضل المستحقة **٨٤ سنة** زمن
زمن الملك الاشرف قايتباي كما بينته مع فضل المسجد
المذكور في كتاب الخيف بفضائل مسجد الخيف لا المنارة
التي على بابها ومحراب القبلة الان هو محل تلك الاحجار اخرج
الازرق عن خالد بن مضر بن انه راي اشياخا من الانصار
يتكلمون بتحريرات مصلاه صلى الله عليه وسلم امام المنارة
قريبا منها قال الازرق في عن جده الاحجار التي بين يدي المنارة
هي موضع مصلي النبي صلى الله عليه وسلم لم نزل نري الناس
واهل العلم يصلون هناك ويقال له مسجد العيشومة
فيه عيشومة ابد اخضر في الجرب والخصيب بين حجرين
من القبلة وتلك العيشومة قديمة لم تزل تثرى ثم انتهي ولا
وجود للشجرة الان وبقر بها قبر ادم عليه السلام اخرجه

ابو سعيد

111
ابو سعيد في شرف النبوة **فقد روي الازرق في انه مصلي**
رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام ميني اي الفرض
بالجماعة لما ان التقل في الرجل افضل منه في المسجد **ويستحب**
ان يحافظ على حضور الجماعة مع الامام في الفريضة ليحصل
فضل المكان والزمان والجمع **فقد روي الازرق في فضل**
مسجد الخيف والصلاة فيه اثنا عشر بالمثلثة المروية عن
الصحابية وقد يتجوز فيها فتطلق على المروي عن دونه الا انها
تفيد فاجرح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى في مسجد
الخيف سبعون نبيا كلهم محضون بالليف قال مروان الحمد
احد رجال سنده يعني رواههم واخرج عن مجاهد قال حج خمسة
وسبعون نبيا كلهم قد طاف بالبيت وصلي في مسجد ميني
فان استطعت ان لا تفوتك الصلاة في مسجد ميني فافعل
واخرج عن ابي هريرة لو كنت من اهل مكة لانيت ميني كل سنة
قال الشارح في هذا اشعار بشرفها ولا يؤخذ منه نذب ذلك
لتوقفه على صحة عن ابن هريرة وانه لا يقال رايا في اخذ
ذلك مع الغفلة عما ذكرناه فوجاهل ضال كيف وقد ترتب
عما ذكر من المقاسد الواقعة في السبت المشهور ميني ما
يتعين على كل ذي قدرة السعي في ازالته وكف من تغفل العامة
به عن الذهاب اليه معتلا بقصد الزيارة والبركة وغافلا
عما يقع فيه من الاعانة على المعصية وايقاع غيره في
الضلال والهلكة وقد وردت احاديث مرفوعة في فضل
هذا المسجد منها حديث الترمذي وابن حبان غير صحيحة
عن يزيد شهدت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

في حجة الوداع فصليت معه الصبح بمسجد الخيف ومنها ما أخرجه الخندي في فضائل مكة لانتشاد الرجال الثلاثة مسجد المسجد الحرام ومسجد الخيف بمكة ومسجد وقرب مسجد الخيف الفار المشهور في دار الرسلات لما صح انه انزلت سورة الرسلات فيه علي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مائة في سفينة الجبل مما يلي اليمن وتبين ما كنت ماثورة لا تعرف الان منها السرحة التي بين الاخشيبيين من منى لخبر مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ كنت بين الاخشيبيين من منى ونفخ ببلده نحو المشرق فان هناك واديا يقال له وادي السرور به سرحة سرخرة اسمعون نبيا اي قطعة سرورهم تحمها عقب الولادة والسرور بثلاث اوله جمع سرور الباقي بعد القطع ومن الماترمة مسجد الكيش اسماعيل عليه السلام اخرج الازرق ان الكيش هبط من ثبير علي الورق الابيض الذي علي باب شعب علي قلت هو المعروف الان بحجر الكيش وروي ان ابراهيم اخذ وذبحه علي الصفا باصل الجبل علي باب الشعب المذكور وبنت عليه لبابة بنت ابن عباس المسجد المعروف بمسجد الكيش ومنها مسجد الخرم معروف بمكة ومنها بقرب منى مسجد البيعة الذي كان فيه البيعة الثابتة من الانصار وقول الحب الفير وزبادي انه بمكة سبق من القلم وبه يندفع ما شنع به عليه جدي الشيخ محمد علالات الصديقي في مثير شوق الانام **الثالثة عشرة يسقط**

ومي

ومي اليوم الثالث من ايام التشريق ومبيت ليلته تحت نقر النفر الاول وهو في اليوم الثاني من ايام التشريق وجوازه بالتص عند عدم المانع منه قال تعالى فمن فعل في يومين فلا اثم عليه الاية وذلك لاثباته بمعظم العبادة وقيدته في المجموع نقلا عن الاصحاب بما اذا بات الليلتين الاوليين والام يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها ما لم تكن معذورا وظاهر مما مر ان صححه ما كان بعد الزوال والرمي قبل الغروب فيجزم قبل الزوال وبعد قيل تدارك رمي عليه وقد زاد هذا المقام بسط الشهاب ابن قاسم العبادي في الجواشي علي كلام الشارح فقال عبارة الروض فان نقر في الثاني قبل الغروب يسقط عنه المبيت اي مبيت الثالثة ولا رمي الثالث وعلى ذلك في شرحه باثباته بمعظم العبادة قال فوخذ منه ان محله اذا بات الليلتين الاوليين فان لم يشتما لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها وهو كذلك فيمن لا عذر له نقله في المجموع عن الروياني عن الاصحاب قال الاسنوي ويجه طرد ذلك في الرمي ايضا ثم قال في شرحه وشمل كلامه ما لو نقر قبل رميه فيسقط عنه ما ذكره وبه صرح الامام مع تقييد النقر بما بعد الزوال ونقله عنه المجموع واستحسنه فقال ما حاصله وذكر ما قدمناه في تفصيل احوال النقر ثم عقبه بقوله لكن تقييد المنهاج والشرحين النقر بعد الرمي يقتضي انه شرط في سقوط المبيت

والرمي وبه صرح العمري عن الشريفي العثماني قال لان
هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح منج
قال الزركشي وهو ظم فالشرط ان ينفر بعد الزوال
والرمي انتهى كلام شرح الروض وخرج بقول الروض
ورمي الثالث رمي الثاني فلا يسقط بل يستقر عليه
دعيه دعه ان لم يعد لرميه قبل الغروب وقضية ما
افاده تفسير المتهاج والشرح حين من عدم السقوط
لمبيت الثالثة ممن نقر قبل الرمي وجوب العود وهو
موافق لما ذهب اليه السكي واذا وجب العود لذلك
فلرمي الثاني اولى فليست اقل وعبارة الشارح في التحفة
اما اذا لم يستمهما اي اللبثين الاوليين ولا عذر له وانفر
قبل الزوال او بعده وقبل الرمي فلا يجوز له النفر ولا
يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها على المعتمد
نعم يتفعه في غير الاولى العود قبل الغروب فيرمي وينفر
ويبحث الاستنوي طرد ما ذكر في الاولى في الرمي فمن تركه
لا لعذر امتنع عليه النفر ولعذر عيّن معه دأركه ولو بالناب
فكذلك لا يمكن جازا انتهى وقوله العود قبل الغروب
قد يقال قياس الرمي وجوب العود ونفعه مطلقا لانه
يح بمنزلة من لم ينفر انتهى وسيل الشارح عن اهل مني
لو ارادوا النفر لسقط عنهم مبيت الثالثة ورمي يومها
فاجاب الذي يظهر انهم كفروهم في ذلك فلا يسقط عنهم
عنهم الا اذا فارقوا مني بنية عدم العود تلك الليلة
الي زوال الثالث فمن خرج كذلك بهذه النية سقط عنه
ذلك

113
ذلك ومن لا لزمه المبيت ورمي الثالث فان قلت كيف
هذا مع ان يفهم معنى يفارقون به غيرهم وهو انهم
متوطنون فلا يسقط كونهم من اهل مني خروجهم
ولو بنية ذلك فقياسا ذلك انه يلزمهم مبيت الثالثة
ورمي يومها مطلقا لانهم لا يفارقون بمفارقة مني
فرقة انقطعت به العلايق الذي صرحوا به تقليدا
للسقوط قلت هذا واضح المعنى لولا ان سكوتهم
على استثنائهم كالصريح في انهم في ذلك كفروهم ويوجه
علي ما فيه بان التوطن امر خارج عن اعتبار الرمي والمبيت
الا ترى انهم يلزمهم المبيت بالفعل ولا عبرة بكونهم
متوطنين الا ترى لو نظرت اظر اليه فقال بالمبيت لان
توطنهم يحصل المعنى المقصود من وجوب المبيت على
غيرهم لكان له وجه وثبت عدم اعتبار التوطن ما
اشترط اليه انه امر خارج حكمي يجب فلذا وجب
علمهم المبيت مع توطنهم وكذا رمي الثالث ومبيتهم
عنهم حيث لا نفر وسقط عنهم بالنفر كفروهم فتأمل
فانه مهم جدا انتهى **وهذا النفر الاول وان**
كان جائزا بالنص فالناخير للنفر الى يوم
اليوم الثالث من ايام الشريق **افضل** لزيادة
الاعمال الا لعذر كغلاء وغيره سوا فيه الامام
وغیر لكن في الاحكام السلطانية انه ليس للامام
ان ينفر النفر الاول لانه متبوع فلا ينفر الا بعد
اتمام المناسك نقله الشارح واسقطه الرمي

ومن اراد النفر الاول فنفر قبل غروب الشمس ليوم
نفره ولا يرمي في اليوم الثاني اي يوم
نفره الاول عن الثالث من ايام التشريق
اي لا يطلب منه ذلك وهل يحرم لانه تعالى عبادة
فاسدة او لا لانه لغو وما بقي معه عند النفر الاول
من حصي اليوم الثالث من ايام التشريق او غيره ليلا
يسقط من حصي الرمي فيجد ما يقوم مقامه ان شا
طرحه يني وان شاد فقه الي من لم يرم
فيرمي به من نفسه واما ما يفعله الناس
اي بعضهم من دفعه فقال اصحابنا لا يعرف فيه اثر
بل هو بدعة وان قال به بعض المالكية والحنابلة
ولم ينفر النفر الاول حتى غربت الشمس وهو
يعرف من غير اخذ في شغل الارتحال لما سياتي فيه
لزوم المسبب بها والرمي في اليوم الثالث بعد
زوال الشمس كغيره من ايام التشريق ثم ينفر ان اراد
ولورحل من مني فغربت الشمس قبل انفصاله
من مني فله الاستمرار والدوام في السير والنفر
ولا يلزمه البيت ولا الرمي لانه تلبس بالمقصود من السير
وقت جوارزه ولو غربت الشمس وهو في شغل
الارتحال لم يحزله النفر على الاصح ما جزم به من
المنع هو ما في نسخ الرافعي المعتمدة وما في الروضة
ونقله في التمهيد عن الرافعي من الجواز انما هو بمعنى
كون الرافعي ذكره كذلك وقد تبع فيه نسخة السقيمة

كذا

كذا قال الرمي وقال الشارح ما جزم به المصنف
هنا ذكره كذلك في اصل الروضة ونقله في المجموع
عن الرافعي واعتراضا بأنه يتبع فيه بعض النسخ
السقيمة والذي في الصحيحة المنع ورد بان
نسخ الرافعي مختلفة لان كثيرا من المتأخرين
بل اكثرهم وافقوا المصنف فيما نسب اليه وكثير
منهم خالفوه في نسبة ذلك والمصنف ما
نقله المصنف واقره لانه الذي منسب عليه القاضي
ابو الطيب واختاره في المرسد خلافا للمنفرد
وابن خليل ومن تبعهما قال الزركشي كالاربع
طريق من اراد مسبب مني الليلة الثالثة من
غير وجوب رمي مني مفارقة مني اليوم
الثاني بعد الزوال قبل الغروب زاد الزركشي
بنية النفر ثم يعقد اليها فاذا اصبح بها لا
رمي عليه انتهى وهو ظاهر ويؤخذ من
اعتبار بنية النفر وان لا يعزم حال نقره على
الهود اليها وهو متعين اذ لو عزم عليه
حتى لم يكن ما فعله نفر بل يجب عليه الهود
اذ لا معنى للنفر الا ترك مني بنية ان لا يهود
اليها ما بقي وقت الرمي وفي قمبي رجوع ولو
لغير حاجة لا يلزمه المسبب وقوله الروضة ولو
نقر متعجلا ثم عاد لسفل ماله لا قيد ولو
عاد بقصد المسبب والرمي بعد النفر الصحيح

لهم يلزمه في اوجه الوجهين لان نية ذلك تبرئ منه
و لو نعت قبل الغروب نعت صحيحا وعاد الى ميث
لحاجة او غيرهما قبل الغروب او بعده جاز النعت
على الاصح ولا يلزمه لعوده بقاء فيها وان كان
وقت العبادة باقيا لسقوطه عنه بالنعت **الرابعة**
عشرة يستحب للامام ان يخطب في اليوم الثاني
من ايام التشريق بعد صلاة الظهر وفي احد
خطبتي الحج الرابع المطلوبة له ويعلم فيها جواز
النعت وما يتوقف على صحة الاول وما بعده منها
طواف الوداع وغيره ليكونوا على بصيرة في امرهم
ويؤدعهم كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع ويحثهم بالمثلثة يحرضهم على طاعة الله تعالى
اي مدة لي منها وعلي ان يخطبوا جميعا بالاستقامة
اتباع الكتاب والسنة وفعل الاوامر وترك المناهي
والتي ان على طاعة الله تعالى عز وجل بعد الايمان
بها وعلى ان يكلوا بعد الحج خيرا منهم قبله
فيستبدلوا الحرص بالزهد والجهل بالعلم والمقصود
بالطاعة وان لا ينسوا ما عاهدوا الله عليه اي
التي موامعة من خير يفعلونه له والله اعلم **الخامسة**
عشرة في حكمة الرمي اي الرمي الكناشي عنه اعلم
ان اصل العبادة منتهي الخشوع والذل والطاعة
الا نقياد للمولى سبحانه والعبادة التي فيها الاستغفار
ويؤيده تعالى بقوله كلها لها معان قطعافان

الشرع

الشرع كونه صادرا من الحكيم لا يامر بالعبث
قال تعالى فحسبنا ما خلقناكم عبثا وانكم اليينا
لا ترجعون فتعالى الله والعبث ما لا فائدة فيه
لهم معنى العبادة الذي هو لازم لكل منها قد
يفهمه المكلف باطلاع الله له عليه والهامه اياه
وقد لا يفهمه لاقته على الافهام **فالحكمة في**
الصلاة التواضع لله سبحانه والخشوع والخشوع
واظهار الافتقار الى الله تعالى ولذا اعتبر في
صحتها او في كمالها على الخلاف الخشوع وقد اثبت
الله على الخاشع فيها بقوله قد افلح المومنون
الذين هم في صلاتهم خاشعون **والحكمة في الصوم**
كسر النفس ومع سورة المائدة الزكاة مؤساة المحتاج
وفي الحج وكذا العمرة اقبالا العيد اشعث بالمهجة في
لهمة فالمثلثة اي منتفخ بشعر الرأس اغس با
لمهجة والموحدة اي غلبة الغيرة من مسافة بعيدة
الثلاثة احوال متداخلة او متراصة ان قيل بجواز
التراخي في بيت فضل الله وسرفه الى الكعبة
والظرف متعلق باقبال كاقبال العيد الرقيق
الي مولاه ما لك ذليلا وذلك من اسباب العفو
عادة والله اكرم من كل كرمي ومن العبادات
التي لا تقصر معانيها بالفقيرة والحنينة مبنيا
لغير الفاعل نايب فاعله ما بعده وبالنوت
له والفاعل مستثنى اي تحت معاشرا المكلفين

ومعانيها مفعول وهو انساب بالادب والظرف
خبر عن قوله **السعي والرمي فكلها العبد بها**
أي بهذه العبادة التي لا يفهم معناها لیس
التقيا ده ومطاوغة فان هذا النوع مما لا
يفهم معناه من العبادات **لا حظ للنفس**
فيه لعدم موافقة هواها **ولا انفس للعقل به**
لعدم ادراك معناه **فلا يحل** بسبب عليه عليه
فعله **الامجد امثال الامر الشرعي** **وكما قال الانبياء**
الطاعة لله تعالى **فهذه** الفائدة المستمدة على
تقسيم الحكم الشرعي لمفعول المفعول وعنده **اشارة**
مختصرة تعرف بها الحكمة في جميع العبادات
والله اعلم اذا حق التعبد بالامور به سواء لهم
وجه ام لا وما ذكره صحيح قال بعضهم لو كان
القصد بالرمي النكاح لجاز بخلاف النكاح
او الاها نه لجاز بخلاف البعد او الاكرام لجاز بالقد
فليس الا التعبد واتباع النص وان ظهر فيه حكمة
اتباع سيدنا ابراهيم علي نبينا وعليه السلام او
زوجته ها جذا الاصل في مشروعية السعي بها
لما عطش ابنها اسما عيل اخرج الترمذي وصححه
وابن داود واللفظ له انما جعل الطوف في البيت
والسعي بين الصفي والمروة ورمي الحجار لاقامة
ذلك لله تعالى واخرج احمد عن ابن عباس رضي
الله عنهما ان ابراهيم لما امر بالمنا سكة عرض له

الشیطان

117
الشیطان عند السعي يسا بقه مسا بقه وفي
رواية فسا بقه فسبقه واليه في وعنه عنه
ان ابراهيم لما ايت بالمنا سكة عرض له الشيطان
عند جمرة العقبة فرمى بسبع حصاة حتى ساخ
في الارض واخرج الحاكيم عنه وصححه جابر بن
ابن النبي صلى الله عليه وسلم ليريه المنا سكة فذ
فانفرج له ثبير فدخل متى فاداه الجمرات
ثم اداه عرفات فبغ الشيطان عند الجمرة
الاولى فرماه بسبع حصاة حتى ساخ ثم رجع
له في الجمرات الثانية فرماه بسبع حصاة حتى
ساخ ثم رجع له في جمرة العقبة فرماه بسبع
حتى ساخ فذهب وبع بالهن فامو حدة
فالمعجزة **عنه** ظهر وساخ بالمهمل فالمعجزة غار
في الارض واخرج سعيد بن منصور انه صلى
الله عليه وسلم سئل عن رمي الحجار فقال الله
ربكم تكبرون وملة ابراهيم لهم تتبعون وجه
الشیطان ترمون ولذا قال الحليمي بنو
عند الرمي مجا هذه الشيطان وقوله ان طهر
لي حصبتك هكذا لو كنت حاضرا عند ما عرضت
الخليل تريد اذ خال الشك عليه فرماك ودحر
لرميتك مثل رميه هذا او انه رمى الموبقات
وتبرأ منها فليس بعائد اليها قال الفزاني واما
رمي الحجار فاقصد به الاتقياء للامراض واللق

والعبودية وانتهى بها مجرد الامتثال واقتصد
به التشبه بأبراهيم حيث عرض له ان يلبس في ذلك
الموضع ليدخل علي حجة بيته فامر الله ان يرميه
بالجارة طردا له وقطعا لطمعه **السادسة عشرة**
اذا نزل من منى في اليوم الثاني او الثالث
انصرف من جرة العقبة رابعا كما هو اي ان
كان رابعا وهو يكبر ان يقول الله اكبر ويهلل ويحمي
الاسمية حال من فاعل انصرف ولا يصلي الظهر
بمني بل يصليها بالمثل **المحصب** او غيره بخالفة
ان تغفل لتغفل الاول ما مر من تدب صلاة الامام
الظهر عني وخطبة يومئذ كما من **و لو صلاها**
بمني جاز وكان تاركا لا فضل بخالفة السنة
ولا كراهة **وليس على الحاج بعد نقر من منى**
حال كونه على الوجه المذكور من عمله جميع المناسك
الاطراف في الوداع ان اراد الخروج من مكة السابقة
عشرة صبح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اي
المحصب بصيغة المفعول من التحصيص بالمهملة
فالتحية فامو حلة اسم مكان بين مكة ومنى وذلك
المكان يعرف بالابطح ويقال له ابطح وخيف
بني كنانة وهو ابي منى اقرب كه في الضياء وفي كونه
اقرب الي منى مالا يخفى **حين نقر من منى وعن**
ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان المحصب وصلي به الظهر والقصر **والقصر**
والعشا

والعشا وجع هجعة من باب هجع قال في المصباح
قام بالليل قال ابن السكيت ولا يطلق الجمع الا
علي نوم الليل قال تعالى كما نفا قليلا من الليل
ما يجمعون وجاء بعد هجعة اي نومة من الليل
انتهى هجعة مصدر موكه والتنوين محتمل للتثنية
والتكثير **نمر دخل مكة** لطف في الوداع وطاف له
وهذا التحصيص مستحب اقتدا برسول الله صلى
الله عليه وسلم فان اصل افعاله التشرع وظاهر
كلامه كالمروضة عدم استحباب نزوله للمتعجل في
ثاني ايام التشرع واستظهر الزركشي لكى ابدأ
عنه استحبابه وان كلامه جري على الغالب او
انهم ائروا الافضل الواقع منه بالذكر وليس
ببعيد والتحصيص مع نذبه في نفسه ابتاعا **ليس**
هو من سنن الحج لانه بعد تمامه **ومناسكه** التي
هو من اجزائه ولوندا بابل القصد به اظهار
نعمة الله تعالى اذا ظهر شعائر الشريعة في المكان
الذي كان لا يظهر شراب الكفر كحلفهم ان لا
ينكحوا بني هاشم ومطلب حتي يسلموا اليهم
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يبايعوه هم الحلف الذي
رفقوه في الصحيفة وعلقوها في الكعبة فاكلت
الارض ما كان فيها من الفطيمة في رواية وفي
رواية اخرى ذكر الله تعالى وفي الحديث انه صلى
الله عليه وسلم قال وهو بمني من لنا عدا ابي

ان اثبتا اليه بخيف بني كنانة اي وهو المحصب الان
 حيث نقا سمي على الكفر وقول عائشة رضي الله
 عنها نزول المحصب ليس من النسك انما نزل له
 صلى الله عليه وسلم ليكون اسما لخروجه وراه البخاري
 لا ينافي ما ذكرناه من اثاره لانه شعار الشيعة
 فيه له دام ذلك كما لرمل الحكمة السابقة فيه كذا في
 الايعاب وقد ذكر ابن سكره ان المحمل المعروف
 انما نزل بمسجد الاجابة كان محل قبسة صلى الله عليه وسلم
وهذا اي كونه ليس من سنن الحج **معني ما** ورواه
 البخاري في صحيحه **عن ابن عباس رضي الله تعالى**
عنهما انه قال ليس التحصيص سنة اي من سنن
الحج وانما هو منزل من منازل السفر **نزل**
رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحيح ان
 اصل افعاله للتشريع فتحمل عليه والحكمة فيه ما ذكر
وهذا المحصب بالابطح وهو ما بين الجبل
الذي عنده مقابله مكة محمل كما قاله الترمذي
 الفاسي علي يسار الهابط من ثنية كذا بالقح
 او علي يمين الهابط منها فان عند كل منها مع
 مقبرة فهي حد المحصب من جهة مكة وما حاذاه
 من المقبرة مستثنى من عرض الوادي لانه
 طوله ليس اقل من كلام الارزقي في حد المحصب
 من جهة مكة ولو كان حده طولا لاطرف المقبرة
 مما يلي مني فغيره بذلك ولم يحتاج جعله
 للثنين

ونزل الخلفاء بعدكم كما واه مسلم

للثنين علي عدم دخول المقبرة اي المذكورة
 في قول المص **والجبل الذي يقابله مصعد** حال
 بصيغة الفاعل **في الشق الايسر وانت ذاهب**
الي مني مرتفع بوزن ما قبله واعدا به متداخلة
 او مترادفة ان جواز ترادفها **عن بطن الوادي**
 هو كما في المصباح كل منعرج بين جبال او كما
 يكون منفذ السيل جمع اودية انتهى **وليس**
المقبرة منه والله اعلم قال الشارح بعد ما واه
 قبل قوله والجبل الذي يقابله ما لفظه ويدل له
 ان المحصب هو الابطح علي ما قال المحب الطبري
 ولا ريب في كون الموضع الذي اسرنا اليه منه
 ونقل ابن خليل عن السافعي ما يقتضي ان
 حد المحصب من جهة جبل المقبرة وهو بقرب
 السيل الذي يقال له سبيل السبت انتهى وما
 عبر به المص ذكره ابن الصلاح والمحب الطبري
 وقال الشارح ويدل لان المحصب هو الابطح
 قول ابن عمر رضي الله عليه ويا بكر وعمر رضي
 الله عنهم كانوا يقولون يا بكر وعمر رضي
 الله عنهم وقال الشمس الرمي عن ذكر كانوا ينزلون
 بالابطح فغيره عن المحصب وفي الضاحي
 المحصب ما بين الجبلين الذي عند مقابله مكة
 والجبل المقابل مضعد في الشق الايسر وانت
 ذاهب مني مرتفع عن بطن الوادي قال وهذا

احسن من قول بعض ما بين الجليلين الى المقبرة
وليسست المقبرة منه **فصل** هو كالقد كذا
لمضمون هذا الباب المفصل او ما اشتمل عليه واصل
القد كذا ذكر لعدد مفصلا ثم مجالا كقولنا تعالى
فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
عشرة كاملة **اعمال الحج** التي يحصل وجوبه
صورته بها **ثلاثة اقسام** لا غير **الركان** ويعبر
عنها بفرضين **واجبات** فارقت الفرضين بالمعنى
المراد من كل في هذا الباب خاصة اما بالمعنى
الاصولي فالواجب كغيره **وسنت** والاداب مندرجة
في السنن كما مر اول الكتاب **اما الاركان** التي
لا يفجده الا بفجودها ولا يقفم شيء
مقامها **خمسة** عملية والسادس هيئة انقاعها
وهو ترتيب المعظم **الاحرام** منه الدخول في النسك
والوقوف و**طواف** **الافاضة** **والسعي** او بدله
اذا قلنا بالاصح السابق تصحجه بدليله **انه**
نسك فان قلنا انه استباحة محظورة فليس
منها **واما الواجبات** التي يجب الدم او بدله
عند تركها **فان كانت متفق عليها في المذهب** **واربعة**
مختلف فيها فانشا الاحرام من الطهارة اي
الاحرام منه لمن مربه فاصدا النسك ولو بعد
مدة طرفة عين فان لم يعت له النسك الا بعد
كان محل عنه محل احرامه **والرمي** **واجبات** متفق عليها
ووجوبها

مدنية

ووجوبهما لقول ابن عباس من شئ من
نسكه شئ او تركه فليهرق دما رواه مالك **واما**
الواجبات الاربعة **المختلف فيها** **فاحدها**
الجمع بين الليل والنهار في الوقوف **فايعرفه**
للقا **بها را** **والثاني** **المبيت بمزدلفة** اي
كونه بها لحظة من النصف الثاني من الليل
والثالث **المبيت ليالي مني** بها معظم كل ليلة
والرابع **طواف الوداع** ذكره في واجبات الحج مع
استقلاله كما سياتي ملاحظته له في الجملة **والاصح**
وجوب الاربعة **الاصح** كما علمت مما تقدم نذب
الجمع بين الليل والنهار في الوقوف **واما السنن**
ويقال لها هيئات **جميع ما سبق مما يقرب**
الحاج **سوي** غير **الاركان** **والواجبات** **لوجوب**
الصفتي **وذلك** اي الزايد عليها **كطواف القدوم**
ونقد **السعي** بعده **والاذكار** **والادعية** فيه
وفي اعمال الحج **واستلام الحجر** **بفتح** **والرمل** **والقاء**
طباع **وساير ما نذر** **اليه** **من الهيئات السابقة**
وقد تقدم في الباب **يضاح** **هذا كله** **واما احكام**
هذه الاقسام الثلاثة **فالاركان** **لا يشترط** **الحج**
اي وجوبه **ولا يجزي** في استقام ما قصد به حتى
بجميعها **ولا يحل** **تحللا تاما** **من احرامه** **بحيث يباح**
له جميع الهيئات **مما بقي عليه** **شي منهن** **حتى**
لوانت بالاركان كلها **اي معظمها** **لقوله** **الا انه**

حاجي ك

قد قيل في غير هذا وكذا في
 وقال ابو حنيفة وما كنت
 والساجدي في القديم
 واحمد علي ان فعلها في
 جميع ايام السنة جائز الا
 ايا حنيفة فانه قال لا يجوز
 فعلها في خمسة ايام من السنة
 يوم عرفة ويوم النحر واما
 الشريفة الثلاثة وقال
 ما كثر ان اهل منى علموا في
 الا يجزئ لهم ان يفتروا في
 هذه الايام الخمسة
 قال اذا غلبت الشبهة
 من ايام التمتع جاز وما
 الغرض من وجوب الايام الخمسة
 غير اهل منى فلا بأس ان كان
 يفتروا في ايام منى فيكون
 الا فتروا في ايام منى
 عند احد منكم ففعلها في ايام
 الستة على الإطلاق
 من كتابه الا في الايام الخمسة
 اهـ

فيعتبر لفرضيتها ما يعتبر لفرضية الحج مما مر في بابها
هذا هو المذهب الصحيح من قول الشافعي
رحمه الله تعالى وهو نصه في كتابه الجديد
 التي استقر رأيي علي ما فيها وذكره لما روي
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج والعمرة
 فريضتان لا يأتيا في أيامهما بدات وحديث جح عن أبيه
 واعمر قال احرم لا اعلم في العمرة حديثا اجود منه
 ولا اصح وحديث عائشة قلت يا رسول الله اعلي
 النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة
 واسناده علي شرط الشيخين وهذا صريح في
 ايجابها وما جاء انه صلى الله عليه وسلم لما سأل
 جبريل عن الايمان والاسلام وغيرهما قال وبالحج
 التمت وتعمروا وسناده في الصحة في رتبة ما
 قبله ومنازعة احمد قال بانه لا يتم الاستدلال
 به علي الوجوب الا لو اخضرت النيابة في الفضا
 وقيل بعموم وقايح الاعيان وفي كل خلاف بل الاصح
 ان النيابة تكون في النفل وان وقايح الافعال
 لا تعمردود بانه امر وهو الوجوب وذلك
 لا يكون في النفل وبان هذه واقعة عين قولته
 وطرق الاحتمال اليها يعلمها فانضحت معاملة
 احمد انه دليل والثاني وهو القديم للشافعي
 انها لا يجب لما روي جابر انه سئل صلى الله عليه
 وسلم عن العمرة اهي واجبة فقال لا وان تعمروا

خير

خير لك والحديث في سنن ابي لهيفة وهو
 ضعيف من قبل حفظه قال السارح وهو
 حديث ضعيف با اتفاق المحدثين وان صححه
 الترمذي قاله في المجموع لكن ورد باسناد علي
 شرط مسلم عن جابر يا رسول الله العمرة واجبة
 فريضتها كفريضة الحج قال لا وان تعمروا خير لك
 وجمع بان لا نفى مساوات فرضها لفرض الحج وبانه
 اكده من فرضها للاجماع عليه واكثرنا باو حبيب
 استعملت كثيرا في غير فعل التفضل والواجب
 بوصف بان فعله خير بهذا المعنى وهذا اولي
 من الجواب بتضعيف رايه بانه وان اخرج
 له الشيخان ياتيان بالغريب ومن لم قال الشافعي
 رضي الله عنه ليس في العمرة شيء ثابت انما تطوع
 ونقل ابن المنذر عن جمع من الصحابة ايجابها
 ثم قال ولا نعلم احدا منهم خالف فيه **ولا يجب** باصل
 الشرع **في العمرة الامرة واحدة كالحج** اما لغرض
 فيستعد وجوبها كذا او قضا لفسادها **ولكن**
يستحب الاكثر يا مئيلة **منها** لما في الحديث عمر
 تترى وجه نسق فذهبن ميتة السوء وعيلة
 الفقير ومحلة ما لم تشغله عن اهم منها وهي
 افضل من الطواف كما رجم جمع منهم المتقي
 السبي واليا فعي والفارس كوري وضافا فيه
 لوجوبها بالشرع فيها ووقوعها فرضي

كفاية لحصول الاحياء بها وتواب الواجب ولو بعد
الشروع فيه اكثر من ثواب غيره وزخ المحب لطريق
عكسه وصنف فيه واستحسنه القزبن جماعة وغيره
ومحل الخلاف اذا استوي الزمان المصروف اليهما **لا سيما في رمضان** لما انها فيه افضل منها في غيره كما
في المجموع عن المتولي وغيره لحديث عمر في رمضان
نقله حجة معي رواه ابن حبان وعبد الجباري
نقضي حجة او حجتين معي اي ان كل عمر فيه هذا
شأنها الا ان المراد عمرة واحدة فقط قاله المحب
الطبري وبسط في الاستدلال له ومن ان النكرة
في سياق التفصيل الظاهر منها ارادة الهوم
ويؤخذ منه عدلها حجة معه وان اختلفا ميتا
وقضيا ونقل ولا بعد في مسايل بفضل النفل
وقليل العمل الفرض وكثير العمل فربه فضلا عن
المساواة ونظر بعضهم لاصل تفصيل الفرض والاد
زيد مستغنى فخص معاد لها بما ثلها نقلا او فرضا
وميتا تا واعتماده صلى الله عليه وسلم اربع مرات
في ذي القعدة دون رمضان فتصد لرد ما كان
عليه الجاهلية من منعها في الاشهر الحرم بالنفل
كالقول وقال البغوي بفضلها فيها لذلك ولو
احرم بها في شعبان فائتمها في رمضان او في آخر رمضان
فائتمها في شوال فالعبرة بانها لا يابتنها بها قاله
ابن جماعة اخذ من انتفاء الدم على المحرم بها
في رمضان

١٢٢
في رمضان كذلك الحاج في عامه قال القرطبي وفضلت
العمرة في رمضان لعظم حرمة الشهر وسنة المضى
والمسئلة اللاحقة من عمل العمرة في الصوم ولا سيما
الماضي في حراو برد وقد اشيا صلى الله عليه وسلم
لعائشة بهذا وقد امرها بالعمرة بقوله اجرك
علي قد رخصك وانتهى ويستفاد من كلام المصنف
ان تكبر برها غير مكروه ولو في عام واحد وهو
كذلك فقد اعمر صلى الله عليه وسلم عائشة في عام
مرتين واعتمرت بعده كذلك وفي رواية ثالثة ان
عمر احوالها من تيد رواه الشافعي وفعلا يوم عرفة
وايام مني ليس كهي في غيرهما ان الافضل في
تلك فعل الحج ونحو ابن جماعة ان عسري الحجة
يلي رمضان في الفضل المذكور لما ورد فيه قال
ابن الصلاح وروي الاعتمار في رجب عن عدد
من الصحابة وفي الصحيحين انه صلى الله عليه
وسلم اعتمرا ربيع عمر حداث في رجب وانكرا
عائشة لها وسكون ابن عمر عليه تأديب معها
والا فامسيت مقدم لما معه من زيادة وبه يرد
قول الحافظ الشافعي في سيرته قول ابن عمر
انه كان يعتمر في رجب قال في الهدي غلطا لما
ان عمره صلى الله عليه وسلم مضبوطة لم يخرج
في رجب لشي منها البتة انتهى وقد علمت
ان امسيت مقدم **و ثبت في الصحيح** الذي

فهو علم بالقلبية عند المحدثين علي صحيح البخاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العزاة الى العزاة كقارة
 والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة قال السوطي
 في الجامع الصغير رواه مالك والبخاري والاربعة
 من حديث ابى هريرة ورواه احمد من حديث
 عامر بن ربيعة مرفوعا بلفظ العزاة الى الهرة
 كقارة لما بينهما من الذئب والخطايا والباقي
 سواء فظاهر الحديث تعميم الصفات والكباير
 والتبغات وتقدم الخلاق في تكفير الحج للاخيرين
 والعزاة كذلك فيه ودليل الاكثر منها في رمضان
في الصحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال عرفة في رمضان فقد ل حجة
 معي رواه احمد والبخاري وابوداود وابن ماجه
 ورواه احمد والبخاري وابن ماجه من حديث
 جابر ورواه احمد والترمذي وابن ماجه عن
 ام مفضل ورواه ابن ماجه عن وهب بن جبير
 ورواه الطبراني عن ابن الزبير وعند البخاري
 في رواية وقال حجة معي ورواه سمويه من حديث
 انس بلفظ عرفة في رمضان حجة معي قلت
 قدم الاصحاب العزاة في رمضان لما ذكر عليها
 في ذي القعدة مع تكررها منه عام الحديبية
 فالقضاء فالحج فانه فعام حجة الوداع مع امت
 المذهب تفديهم فعله علي قوله كتفضل الجعنة
 في موافقتها

سفي
 سفي
 سفي

في موافقتها علي التنعيم لا حرامه بنفسه
 من الاولي وامر عبد الرحمن ابن الصديق ان
 يعمر عايته من التنعيم لجهلهم اعتماراه في الشهر
 الحج علي انه ليس ان الجواز لما ان الجاهلية كانت
 يرونها في الشهر الحج من الخيل الفجر وذلك متأكد
 عندهم فاحتج في رفعه للتكرار **المسئلة الثانية**
للعزاة المفردة عن الحج ولو في التمتع بخلافها في الاحرام
بها مع الحج مبيقات مبيقات زمان ومبيقات مكان
اما المكاني فكمبيقات الحج علي في موافقتها الا في حق من
هو بمكة سواء كان من متوطنا بها او غريبا وان
اقام بها ما عسي ان يقيم فان مبيقاته ثمة نفس
مكة وفي العزاة الحل بالخروج من الحرم الا ان
تحديده فيلزمه ان اراد الا عتمار ان يحرم
الي طرفي الحل ليحرم من المبيقات ولو بخطوة يفتح
 فسكون ولو نقل احدي قدميه للحل والاحري
 بالحرم فان اعتمد علي ما في الحل بحيث لو زالت
 سقطت اجزا والافلا **ثم ذهب الشافعي رحمه الله**
تعالى ان افضل جهات الحل للاحرام بالعزاة ان يحرم
من الجعنة لان النبي صلى الله عليه وسلم بكسر فسكون والرا
 مخففة في الاشهر وصوبه المصنف في تفديبه ونقله
 عن الشافعي وامة اللغة ومحققي المحدثين وبكسر
 اوليه وتشديد الراء وعليه عامة المحدثين وعك
 الخطابين من تحريفهم وقول السارح من تصحيحهم

سبق قلرو في المطالع كلا الفتين صواب موضع
مشهور بين الطائف ومكة وهو اليها اقرب
اذ بينهما ثمانية عشر ميلا كما قال الرازي والبايجي
الفاكهي وتبعهما الاسفي وثنا عشر ميلا كما قال
الفاكهي والاسدي وغيرهما ووجه الفاسي بعد
تخريجه فبينها وبين الحرم من جهتها نحو
ثلاثة اميال سميت باسم امرأة من تميم
وقيل من قرشي لقبها الجعنة قيل وهي المنار
اليها يقو له تعالى كما لي نقضت غز لها كانت
تقول من اول الثمار لا خير ثم تنقضه ففرض
بها المثل في الحق ونقض ما حكم واسمها
ربطه ومحل احرامه صلى الله عليه وسلم المسجد
الاقصي الذي تحت الوادي بالعدوة القصوى
وبها ما شد يد العدو به قال الفاكهي يقال
انه صلى الله عليه وسلم حفر موضع صلى الله عليه وسلم
بيل الشريفة المباركة فلبس منه وسقى الناس
او غرز رمح فنبع وعن بعض السلف اعتمد
منها ثلاثمائة ذبي قال الواقدي واحرامه صلى
الله عليه وسلم منها ثلثة اربعة اثنى عشر بقية
من ذي القعدة انتهى لا يقال انما اعتمد منها ثمان
في رجوعه من الطائف لما صح من انه احرم منها
ليلا معتمرا ثم عاد واصبح فيها كبايت واخذ المحب
الطبري بخطبة المكيين في اعتمارهم ليلة سبع

عشر

الواحد

عشر من ذي القعدة زاعمين الناسي به صلى الله
عليه وسلم في ذلك وفي سيرة السامي الكبرى روي
ابو حاتم وابن حبان ان عمره القضا كانت في
رمضان والجعنة كانت في شوال قال قلت وروي
ابو حاتم انه صلى الله عليه وسلم كان معتمرا عام
الفتح وذلك في شوال قال المحب الطبري لم
ار لغيرة والمشهور انما في ذي القعدة **ثم**
بعد هذا التفسير لا مره صلى الله عليه وسلم عايسته
بالاعتماد ومنها هو كما قال المحب الطبري اما مر
ادني الحل قليلا وليس بطرفة ومن فسر به
تجوز المحل المعروف عند المساجد المعروفة
بمساجد عايسته بينه وبين مكة ثلاثة اميال
وقيل اربعة اي باعتبار طرفة الا بعد مما يلي
من الظهارات سميت بذلك لان عن يمينه جبلا يقال
له بغيره وعن يساره اخري قال له ناعم والوادي
بغمان قال الفاكهي وثمة مسجدان زعم بعض
المكيين ان الحرب الادني من الحرم هو معتمد
عايسته ونقل عن ابن جرير قلت وقد عرفت حدود
الالف ثمان في حدود العشرين من بعض ضاحق
مصر وزعم بعضهم انه الاقصي على الاكمة الحمد
ورجحه المحب الطبري بالتفاهت عند هم احرام
ابن الزبير منه والظاهر انه متبع ذلك الا انه
وقد كان منذ ثمانين سنة فاعلم انضا با

مكتوبة مشعرة بينا قديم تاريخه ثلاثمائة سنة
فبني وحفر بئره قال الاسدي الذي اعتمر
منه عائشة بينه وبين انصاب الحرم غلوة
سهمهم وقدم علي الحديثية الا بعد منه لامة
صلي الله عليه وسلم عائشة بالاحرام منه ويؤيد
رواية الفاكهي وغيره كابيد او في مدريد
عن ابن سيرين انه صلي الله عليه وسلم وقت لاهل
مكة اي لعمرتهم كما في رواية التنعيم وذكر
الاسدي ان له صلي الله عليه وسلم مكة مسجدا
فان صح فعله صلي فيه في عمره القضا او في عمرته
المقرونة بحجة فانه دخل ذلك العام منها
لما اخرج الطبراني انه صلي الله عليه وسلم غير
ثوب الاحرام عند التنعيم حين دخل مكة وقيل
دخل من الحديثية وعدل بعائشة عن الاحرام
من الجعران الا فضل لضيق الوقت او لبيات
الجوز من ادين الحل وليس الفضل لطول
المسافة **الحديثية** بمهمة مضمومة فاجري
مفتوحة فتحنية ساكنة فموجدة مكسورة
فتحنية ثالثة مخففة وقيل مسددة اسم
لبئر بين طريق جده والمدينة في منصرف بين
جبلين فيها مسجده صلي الله عليه وسلم الذي
يؤيع فيه تحت الشجرة قال الفاسي يقال
انها المعروفة ببئر شمش قال الرازي في

شرحيه

وصف
بئر

شرحيه علي ثمانية عشر ميلا من مكة وقال
الاسدي علي احد عشر وعليه فبينها وبين
الحرم نحو ميل لما سياتي في مسافته من هذه
الجهة فعلم انها ليست من الحرم وهو ما عليه
الجمهور وقال مالك وغيره من وعن السافعي
بعضها منه وبعضها من الحل وحديث صلي الله
عليه وسلم هديه عندها في الحل قال ابن جماعة
هو المنقول عن الاكثرين فعلي قول السافعي
يخرج الحرم بالعمرة من ثم لا دين الحل ولا
تقديمها علي غير هاتين وله صلي الله عليه
وسلم بها ومباينة وصلاته ووقوف الصلح
المسبب عنه فتح مكة ونزل سورة الفتح
ثمة وعزمه علي الدخول منها لعمرة النبي
اجرم بها من ذي الحليفة فصله المشركون
كما في البخاري وما في مسلم انه احرم من
الحديثية بعمره قيل خلاف المعروف وعلي كل
قول فقد امتازت بحلق له صلي الله عليه
وسلم معتمرا ومن ثمة قدمها الشيخ ابو حامد
علي التنعيم وعليه فكان اعمار عائشة لضيق
الوقت وقول التنبية كبعض كتب المذهب
التنعيم افضل الثلاثة غلط او مؤول كما بينه
السبكي راد علي ابن الرفعة انتصاره له
ولو لم يحرم من احد ما ذكره ندين له

أن يجعل بينه وبين الحرم بطنه وأدله كحرم ولو
أحرم بالعمرة في الحرم **أنفق أحرامه** لما أن
 كونه من الحل غير شرط لصحة **وبلزم الحرف**
إلى الحل محرما قبل تلبسه بشيء من أعمال
 العمرة والألزامه الدم وإن خرج نظير مجاوز
 الميقات لأحرامه ولا فرق بين خروجه له
 بقصد أو لسفل آخر لما أن القصد مروره
 به كعرفة والأفضل تأخير أحرامه إليه ومن
 قال بفضل الأحرام من دور أهل عليه
 من الميقات قال بمثله هنا **ثم يدخل** أي مكة
فيطوف ويسعى ويحلف أي مرتبا كما ذكر
 فهو من أركانها والمراد الحلف أو ما في
 معناها مما تقدم في الحج **وقد ثبت عمرته**
بذلك ولام عليه لوصوله للحل ومروره محرما
فلو لم يخرج للحل بل طاف وسعى وحلف
ففيه قولان للشافعي رضي الله عنه أحدهما
نصح عمرته لا تيانه بأركانها **وتجزيه** لوجوبها
 صحيحة **لكن عليه دم** مرتب مقدّر **لتركه**
 الأحرام من ميقاته أي المقعد وهو الحل
 والثاني لا تجزيه حتى يخرج إلى الحل ولا
 ينزل محرما بآقيا على حكم الأحرام حتى يخرج
 إليه ظاهرة أنه لذلك يحصل صحتها ولا
 يحتاج لإعادة أعمالها والله أعلم **وأما الميقاتان**
الزماني

الزماني للأحرام من مباحي السنة وقت للأحرام
 بالعمرة فيجوز الأحرام بها في كل وقت من غير
 كراهة لعدم النهي وما يقف مقامه وفي يوم
 النحر وأيام التشريق **لغير الحاج** نعم هي تلك
 الأيام مفضولة لما مر منها للحج **وأما الحاج يصح**
أحرامه بالعمرة ما دام محرما بالحج بأن لم يتحلل
 منه وكذا لا يصح أحرامه **بها بعد التحللين**
ما دام مقاما بمنى للرعي قال الشارح التفسير
 بالآقاه جري على الغالب فلا مفهوم له وألا
 لزم القول بصحة الأحرام وهو بمنى ثم بعد
 نفيه يستغل بأعمالها لأن نية الأحرام لا تنافي
 أقامته ورعيه ولم يقع لؤا به فعلها أن المخط
 الصحيح استحقاق الوقت لبقية النسك
 فلا يصح لنسك آخر ويدل له قول
 الشافعي وتبعه الأصحاب لو نذر لنسك الأول
 فاعتمر لزم من لأنه لم يقع عليه الحج عمل قال
 أصحابه ومن لم ينذر نذر شرعا واعتمد
 في باقي أيام التشريق لم ينقصد منع ما يقع
 من مناسك الحج وثق بوجه من الاستغفار بها
 فيظهر أنه لا يصح الأحرام بها وأن قصد ترك
 الرمي والمبيت إذ القصد المجرى لا يسقط أحد
 أحكام النسك وأن التعبير بالواكف بمنى
 الذي نقله الزركشي كالأذرع عن الحويني

بيان
 فلا

ضعيف وان اعتمد الزركشي وشرط النفر المجوز
لفعلها كونه شرعيا بان يكون بعد زوال
ثاني ايام التشريق ورميه والايات فيه ما
تقدم من التفصيل ثم حيث حوطني بالعود
لم يصح احرامه بها والاصح وان عاذا اليها
وصح احرامه بها قبل طواف الوداع وان
جعلناه من المناسك وفارق الرمي كما قال
السكي بانه احتمل فيه كونه اخر الافعال
لا يمكن تقديمه على العمرة ذلك انتهى وقوله
والا لزم القول الخ غير ظاهر لان الكلام
في الاحرام وان يعاد نحو الرمي مانع منه لاني
اعمالها فلا يترتب على كلام المص لولا الفاء
العيد ما ذكره فتأمل **فاذا نفر من مي النفر**
الثاني او الاول النفر الصحيح بان كان
بعد الزوال ورمي الجمره وكان الاول ايضا بعد
مبيت الليلتين من غير من سقط عنه وحولها
لعد **جازان يقيم فيما بقي من ايام التشريق** لعدم الحائل
منه **لكن الافضل ان لا يقيم حتى تنقضي ايام التشريق** لما مر
من انها في تلك الايام وان جازت عند فقد المانع
منها خلاف الافضل وذلك لخروج من خلاف
من منعه **الثالث صفة الاحرام بالعمرة كصفته**
في الحج في استحباب الفسل للاحرام فان عجن
عنه فالتييم فاذا احرم من التيميم وغسل

كفاه

رذهي
ايام اكل
كرب
وبقال

بفضل

كفاه عن غسل مكة **والطيب والتنظيف** والجرد
في ازار ورداء وصلاة ركعتين والاحرام عند
توجه الرحلة بعد انبعاثها ان كان راكبا او
اخذه في السير ان كان سائدا وفضل الركوب
فيهما على المشي على المعتمد وقيل ان كان
المشي اسبق عليه من اخذ ج المال فهو افضل
وما يلبس من ازار ورداء ونعلين **وما يحرم**
عليه عليه من اللباس والطيب والصيد وغير
ذلك من بياض لما اذا مراد ما سبق في فصل
محرمات الاحرام **وفي استحباب التلبس وغير ذلك مما**
لوح في الحج فان كان اي المعتمد في غير مكة **احرم**
من ميقان بلد لا سواء ميقانها في حقه **جني**
يتدي بالسير بنفسه او يد ايته **كما سبق**
الاحرام بالي وقيل ياتي به عقب الركعتين في مصلاه
في المسجد **وان كان في مكة واراد العمرة استحب له ان**
يطوف بالبيت لما انه مفارق له لدون مرحلتين
ويسن الطواف لذلك **ويصلي الركعتين** المطلقتين
عقب الطواف **ويستقبل الحجر** ويقبله ويسجد
عليه ليختم عمله بما بدا به ثم يخرج من المسجد
من الباب الذي يخرج منه الحاج على ما ياتي
فيه ومن مكة من تنية كذا بالضم والقصر **ثم**
يخرج من الحرم الى الحل فيفعل هذا ان ينسلكه الماء
وما يفعله الناس من الفسل من بسايتن قريبة

ويقال

من التمتع لعسر لما في التمتع كاف **للاحرام**
فاذا لم يتمكن منه **يحبس** **توب**
الاحرام ان كان ذكر والا فتبا بها بحالها الا
ان لا تستر وجهها بساير ما ولا يد بها بفتار
ويصل ركعتين ويجزم بالعروة اذا سار
اي يشرع فيه وهو الحل **ويلبى وكل هذه**
الامور على ما سبق في الحج لانه زينة الاحرام
ولا يزال يلبى حتى يدخل مكة اي ويشرع
في الطواف كما يدل له قوله **فيسد** **بالطواف**
وجوبا ويقطع التلبية حتى يشرع في الطواف
لا خلة في التحلل ويرمل في الطواف
الثلاث الاول يضم ففتح لما انه في طواف
يعقبه سعي **ويكفي** على سعيته **في الرابع**
البواقي **في سبغ في طواف القدوم** ويضطبع
فيه وفي السعي **ثم يخرج** بعد صلاتي ركعتي
الطواف وتقبيل الحجر واستلامه والسجود
عليه **فيسعى بين الصفا والمروة** سبعة **على ما**
وصفناه في الحج من العدو قبل الميل من جهة
الصفا بخمسة وستة اذرع الى بين اميلايت
الذي بين احداهما جدار المسجد والاخذ بيد اب
العباس رضي الله عنه **فاذا التمسعه** ولم يبق
شي من **حلق او قصر** ثلاث شعرات **عند مكة**
بيان فضل محله **فاذا فعل ذلك** المذكور **تمت**

عمرته

عمرته وحل منها حلا لا كاملا لوجود جميع اركانها ولم
يبق منها من اعمالها شي اصلا **وليس لها** لقصر
زمنها غالبا **الا تحلل واحد** هو جميع ما ذكر
فان كان معه اي المعتمر **هدي** **استحب ان يذبحه**
بعد السعي وقبل الحلق كما يقدم الحاج الذبح على
الحلق **وحيت** اي في اي مكان **دخل** **الحدي** **من مكة**
او الحرم بيان لا بهام حيث **اجزاه** لانه يبلغ
محله ومقتضاه انه لا يذبح في خارج عن الحرم
وهو كذلك الا في حق المحضر **لكن الافضل** **عند المروة**
لانها موضع تحلل كما يستحب للحاج الذي بمكة لانها
موضع تحلل ولو ذبح في غير هاتين الحرم اجزاه
فالعمرة مقبولة عليه **واركان العمرة اربعة** بل
خمسة خامسها الترتيب في الكل وسكت عنه للعلم
به من كلامه ولذا لم يعد من اركان الحج مع
انه منها لكن في المعظم اذ لا ترتيب بين الحلق
والطواف **الاحرام** نية الدخول فيها **والطواف**
والسعي والحلق **اذ قلنا بالاصح** انه نسك
وما نقص من الحج الا الوقوف لعدم وجوده
فيها **واجباتها** **التفديد بالاحرام من الميقان**
لا حاجة للتفديد فان جاوز بلا احرام بها او
احرم المكي من الحرم ولم يخز للحل وجب
عليه دم **وسننها ما زاد على ذلك** المذكور
من الركن والواجب والله اعلم **الرابعة**



536

جی ۵۱۴

برفع نسبة القبط له من الكعبة على ظهر الطوفان
فتموج به فالتقاءه بالمدينة قبل وسبب
تفضيلها ما روي إن مد فنت الإنسان في
البقعة التي أخذ منها طينته عند ما
خلق أخرجه ابن عبد البر موقوفاً عليه
فقد روي الزبير بن بكار أن جبريل أخذ
التراب الذي خلق منه صلى الله عليه وسلم
من الكعبة فرجع الفضل المذكور ملكة ابن
صاح قال ابن قاسم القبادي وقضية الجواب
وسبب التفضيل المذكور وما بعده إن
فضل البقعة المذكورة ثابت قبل دفنه
فيها بل قبل موته بل قبل هجرته نعم قد
يقال تفضيلها على الكعبة والعري والكري
أنما ثبت بعد دفنه فيها لسرفها به لا
قبل لأنه ليس فيها إلا مجرد أنها جزء من
الكعبة فلا يزيد على بقية أجزائها إلا أن
يقال أعدادها لدفعه اقتضي من بيتها على
بأقي أجزائها وإن لم يكن قد دفنت بها
وهل البقعة المذكورة أفضل من منزله
صلى الله عليه وسلم في الجنة أو إذا كان أفضل
كما يسبق إلى الفهم قد يقال هذه أفضل
ما دام فيها فإذا صار في الجنة صار منزله
أفضل وقد يقال يجوز أن يكون هذه

منقولة

منقولة من منزله في الجنة أو ينقل إليها فلها
حكمه فليتامل انتهى **وقال مالك رحمه الله**
وجمع من اتباع الثلاثة **المدينة أفضل** قال
ابن عبد السلام ومعنى التفضيل كثرة ثواب
العمل في أحدها على الآخر وكذا في الزمان
وموضع القبر الشريف لا يمكن فيه العمل فكيف
الجمع على تفضيله وأجاب القدر في منع حصر
سبب التفضيل في كثرة ثواب العمل بل قد يكون
بغيرها كجلد المصحف بفضل جلود الكتب وسأيد
الجلود للجمهورية ولولا ذلك لما أمكن التفضيل
لتقدير العمل فيه ويعبر به قول النبي السبكي
التفضيل يكون لكثرة ثواب العمل وفيرة وإن
لم يكن عمل فإن القبر الشريف ينزل عليه من
الكلمات ما تقصر عنه العقول فكيف لا يفضل
جميع الامكنة وقد يكون عمله هو صلى الله عليه وسلم
فيه مضاعفا باعتبار حياته به ومضاعف عماله
فوق مضاعف عمل غيره انتهى قال السارح
والتفضيل يراد به تارة شرف الشيء في ذاته
وتارة مع شرف تعاقبه فمن الأول كون المصحف
أفضل من غيره ونحوه ومن الثاني كون مكة
أفضل من المدينة وأما القبر الشريف والسموات
أن قلنا بفضيلتها على الأرض كما اعتقد المؤمنون
لغيره ونقله الجمهور واعتمده غير وعلمه بأنه

لم يوص الله عليها وحكي عن الأكرمين تفضل الأرض
واستظهر بعض المناخرين وأنه المتقين لحلوله
صلى الله عليه وسلم وخلق الأنبياء منها ودفنهم
في صحاح كنه من القسم الأول وهو ما يوصي
كلام القراني والسكي ومن الثاني أن لا يشترط
في التفضل باعتبار العمل أمكانه في المحل با
لتفضل بل يكفي صلاحه له وإن لم يكن لمعنى آخر
على أنه قد وقع العمل بمكة بالسما السيد نا عيسى
ويكنى وقوعه في القبر الشريف بأن يشهد من
والقباذ بالله فيقصد أصلاحه عمل فيه أو يذكر
فيه مضاعفة بخفى تهليل فالعمل فيه أفضل من الكعبة
والعرش ورح فلا أسكال **ودليلنا على فضل**
مكة ما رواه النسائي بأكبر وأقصر وغيره
كأحمد وعبد الرزاق وابن ماجه وابن
حيان وعبد بن حميد والضا المقتدى
والطبراني والحديث صحيح كما قال الترمذي
ونقله عنه المصنفان يأتى وغيره **عنه عبد الله**
ابن عدي بفتح المهملة الأولى وكسر الثانية
ابن المحرر بفتح المهملة فسكون وهذا
الصواب وما في بعض النسخ واعتبر به المحرر
ابن الجبان معترض بأن أحدا من رواة السنة
لم يرو له شيئا **له سماع النبي صلى الله عليه وسلم**
وهو واقف على راحته مكة **أحس**
بالخزورة

تحريف

بالخزورة بمهملة مفتوحة فزاي ساكنة فواف
مفتوحة وفتح المحررين الزاي مع تشديد
الواو تصحيف وعبد السارح بن تصحيف
ومرسله في الجعد نه فلا تغفل وضابطها ابن
السراج بما ورد به دعوى كبرياء الثاني
وهي الدابة الصنف محلها مشهور باستقل
مكة عند منارة المسجد النبوي أخيرا دعيها
سوق الحناطين ورواية الطبراني شري
مكة تصحيف صوابه سوق مكة صرح به
رواية أحمد وقيل بقنا دار الحنزان وقيل
غير ذلك **يقول** صلى الله عليه وسلم **مكة** عنها
أو تخاطبها لها حتى خرج من مكة في عمر
القضا لأنه أراد الإقامة بها للنسابة بمونة
فأبت عليه قريش والقول بأنه قال حين
الخروج للهجرة يرد قول الراوي علم راحته
وفي رواية مرسله قال وهو بالبحر عام الفقه
ولأننا في احتمال التقدير وكذا يقال في روايته
أنه وهو على الصفا إلا أنها غريبة والله **أنك**
الحسن رضي الله وأحب أرض الله إلى الله
أكد لدفع ما قد يحتاج من مفضو لئلا يلام
الإلهي بالهجرة منها لطيفة بأن ذلك لا يمس
ذكر بل لسرا جيرا لله أعلم به ويدل له قوله
ولو لا أني أخرجت منك تأمل حسن فضل

لم يذكر سبب خروجه وينسب إلى الساعين
فيه تحبباً لهم وستر لسوء أفعالهم والكره من آثار
فهو علامة قول يوسف وقد أخرجني من
السجن ولم يتعرض للحب **ليس** الفتي سيد
في قومه **كفى** سيد قومه المتقارب **ما خرج**
تسرف المكان عند الله لا لهوي نفساني وميل
طبيعي **ورواه الترمذي** أيضاً في كتابه **كتاب**
المناقب وقال **حدث حسن صحيح** والجمع
بن العصفين أما باعتبار وصف كل من سديه
أن تعددوا لا باعتبار الاختلاف عند الحديثين
دارت رواية بمرتبته الصحة أم لا كما حققه
الحافظ ابن حجر في تهذيبه وبيته في
تذهيب المذهب للديباج المذهب وحديث
الحاكم في مستدركه مرفوعاً اللهم أنك تعلم
أنهم أخرجوني من أحب البلاد إلى واسكني
أحب البلاد إليك موضوع إجماعاً كما قال ابن
عبد البر وابن دحية ولا دليل فيه لأفضليتها
على مكة كما نقله ابن المهيدي عن مالك وخب
الطبراني مرفوعاً المدينة خير من مكة ضعيف
بل منكر وإي كما قاله الذهبي وخبر اللهم جعل
بالمدينة ضعيفاً ما بمكة من البركة لا يدل على
الأفضلية خبر اللهم حبب الينا المدينة كحبنا
مكة أو أشد وفي رواية وأشد أما الأولى فلك
وأما

موضع

كثرة
السمه

وأما الثانية فلا نه بعد وجود مانع سكنى مكة
ففيه تسلية قلب أصحابه عنها فلا يتأ في
قوله لقد عرفت أنك أحب البلاد إلى الله تعالى
وأكرمها عليه الصريح في أفضلية مكة فإقامته
لها في الحياة أفضل منها بالمدينة وكذا المكون
بمكة كما ذكره الشارح في تحفته ورد علي من خالف
فيه **فينبغي** يطلب **الحاج** أن يفتنر بمعنى الحج
وجئ به للمبالغة بعد قضا مناسكه من مقامه
بمكة لتسرفها ونحو ثقب العمل الصالح بها **ف**
يستكثر من الاعتناء لتيسره فيها **ومن الطوائف**
الذي هو أقل أو أجل ما يوجد في صحايف العمال
كما جاز ذكر مرفوعاً في المسجد الحرام قيد لبيات
الواقع فإنه أي المسجد **أفضل الأرض والصلاة**
وكذا بابا في الطاعات كما ذكر ويدل له الحديث
الأنبي في حرم مكة **فيه** أي المسجد **أفضل منها**
في غير من الأرض يستعمل كل مكان لأنه اسم
جنس محلي بالفعول وكذلك الحال الموكدة
أي جميعاً فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاة في مسجد يهدى المصطفى إليه المذكور خير
من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ليس
الحديث قاطع النزاع لأن ما لا يري الصلاة في
مسجد نفل الف في غير إلا المسجد الحرام فنفذ

فيه بدونه واصله منه وادعي ابن عبد البر انه
قاطع للنزاع ما رواه احمد والبخاري وابن خزيمة
برجال الصحيح صلاة في مسجد هذا افضل
من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة
في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في هذا
فإذا ثبت خبره أي مسجد المدينة ولفظ البخاري
الا المسجد الحرام فإنه ين بد عليه بما في رواية
صلاة في مسجد افضل من الف صلاة في غيره
الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام تفعل
مائة الف صلاة قال بعض ائمة عبد البر حديث
صحيح قال بعض المحدثين وصدق فيما قال
فإن رجاله ثقات من عبد بن حميد إلى ابن الزبير
رضي الله عنهما وفي احكام المساجد للزركشي
أن الحديث رواه من ذكره وابن حبان في
صحيحه ولم يذكر ابن خزيمة قال الزركشي
واسناده على شرط الشيخين لا جرم صحيحه
ابن عبد البر وقال انه الحجة عند الثنازع
وأنه نص في موضع الخلاف قاطع عند من
رسله ولم يمل به عصيته ثم ذكر طعن بعض
الناس في بعض روايته ورده بما فيه طول ثم
نقل عن الذهبي أن اسناده صالح وقال ابن
عبد البر وقد رواه بأسناد اخذ رجاله
اجلا ولم ينفرد به ابن الزبير بل روي ما يوافق

النسب

النسب وجابر وابو الدرداء وروي بأسناد حسن
فضل الصلاة في المسجد الحرام غيره بمائة الف
صلاة وفي مسجد ي بالف صلاة وفي مسجد بيت
المقدس خمسين صلاة وصح عن عمر رضي الله
عنه صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة الف
صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم قلت وهو
مما لا مجال للترجي فيه فهو مرفوع حكما ووردت
اخبار تخالف ما ذكره يفتح بها الضعيفها واخرج
الطبراني بسند رجاله ثقات عن الارقم أنه
صلى الله عليه وسلم قال له صلاة هنا أي في المسجد
النبي خير من الف صلاة بئمة أي بمسجد بيت
المقدس ومن انما فيه بخمسين صلاة وقال
بعضهم ثبت انها فيه بالف فعلى الاول تكون
الصلاة في المسجد النبي بخمسين صلاة
فيما عدي المسجد الحرام والاقصى وعلي الثاني بالف
الف وعليه مع ما مر في حديث ابن الزبير وغيره
تكون الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف الف
في غير مسجد بيت المقدس وبين وعلى الاول تكون
بالنصف فيه من ذلك ثم قيل المراد بالمسجد
الحرام في الحديث الكعبة والله المحب للطريق
يلتفت الا الكعبة عند النساء وابن الجوزي
 وغيره ايضا كذلك وقول شيخ الاسلام ابن تيمية
الذي في النساء الا المسجد الكعبة معارض بقول

انتهى علي انه يومهم استقفا فعملها فيه ما في الذمة
وهو خلاف الاجماع وتعميم المضاعفة فيما ذكر للعرض
والنقل لا ينافي تفضيل النقل في البيت للحديث
فيه خلافا لبعض المتأخرين لما ان المقصود
قد يكون فيه مزية علي ان افضل الخ تباع
ينهي علي فضل المضاعفة كما مر اول الكتاب
ويستحب التطوع بالطواف استحبابا
مؤكد **الكل احد** من ذكر وغيره **سوا الحاج**
وغيره من ذي النسك وغيره **ويستحب**
في الليل والنهار وفي اوقات كراهة الصلاة
اي في غير الحرم المكي وفيه عند الائمة الثلاثة
ولا يكره في ساعة من الساعات لعدم ورود
نهي ولا ما في معناه عنه **وكذا الاكثر صلاة**
التطوع في وقت من الاوقات بمكة المحرومة
بالعمرة لعدم سور لها **ولا يفيضا من بقاع**
بكسر الموحدة وبالقاف جمع بقعة وفي المصباح
البقعة من الارض القطعة منها ونظم المياء
في الاكثر فيجمع علي بقع كقرفة وعرف وقفة
فيجمع علي بقاع ككلبية وكلاب انتهى **الحرم مكة**
لخبر يا بني عبد مناف لا تنفقوا احد اطاف
بهذا البيت وصلي اي ساعة شاء من ليل
او نهار روي به يعلم يعلم فبح ما يفعله المسلمون
من منع الطواف للنساء وقت الاذان لا نقضا

الصلوات

الصلوات وافي بحرمته الطنبذاني اليه والى
فيه المحقق ابن عبد الغفار اما لي مؤلفا اطلب
فيه سماه ازالة الفساح عن حكم طواف النساء
بعد العشاء لكن ما لا سبب له من النافذة فعملها
فيه خلاف الاول **بخلاف غير مكة وتكره** فيها
ما لا سبب له متقدم او مقارن كراهة تحريره
ولا تعتقد لخير ثلاث ساعات بها نار رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي فيهن
وان نقر فيهن موتانا يعني بعد صلاة
الصبح لا يرتفعها كرمح ووقت الاستسقاء للزوال
الايعم الجمعة وبعد صلاة العصر لغروب الشمس
واختلف العلماء في الصلاة والطواف في المسجد
الحرام **اياهما افضل** اي اكثر ثوابا عند اتحاد
الزمن المصروف في كل فقال **ابن عباس وعبد**
ابن جبير يضم الجيم تاييعتان اي ضم وعطاء
ومحاهدا الصلاة لا هل مكة اي اهل الحرم
افضل من الطواف لفضلها مع تمكنهم من الطواف
اي وقت ارادوا **وما القديبا** الذي لم يبق طواف
ثمة **فالطواف لهم افضل** قدمه علي متعلقة
اي افضل اهتما ما واختار المحب الطبري
جماعة متأخرين وهو مذهب مالك وابن
حنيفة ما ذكره عن ابن عباس وغيره بعد ان
قال ان ظاهر المذهب تفضيل الصلاة وقد

يو يله ما رواه الفاكهي وابو ذر من حديث
كان احب الاعمال الي النبي صلى الله عليه وسلم
اذا قدم مكة الطواف بالبيت وحياب بحمله
علي طواف القدوم بقربنة التقييد بالظفر
بعده فليس ذلك خلاف الظاهر ويدل
له ايضا انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم
الاكثر من التطوع بالطواف اكثر من
حفظ عنه من اكثر الصلاة ثم **وقال**
صاحب الحاوي الكبير هو ما ورد في **من اصحابنا**
في المذهب **الطواف افضل** سكن عليه هنا
كما لم يجمع كما انه اكتفا بما قدمه فيه في الصلاة
ان المشهور ان الصلاة افضل عبادات البدن
ومن ثمة تعقبيه في الروضة بان ظاهر
عبارة جماعة خلافه قال ولا ينكر هذا ويقال
لها انه صلاة لا ينه عن الاطلاق لا تنصرف
اليه وهذا اقوي في الدليل انتهى اي لا مانع
ادلة افضليتها صحة ويقوله لانها لا
يبرد علي مدعي ان ما جاز في تفضيلها دال
علي تفضيله لحديث الطواف بالبيت صلاة
وجه الرد ان ثمة مضاف اي مثلها والمماثلة
لا تقتضي التساوي من كل وجه فعلم ان
ظاهر كلام الاصحاب وصرح كلام المصنف وبيعه
اكثر مما خفي في افضليتها وهو كذلك وان وافق
المأوردي

جماعة منهم ابن عبد السلام استناد الحديث اكرم
سكان السما علي الله تعالى الذين يطوفون حول
عرشه واكرم سكان الارض علي الله تعالى الذين
يطوفون حول بيته ولا حجة فيه لانه عزيب و
وحديث ان الله ينزل في كل يوم وليلة ما به
رحمة الحديث ولا حجة فيه ايضا للضعف كما جزم
به ابن جماعة وغيره بل قال ابو حاتم انه منكر
ورد قول الجافظ المندري والذين يعرفون
رواه البيهقي باسناد حسن باسناد الجافظ
ابن حجر تحسنته لكن جمع من جابونه له طرقا لعله
يرتقي بمجموعها للحسن لغیره وبسليم حسنه
فلا دليل فيه لان المقصود قد يخص عن الفاضل
بمزية بل من اياها هو مشهور وقول القاضي
بافضلته الحج علي الصلاة المحكي اول الكتاب
ضعيف ولا موافقة فيه بتسليمه للمأوردي لان
لان افضل اركان الوقوف لا الطواف خلافا لابن
عبد السلام ولا يلزم من كونه تحية البيت الا فضل
تحية المسجد المقصود تفضيله عليها لانه لما
اختص به ولم يوجد الا حوله ناسب كونه
تحية لا افضلية والذي استوجهه الخارج و
فسم السنين علي كل طائف اخذ امنه فاعله
الجمع المحكي بالعموم حيث لا عهد ومدلول
العام كلية اي الحكم فيها علي كل فرد فرد

فهو متضمن لقضايا مستقبلية متعددة بعدد
أفراد العام لكن مع استواريهم في القسم يعرف
بينهم بمقدار العمل فستكون الأقل قليلة و
والكثر كثيرة تتفاوت وتتفاوت العمل كما
يتفاوت مدركة العمل الجماعة من أول الصلاة
ومدركة ما من بعد فلكل سبع وعشرون
إلا أنها في حق الأول أكمل وأكثر من أدراك
ما بعد وهكذا كل لاحق بالنسبة للسابق
وكذا يقال في الأربعين والعشرين فأت
قلت يحتمل المراد احصاء الطائفتين في جملة
كل يوم وليلة ثم يوزع عليهم كل واحدة
من الستين بحسب تفاوت أعمالهم قلت هو
محتمل لكنه راجع للأول لأن كلامهم حصل له
هنا جزء من الستين فهو كمن حصل له
الستون من غير توزيع وحيث فيمكن جعله
غير الأول انتهى وهذا الذي استوفى جملة
سبعة إليه المحب بعد ذكر نساء وركب
الطائفتين أقلالا وأكثرالا في الطائفتين وزيادة
المكثر بامر خارج أو تفاوتهم كما ذكر وزاد
وهو الأظهر ويؤيدك أن الحديث ورد في
الحديث والتخصيص وما هذا بسببه لا يسوي
فيه بين القليل والكثير ونظرة أقطاع
النسأت قطعة من ماله تبرأ وتعيينها

لطلب

أي للمصلحة
أي للناظرين

لطلب العلم ثم يغافل بينهم العطا بحسب طلبهم
فذلك مستحسن ولا بعد مخالفا انتهى **الثانية**
لا يرمل ولا يضطرب في الطواف الخارج الحج أي
النسك ولو عمره بلا خلاف كما سبق بيانه وأت
اختلف فيه في الحاج أهوا في طواف القدوم أم فيما
يسعى عقبه منه أو من طواف الأفاضه **الثالثة**
لا يقبل مقام إبراهيم ولا يستلمه ثلاثا بيده ثم
يقبلها **فانه بدعة** لا ترجع لأصل شرعي **وقد**
روي بالنسبة لغير الفاعل **عن ابن الزبير** الصحابي
الجليل **ومجاهد** التابعي **كرهه** لا يعارضه
ما جازم أنه والحج ياقوتان من يواقيت
الجنة ولولا أن طمس فورها وفي رواية لولا
ما مسهما من خطايا بني آدم لأضنا أما بيت
المشرق والمغرب وما مسهما من ذي عاهة
الاستغنى وغير ذلك مما أوردت الكثير منه
في مؤلفي التبجيل والتعظيم لعل مقام إبراهيم
لأن التقبيل والاستلام عبادة تان مطلق تان
في الحج الأسود بالنسبة فلا يشبهان لغيره إلا
بذلك لأن القلة في مشروعيته لم تنضم حتى
يتأتى القياس وينسلم أيضا فلما
توجد في المقام بخلاف الركن إليها ففيه
بعض ما في الحج فدل على أن بينهما حافض
قياسه عليه في بعض الأحكام السابقة ووضع



ابن عمر يده علي مقعده صلي الله عليه وسلم من المنبر
علي وجهه لا دليل فيه مشروعية مثله هنا مع انه
فعل صحابي وليس تقبيله اولي من قول الحنفية
يستحب تقبيل عتبة باب الكعبة عند الوداع
لنوقفه علي قولهم بالقياس او الاستحسان في
مثل ذلك مما لا نقول به علي ان التقبيل بالوداع
ربما يدل علي منع الحائض من الكعبة بها ويؤيد
ما ذكره ما رواه الازريعي عن قتادة انما مروا
ان يصلوا عنده ولحم يوق مروا بمسجده ولقد
تكلفت هذه الامة شيئا ما تكلفت الامم قبلها
ولقد ذكرنا لك بعض من راي اصابعه فما زالت
هذه الامة تسميها حتي اخلو لغت فلذا كره
احمد تقبيله ومسسه باليد وسمي مقام ابراهيم
لانه الذي قام عليه اذ بني الكعبة او اذ بنى
الناس بالبحر او غسلت زوجته ابنة اسمعيل
راسه حتي جالس عنه اقول اولها لايت
عيسى وابنت جبريل وغيرهما وغيرهما وبنيت
باني الاقوال في التمجيد وزدت حكاية قول
دابع ممة ولا مانع من تعدد الاسباب وتسميه
بذلك منها **ولا يستلم** مصدر راو حال حذف
عاملها وصاحبها وفيها كلام طويل او دعت
في غير هذا المكان ونبهت عليه فيما **الركن**
النسامين اي اللذين من جهة الشام احدهما
عراقي

قول المصدر الخ اليه المصدر فاعل
نسخة التمس كانت والاسلام
فليحذر اهله

عراقي والاخر عن بي مقابل الشام وذلك لانها ليسا
علي قواعدا برأهم المسئلة **الرابعة يستحب لمن**
جلس في المسجد الحرام ان يكون وجهه متوجها الي
الكعبة لما انهما من اسرف الجحان وفي الحديث خير
المجالس ما استقبل به القبلة **ويقرب منها** لان العز
منها قربه **وينظر اليها** ببصر ايماننا مؤمنا
بالثواب الموعود به الناظر **واحسبا** با اعتداد
به **فان النظر اليها عبادة** لقوله صلي الله عليه
وسلم النظر الي البيت عبادة رواه ابن الجوزي
وقد جاز النار مراده منها ما يعبر مرفوع كما هو
احدا اطلاقة **كثيرة في فضل النظر اليها** كقول
صلي الله عليه وسلم من نظر الي البيت ايمانا واحسابا
غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحشر
يوم القيمة من الامنين وقوله من نظر الي البيت
نظرة من غير طواف ولا افاضة كان عند الله افضل
من عبادة سنة بغفر ملكه صائما قايما راكعا وساجدا
اخذ بها الحسن البصري في رسالته وعن ابي
السائب من نظر الي البيت ايمانا وتصد بقا خرج
من الذنوب كيوم ولدته امه اخرججه الازريعي
واخرجه ابن الجوزي عن ابي السائب والحندي
عن ابن المسيب يلفظ من نظر الي البيت ايمانا
واحسابا تخالت منه الذنوب كما يتخالت
الورق من السجى المسئلة **الخامسة دخول البيت**

انشد ابن العباد الحنفي بعد خروجه من البيت كما ذكره في مسطاع من الزيادة
في البيت ايمانا واحسابا
من جاءه خائفا من سقز المسئلة
فان لم يجيب ربا سوف يحكيه
احمد من خط محمد بن ابي بكر

أي الكعبة فهو علم عليها بالغلبة قال صلى الله عليه
 وسلم من دخل الكعبة دخل في حسنة وخرج من
 سيئة وأصبح مغفورا له ولا يسأل عليه ما صح
 من حديث عائشة الله صلى الله عليه وسلم خرج
 من عند ناسروا ثم رجع حزينا فقال
 ابن دخلت الكعبة وكواستقبلت من أمري
 ما أسد برئ ما دخلتها أنا أخاف أن أكون
 أشققت علي أمي إذا دلالة فيه علي كراهته
 بل دخوله دليل نذبه وعينه عدمه عليه
 بخشيته المستقرة على أمته وذلك غير رافع حكم
 الاستحباب قاله المحب الطبري ولم يقرر صفو
 الوقت الدخول إلا الحليمي فقال هو قبل طواف
 الوداع وكان المراد بكونه حج أنه بالنسبة لأحد
 مرات الدخول والافاضل وبالدخول كمالها يسر
 قلت وظاهره وإن كان في يوم واحد مع التعدد
 وإطلاقه شامل للمرات وهو كذلك علي المقهور
 وواضح أن الكلام في دخولها العاري عن منجعة
 الرجال وكونها من المحرمات والمكروهات
حافيا فيكره إلا لتعال وليس الخف فيه من غير
 ضرورة ومثله داخل حجة النبي صلى الله عليه
 وسلم أحترامه ويستحب أن يصلي فيه شرفه
 والافضل أن يقصد منه مصلي ويصلي الله صلى
 الله عليه وسلم فيه لزيادة شرفه بذلك وبينه

المصنف

١٣٩
 المصنف بقوله **فإذا دخل من الباب مشى**
حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل
بكسر ففتح وجهه عند دخوله من الباب
قربا من ثلاثة أذرع وبصلي أي ثمة بيت
ذلك في الصحيح ظاهر رواية الشيخين
 أنه صلى الله عليه وسلم صلى مستقبل الجدار
 المقابل للباب وجعل بينه وبين الجدار
 المقابل له نحو ثلاث أذرع وقول الحليمي
 يسنان أن يجلس ساجدا إذا دخل قبالة الجذع
 المصنف بجايط الكعبة ثم يقعد ويدعو ثم
 يقوم فيصلي ركعتين ثم يقوم فيدعو فيأتي
 ما استقبل من الكعبة فيضع وجهه عليه ويدعو
 ويستغفر ويأتى ثانياً أي البيت فيدعو
 ويستغفر بناه آل ركني علي أن السجود
 للشكر على نعمة دخول الكعبة ورده الشارح
 بما أن شرط النعمة المسجود لها كونها من حيث
 لا يحتسب وليست هذه كذلك لا مكان دخوله
 كل وقت بدخول ما منه في الحج وبمسلم أنه
 أفضل بما فيه فترجي معهود في كثير من الأوقات
 قال الشارح والأقرب بناؤه علي ما اختاره جمع
 دليل لا مذهباً من جواز التقرب بالسجود
 من غير سبب ويؤيد أن هذا السجود زواه
 أحمد برجال ثقات وفي معجم ابن قانع عن شعبة

ح ي ١٥

الحجبي انه صلى الله عليه وسلم صلى بين العمودين
 ركعتين ثم اصاب بها ظهره وبطنه واخذ منه
 الزيت العراقي بذلك ولا ينافيه رواية انه
 صلى الله عليه وسلم قام الى ما بين يديه من البيت
 فوضع صدره عليه وحده لان تلك فيها زيارته
 فقول بعض بكراهة الصاق الظهر بالبيت ينبغي
 حملها على غير هذا الورود فيه فقياس خارجها
 على داخلها غير بعيد **ويدعو في جوفها** ظاهر
 انه ياتي في جوفها للدعاء فيها وصرح به الحليمي
 وقضية كلام الزعفراني انه لا يمشي فيها بل يحول
 وهو محمله وجهه وصدرة وبدنه الى كل من
 الاركان الاربعة ويهله ويدعو ويميل كلام
 ابن الرقعة الى الاول حيث قال ويكثر في دعائه
 في جوفه من الدعوات والخشوع **وهذا**
 المذكور من قصد مصلاه صلى الله عليه وسلم والدعا
 في الجوانب بحيث لا يقر في احد ولا يتأذي
هو كما ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح
فان آذ في او تاذي لم يفعل ليسلم من الاذي
 او لا يذ او هذا اي الدخول مع ما ذكره مما يغلب
 فيه كثير من الناس فيتنجحون راحة شديدا
 أكد بالمصدر وبوصفه بالسدة وبصفة التفاعل
بحيث يقر في بعضهم بعضا وزعموا انكشاف
 ذكر المجازية التفاعل المكونة اي عورة بعضهم
 ولو واحدا

مع انه المنع من الدخول
 مع ويدل له ما ذكره
 فافهم اهـ

ولو واحدا او عورة كثير منهم على حسب الزحام
وربما زاحم الداخل المرأة وهي مكشوفة والنظر
 لذلك من الاجنبية حرام مطلقا على ما رجع المصنف
وهذا المذكور كله خطأ يخالف للمصواب **يفعله**
جهلة الناس بفتح اوليه جمع جاهل وفيه ايماء
 لما وقع فيه اي الجبل **ويفتن بعضهم** اي الجهلة
ببعض لظنة اصابته **وكيف ينبغي لعاقل** عقلا
 نافعا شرعا ان يرتكب الاذي **المحرم** اللاحق
 له او لغيره **ليحصل امر** وفي نسخة ليحصل امر
 بالمصدر مضافا للفاعل مفعول له **لو سلم من الاذا**
لكان سنة اتباعا وما مع الاذي ليس بسنة
 لما انها مفيدة بالسلامة منه بل حرام والله لا
 غيره **المستعان** وهو نعم معين المسئلة السادسة
اذا دخل الانسان البيت اي الكعبة **فليكن**
سنة اي دأبه **الدعاء والتضرع** سدة الطلب **تخشع**
 في القلب **وتضوع** في الجوارح **مع حضور القلب**
 مع الله تعالى ففي ذلك فليتنافس المتنافسون
وليتكلم من الدعوات المهمة من الاسناد المجازي
 اي المهمة بها **ولا يستغل بالنظر الى ما يلجبه**
 فيها من كسوة او غير ها والنهي تنزيهي بل يلزم
الادب ندبا ويقض طرفه ويحفظ قلبه **وليعلم**
انه في افضل الارض اي ما عدا البقعة الضامة
 لا عصا به صلى الله عليه وسلم النبوية **وقد روينا**

وفي تحالف الناس
 المتناكس والمناو
 الله الى دأبه
 لا يدخل البيت الا بايدي
 طاهرة وقلوب صافية
 دخل بيده قد تطهر
 منه بمصيبة
 فوق سبع سموات

الحكمة على ان يكسب احدهم سرته مع ان بعضها
 عورة **وينبسط بها** التانيث للاسم ولذلك ابدل
 منه باعادة الجار لزيادة الايضاح قوله **على ذلك**
المسار تكون واضعا سرته على سره الدنيا يا
 عبنا رد لالة الاسم الذي ماله سند علي ذلك **قاتل**
الله اي قتله قتلا بليغا **واضع ذلك ومختبره**
 لا ابتداعه في الدين وتلبسه على المسلمين **واسم**
 لا غيره **المستعان** نفعا معين وما ذكر من اليد عين
 قد ازيلتا والحرسه قال السيد السمرودي في حكيته
 قد طهر الله الكعبة الشريفة من هذين الامرين
 الباطلين سنة احدى وسبعين ذكرا لجمال المطر ^{لعله}
 في كتاب اخبار المدينة ان الصاحب زين الدين
 احمد بن محمد المعروف بالمصري كان مجاورا بالمدينة
 ذلك العام فامر بقلع جذعة التي كانت بمحاذاة
 المسجد القبلي المقابل للمصلي النبوي لما شاهد
 منه من الفتن بها ثم تفرجهم ملكه اننا السنة
 فرائ ما يقع من الفتن عند دخول البيت الحرام
 وتعلق الناس بعضهم ببعض وحمل النساء على
 اعناق الرجال للاستمسك بالافروخ الوثقى في
 زعمهم فامر بقلع ذلك المثال فزال تلك الامة
 ايضا انتهى المسئلة **الثامنة يستحب صلاة**
النافلة في البيت اي الكعبة وان كان بيت
 الانسان نفسه افضل وعبارته لا توهم افضليته
 فيها

فيها على بيت الانسان كما توهمه بعض نعم
 توهمه عبارة الروضة وهي قال اصحابنا النقل
 فيها افضل منه خارجا واولها الاسوي بات
 المراد من خارجا المسجد حولها لا البيوت
 كما عرفت انه فيها افضل منه في الكعبة وما ذكر
 من جري عليه الف ابن جماعة قال وات
 قلنا يا ختصاص المضاغفة بالمسجد للحديث
 المتفق على صحة افضل الصلاة صلاة امرئ
 في بيته الا المتكوبة لا يقال في كل مرة هي البعد
 عن الريا في المنزل ومزيد الحضور والخضوع في
 الكعبة مع امضا عفة اجماعا لا نأفق الا اول
 اولي لان الريا يبطل ثواب العبادة قطعاً بخلاف
 عدم الحضور فاعتبار الخارج بالاول اسد والاشاف
 ما ذكرنا الحديث من دخول البيت فليس فيه دخل
 في حنة وخروج من بيته مغفورا ولا قلة الشافعي
 لا موضع افضل ولا اطهر للصلاة من الكعبة الا اول
 فان الذي حسن ذلك مع ما فيه من الفرية ليس
 فيه فضلي واما الثاني فقد علم من قولا القائل
 ان مددة الغرض على تفصيل بيته قول المصنف
واما الفرصة فان كان يرد جماعة كثيرة فخرج
البيت افضل لتقدم ما تعلق بنفس العبادة على
 المتعلق بمكانها وقيد الكثرة غير معين فلذا
 اسقطه بعد وفي الروضة والجماعة خارجا تقدم

في بيتها على بيت الانسان كما توهمه بعض نعم
 فيها افضل منه خارجا واولها الاسوي بات
 المراد من خارجا المسجد حولها لا البيوت
 كما عرفت انه فيها افضل منه في الكعبة وما ذكر
 من جري عليه الف ابن جماعة قال وات
 قلنا يا ختصاص المضاغفة بالمسجد للحديث
 المتفق على صحة افضل الصلاة صلاة امرئ
 في بيته الا المتكوبة لا يقال في كل مرة هي البعد
 عن الريا في المنزل ومزيد الحضور والخضوع في
 الكعبة مع امضا عفة اجماعا لا نأفق الا اول
 اولي لان الريا يبطل ثواب العبادة قطعاً بخلاف
 عدم الحضور فاعتبار الخارج بالاول اسد والاشاف
 ما ذكرنا الحديث من دخول البيت فليس فيه دخل
 في حنة وخروج من بيته مغفورا ولا قلة الشافعي
 لا موضع افضل ولا اطهر للصلاة من الكعبة الا اول
 فان الذي حسن ذلك مع ما فيه من الفرية ليس
 فيه فضلي واما الثاني فقد علم من قولا القائل
 ان مددة الغرض على تفصيل بيته قول المصنف
واما الفرصة فان كان يرد جماعة كثيرة فخرج
البيت افضل لتقدم ما تعلق بنفس العبادة على
 المتعلق بمكانها وقيد الكثرة غير معين فلذا
 اسقطه بعد وفي الروضة والجماعة خارجا تقدم

علي الانفراد فيها **وان كان لا يريها فدخل**
البيت افضل اي الجماعة لا بقيد الكثرة وفي المجموع
لوصافته عن الجميع فضلة الحجج جازها افضل
وتنظر الزركشي فيها باستحياب اقامة الجماعة
فيها والبقعة خارجها مردود بكرة الشافعي
الصلاة فيها معللة له بقوله الامام علي اما موم
وبعد من روية اكثرهم له فخفي عليهم فقله فلا
مكنهم متابعه ويحاج بان نص الشافعي على
كرهه القلوب لا حاجة في غير مسجد كما اعتمد
الولي العربي وغيره بناء علي ما فهموه من كلام
الامام قال الشارح وبقضهم سنين قبل مراجعتها
وبعد علمت انه لا يدل لما فهموه ومحمد الكراهة
ان كانت لغرض حاجة وتحصيل فضل الصلاة فيها
حاجة بلا شك ولم يدعوا قول مالك واحمد بطلان
الغرض بالكعبة وقول ابن جريس بطلان النقل
فيها ايضا لما ان شرط استحياب الخوف من الخلف
كما في المجموع ان لا يخالف سنة صحيحة والا كما
هنا فقد صح انه صلى الله عليه وسلم صلى بها النقل
فلا حرمة له ومنازعة الزركشي بالفرق بان
النقل اوسع من الغرض اما هو في السفر اما
في الحضر فالاستقبال فيها متحد اتفاقا ويرد
بان من الواضح ان يتسامح في النقل فوجه في
الغرض فلا يصح قياس الغرض عليه وان اتحد فيها

ذكر

ذكر لا فتر أهم ما في وجوه اخذ كسقف ط القيام
وكذا الطمانينة في الاعتدال والجلوس بيت
السجدة بين علي ما في بعض كتب ائمة وعندنا
ومع هذا الافتراق فلا يقال لمن قال بنظره
في الاستقبال خالف سنة صحيحة ويؤيد
عدم النصاح القياس عدول البيهقي عنه
واحتجاجه لصحة داخلها بعوم حديث جعلته
لي الارض مسجد او طهورا فايها رجل اذ ركة
الصلاة فليصل **واذا صلى في البيت استقبل**
بعض حدوده ليكون مصليا الي البيت والا
لكان مصليا فيه لا اليه واما موثر به الثالث
قال تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام
وبه يرد قول من لم يلزم الادب مع المجتهدين
من الحنفية بعد ذكر الفرق بين المصلي كذا
فيصح او فيها لا لذكر فلا بان هذا حكم عجيب
وحكم غريب انتهى وفارق صحة صلاة الخارج
لعرضتها وان لم يكن بغير بناء لصدق ذلك عليه
ح ولا كذا ما نحن فيه **قلو استقبال الباب** اليه
للمجس فلو تعدد لها باب فالحكم واحد **وهو**
مردود كفي لانه من البيت سرعا وعرفا **ولو**
استقبله وهو مقفول من غير رد اي وعرض
البايا عرضه فلو عرض بحبك كانت بعرض صدر
المصلي فاستقبل به اجزا لحصول واجب

الاستقبال به كما هو ظم وعليه الاول فان كان عبثه
 الباب من تفتحة سمكا عن الارض نحو قلبي ذراع
 واستقبلها صحت صلاته لوجود ما اعتبر لصحة
 الصلاة فيها وان كانت اي العبثية اقصر من ذلك
 القدر لم تصح صلاته لفقد شرطها من استقبال
 القبلة ولو صلا جماعة في الكعبة جاز لهم فعلها
 كذلك وحصل لهم ثواب الجماعة ولهم اي الامام
 والماموم في موقفهم لفعلها خمسة احوال احدها
 الاولى احداها ان الافصح ثابته الحال معني لا
 لفظا ان يكون وجه الماموم الي وجه الامام
 وهذا لا يمكن في غير الكعبة مع الصحة ابد الما ان
 المستقبل مستقبلها غير مستقبلها **الثاني ان يكون**
ظهوره الي ظهر الامام الثالث ان يكون وجه
الماموم الي ظهر الامام او على مسامتة من هذا
سأله مع الامام وهذا افضل المواقف الرابع ان
يكون بجنبه سواء والعبرة في المساواة للقيام
بالعقب والتقاعد باللائحة والمضطجع والمستلق
بالكتف وسواء حال اي متساويين وافر دما ان
استغني عن تشنيته تشنية شي **الخامس**
ان يكون ظهور الماموم الي وجه الامام ومثله
 اذا كان موقف الماموم متقدما على موقف
 الامام وان لم يكن ظهوره لوجه الامام لان اقرب
 الماموم للقبلة على امامه في جهتها مانع من
 صحتها

في قوله
 ان يكون وجه
 الماموم الي
 وجه الامام
 او على مسامتة
 من هذا
 سواء كان
 الماموم
 قائما
 ركعا
 سجدا
 او في
 غير ذلك

صحتها فتصح الصلاة في الاحوال الاربعه ولا تصح
 في الخامسة **على الاصح** لتقدم الماموم على الامام
 امثلة **السادسة يستحب الاكثر** بالمثلثة
من دخول الحجر بكسر كهملة وسكون الجيم وتسميه
 الحنفية المحطيم واباه ابن عباس كما بينته في كتاب
 ذوي النسي والجر على تاريخ وفضائل الحجر
 واستحبنا ب دخوله هو ما ذكره الاصحاب
 ولا ينافيه قول الحليمين من اصحابنا من لم
 يمكنه دخول البيت دخله وصلي فيه لا مكان
 حمله على ناكه ذلك **فانه من البيت** نص عليه
 الشافعي وقال المصنف انه اذ رعى منه وبيت
 ذلك ومستند كل في الكتاب المذكور **ودخوله**
سهل وذلك لعدم دخوله تحت حكم من سانه
 وكان الانسان فتور ولذا لما اراد ابن
 النسر رد الحجر للبيت وكانت حكمه الله فيه
 الاطلاق ليعلم تركه **سلط الحجاج** علي بن ابي
 الحنفية ذلك الوصول للبيت جميع الخلف منه من
 الخلائق سلط الحجاج علي بن ابي بن الزبير
 وادخاله في البيت فاعادته ما اقتضت حكمته
 من عدم الحجر فيه وجاز ان الحجر لما امتنع من فتح
 البيت ليلا فامتنع امرها ضلي الله عليه وسلم بدخول
 الحجر واخرها ان صلاة فيه كهي في الكعبة **وقد**
سبق في الباب الثالث عن الحسن البصري

ان الدعاء فيه تحت الميزان مستجاب فينبغي الاكثر
 منه نفعاً للاجابة المسئلة **العاشرة يستحب**
له ان ينوي الاعتكاف الليث في المسجد المأمور
 به كلها وقت ولذا توصل ما بكل كما في خطابه
 ففصله في الرمي من الكتاب بلا ارباب وجملة
دخل المسجد الحرام صفة ما وحذف العايد
 اي فيه وعمله على طريق الاستيناف البين بقوله
فان الاعتكاف مستحب لكل من دخل مسجداً
من المساجد قال تعالى وطهر بيبي للطايفين
 والعاكفين وقال تعالى ولا تبأسوهن وانتم
 عاكفون في المساجد وفي الحديث من اعتكف
 فوافق ناقة بالضم والفتح الزمان بين الحليتين
 ولا يجب الاعتكاف الا بالذکر **فكيف الظن با**
مسجد الحرام في الاعتكاف فيه لما علمت ان
 الطاعة فيه تفضلها بغيره بمائة الف الف
في قصد اي ينوي بقلبه اذ هو محل القصد
حتى يصير في المسجد الحرام الله مقفك لله
 فان نذر الاعتكاف ثم نواه كان اجره اعلا واعلا
 لزيادة اجر الفرض على اجر النفل بسبعين ضعفاً
سواء كان صائماً وهو الافضل خروجاً من الخلاف
 ولجميع بين عبادتين او الاولى ام لم يكن امرهم
 اي صائماً **فان الصوم ليس بشرط في الاعتكاف**
عندنا بدليل صحة اعتكاف الليل وحده فركنه
 الذي

الذي لا يوجد الا به النية واللبك زيادة على قدر
 الطمانينة **سريسترا لا اعتكاف** المنوي بما ذكر
ما دام في المسجد وان طالت فان خرج منه غير
 عان مر على العود اليه **زال اعتكافه فاذا**
دخل فيه مرة اخرى نوي الاعتكاف ان
 اراده لتمام الاول بما صدر من الخروج فان
 عزم على العود اليه فلا يحتاج لها وان طالت
 مدة خروجه وصدر منه منافي الاعتكاف
 لا منافي النية **وهكذا** يطلب منه نية الاء
 عتكاف **كلما دخل** وقد خرج من غير عزم
 على العود **وهذا الحكم من المهمات التي**
المهم بشأنها للحاجة اليها ولذا قال **تسحب**
الحافضة الحفظا البليغ عليها **والاعتناء** الاهتمام
بها للحاجة اليها المسئلة **الحادي عشر يستحب**
الشرب من ماء زمزم والاكثر منه للاحاديث
 والآثار ثبت في صحيح مسلم عن ابي ذر
 بفتح المعجمة وتسد يد الراجذب بن جنادة
 الغفاري رضي الله تعالى عنه **ان رسول الله**
صلي الله عليه وسلم قال في ماء زمزم الا تسب
 في زمزم لقوله **انها مباركة انها طعام طعم**
 في زمزم فسلمون **وشفاء** سقم بالاضبط المذكور
 اي بغيره **واما ذكره** لان يقال انه اكتسب التائب من
 الطائر المضاف اليه كونه الاضافه ببيان نية وما ذكره
 العفة

لا ينسب في زمزم لقوله
 ويد بان المزمز اسم تعلق الحديث
 بلغة ولعله خفي عليه القاعد
 وهو ان المضاف اليه والتم
 التائب من المضاف اليه والتم
 المزمز اسم تعلق الحديث
 المذكور بعد

العفة
 في تسبغ ثوبه
 الطهارة

من عن الحديث بجملة مسلم مثله في المجموع ايضا
 وجري عليه السبكي واعترض بان قوله وشفأستم
 ليس في مسلم انما هو عند الطبراني والبخاري وابن
 داود والطيا لسي ورجاله رجال الصريح ويحاج
 بان الظاهر انها فيه ولكنها في نسخة فقد نقله
 عنه البصري وهو حافظ السنة الذي له في عنق
 امامه واما من الشافعي المنة
 اذ قاله حذام فصدقوها فان القول ما قاله حذام
 وبينت طعام طعم الخ في كتاب در القلايد
 فيما يتعلق بزهرم وسقاية العباس من القول
 فراجعه **وروي** تقدم فيه ثلاثة اوجه لا تغفل
 اظهرها بناء للفاعل مخفف **الواو عن جابر رضي**
الله تعالى عنه اي ابن عبد الله الايضاري
 لانه المراد اذا اطلق جابر **قال قال رسول الله**
صلي الله عليه وسلم ما زهرم لما شرب له الذي
 استقر عليه امر محقق المحدثين انه حديث حسن
 او صحيح وقول الذهبي باطل وابن الجوزي
 موصفه مردود وقد سئل عنه ابن عيينه
 فقال صحيح رواه عنه ابن الجوزي وقد افرد له
 جزا الحافظ ابن حجر العسقلاني لخصه وزيد
 عليه كلام غيره وافردته في جزء لطيف سميت المراج
 الاقوم في الكلام على حديث ما زهرم **وقد شرب**
جماعة من العلماء ما زهرم لمطالبي اللهم عظمة
 كما يدل

كما يدل له وصفها بقوله **جليله** اي شانا وقد
 اودعت الكثير منها فيما ذكرته **انفا فنا الوها**
فيستحب لمن اراد الشرب بها للمفطرة لذنبه او
الشفاف من مرضه حسي او معنوي **وتحوي** من
 الحفا صد ويحوي كونه من باب الاعمال فاعمل
 الثاني كئلا يفصل بين المصدر ومعموله **ات**
يستقبل الكعبة لانها اشرف الجهات **تريد**
اسم الله تعالى فيقول بسم الله الرحمن الرحيم
تحر فيه بمعنى الفا **يقول** بعد ذلك **اللهم** يا الله
انه اي الشان بلفظي او بيت **ان رسولك صلي الله**
عليه وسلم قال ما زهرم لما شرب بالبناء للفاعل
 ثابته قوله **له** قدمه ليكون كالدليل لقوله
اللهم اني اسئرك لتفعل في حذف المفعول ليعم
 وكذلك قوله **اللهم فاغفر لي** وتكريرا لنداء شرفا
 وتلك ذا هذا يقول له الاول **اي حكاية** لما يقول
 الثاني **اللهم اني اسئرك مستغيا به** غير محمل
 الظرف فيما قبله تفننا في التعبير اي سايلا الشفا
 به **من مرضي** اي به عما تكونه مضافا واكتفى به
 عن ذكره في قوله **اللهم اسئرك ونحو ذلك وسحب**
ان يتنفس بعد فصل الايمان فيه **لا ياما** انه
 هنا واما كحاجا مرفوعا في كل شرب ولا ياحمل
 للمصدر اي تنفسا لا ياما والظرف فيه **ويتنفس** علا
 اصلاعه منه وعياني ويكره نفسه عليه كما لا

اخرون لحديث اية ما بيننا وبين المنافقين اللهم
 لا يتصلعوني من ماء زمزم ولحديث التصلع
 من ماء زمزم اما من من النفاق ويبداء كل مرة
 منها بالتسمية **فاذا فرغ** من كل منها **حمد الله**
تعالى على جزيل نعمته ومنته وجاء عن ابن
 عباس يقول عقب الشربة اللهم اجعله علما نافعا
 وزرقا واسعا وسفا من كل داء وينبغي ان
 يصب على راسه منها ويفسل وجهه وصدرة
 ويشرب جالسا وشربه صلى الله عليه وسلم منها قائما
 لبيان الجواز والازدحام قال الزعفراني والنظر
 في زمزم عبادة تحط الخطايا والاوزار وينبغي
 تكراره ثلاثا والتزعم بالدلو باليد ومما ياتي
 الركن **الثانية عشر يستحب لمن دخل مكة**
حاجا او معتمرا ان يختم القرآن فيها قبل رجوعه
 منها وخروجه عنها لينال تلك الفضائل العظيمة
 من شرف التلاوة وشرف البلاد والاحرام للتأكيد
 الاستحباب والافسح ما ذكر للحلال ايضا كما اشار
 اليه الرملي المسئلة **الثالثة عشر اختلف**
العلماء في المجاورة بمكة والاقامة بها زيا دة علي
 قد راقامة النسك امسح املا **فقال ابو حنيفة**
ومن وافقه على ما ياتي تكره المجاورة بها خشية
 افضائها الدخول في المعصية السديدة امرها ثمة
 لما يات فيها والسلامة غنية **وقال احمد ابن**
حنبل

حنبلي واخرون صدر باحمد لتصريحه والا فذلك
 مذهبي السافعي **لا تكرر** المجاوزة **بل** للانتقال
 من غير ابطال **تستحب** لجميع الفضل وجزيل الثواب
 الناسي منها **وانما كرهها من كرهها** من تقدم
 ذكره **لا مور منها خوف الملل** بفتحين ويقال
 الملل بذلك مع الف بين اللامين **وقلة الحرمة**
 للبس **للافس** به فيخف عليه مراعاة قدره
 لقلبه نورها على شهوده وحسه الا قليلا كما
 ان من دفت في الطيب لا يسم عرقه **وخوف ملائمة**
الذنوب الجمع لمقابلته الجمع او ال للجنس فيبطل
 معني الجمع اذ الذنوب ولو واحد اقيح **فان**
الذنب اظهر زياده ايضاح **فيها اقيح منه في**
غيرها لما سياتي عن عمر رضي الله عنه وعن مجاهد
 وجماعة تضاعف السيئة بها كما تضاعف الحسنة
 وسئل احمد هل تكب السيئة اكثر من واحدة
 قال لا الا بمكة لتعظيم البكة ويعارضه ابيه ومن جاء
 بالسيئة فلا يحذر الا مثلها وحديث فان عملها
 اي السيئة قال تعالى اكثفها سيئة واحدة
 فالصحيح انها واحدة عدد او ان كانت كناية الف
 الف كيف اوقبنا به عليه الزركشي في احكام
 المساجد كما ان الحسن فيها اعظم من غيرها
 كما تقدم اول الباب **واما من استحبها قلبا**
بحصل له بها اي مكة من الطاعات القول لا يحصل

قال القرطبي في احيا علوم الدنيا
كره الخائفون المختاطون من
العلماء المقام بكملة بمعان ثلاث
احدها خوف التبرم والانس
بالبيت فان ذلك ربما يؤد
في تسكين حرفة القلب في
الاحترام ولهذا كان عمر رضي
عنه يضرب الحجاج اذا جف
ويقول يا اهل البيت يمينكم
ويا اهل الشام شامكم ويا اهل
العراق عراقكم ولذلك هم
عمر رضي الله عنه يجمع الناس
من كثرة الطواف وقال خبيب
ان تالفت الناس بهذا البيت
الثاني تخرج السوء بالانفا
وصه لتنبه داعية العود
فان الله تعالى جعل البيت مثابة
لناس الدنيا يفتنون اليه
ويعودون مرة بعد اخرى
ولا يقصون منه وطرا وقال
بعضهم لان تكلم في بلدك
وقلبك مساق الى مكة متعلق
بهذا البيت خيل لك من ان
تكلم فيه وانت متبرم بالمقام
وقلبك في بلد اخر وقال بعض
السلف كم من رجل خذ اسات
وهو قريب الي هذا البيت
ممن يطوف به ويقال ان الله
عز وجل عباد تطوف بهم
الكعبة تقربا الى الله تعالى
الثالث الخوف من ركب الخطايا
والذنوب بها فانهم خطر عظيم
مخاطر وبالحري يورد مقتله
في الموضع الى اخر ما قال القرطبي

قال نعم اذا سمعت
هذه يا ابا عبد الله
فقلن او فقلن
رضي الله عنهما
بلغوا عنهما في
بدرهم وحقا في
بلد املا فيه
عبد الله فقال الى
فقلت الى اين يا ابا
حرام فقال له
النور على كفة
وال ابو نعم رايد

انظر هذا الاثر الذي قد احدثه
ذكره الله في

سق
 السق
 الآن فنة
 عظمه
 السق
 محمد ابن
 السق
 ابن عثمان
 السق
 لابن الخصال

بمقام الحج المعروف عند اهل مكة - خلفا عن
المعني بقول الحج الذي كان يسلم عليه صلعم
الصلاة والسلام
كان لا يعرفه
بارك الله فيهم

[illegible]

وفي الذكر خلاف وفيه **توفيت خديجة** قبل هجرة
صلي الله عليه وسلم بثلاث سنين في عام توفي ابي
طالب وسمي صلي الله عليه وسلم في ذلك العام عام **الحزن**
ولم ينزل رسول الله صلي الله عليه وسلم ميعاد
به حتى هاجر قاله **الازرق** في جملة سنناه صلي الله
عليه وسلم نحو من ثلاثين سنة ولذا كان كما ذكر
المحب الطبري وغيره افضل موضع بمكة بعد
المسجد الحرام وقد الفت فيه مؤلفا حافلا
سميته النفحات الالهية في متعلقات بيت ام
المؤمنين خديجة **قال الازرق** **ثم استراة**
معاوية وهو خليفة جملة من محل الى الك
من فاعل قال **من عتيل بن ابي طالب** لانه
ثاخر اسلامه فوضع يده علي دبر مساهي بني
هاشم وسيدهم سيد المرسلين صلي الله عليه وسلم
فجعله مسجدا يتعبد فيه ويتبرك بمعاينه من
الانوار **ومنها مسجد في دار الازرق** الحزومي وهذا
باعتبار اول الامر والافا لجمع الازن مسجد وقد الفت
في تاريخه وفضله مؤلفا اخر وسميته الحزن وان
في فضل وتاريخ دار الحزن **ان وهي التي يقال**
لها دار الحزن وهي سرية المهدي التي جعلت
المولد النبوي مسجد او اضيفت اليها لذلك فانها
استرتها ووقفها مسجد **كان النبي صلي الله**
عليه وسلم مسترا مخفيا من الكفرة فيه بمن امن

٢ معه في اول الاسلام واعني الله ابصارهم قال
 ٢ الازرق هو عند الصفا اي بقربه في الجملة قال
 وفيه استقام ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فكبر
 فكبر المسلمون تكبيرة سمعها من بالمسجد فراحا بد تكبر
 ثم ضحوا معه للمسجد الحرام واظهروا الاسلام فلذا القيد
 الفاروق علي قوله ومنها الفار بالمعجمة النقيب في
 الجبل الذي بجبل جمل بالهمزة ميم مقصورا وممدودا
 مكسورا واوالة ومفتوحا مصروفا ومنوعا باعلامة مكة
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقيد فيه قبل
 النبوة وفيه ابتدي بها كما قال البخاري وغيره
 ولذا فضل بعضهم لانه مظهر جلاله وعليه صاحب
 ضياء المسالك وقد افرد لهذا الفار مؤلفا متوقفا
 الحافظ النقي ابن فهد الهاشمي سماه بئر الكور
 بما جاز في غار حرا والغار الذي بجبل نور نفتح المثلثة
 وسكون الواو ابن محتمل الهزلي باسافل مكة جبل
 عال جدا صعب المرقا الغ فيه المذكور مؤلفا سماه
 اقتطاف النور وهو المذكور في القرآن قال تعالى
 اذ هما في الغار الآية ومن ذكره في التنزيل فضل
 بعض اخرون علي حرامتهم الغير وزبادي
 ومن الحال اما نورة المسجد المعروف بمسجد الزاوية
 يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ومنها باعلي
 مكة مسجد الحنيفة ما روي اليه بالقبول
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه ومنها مسجد الشجرة

١٢٩

٢ معه في اول الاسلام واعني الله ابصارهم قال
٣ الازرق هو عند الصفا اي بقدره في الجملة قال
وفيه استلم ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فكير
فكير المسموع تكبيره سمعها من بالمسجد فرجا بدك
ثم خرجوا معه للمسجد الحرام واظهروا الاسلام فلما القيد
الفاروق علي قوله ومنها الفار بالمعجمة النقيب في
الجبل الذي يجبل جمل بالهمليتين مقصورا ومردوا
مكسورا واواله ومفتوحا مصروفا ومنوعا باعلاء مكة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصيد فيه قبل
النبوة وفيه ابتدى بها كما قال البخاري وغيره
ولذلك فضله بعضهم لانه مظهر جلاله وعليه صاحب
ضياء المسالك وقد افرد لهذا الفار مؤلفا متوسطا
الحافظ التقي ابن فهد الهاشمي سماه بشر الوري
بما جاز في غار جبل والغار الذي يجبل نور نفع المثلثة
وسكون الواو ابن محتمل الهزلي باسافل مكة جبل
عال جدا صعب المرقا الغ فيه المذكور مؤلفا سماه
اقتطاف النور وهو المذكور في القرآن قال تعالى
اذ هما في الغار لالة ومن ذكره في التنزيل فضله
بعض اخرين علي حرمانهم الغير وزيادة
ومن الجمال اما سورة المسجد المعروف بمسجد الزايم
يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ومنها باعلى
مكة مسجد الجن والبيقة ما روي انهم بايقول
النبى صلى الله عليه وسلم فيه ومنها مسجد الشجرة
ج في ١٦

مقابله لما روي انه صلى الله عليه وسلم دعا شجرة ثم
 فاقبلت بين يديه ثم امرها فزجفت وعند هذا
 مسجد عند سوق الفند يا مدعا روي انه
 صلى الله عليه وسلم بايع الناس عنده يوم
 الفتح ومنها مسجد باجباد وبه محل يسمى
 المكنى لما قيل انه صلى الله عليه وسلم اتى ثمة
 ومنها مسجد باعلي جبل ابي قبيس يقال له
 مسجده ابل فهم ومنها مسجد بذي طوى يترى
 به صلى الله عليه وسلم حين اغتمر وحين حج تحت
 شجرة ثمة ومنها مسجد عقبة مني بايع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الانصار عند هاهو ومنها
 مسجد الجعرانة حيث احرم صلى الله عليه وسلم
 ثم بعرة ومنها مسجد الكبيش حيث فدى الذبح
 ثمة بكبيش من الجنة ومنها مسجد عن عمن
 الموقوف بعرفة وهو غير مصلي الامام ومنها
 مسجد الخيف وغار المرسلات ومروزيدي علي
 ذلك دار ابي بكر رضي الله تعالى عنه باسفل
 مكة وهي المسماة الان بدار الهجرة لانها التي
 هاجر منها صلى الله عليه وسلم هو وابوبكر
 رضي الله تعالى عنه وكان يتردد اليه صلى
 الله عليه وسلم فيها كثير كما في البخاري بل في
 كل يوم صباحا ومساء ومولد سيدنا علي وهف
 اليوم منار مشهور وقد ذكرت اماثا بالحرم
 المكي

الخامسة

المكي في مؤلف خاص سميت اعلام الاصاب والاكابر
 بالحرم المكي من المساجد واما في المسئلة **عشر من**
فرغ من مناسكه وادام مقام الاقامة فليس
عليه طواف وداع لفقد المسبب عند فقد سببه
فان اراد الخروج طواف للوداع اي طلب منه ال
 الطواف في ح ولا رمل فيه ولا اضطباع لا خصاصها
 علي الصحيح بما يعقبه سعي مشروع علي الاصح
 او بالقدوم علي قول **كما سبق في الباب الثالث**
وهذا الطواف واجب علي اصح القولين
 علي غير المتخيرة كما ياتي ومجمله اذا نوي السفر
 لوطنه في الحل ولودون مرحلتين او لفيد
 وطنه وهو مرحلتان والافيندب **ويجب**
بتركه علي الوجود مرتين والقول الثاني انه
مستحب يستحب بتركه دم ولو اراد الحاج
الرجوع الي بلده من مني لزمه دخوله
مكة لطواف الوداع مطلقا وان كان
 قد طاف قبل عوده من مكة طي ولو احن
 الا فاضة لتفره من مني ففعله واراد السفر
 عقبه والاكتفا به عن الوداع لم يلف ولا
 يجب الا علي من فارق مكة غير محرم ولا **يجب**
طواف الوداع علي الحائض والنفسا الحديث
 الصحيح الوارد به **ولا دم عليهما التركة** اي
 لا حله **لانها اي التاركة له منكما ليست**

عن هذا ذهب الشافعية
 والخنفية والحنابلة وقال
 المالكية مندوب اليه ولادم
 في تركه اه فسطايب
 اه الذي

مخاطبة فلم تترك واجبا حتى يجب عليها تبعه
والحق كما قال البلقي المتبحر بالخائض فلا
طواف عليها لاحتمال كونها كذلك وخالفه غير
وعبار الرويان تطف في الوداع فان لم
تفعل فلا دم لان الاصل براءة ذمتها من
المال وتوابعه بخلاف الصلاة فانها تعلم استفعال
ذمتها بها يقينا وسكنا في ان ما انت به مستقط
ام لا فالزمنها اعدادها كما رجم الشيخان ولو
رأت دما فنظرت بلا وداع ثم جاوزت خمسة
عشر يوما نظرت ردّها فان وقع نفثها في حال
حيضها فلا شيء عليها او في حال طهرها لزمها
الدم والحق المحب الطبري بالخائض الخائض
من ظالم او فون رفعة او عزيم وهو معسر
ونحوه قال الزركشي كالا ذرعي ينبغي ان يلزمه
دم لان منع الخائض من المسجد عزيمته وهذا
ليس كذلك وهو ظاهر اذ لا يلزم من جواز
النفر ترك الدم الا ترى ان من جاوزت خمسة
عشر يوما يلزمها في بعض احوالها الدم وان
جاز لها النفث والاوجه انه لو وجب عليه ترك
الطواف للحنف في علي نفس او بضع لم يلزمه دم
ويجوز ان مجرد الوحشة هنا ليست عذرا لان
هذا الطواف لا بد له وما مر في اعذار ترك
المسبب بمني وما الحق بها ياتي هنا وقول
الاذرعي

١٥١
الا ذرعي انه يبعد ان يلحق بالخائض من به حرجة
لا يمكن دخول المسجد معها والاشبه انه يلزمه
الدم انتهى محل نظر وفرقة السابق صرح في رده
لان منعه من المسجد عزيمته ايضا كالحائض
والاوجه انه مثلها في جواز النفث وعدم لزوم
الدم **لكن يستحب لها ان تقف على باب المسجد**
الحرام اي عنده من خارج المسجد **وتدعو بماء**
سند كره بالنفث **انشاء الله** عند الانصراف **ومن**
وجب عليه طواف الوداع فخرج بلا وداع عليه
لترك الواجب **وجوب عليه الطواف** خروجا
من المقصية ما مصدرية ظرفية لم يبلغ مسافة
القصر من مكة اذ بعد يلقى غيا ثم الامر واستقر
الدم وما صار يرفع اصلا انما الخروج بلا وداع
الا التوبة والعمل الصالح ان كان من الصفائد
فاذا بلغها لم يجب عليه القود بعد ذلك
البلغي كالمسقة وعدم الفائدة فيه ومتي لم
يعد قبل الوصول لها **وجوب عليه الدم ومتي عاد**
قبل وصول مسافة القصر سقط عنه الدم اي تبين
عدم وجوبه عليه وان عاد بعد بلوغ مسافة
القصر لم يسقط عنه الدم بعوده لا استقراره
بيلوغها ولو طهرت الخائض والنفسا فان
كان اي طهرها الدال عليه طهرت قبل مفارقة
بنا مكة لزمها طواف الوداع لانها خارجة

من مكة عن حائض ومن هذا شأنها فطواف الوداع واجب عليها **والغدير** المانع من خطاها به **وان كان بعد مفارقة البناء ولو بالحرم لم يلزمها العود** لعدم وجوب ما يقتضي وجوبه وظاهره **لأن العود** هو الرجوع إلى مكة **المسئلة السادسة عشر ينبغي** يجب للاعتداد به **أن يقع طواف الوداع بعد الفراغ من جميع أشغاله** ليحققه السير لبلاده كما قال **ويحققه الخروج** أي من مكة من غير مكث بتثليث ميمه وذلك لأن قضاء أغراضه **فإن مكث بعده** غير سايد **لغير عذر** يجوز للتأخير والاعادة لأكراه عليه أو الخوف على نفسه لا يجب الاعادة لقدره كما رجحه الزركشي في الأكره وأن طال مكته وكالأكراه ما بعد وألحق به الأذرع من اغتمى عليه أو جبن عقيب طوافه **أو مكث لشغل غير أسباب الخروج** ومثل شغل غير أسبابه بغيره **كشراء متاع** في المصباح المتكلم في اللغة كلما يتمتع به كالطعام واللبس والثالث البيت وأصل المتاع ما يتبع به أو قضاء دين ولو حال عليه أدائه **أو زيارة صديق أو عيادة من مرض وخف ذلك** من الشغل غير السفر واجبة أو مندوبة أو مباحة وجوباً فعلياً في الجميع **اعادة الطواف** لما فعله من ذلك **وأن اشتغل بأسباب الخروج** **كشراء الزاد بلا مكث** قبل شرايه أو بعده أما لو احتاج

وكذلك أحرق قال ابن هب
في الأسراف وقال أبو حنيفة
لا يعيد وإن أقام شهر
وقال مالك من ودع البيت
لم أن يترك بعض حوائج
وأن يبيت بمكة ولا إعادة
عليه ولو أعاد كان أحب
إلي أن يبيت كلام الأسراف ابن
المنبر الكندي

احتاج لزاد واحتاج في شرايه مكث أو تعزيج عت طريقه لم يضروا طال ومن الحاجة رخص سفره وجوده ونحوهما في التقييد بما إذا كان يشرى الزاد في طريقه رأي مرجح أو يحول على ما إذا عرج إليه من غير غرض وداع إليه **وسد الرجل ونحوها** بالمهملين أو بحملة فهم أي خف الرجل أن احتاج إليه **لم بعد الطواف** وكذا الواقعت الصلاة فصلاها معهم لم بعد الطواف لأنه غير قاطع ولا مانع من كونه آخر أعماله **السابعة عشر اختلف العلماء في أن طواف الوداع** أمذكور حكمه انقضاء حمله **مناسكه** أي الشامل له نيته كفره من أعمال الحج أم عبادة مستقلة خارجة عنه كطواف النفل فيه **فقال إمام الحرمين هو من مناسكه** أي فلا يحتاج نيته للتعدد كنية باقي أطرافه وحري عليه الغزالي وقوله السبكي وأطال في بيانه وكذا الأسنوي والأذري والزرکشي وغيرهم ورد ما سياتي عن الرافعي من قوله ولو كان من مناسكه أي بأنه إنما شرع للمفارقة ولم تفجد وبأن التشبيه لو صح لوجب وليس كذلك فإن الوداع واجب والأحرام مندوب ويرد بأنه شرع له للمفارقة يدل على أنه لتقظيم الحرم وبأن المناسكه تكفي في مطلق

له

الطلب علي ان الاحكام واجب علي مريد النسك كما
 مر **وليس علي غير الحاج** المراد به ما يشمل
 المعتمر وبالحج ما يشمل العمرة يجوز لتساويهما
 في الاحكام ومنها ما اخذ فيه كما يعلم من كلام الامام
طواف وداع اذا خرج من مكة لو طاف مطلقا
 او لغيره وهو مرحلتان **وقال البيهقي** نقله
 في التمهيد يب او محاسن الشريعة **وابو سعيد**
المتولي بصيغة الفاعل من التولي **وعينها**
 من الاصحاب **ليس هو من المناسك** فيقتصر
 علي الحاج **بل يؤمر به من اراد مفارقة**
مكة الي مسافة تقصر فيها الصلاة وطئه
 او غيره او ما دونها فان كان وطئه او يحل
 اراد الاقامة فيه للتوطن فيجب الوداع و
 الخروج له وعليه يحمل ما في المجموع من وجوب
 الوداع علي ما من فارق مكة لدون مرحلتين
 كما صرح به السبكي وغيره والا فلا يجب طواف
 الخروج لذلك لكن يجب نظرا ما مر واذا وجب
 عند وجود شرطه فيستقر الوجوب بمفارقة
 عمر ان النبذ لمحل تقصر فيه الصلاة قال شيخ الاسلام
 زكريا وعلي عدم الفرق بين الطويل والقصير
 لو اقام بمنزله وكان دون مسافة القصر لا
 يستقر عليه الدم الا ان ايس من عوده ونظر
 بعضهم فيه بان منزله بمنزلة المرحلتين وقد قرر
 ان يجاوزهما

ان يجاوزتهما يستقر عليه الدم وان عاد فكذا اما هو
 بمنزلة لهما فيستقر عليه بوصوله ولو عاد **سواء**
اكان ملكا متوطنا مكة **او غير ملكي** قال الامام
ابو القاسم الرازي تبعا للبيهقي في شرح السنة
 والمتولي والفقهاء وغيرهم **هذا الثاني** اي كونه
 ليس منها بل عبادة مستقلة **هو الحج** من مقابلة
تقضي الحرام فطلب الطواف عند الخروج منه
 كما طلب القدوم عند القدوم كما قال **ويتشبهها**
لاقتضاء خروجه طواف الوداع باقتضاء دخوله
 الاحرام الانسب باقتضاء دخوله الطواف فانه من
 مطلق من داخله اما للقدوم والعمرة المجردة
 ولا يتم **انفقوا علي ان من حج وادى الاقامة**
بمكة لا وداع لانه للمفارقة ولم يحصل منه ولو كان
 من المناسك التي هي من اجل النسك **لعم** طلبه
 الجميع من المقيم وغيره كباقي اعماله **قلت وما يستدل**
به من السنة النبوية لكونه ليس من المناسك اي
 ليس من النسك واجزاؤه ما ثبت في صحيح مسلم
 وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **يقسم**
انها جنة بعد قضاء نسكه ثلاثا ووجه الدلالة
 الدلالة بتثليث الدال المهمة **ان طواف الوداع**
يكون عند الخروج وسماه قبله قاضيا للمناسك
 والاصل الحقيقة وعدم التجوز وحقيقته
 ان يكون قضاها كلها والله اعلم فدل علي عدم

الخروج



دخوله **الثامنة عشر** اذا فرغ من طواف الوداع
صلي ركعتي الطواف في كبا في الاطوفة خلف المقام
هو الاول كما عرفت **ثم ايتي الملتزم فالتزمه كما**
سبق بيانه فيلصق بطنه وصدره بحائط البيت
ويبسط يديه فيجعل اليمنى على اليسرى واليسرى
على اليمنى ويضع خده الايمن او جبهته عليه **وقال**
اللهم البيت بيتك هو من لازم فائدة الخبر
اي فهو الحقيق بالاعظم للاضافة **والعبد** ال
فيه وفيما تقدم للعبد الخضرى اي انا **عبدك**
وابن عبدك قال تعالى ان كل من في السموات
والارض الا آت الرحمن عبد او **ابن امك** جعلني
على ما سخرت لي من خلقك من الانعام الابل
في البر وما يقدم مقامها او الفلك في البحر وخلق
مصدر بمعنى المفعول **حي صيرتني في بلادك**
المضافة اليك تفضيلا **وبلغتني بنعمتك** اكب
سببية او صلة الفعل **حي اعشيتني** جعلتني معانا
على قضاء مناسكك التي الزممتني بها بنحو و
على الناس حج البيت **فان كنت رضى عني**
بالقبول لعمري **فازد عني رضا** لان فضل
الله ليس له غاية ومنه رضاه بنا على انه
من صفات الافعال كما يدل الحديث القدسي
خطابا لاهل الجنة وحل عليكم رضائي فلا تسخطوا
عليكم بعمل ابدا **والا فميت** بضم الميم وتشد

النون

152
النون بحركة بكل من الحركات الثلاث دعاء من المكن
او بكسر الميم والنون او وفتح النون حرف جر والاول
على اصل التخلص من الساكنين والثاني لانه
اخف الحركات **الا ان** ظرف مبني على الفتح ل
لتضمنه معنى ال وال فيه مزيد وهذا من عجائب
العربية **قبل ان تنائي** بالهمزة الممدودة تبعد
عن بيتك المضاف اليه اضافة تشبيه وهي العهد
داري محلي الذي اكون فيه **ويبعد عنك** اي عن
بيتك **مناري** محلي زيارتي **هذا اوان انصرتني**
ان اذنت لي اي بقضاء حاجتي ويصح كون
ان بمعنى اذ اي لا اذنتك فيه بعد انقضاء النسك
واوان خبر اسم الاشارة ظرف منصوب والجملة من
باب لازم فائدة الخبر تحسرا على المخير به غير حال
من الفاعل المضاف اليه المصدر **فوق لم يستبدل**
اسم فاعل او اسم مفعول حال من فاعل اذن
بك غيرك اذ لا اله الا انت **ولا بيتك ولا رعب**
عنك ولا عنت **بيتك** اذ لم يتعبدنا بقصد غيره
من البيوت **اللهم يا الله** **فاصحبني** بقطع الهمزة
والا لجا بالجار **العافية** السلامة من الادواء البدنية
والدنيوية والدينية والاقتصار على قوله **في**
يدي لقوة الحاجة اليها فيه حال لما ان المرض
في السفر من وعنايه **والعصاة** الحفظ من مخالفة
في ديني واحسن من قلبي اجعل انقلابي حسنا

بعده **وما لا اصل له** ما ذكر **لا يعجز عليه** وهذا
 الأخير هو المعتمد كما صوبه في المجموع خلاف
 ما في الروضة كما صلبها من اعتماد الالفاظ كما لم يخزن
 ومسمى عليه في الاحياء وظاهر عبارته هنا كالروضة
 ان الزبيري يقول انه يسمى القهقري لكن
 قال الزبيري والاذري يجب اتحادها
 مع ما بعد هاتين الالفين كما لم يخزن لآب
 المنفق عنه في السائل انه يخرج وبصره ينبع
 البست وهو المواد بالالفات اليه واعتراض
 نقل المص عن الحكمي ما ذكر بان لم يتفرض
 الا كراهة الوقوف على باب المسجد وفيه نظر
 لان من حفظ حجة علي من لم يحفظ ومن سار
 القهقري الزعفراني والاستاذ الشهاب السمروردي
 ولعل الثاني لفظة الحال عليه او اشتداد امر
 الفرق عنده **وقد جاعت ايت عباس ومجاهد**
 ابن جابر كراهة قيام الرجل على باب المسجد
 الحرام **فاظروا الى الكعبة** كما لم تخزن على فقرها
اذا اراد الا ينظر الى وطنه هو كما في المصباح
 بفتحين مكان الانفسات ومعه جمع فظان
بل السنة يكون اخر عهده بالظواف
 وعقبه لا التفات اتباعا **فهذا** اي ترك الالفان
 بعد الطواف **هو الصواب والله اعلم**
الضرب لا يجوز هو ما صح في الروضة

ونص

لعل
 وابت
 جيز

ونص عليه الشافعي في الام والجامع الكبير فخر
 الرافي بالكرهية المنقولة في المجموع عن الكثرين
 او الاكثرين ضعيف كما يدل له حكمه القاضي لها
 عن القديم او محمول على كراهة التحريم **ان يخرج**
سببا من تباب الحرم واجار معه الى وطنه
ولا الى غيره من الحبل دخل فيها النقل الى المدينة
 ونقل الزركشي بعد تردد كعكسه المنع مطلقا
 جريا على ظاهر كلامهم واستثنى نقل تباب الحج
 اليه للدواء وكذا تباب حمزة الذي يقخذ من مسيل
 عنده للصداع وتربة صقيب للحجيج حديث
 ضعيف فيه قياسا على النبات ويحقق بذلك
 ما لو اضطر الى انية معموله من تربة بان لم يحل
 غيرها وحيث تعدى باخرجه حرم عليه استعماله
 ووجب عليه رده كما نقل في المجموع عن الماوردي
 وغير واقده وان كان لاضمان فيه وظاهره لا فرق
 بين ان يملكه براء او اخذ من موان ام لا ويشهد
 له علمهم خلافا للزركشي في قوله في الثانية يحتمل
 ان لا يجب وقول غير في الاولى يملكه لانه ملكها
 وكونه من موان لا يزيل احرامها على انه يلزم
 على ذلك ان لا يحرم نقل سبي من تباب الحرم لانه
 اما مباح او مملوك وقوله حرم عليه استعماله يحتمل
 فيه التحقيق ابني فاسم بان الانية المذكورة اما ان
 يحل استعمالها في الحرم او لا فان كان الاول فالقبلي

صحيح

الي بلد

جواز الاستعمال لكونه جائزا في نفسه ومنع النقل وعدم
الرد أو تأخيره وإن كان الثاني فلا حاجة للتفصيل بقوله
حيث بقدر ما يخرج ويحجب باختيار الأول لكن
جواز الاستعمال بشرط بالحرم وفيه ما لا يخفى لأن
جواز استعمالها في الحرم يدل على أن مجرد الاستعمال
لا ينافي الاحترام فليجزي غير الحرم من حيث
كونه استعمالا وكون الاستعمال غير منافيا للاحترام
إذا كان في الحرم وينافيه إذا كان في غيره لا يظهر له
معنى فتأمل انتهى **وسواء في ذلك التحريم تراب**
نفس مكة هي لكونها لا سور لها الهجران **وتراب**
ما حولها من جميع الحرم الآية تحديده **وأحجاره**
وكله تنزهها **أدخال تراب الحل وأحجاره إلى الحرم**
كذا في الروضة كما صلها لكن في المجموع اتفقوا على
أنه خلاف الأولى ولا يقال أنه مكروه لأنه لم يرد فيه
شيء صحيح وقوله صاحب البَيِّنَات عن الشيخ أبي
اسحق وأبي حامد أنه لا يجوز غلط انتهى في
وتعليقهم بأنه حدث لها حرمة لم تكن ربما يقتضيه
حرمة أخراجها من الحرم لكن زاد الشافعي رحمه
الله تعالى المستدل لجواز الأخراج لما ذكر من الحرم
بشراء البهائم من غير تكبير بأنها تحبل من غير الحرم
يدل على الجواز وهو واضح ويصح أن يكون
مرادهم حرمة الحرم أي عند الجاهل بها
لظنه أنها من الحرم والذي يظهر أنه حيث ذكر في

بما غلط

كونها

كونها من الحل أو الحرم لا يجوز نقلها لأن الأصل عدم
نقلها منه إليه ولا يقال الأصل عدم الحرمه إلا أن
تسقط كونها من الحرم لما نقلت عارضه أصل
ما في الحرم حرمة نقله حتى يأتى مسوغ نقله
ويجوز أخراجه في نسخة **أما من زمزم** بل يندب نقله
تسبعا للتابع لأنه صلى الله عليه وسلم استهداه من
سهيبل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وكان يصبه
على المرضى ويسقيهم منه وحذركم به الحسين
وبسط فيه الكلام في كتاب در القلايد فيما يتعلق
بزمزم وسقاية العبيس من القلايد **وأخرجه غيره**
من مياه الحرم ونقله إلى جميع البلدان قال
الحافظ السخاوي وخصوصية ما من زمزم بأفیه فيه
مع النقل **لأن الماء يستخلف** فلا يشاعن نقله
خلاصها منها **بخلاف التراب والحج والحرم**
اتلاف صيد أي مصيد الحرم على الحلال والمحرم
متعلق بحرم ويجوز نقله بأمر صدر فاعله قال
تعالى عن إبراهيم عند بيئته المحرم وقال صلى
الله عليه وسلم إن الله حرم مكة يوم خلق السموات
والأرض الحديث **وتملكه** لأنه في أمان الحرم فلا
يدخل في الملك **والله** لأنه منية نفد الجراد بالحرم
يجوز لمن لم يقتله أكله لأن غايته يصير منية وأكل
منية الجراد جائز وحرم على الفاعل معاملة لم
ينقض قصده **وحكمه** أي الحرم في حق جميع الناس

بزيادة في الحاشية الحسن
وكذلك ابن الجلال فحين بالحسين
أذكره

الحلال والمحرّم حكم الصيد في حق المحرم وقد سبق
 بيانه واضحا في باب محرمات الاحرام فيجوز ذلك
 هنا ولو اصطاد الحلال صيدا من الخل ودخل
 به الحرم جاز لانه ملكه باصطياده له في الحرم والحرم
 لا يخرج عنه ملكه بخلاف الاحرام وله اكله وذبحه
 وبيعه للحلال في الحرم وغيره كسائر الحيوان
 الاهلية فيما ذكرنا الحادية والعشرون لا يجوز
 اخذ شيء من طيب الكعبة اي المئذ ورثها او
 اشتري من المال الموقوف او المئذ ورثه لذلك
 لا للبتك ولا الفيد لانه ملكها وفيها اهلية
 التملك ومن اخذ شيئا قليلا او جليلا من ذلك الطيب
 لزمه وجوبا رده اليها فان اراد البت كات
 بالبيت المفاغل بطيب من عنده فمسمي به ففادت
 بركتها عليه ثم اخذ المبتك الثانية والعشرون
 قال الامام ابو الفضل ابي عبد الله بفتح
 المهملة وسكون الموحدة من اصحابنا الشافعية
 لا يجوز قطع شيء من ستر الكعبة بضم
 المهملة اي ما تستتر به ولا تقلم ولو كان بالمسجد
 الحرم ولا ببيع ولا شراؤه ولا وضعه بين
 اوراق المصحف لحرمه ذلك كله بل يجب عود
 الممنقطع منه لبيت المال الذي وضع ذلك منه
 وقوفه فامع الحاجة عدم تجوز لها ومن حمل من
 ذلك شيئا وان قل لزمه رده خروجا من الاثم

ففعل الكعبة فيها اهلية التملك

خلافا

خلافا ما اتوهه العامة يشترونه اي التي
 من السترة من بني شيبه هذا المكي كلام ابن
 عبدان وحكاية الامام ابو القاسم الرازي عنه
 ولم يعترض عليه فيما قال فكأنه يسكته واقراه
 وافقه عليه فيما قال وكذا كما قال ابن عبدان قال
 الامام محمد بن عبد الله بن الحليمي وزاد في الايضاح عما
 في التشبيه قوله لا ينبغي اي لا يجوز ان يؤخذ بالبيت
 لغير الفاعل من كسوة الكعبة شيء اي بشار او
 غيره وقال ابو العباس ابن القاسم باللفظ
 وتشد يد المهمل من اصحابنا لا يجوز بيع كسوة
 الكعبة اي بما ذكرناه قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح
 رحمه الله في مثله الامر فيها اي الكسوة موكول
 الى نظره الامام بصرفها في بعض مصاريف
 بيت المال ببيعها وعطا واجبة بما رواه الازري
 في تاريخ مكة ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه كان يترع بفتح اوله وكسر لزي يخرج كسوة
 البيت من البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ولم ينكر
 عليه ذلك ولا اجماع السكفي في حجة وهذا الذي قاله
 الشيخ حسن وكذا استحسنه في الروضة والمجموع
 ونبه عليه الا سوي علي انه مخالف لرافعي في
 الوقف من تصحيح انها تباع اذا لم يبق فيها
 جمال ويصرف منها للمسجد اي الكعبة ووجهه
 ان ما هنا مطلق شأنا بقي فيها جمال وغيره وللصنف

للمسجد وغيره ويمكن الجواب بحمل الاطلاق على التقييد
 فيكون محل الخلاف عند بقاء فيها والا بيعت
 في مصالح المسجد جزما قال ابن قاسم العبادي
 وقد نظر في هذا الجمع باقتضائه ان ابن الصلاح
 يجوز بيعها وصرفها لغير المسجد اذا لم يبق
 فيها جمال ولعل العكس اولى لان يعلق المسجد
 عند بقاء الجمال فوته عند عدمه فتأمل وحمل
 الاذرع ما هنا على ما اذا كانت من وقف عليها
 او ملكها شخص وهو حمل جيد ومن ثم غلط
 الاسوي في قوله بعد ان ذكر المسئلة احوال
 احدها ان يوقف عليها فامرها للامام ببيعها وعطا
 بان ذلك محله اذا كساها من بيت المال اما
 اذا وقف عليها فلا يتفعل صرفها في غير الكعبة
 ثم قال الاسوي ثانيا فيها ان يملكها ما لهما لهما
 فليقيمها ففعل ما يدرك وهذا لا ينافي كلام الاذرع
 السابق كما يظهر بآداب تأمل ثانيا لهما ان يوقف
 شي على ان يؤخذ ريعه كما في عصرنا فان الامام
 وقف على ذلك بلادا فان شرط الواقف شيئا اتبع
 والا فان لم يقف الناظر تلك الكسوة كان له بيعها
 وصرف ثمنها في كسوة اخرى وان وقفها ياتى
 فيها ما مر من الخلاف في البيع رابعها وهو الوقف
 في هذا الوقت وهو ان الامام لم يشرط شيئا
 من ذلك وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بان

بني

الحديث في نسخة

بني سببة كانوا ياخذونها كل سنة لما كانت تكسي
 من بيت المال فيجوز لهم ذلك كما يجزى وجري
 عليه العلاني وقال لا ترد في جواز التصرف
 من بني سببة الا ان لا يحد وقف الامام ضيقة
 معينة عليها بعد استقرار هذه العادة والهم
 به فينزل منزلة استراطه وهو ظاهر لا ينافي
 العادة المطردة في زمن الواقف كشرطه وقد وقف
 كسوة الكعبة وكسوة الحجج الشريفة قرية سندس
 في طرف القليوبية مما يلي القاهرة سراها السلطان
 الصالح اسمعيل بن الناصر محمد بن قلاوون من
 وكيل بيت المال ووقفها في عصر السني وسبعائة
 على الكسوتين الكعبة كل عام والحجج الشريفة كل
 سنة اعوام ذكر الزين المرعي وذلك بعد استقرار
 امر كسوة الكعبة على قسمة الشيبين لها ومعم
 من علم الواقف ذلك قال الهادي في قوله بعد
 حكاية الخلاف في كسوة الكعبة لا ترد الان في
 جواز ذلك لان وقف الامام بعد علمه لما ذكر فيها
 فينزل لفظه على ذلك كما ذكر السيد السمرودي
 في حاشية الروضة وقد روي الارزقي عن ابن
 عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم انها قال
 ناع كسوة ما وجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين
 وابن السبيل المعروف في كتاب الزكاة اخرج سعيد
 ابن منصور وابودار الهروي والارزقي عن عائشة

ح في ك

عل

في العلم الكفر وفي فضل الحق
 السلام وليس للجنة ان ينظر
 اليه لانه من الجنة ومن
 فطن اليه من الجنة دخلها
 ثم قال ثم قلت فيه بيان
 لسابق من راه من المؤمنين
 بالبعد عن السلام الى الجنة
 بالبعد عن السلام ولعل الجنة
 الجنة الا ما هم ولعل الجنة
 اكرم عن ذلك الكفر
 منهم او مطلقا وبقا
 مؤمنين انما هو النجاة
 من النار الى به ايق
 صديقتهم وغير انتهى

محل الاعلام الآن ومنعوه من وقيل لما نزل علي
 ادم خيمة من يا قوته حمدا فيها ثلاثة قناديل
 مع وضع الكعبة فانتهى نورها الي محل انصاب الحرم
 وحرسها الله تعالى بملائكة يقفون علي تلك
 الانصاب يحرسون الحرم من الجن فلما قبض
 ادم رفعت اولان ادم لما اهبط الي الارض خاف
 علي نفسه من الشياطين فارسل الله ملائكة حفوا
 بمكة من كل جانب فكان الحرم الي حيث حلوا او
 لما نزل الحجر الاسود لما جابه جبريل لايراهم
 فانار لما ذكر من كل جانب او غير ذلك اقوال
 في ميسر سوق الانام الي حج بيت الله الحرام وزياره
 النبي عليه الصلاة والسلام الجري الشيخ محمد علات
ولعلم ان الحرم التريم النفس المختص علي الحل
 باحكام وهو ما طاف استدار بمكة واحاط بها كان
 لها بمنزلة الحائط وهو الجدار من جفانها جعل
 الله عز وجل له للحرم حكمها حكم مكة في الحرمه شرعا
 لها واعلم ان معرفة حدود الحرم من اهم ما ينبغي
 ان يعتني ببيانها فانه يتعلق به احكام كثيرة
 كما سبق اذ كرم ما لا تبسها واطاف بها وقد اجتهدت
 واعتنت باتقانه بالوقوفية فالقاف علي اكمل
 وجوهه بحمد الله تعالى حال من المجرور بالبا
 او من الفاعل اي حال التمكن من ذلك فخذ الحرم
 من طريق المدينة دون التنعيم الذي فيه

٢٥٢

مساجد عاينة التي اعتمدت منه عاينة سميت
بذلك لان الوادي ثمان وعن يمينه جبل يقال له نعيم
وعن شماله جبل يقال له ناعم **عند بيو ت نغار**
قال السيد السهمودي وقد هدمت البيوت وجعل
مكانها علمان كبيران **علي ثلاثة اميال من مكة** هو احد
اقوال اربعة فيه ثلاثة نحو اربعة اربعة خمسة وذراع
من جدار باب العمرى الى الاعلام في هذه الجهة التي بالارض
لا التي بالجبل التي عشر الف ذراع واربع مائة ذراع
وعشرون ذراعا بذراع اليد المذكور في باب صلاة
المسافر وقد روي ذراع القياس ذراع الامت يكون
ذلك علي القول بان الميل ثلاثة الاف ذراع وخمسمائة
ذراع وهو ما صححه ابن عبد البر وجري عليه
المص في الحدود فيما مر ان بين مكة ومينى فرس ثمانية
اميال ونحو نصف ميل ومن باب السبيلة الى الاعلام
المذكور عشرة الاف ذراع وثمانمائة واثنا عشر
ذراعا يكون اميالا علي هذا القول في اميل ثلاثة
اميال ونحو سبع ميل وبه يتبين ان المراد اميل
علي هذا القول لا علي المعتمد فيه انه ستة الاف ذراع
فعليه فالمسافة ميلا ونحو خمس سدس ان اعتبرنا
المسافة من باب العمرى وميل ونحو ثلاثة ارباع
ميل ان اعتبرنا من باب السبيلة قلت وعلي
القول بان اربعة الاف ذراع فيكون من باب
العمرى ثلاثة اميال ونحو عشر ميل ومن السبيلة ثلاثة

ابن باب المصنف المعروف باب
العمرى المذكور

اميال

اميال الا ربعا وعلي القول بانه الف ذراع فمن
العمرى ستة وخمسة ومن السبيلة خمسة اميال
ونحو نصف ميل **وحد من طريق اليمن طريق**
اضافة لبن ولبن بكسر اللام في القاموس جبل من
حدود الحرم في جهة اليمث **في بنية لبن علي**
سبعة بتقديم المهملة **اميال** وقيل ست وذراع
من جدار باب ابل هيم الي علامة حد الحرم
من هذه الجهة اربعة وعشرون الف ذراع
وثمانمائة وستة وستون ذراعا بتقديم
المهملة فيهما واربعة اسباع ذراع ومن عتبة
باب مكة المعروف بباب اماجين الي الحد المذكور
اثنان وعشرون الف ذراع وثمانمائة وستة
وسبعون بتقديم المهملة واربعة اسباع ذراع
ومقدار ذلك علي القول الاول في اميل
سبعة اميال ونحو نصف ميل **وحد من**
طريق العراق علي ثنية جبل بالمقطع ضبطه
ابن خليل بصفة اسم المقعول من التقطيع
بالقاف وفي خط الطبري انه يفتح فسكون
واستشكل لفظ جبل بالمقطع وانه تصحيف
والموجود بخط ابن خليل خل بمجمة مفتوحة
فلام مسدودة واجيب بان الثنية الطريق
الضيق بين الجبلين فيصح نسبتها للجبل كما
قاله المص وان استمر نسبتها للحد كما قاله غيره

فلا منافاة ويسمى بالمقطع لانهم قطعوا منه احوار
الكعبة زمنا من ابن الزبير او لانهم كانوا يقطعون
عند العود اليه ما قبله وفي الرقاب من قصور
سج الجرم ليامنوا خارجا كذا خله **على سبعة**
بتقديم المهملة **اميال** هو احوال اربعة وقيل
ثمانية وقيل عشرة وقيل ستة وذراع من
حد ارباب السلام الي العلمين اللذين هما
حد الحرم من تلك الجهة وهما تجاه وادي تخمين
سبعة وعشرون الف ذراع ومائة ذراع وايضا
وخمسون ذراعا بالذراع السابق فمسافته
علي القول الاول في الميل سبعة بتقديم المهملة
وخمسة وسبع ميل وبه يظهر اتجاه الاولين وبعبارة
صححة الثالث لا الرابع بناء على ان الميل اربعة
الاف وان المسافة من المعلاة **وحده من طريق**
الجعرانة بكر فسكون في الافصح **في شعب ال عبد الله**
ابن خالد بن اسيد هو ابن عتاب امير مكة وقيل
ابن اسيد الخزاعي وقيل هو خالد القيسري
على تسعة اميال بتقديم الفوقية وهو
احد قولين فيه ثانياً ثانياً عشر وتقدم في
الباب الرابع ان بينهما وبين مكة ثمانية عشر
ميلاً علي قول وفي التيامنة مع هذين مع
ما مر من ايضا ان بينهما وبين الحرم خم
ثلاثة اميال وحده من هذه الجهة لا يعرف

موضع

175
موضعه **وحده من طريق الطائف** المكان المعروف
بقرب مكة اورد بالتاليين ولي فيه الطيف الطائف
بفضل الطائف **علي عرفات من بطن غمر** بفتح
ا لثون وكسر الميم في الافصح وبفتح او كسر فسكون
علي سبعة بتقديم المهملة **اميال** تقدم في الكلام
علي الوقوف بعرفة وحدودها ان المصم مختلف
فيما ذكر كلام المصم رحبت المصم بين كمالا زرقا
والفاسي والذي جري عليه ان حده من تلك
الجهة قرب مسجد ابن ابيهم وعليه علمان عمة وهو
ينري علي ما قاله المصم بكثير واختلف فيه علي اربعة
اقوال الاول نحو مائة عشر ميلا الثاني احدى
عشر ميلا وجري عليه الازرق وغيره وغيره
ودعوى المصم في هذا بانه اقل من الازرق به
مقتضى الثالث تسعة بتقديم الفوقية الرابع
سبعة بتقديم المهملة وهو ما نسب المصم للاكثرين
لكنه بعد اذ ذرعه من هذه الجهة من جدار
باب السلام الي العلمين هما علامة لحد الحرم سبعة
بتقديم المهملة وثلاثون الف ذراع ومائة
ذراع وعشرة ذراع وعلى القول الاول
في الميل يكون عشرة اميال وخمسة ثلثي ميل
وعلي المصم فيه ستة اميال وخمسة ميل وعلي
انه اربعة الاف تسعة اميال بتقديم الفوقية
وخمسة ميل وعلي انه الفان ثمانية عشر ميلا

ونحو ثلثي ميل وعلى اعتبار المسافة من باب المعلاة
التي هي خمسة وثلاثون ألف ذراع وثلاثة وثمنا
تكون ذراعا وثلاثة أسباع ذراع بالذراع المذكور
تكون الأميال على الأول في الميل عشرة ونحو خمس
سبع ميل وعلى المقياس خمسة ونحو ثلثي ميل وعلى
الثالث ثمانية ونحو ثلاثة أرباع ميل وعلى
الرابع سبعة عشر ونصف ميل وبما ذكر في
بيان المسافة من باب السلام أو المعلاة بالذراع
المذكور وبيان الأقوال في الميل وما يتفرع على
كل منها باعتبار التحديد من باب السلام
أو المعلاة يبين أن كل واحد من الأقوال
الاربعة في حد المسافة مبني على واحد من
تلك المقالات في مسافة الميل ولا يعارض ذلك
كون القائلين بذلك يرون أن الميل ستة آلاف
ذراع لأنهم قلوا هو خير من وكل يطلقه
على مصطلحه فإذا نظر لفقيه فيه قلده من
غير تحقيق مراده إذ لا يظهر إلا بالذراع ولم
يسلفنا عن أحد من المتكلمين في هذه المسافة
أنه قال ما ذكره بعد تحريروا بالذراع رده هذه
الأقوال المتباينة إلى تلك الأقوال في الميل أم
المتباينة أيضا على أن التحديد المذكور في الأقوال
غير مراد لما علمت أنا وإن فرغنا تلك الأقوال
على الأقوال في الميل لا يأتينا إلا إذا جعلنا ذلك
تقريبا

تقريبا وايضا فالزيادة والنقص قد يكونان
لشدة المد في الحبل المقياس به وأما في أوله
ارتفاع الأرض وانخفاضها أو لاجل اعتبار المسافة
من محل آخر غير ما ذكر من باب السلام والمعلاة
وحد من طريق جده بضم الجيم وتشد يد
المهملة تفريكة المعروف **منقطع لا عشا** **ش**
بهملة فمجهولين على عشرة أميال فهذا حد ما جعله
الله عز وجل حرما لما اختص به من التحريم وبيان
حكمه سيأتي في كتاب مكة وأصحابنا في كتب الفقه
والماوردي في الأحكام السلطانية وأخرون إلا أن
الأزرق قال في حد من طريق الطائف أحد عشر
ميلا والجمهور قالوا سبعة فقط بتقديم السين
على الباء ولم يذكر الماوردي حده من جهة اليمن وذكره
الأزرق والجمهور كما ذكرته قال الشارح والظاهر
أن المحل الذي لم يتقرر أحد التحديد كما بين كل حد من
مختلفي حده من جهة التنعيم وحده من جهة جرة
يحتمل فيه ولا يثبت فيه حكم الحرم إلا بالنسبة لمن
غلب على ظنه كونه منه أخذ بما في اجتihad من
استنبه عليه الميقات والعمل بما ظهر ونذب الاستظهار
والاحتياط بل هو شامل لما خفي فيه لمن أراد الإحرام
بالعزم من أول الحل وانهم الأمر فيجهل كما هو
به فيما ذكر فكذا بقية أحكام الحرم إذ لا فارق

الله به ووصل الحنبي بسببه
والحرم التحديده ان تبغفه فت جعلته عسرة وسع جده
وسبعة اميال عراق وطائف ثلاثة اميال الى ارض طيبة
وتسعة اميال الى عن فخذ وفي الكل خلف فادر ذابا مشيت
تجيم لها اهدى خصت بقاعها منع سويل الحل من كل بقعة
كذا قيل كني يدخل ارضها من الحل من طرف هناك مشيت
وله لطف الله به امين
والحرم التحديده ان تبغفه من عن ايضاً ومن جده تسع
وجعلته عسرة ثلاث لطائف وطيبة من نحو العراق سبع
وكل فاميال عنيت كملنا فسيل يحل عن حيي ذالم منع
وفي هذه الحدود الحرمية الفاظ غريبة من القرابة
الوحشة وقلة الاستعمال ينبغي يطلب ان تضبط
خدا من التحريف قولهم هو وما عطف عليه بدل
من المبتدأ بيوت بضم الموحدة ويجوز كسرهما
تقار بكسر النون الأصلية وبالفامعرة بوزن
كتاب وقف لهم اضاءة لبن الاضاءة بفتح الهمزة
وبالضاد المعجمة على وزن الفتحة لا يظهر
للا تبيان بالوجه وهي مستنقع الماء أي محل
لبنة واقامة فيه من نحو السويل ولبن بكسر
اللام واسكان الباء الموحدة كذا ضبطه الحافظ
ابو بكر الخازمي بالمهملة فالمعجمة بينهما الف
في كتابه المؤلف في اسما الاماكت وضبطه ابي
خليل كني بالقلم بفتح اللام والموحدة ومنها
قولهم

قولهم

قولهم الأعشاش بفتح الهمزة وبالسين المعجمة
جمع عش بضم المهملة وتشد يد المعجمة وقولهم في
حله من جهة الجعرانة تسعة هو بالتا الفوقية
بهم السين والحدود الثلاثة الباقية المتقدم ذكرها
في غير الجعرانة تسعة بتقدم السين والله اعلم
فاعتمد ما ضبطه لك من حد الحرم بمعنى
حدوده لانه مفرد مضاف يعمر فما اظن يحله
اوضح ولا اتقن بالفوقية فالقاف من هذا المذ
كور هو بحسب اجتهاده رضي الله تعالى عنه
وفوق كل ذي علم عليم وقد اجتهد في ذلك
السيد الفاضل رحمه الله تعالى فنقل ما قد مناه
واعتمدناه فان لم يحجب من الارض بقوله
ابننا طيعن الارض الحرم فلذا أحرمها قال ابي
عمر والحرم للسم السابعة وقال عطاء لما نقلت
ان العرش على الحرم ذكر ذلك الامام الطبري وغيره
وذكره الارزقي عن مجاهد هذا الحرم مداه من
السموات السبع والارض السبع وعن قتادة الحرم
حياله الى العرش واعلم ان الحرم عليه علامات
من جواربه كلها ومنصوب عليه انصاب ليس
لحد من جهة الجعرانة ولا من جهة نضب يعرف
بها فلعل ما نقله عن الارزقي باعتبار زمنه فالذي
ينبغي الرجوع اليه ما تقدم من الذريع ذكره
الارزقي وغيره باسانيدهم ان اباهم الخليل

احد من المسلمين انتمى بالخصا قال اصحابنا وان كان
رسولا والامام بالحرمة بعك اليه ذابا او خرج اليه
فان قال لا اود بها الا مشافهة خزع اليه بنفسه ولو
كان له مال بالحرمة وكل مسلما يقضه له ولو
بذل على الذخول ما لا لم يجبه فان فعل فإ
لصالح فأسد فان دخل اخرج والمسمى ثابت
فان لم يصل المحل المشروط وجب القسط **وجوز**
ابو حنيفة اي للذمي فقط **ماله يسيو** فليس له
استيظانه وظاهره انه يمكن من الإقامة **الخامس**
لا تحل لقطته بفتح اللام وفتح القاف اي الملقط
فيه لغرض **للملك ولا تحل اللقطة فيه الا لمنشد** علي
الدوام ولا يلحق به عرفه كما استوفجه السارحان
سواء فيما ذكر في لقطة الحرم الجليل والحقير
أخذها لزمه التصرف والإقامة له اود دفعها لحاكم
أمين فان لم يحل فليقتل أمين مقيم **السادس**
تقليط الدية في الخطأ بالقتل فيه مسلم وان كان
القاتل خارجا وهو وامق أو كذا كذا لكي قطع
السهم هو الحرم ومعني تقليطها انها تصير مثلية
بعد ان كانت محسنة ولو بقى اهل الحرم علي
اهل العدل جاز قتالهم اذ التمكن ردهم عن
البقى الابه وكذا يقتل كفار خصم بالحرم
واجاب المصنف عما ورد من الاحاديث الضعيفة
في تحريم القتال بمكة بان مقناها تحريم نصيب

اي ان تعذر والامانة ربي
استدبه واجل قال في اللقطة
من اللقطة ولو في حرم مكة
هو ظاهر وقيل في حرم مكة
من يترك في الصفا فليس
فقال ان من العير في الطريق
اي لا اخذها من الحرم
فقال لا اخذها من الحرم
صدقة بخوفه
اللقطة بخوفه
مكة والاشهر
رحم ويقتل محرما
انها تصير مثلية
لثا لوق حقه ولا تؤن جذعه
وا ريعون حوام بعد ان كانت
محمية عسيرة بنت خاض وكذا
بنت لبوءه وينبغي البوءه وحقق
اننا وجدنا كذا في انتمى

يعني ان تقليطها من هذه الوجه القتال
فقط فهي مؤجلة لان سمي وعليها اخلت مثل
سبه القيد وهم عصية الاصل والفرق علي الفين منهم
نصف دينار والمتوسط بينهم ولا يشي علي الفية فان
فقال لا افهم في
والجميع

القتال عليهم بما يعي كما لما جنيق ونحوه اذا امكن اصطلاح
الحال بدون ذلك بخلاف ما اذا تحصن كفار بغير
الحرم فيجوز قتالهم علي كل حال بكل شيء قال وقد
نص الشافعي علي هذا التاويل **السابع يحرم**
دفن المبرك فيه اي وتمد يرضه بل ينقل منه
وان حيف موته بالنقل بخلاف ما عداه من ارض
الحجاز فانه اذا مرض فيه لا ينقل وان نفذ
نقله ميتا دفن فيه ولم يدفن تعديا لم ينقل
والفرق عظم حرمة الحرم بالنسبة لبقية الحجاز
ولذا جاز له دخوله بغيره دون الحرم **ولو**
دفن فيه اي الحرم **ينس** فاخرج **ماله يقطع ويرج**
في ذلك للعادة المعروفة في كل **الدائم تحريم**
اخراج اجماره وتل به الى الحل ويكره ادخال ذلك
المذكور من الاجار والتراب **من الحل اليه** ولم يعد
ذلك قوله الماوردي بتحريم الاستنجاء بحجارة لانه
ضعيف او شاذ وتاويله بان الحرم نقلها للحل
والاحرام لبول عليها فيه وكذا ارضه بعيد لانه
يصير معتمد الحرم والنقل المذكور في محل المنع اما
ارض الحرم فجاز البول فيها لرعاية الضرورة لذلك
فيها واما نحو الاجار فتعد البول عليها بلا ضرورة
كما لا استنجاء بها بل اولى ولا فلا قلت لا بعد وكلام
المصنف المذكور اذا ابقى كلام الماوردي علي
ظاهره والتاويل اذا امكن نصيحة الكلام عليه

حر

اولي من الاجراء علي الظاهر مع الرد والضعيف
التاسع يختص ذبح دماء الجيران في الحج والعمرة
 والهدايا به الا المحصر ففي محل احصاءه **العاشر**
لادم علي المتبع والقارن عند وجود باقي شروط
 الدم لسابقة **اذا كان من اهله** بان اسقط طهه
 او قربيا منه لقوله تعالى المذكور من الهدي فبدله
 للعاجز عنه ممن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام اللام
 بمعنى علي **الحادي عشر** تكون صلاة النافلة التي لا سبب لها
 اصلا او لها سبب متأخر كر كفي الاحرام في وقت
من الاوقات في الحرم المكي سواء فيه مكة وسائر
الحرم المتقدم حدوده لحسن يا بني عبد مناف لا
 تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلي ايت ساعه
 سنا من ليل او نهار ولا يخص صلاة الطواف لانت
 الدار قطني وابن حبان اخرجاه بدو في ذكر طواف وليس
 هذا من باب المطلق والمقيد لان شرطه ان لا يحرك
 القيد علي الغالبه اذ الغالب في الصلاة عند كفوفها
 سنة الطواف وذهب الائمة الثلاثة الي ان الحرم
 المكي في تحريم النفل المذكور كغيره واولوا صلي بمعنى
 دعاء ولو خذ من الحديث كما افني به الطنبغاوي
 الصديقي الزبيدي كما مر عنهم تحريم ما يفعل الحرام
 والمستدرون من منع النساء من الطواف اوقات
 الصلاة ولم يوجد من احد من الائمة الاربع واتباعهم
 نصح بجواز ذلك فضلا عن طليه **الثالث عشر**
النذر

وقال الخفية لا يفعل في اي ركعتا
 الطواف في الاوقات المذكورة
 فان فعلها فيها صححت مع الكراهة
 انه فطلا في علي الصحيح

اذا نذر قصده او موضعا منه كدار الارقم **لزمه** ذلك لانه
 طاعة ومن نذر ان يطيع الله فليطعه **ان يذهب**
اليه **بالحج او العمرة** طاهر حرمة دخوله بلا احرام ان
 قصد نسكا ولو بعد مدة **بخلاف غيره من المساجد**
 المذكورة كمسجد منسوبة اليه صلي الله عليه وسلم في
 طريق المدينة **لا يجب الذهاب اليه اذ انذره** لانه
 لم يساوي الحرم المكي ولم يقار به حتي لم يحق به
الامسجد رسول الله صلي الله عليه وسلم والمسجد
الاقصى علي احد القولين فيها والمقيد عدم الوجوب
 لوجوب قصد الحرم المكي باصل الشرع بخلافها ولو
 نذر اتيان بيت الله تعالى نأويا ما تقدم لزمه
 الا اتيان بنسكه او اتيان المسجد النبوي او الاقصى
 او غيرهما لزمه ودخل في الغير مسجد قبا فلا يلزم
 الوصول اليه بنذره **الثالث عشر يحرم استقبال**
الكعبة اي عيستها لاجهتها بالفرج حال البول لا
 بالوجه فلو استقبل به وحول فرجه فخرج عن سمت
 القبلة فلا حرمة بخلاف عكسه ولو اشتبهت عليه
 القبلة وجب الاجتهاد وياتي جميع ما مر في القبلة
 للصلاة حتي يحرم علي القادر التقليل والاجتهاد
 قال الشارح وانما ذكرت ذلك هنا لان اكثره لا يوجد
 في شيء من كتب الفقه فيما احسب **واستد بارها**
بالبول والغائط لف ونشر مرتب وما يخرج من
 القبل والدين من عين غيرهما نادرا بخلافه الذي

الذهب

هذا اذا نذر الصلوات فيما ذكر
 والاقصى الذي يقع في كل بقعة من التراب
 موضوع وان عيستها وعيستها في التراب
 او نذر صلاته في يدك لم تنقض ما في التراب
 ولو نذر في اعماده لم ينقض ما في خط الكعبة

والصالحين غير الخلية المعبد
لغرض الحاجة إلى الجبال على

في الصلاة أي عند عدم شأ خض طوله ثلثا ذراع فأكثر
بنيته وبنيته ثلاثة أذرع فأقل في غير الخلية المعبد
لذلك فلا كراهة فيها ولا خلاف إلا ولي فإن كان يفيد
ووضع الساتر المذكور وهل يعتبر له عرض بحيث
يستمر ما بين قدميه أو لي فيكفي ولو عود أو على
الثاني السارح وعلمه بأن الفرض من الساتر للتعظيم
وهو حاصل بفعال ابن قاسم وفيه أنه لا تقطع فيما
لا يجيب الفرض عن القبلة كما هو ظاهر والمنازعة
مكافئة وعليه الأول الرمي جائز سواء أمكن تسقيفه
أم لا **الرابع عشر** تضعيف **الأجر في الصلوات** **عكة**
وكذا أسائر أنواع الطاعات قد مر أن هذا ظاهر
في جميع القول بأن المضاعفة تفرد جميع الحرم وهو
ما فهمه الزركشي حيث نقل عن الماوردي أنها تعمر
ثم قال وتبني القوي في مناسكه لكن في ابن جماعة
أنها تختص مكة وأنه مقتضى ما في مناسكه القوي
وعليه فلا ينافي التفسير في الحديث بالمسجد الحرام
لأنه قد يراد به مكة **الخامس عشر** **مستحب لأهل**
مكة أن يصلوا العيد أي فيه للمجئس أي كلام من العيد
بالمسجد الحرام **أباً للصلاة** غايته بين حرفي الظرفية
تفنتنا أي بلا خلاف وأما غيرهم من البلاد **أن فعل**
صلواتها في الصلاة وهو المسجد **أفضل** أم صلاتها في الصلاة
خلاف البنيان **فيه خلاف** للأصحاب الأربعة منه است
الصلاة أفضل عند ضيق المسجد وانتفاء المطر ونحوه

حتى

حتى في المسجد النبوي أي العلة في خصوصية مكة
بذلك فضل البقعة مع أساعها ومساهة الكعبة
فإن لم يصف أو لم يكن مطر أو نحو فالمسجد أفضل
وهي في الصلاة عند أسباع المسجد خلاف الأول
ومع المطر مكر وهي كهي في المسجد عند ضيقه نفسه
المعتمد أن المسجد الأقصى كسجد مكة أسباع السلف
والخلف ولو هي سعة **السادس عشر** **أندار النحر**
وحده مكة لترمة النحر فيها وتنفية الحج وما في
معناه **علي مسالك الحرم** وفقره لشرق المكان
المشرف به المكين **ولو نذر ذلك في بلد آخر لم يصح**
نذره في أصح الوجهين لعدم طلب ذلك في غير الحرم
المكي **السابع عشر** **لا يجوز إحرام المقيم في الحرم**
بالحج وإن لم يتوطنه **خارجه** ظاهر حرمه ذلك عليه
وإن خرج ميقات آخر وهو محتمل وعليه فلا ينافي
ذلك كون خروجه لذلك قد يكون مسقطاً للدم
لكن موافق المواقيت ما يقتضي عدم الحرمة وخرج بقوله
خارجه إحرامه به فيه فيجب وعبارته الزركشي لا يجوز
إحرام مقيم به بالحج إلا منه فلو أحرم به خارجه كان
مسيئاً انتهى وظاهره أن من فيه يجوز له الإحرام
به منه ولو في غير محل إقامة وإن كان أقرب
لعرفة وليس كذلك إذ ميقاته مسكنة كما علم مما مر
في المواقيت بخلاف مجاوزته محل أبعد منه لا من جهة
عرفه فيجوز روجه فهل عليه أمروا بمجمله وجوباً فيبدأ

عليه ما مر في بقية الحرم او يفرق بان شرف مكة علي
بقية الحرم اقتضي خصوصيتها عن تلك البقعة
بما يؤذن تلك الخصوصية محل نظر والقياس اقرب
وجزم به الرمي **السادسة والعشرون** مذهبنا
ان يحرق بيع دور مكة وشراؤها وادارتها
ملكك اربابها لها كما يحرق ذلك المذكور من البيع
فما بعده **في غيرها** من البلاد بجامع الملك
و دلائل المسئلة اي الجوان **في كتب الفقه** اي
كاتبه او مذكوره وحذف مع كونه كونا خاصا له
لدلالة المقام عليه **والخلاف** مشهور فيه بين الائمة
صبي علي في التي لا بعد **السابعة والعشرون**
مذهبنا ان النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة
صلحا لا عنوة هو بالنسبة لعالها وقد ثبت
بصر الخ السنة اسفلها عنوة ولم يلتفت الشافعي
لذلك لكون القتال ثمة وقع مع شدة قليلة من
المسلمين انفراد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالدخول من هناك فقول علي ما وقع مع اصحابه
الذين معه **لكن دخلها صلى الله عليه وسلم منها**
للقبال السلاح ظاهر غير مستور ولو اء الحرب بخلافه
في عمره القضا فكان السلاح في الجبلان كما شرط ذلك في
وقت القعدة عام الحديبية **خلافه** فامت غدا واهلها
اذ لم يجربينه وبشرهم في ذلك حال ولا قال غير انه
دخل عليهم ومقام مدافعة بعزة الله احد **الثامنة**

والعشرون

المنفعة بفتح الميم
اي قهر اولاد الامة

المجيبان

والعشرون اختلعا العلماء المحققون في اقامة الحرم
ولو قتلوا واستيفاء القصاص ولو طرأ في الحرم الملكي
فقال الشافعي واخرون منهم اما لكه **حكم الحرم في**
هذا حكم غير فتقام فيه الحدود ويستوفي فيه
القصاص سواء كانت الجنابة المقترنة للقتل او
القصاص في الحرم او كانت الاولى امر لتقدم هجرته
التسوية في الحل **ثم انما الحرم** اما المسجد فيجوز
ذلك فيه مع الكراهة ان امت تلو منه من الدم
والاحرم وفعله صلى الله عليه وسلم بان خطب محول
علي الاول وانه لبيان الجوان **وقال ابو حنيفة**
واخرون ان كانت الجنابة في الحرم استوفيت
العقوبة فيه لتعرضه بسببها ففوق المهدر لنفسه
حرمه نفسه **وان كانت الجنابة في الحل لم يلجأ الي**
الحرم لم يستوف فيه محله عندهم ان كانت
الجنابة قتلا بخلاف ما دون النفس فيقتض من
فيها وان دخل الحرم وفي فتاوي فاضل خان وعنه
عن ابي حنيفة لا يقطع فيه يد السارق وعنه صاحبه
خلاف ذلك **ويلجأ الي الخروج منه** بان لا يعامل
ولا يواكل ولا يداخل ومذهب الحنابلة قريب
في ذلك من مذهب الحنفية **فاد اخرج اقيمت**
عليه لفقد المانع من اقامته **التاسعة والعشرون**
في امور تتعلق بالكعبة والمسجد قال الله تعالى
ان اول بيت وضع اي علي وجهه اما عند خلق الارض

والسما قبل خلق الارض بالفي عام **للتاس للذي بيكة**
مباركا كثير الخير بانه حال من صميم وضع او من الصلة
وهدي للعالمين فانه قيلتهم ومنفقد هم **فيه ايات**
بينات كاهلاك كل جبار قصده بسوق ومن جعلتها
مقام ابراهيم وتقدم بيا نه وحيف كونه يد لا هما
 قبله لا عطف بيا ن **ومن دخله كان امنا الاول**
 حذفه على عمومته الموردين به حذف المجرور والتخفيف
 تحكم الا ان جافيه توقيف والجملة شرطية عطف على
 مقام من حيث المصنف اي ومن جعلتها امنا داخله
 وهى لصير تلكه او التمام لتقدم مكر اذكر او الحرم
 او المسجد الحرام الممدول عليه بذلك اقول احكامه
 جدي في ميرس شوق الانام الى حج بيت الله الحرام وزيارته
 قبله عليه الصلاة والسلام **وبيت في صحيح البخاري**
ومسلم عن ابي ذر القعاري رضي الله تعالى عنه قال
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اول مسجد
 وضع في الارض قال **المسجد الحرام** اي الكعبة فصف
 كقوله تعالى قول وجهك سطر المسجد الحرام اي
 الكعبة **قلت ثم ان** يقر بخذ في التوفيق للوقوف عليه
قال المسجد الاقصي وصف بذلك لبعده عن الحرمين
قلت كبريتهم ما اي وضعيهما **قال اربعون عاما**
 واستشكها ما تضمنه بان اول من بين الكعبة الملائكة
 او ادم و ابراهيم او وضع بالقدرة لا ببناء احد قبل
 الدنيا واهبط مع ادم اقول وبني بيت المقدس بغيره في دنياه

عليه السلام
 طويل حياته حتى
 ياتي الموت فينزل
 من السماء كذا الاعمال
 من سر وجه البخاري
 في كتابه

سليمان بن داود علي نبينا وعليهما السلام كما جاء بكل خبر
 وعلي كل من ابراهيم وسليمان ما يريه علي الف عام كما قال
 ابن الجوزي وغيره وقول ابن حبان بن ابراهيم وداود
 اربعون عاما اخذ من ظاهر الحديث مردود بانه محال
 قطعا واجيب بان كلام ابراهيم وداود وسليمان مجرد
 اي فلا ينافي خبر ابي داود ان بينهما اربعين عاما لانه
 باعتبار التقاسيس من الباني للكعبة وقوله ابن كثير
 لم يثبت خبر معصوم ان البيت كان مبنيا قبل
 ابراهيم بعارضه ما صح من الآثار في ذلك عند ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما وغيره وذلك مما لا مجال فيه
 للترجيح فهو مرفوع حكما فهو حجة في ذلك اي حجة وروى
 ابن هشام ان ادم هو الباني للمسجد بن وقيل هي
 اول من بين الملائكة وقيل سام ابن نوح وقيل
 يعقوب ابن اسحاق وعليه فلعلم المدة في خبر ابي ذر
 بينه وبين ابراهيم للبيت ولا يعارض ذلك وروى اخبار
 بشره داود لارضه اذ يحتمل انه وضع قبله وقبل سليمان
 كما قاله الخطابي ثم زاد فيه فاضف اليهما ذلك لانه
 ويحتمل ان السرا كان للمزيد عليه قال السيد الاجبي
 قد تحدر من مجموع ما تقدم ان حديث الصبي بن هو
 المقصود وان ما عده مؤول بما مر ولا منافاة بينهما ولا
 حاجة للقول بما ذكره ابن حبان حديث الصبي بن
 فيه رد علي من زعم ان بين ابراهيم وداود الف سنة
 فالجمع والتاويل اولى من الرد ولا بطلان **واختلف**

والله اعلم

انظر هل بين قوله قبل ان يخلق سماء الارض وبين
قوله وان قوا عده لفي الارض السابقة السفلى شاف
فلجدر وقد يقال ان موضع البيت مقدم على الارض
واما الارض فمقدمة على البيت لان الارض لا تبنى
بناء البيت فصح قوله وان قبل ان يخلق سماء الارض

المفسرون في معنى قوله ان اول بيت وضع للناس
هذا الولى مطلق او مقيد **فروي** الارزقي في كتاب
تاريخ مكة الاطلاق عن مجاهد بن جبر التابى المسمى
قال لقد خلق الله عز وجل موضع هذا البيت ال
فيه للمعبر الذي قيل ان يخلق سماء الارض بالقي
سنة وزاد تمة كلام مجاهد تمة للغاية قوله وان
قوله جمع قاعه اي اساسه لفي الارض السابقة السفلى
وعن مجاهد ايضا ان هذا البيت احد اربعة عشر
بيتا في كل سماء بيت مقدر بالاضافة لله تعالى وفي كل
ارض بيت ثم وصف تلك البيوت بقوله **بعضهن**
مقابل بعض او الجملة مستأنفة او حال حذف عاملها
وصاحبها اي عندها وهذا حالها **وروي** الارزقي في
كتابه المذكور **ايضا** كما روي ما سبق وتقدم ان
نصبها على المصدرية او الحال حذف عاملها وصاحبها
حبها وانها كلمة عربية تعال في شيئين بينهما اتفاق
معنى ويمكن الاستغناء باحدهما عن الآخر **عن علي**
لقبه زين العابدين **ابن الحسين بن علي بن ابي**
طالب رضي الله تعالى عنهم ان الله تعالى بالكس
باضمار القول وبالفحة مبتدا وخبر الظرف قبله **بعث**
انزل ملائكته للارض **فقال** بنو الي بيتا في الارض
التي بين للتعليم كما يدل له وصفه بقوله **تمثال**
بكسر لفوق فيه قال في المصباح الصورة المصورة البيت
المعبر في نورا البراس شرح سيرة ابن سيد الناس
نقلا

وفي البدو والسافرة في امور الارض
لما حفظ السويطي في تاريخ
الاسلام والاعمال الى ان قال
في صورة الشخص ما تراه
الاصحاب في تاريخهم
جابر قال قال رسول الله
اذا كان يوم القيامة زفت
الكعبة الى قبري فتفقد الالم
عليك فاقول عليك يا مني
يا بيت الله ما صنع بك امي
بعد فتفقد من اثار
فانا الكعبة والكعبة تكفي
ومن لم ياتني فانت تكفي
وهو شفيها من خط الكعبة

نقلا عن بعضهم عن بعض التفاسير انه من عقيق
وقد بفتح فسكون **وامر الله تعالى** بعد علمهم
له من في الارض من خلقه ظاهر حتى الجن والملائكة
ان يطوفوا به كما يطوف اهل السما بالبيت المعمور
تقرى اليه بطاعته **قال علي** وهذا الفعل والامر
كان كله قبل ان يخلق بالبناء لغير لفاعل للعلم به
وتأنيبه **ادم** وقال ابن عباس هو اول بيت بناه
ادم في الارض يحتمل ان يراد بعد رفع ما وضعت
الملائكة وهذه الاقوال كلها على الاولوية المطلقة
ومتقا بلها التقيد ومنه ما حكاه بقوله **جاءت**
علي بن ابي طالب كرم الله وجهه عن السجود
لغير الله تعالى ان معناه انه اي البيت اول بيت
وضع للعبادة يستقبل في الصلاة وبعد الممات
والبركة بالرحمات النازلة عليه والفيض الواسعة
اليه **وهذا معنى قول الحسن البصري** وقناعة ابي
حامد الدوسي التابى انه كان قبله اي البيت بيوت
كثيرة فالوليه مقيد بقوله ولكنه اول بيت وضع
للعبادة وهذا القيد دل عليه العيان **وقال** اقضى
القضاة الماوردي **اجمعوا** على انه اول بيت وضع
للعبادة اي لم يوضع لها في الارض قبلة بيت اصلا
وانما اختلفوا بعد الاجماع على ما ذكر **هل هو**
اول بيت وضع لغيرها كما هو اول بيت وضع لها
قال المم كما ذكر لا يجيب قلت والصحيح هو الاول

قوله ان بيتا في الارض
من الملائكة والمسلمين
الدوسي احدث هذا القول



وهو أي الأول **قول الجمهور** وعطف عليه عطف بيان
 قوله **أنه أول بيت وضع مطلقا** أي للعبادة وغير هاتين
 يوجد قبلة غير **والله أعلم وقوله مبارك** **معناه**
كثير الخير أي ودائمه **وانتصب مبارك** نصبه على
 الحكاية ورفع المستحق له كونه فاعلا مقدرا أعز به
 تقدر ألا تستغاث لعل بركة الحكاية **عليه الحال قال**
الزجاج وغيره والمعنى استقر أي البتة **في مكة في حال**
بركة والحال مقيدة لصاحبها **هو حال من وضع**
 أي من الضمير فيه **أي وضع مبارك** كقيل مقتضى تقدير
 الزجاج وغيره الحكاية **أنه حال من فاعل الفعل** الم
 المقدر صلة للذي وهو استقر فتنا في قوله هو
 حال من وضع واجب بأن لا منافاة لأن المال لو أحد
 لأن الضمير في الصلة مماثل ضمير وضع لرجوعهما للشي
 واحد ولكن جعله حالا من استقر **مقدرا** أي من
 حيث الصناعة كما لا يخفى قال ابن قاسم لأنه لا يلزم الأول
 من الفصل بين الحال وصاحبها بما ليس من توافع
 عاملها وهو الذي بركة وقد توافع المبدأ بسما
 يوافق ذلك بأن يقال كونه حال من وضع أي من
 ضمير الموجود في استقر فهو لعامل في الحال دون
 وضع وكفه ضمير بحسب المعنى **والألف في الصناعة**
 مماثل ضمير لا يقال أراد بقوله استقر بركة تفسر
 وضع لتضمن الوضع الاستقرار لأن قوله **في**
 التفسير بركة لا يوافق المراد ويحلوا الكلام معه عن
 الفائدة

الفائدة على أنه يلزم جعله حالا من وضع منافاة لقصد
 المص من الاستدلال لقصد المص لأنه إذا كان حالا منه
 صار قيد له فيصير المعنى أنه أول بيت وضع حال كونه
 مبارك **لأنه أول بيت وضع مطلقا** وهذا المروي عن
 علي وألحيث قال كان قبله بيت ولكن أول بيت
 وضع للناس مبارك **كأنه الهدى والرحمة والبركة** في
 جعله لأوليته بقيد هذه الحال بخلاف ما إذا جعل
 من استقر فإنه يصير مضيا أنه أول بيت وضع للناس
 مطلقا للذي استقر بركة حال كونه مبارك **والحال**
 قيد لا يستقر به بركة **لأنه وضعه** إذا علمت ما ذكرنا
 اختلاف المعنى بين جعله حالا من وضع واستقر
 ما يتوهم من كلام المص **وقوله تعالى فيه آيات بينات**
المختار أي الأمان **المناسك** **وأن الخائف**
 فكان الرجل يرى عنده قاتلا يبه لا يتحصى له **والنفاق**
النجار المرمي بهما مع كثرة الرمي **والمرام** على
تكرار الأعصار والسنين في العبارة تسميح لأن قبلها
 ليس بالنفاق بل يرفع المقبول وما يبقى إلا المردود
 ففي قلته أيما لسعة الرحمة وعموم القبول **والمستأع**
الطير من العلم عليه ذكر الجاحظ وقيد جمع منهم
 مكي والغربن جماعة بغير المرضي أما هي فتعلق عليه
 استشفا قال بعضهم وكنا نرى الحماة إذا مرضت
 ونساقط ريشها دنت من الميزاب أو ركنت من
 أركانها فبقي زمانا طويلا كهيئة المتخشع ثم تنصرف

من غير ان تملؤ سقفه وخالف في ذلك ابن عطية
واذكره بأنه يعاين علوه وقد علت الفقار لاخذ
الحية المسرفة على جداره وكانت من اياته واجاب
الزركشي بان ما عويت من ذلك قد يكون لاستشفاء
والفقار كان لاخذ الحية المذكورة قال بعض
علماء مكة المتأخرين المعروف قبل وقتنا هذا ما قاله
الفرايزي جماعة وغيره واما في وقتنا فما قاله ابن
عطية فتعلوه الطير كثيرا ويكثر ذلك منها في
الساعة الواحدة ولعل ذلك انما نشأ عن تفسيرها
وتحقيقه انتهى قال السارح والذي ينبغي عند مجيب
ما استقر به انه لا يعلوه الا الطير المهددة كالحداة
والفراب اما نحو الحمام فغير ان يوجد منه شيء في ذلك
متكررا في الساعة الواحدة فيحمل على الاستشفاء و
يجمع الكلامان **واستشفاء المريض وتجميل العقوف**
لمن انتهك به حرمة واهلاك اصحاب الغيل لما
فصد وتخريبه وما عاد ابدية مكانه الا كالفرح
لا ريب له من شدة ما اصابه **وعين ذلك** كالنجد
الاسود وحفظه في المدة المتطاولة مع نقص الأعداء
له ووقع هيبته البت في القلوب وخشوعها عند لقائه
وحنين النفوس اليه والى الإقامة عنده وان كانت
فيه ترك كثير من ما لو فاتها وعدم دخول سبل الحل
ارض الحرم على ما فيه مما عرفته ويتبع الجارح للصيد
فاذا دخل الحرم تركه وان الغيث اذا كان في جانب

من البيت

110
من البيت خص الحضب تلك الناحية وان عمه عمر
جميع النواحي وان من هم بسيرة بمكة عوقب عليهم
وان كان نائبا عنها للجنح لصيحه انه صلى الله عليه وسلم
قال في قوله تعالى ومن يدخ فيه بالحاد يظلم الاية
لو ان رجلا هم بالحاد وهو بعد نكاحه الله عذابا
الما ومن ذكر انه من حضايمة مكة ابن ابي
حاتم في تفسيره وابن عساكر ومن حضايمة الف
عدم استباحة غنائمها وورد عن عمر وابنه من الاء
الحاد فيها احتكار الطعام فيها للبيع وعن ابن عباس
منه قوله الرجل كلا والله وبلي والله اي كاذبا وشتم
الحاد من كغير من سائر الذين ب صغرها وكبرها
وكلام المص صرح في عود ضمير فيه للحرم وهو ظاهر
لئلا يلزم عليه لو ارجع البيت الحضا والايان في
داخل جدار البيت فيناقض قوله مقام ابن ابيهم
اذ هو تفسير قال الشيخ عبد الرؤف ولكن جعل
الضمير للبيت ولا ينافيه ما ذكره ولا ما يذكر من
الايان لان المسجد وما فيه والحرم وما فيه انما شرف
وحرمته بشرف البيت فهو تابع وايان التابع ايان
المتبوع وهذا ظاهر لا غبار عليه وحاصله منع
لزوم الحضا والايان فيما ذكر بل يحذف ذكرها في
التابع ايضا بالمعنى الذي تقدم ومن اياتها بقاؤها
امدة امديدة نحو الف عام واجمع المهند سنوت
ان البناء المربع لا يبقى فوق اربعين سنة وما

حدث فيها الافلحة يسيرة سقطت منه كما بينت ذلك
 في كتابه اعلام سائر الانام بحبر السيل الذي سقط منه
 البيت الحرام فيها خريقات الكعبة وما يقال الايات جمع
 واما ذكر تفسيره المقام وامت الداخل وذلك اثبات
 اجاب عنه الكشاف بان الاثني نوع من الجمع كاللثة
 والاربع او باسما الما مقام علي ايان كاه لانه الصحن
 والفصوص فيه وحفظه مع كثرة اعدائه وبقاياه دون
 ايان سائر الانبياء وغير ذلك مما ياتي وجعل ومن
 دخله اي الحرم علي ما ذكره البيت علي مقابلة تفسيره
 باعتبار المعنى لا الصناعة لانه جملة لا يصح عطفها علي
 مقام ابداهم وخصا بالذكاء اما المقام فليقايه علي
 حمم الاعصار وكونه كان يعلو با ابداهم كلما علي الجدار
 حتي لم يبق له او خص الله بالبحر ولينه الله تعالى و
 ففرقت فيه قد ما ه كانهما في طين وبقا ذلك الاثر ليوم
 القيمة واما الامن فتذكر كيد للمركب با خص النعم
 عليهم دون سائر الناس قال الله تعالى اولم يرنا
 جعلنا حرما منا ونخطف الناس من حوهم الاية
 لعل ان ينزجروا عما قايلا به ذلك من قبح اعراضهم
قال ابو الوليد الارزي جعل ابراهيم الخليل طول
بناء الكعبة في السماي ستمه وارتفاعه تسع اذرع
 حرف التامن العدد بما قال ابن السكيت الذراع
 اني وبعض العرب تذكره قال ابن التباري واشهد
 علي التانيث وهب ثلاث اذرع واصبع وعن الفضل
 ايضا الذراع

فالسما

ايضا الذراع اني وبعض عكل يذكره ولم يعرف الا
 صهي التذكر كيد قال الزجاج انه شاذ غير مختار
 وسكت الارزي عن ستمها في بناء آدم ورايت الشيخ
 محمد بن الحسن البكري ذكره انه كان ذراعا **وطولها**
في الارض ثلاثين ذراعا اي من الحجر الاسود للمجدار
 السماي وغير غيره عن ذلك بالعرض وانه اثنتان
 وثلاثون ذراعا **وعرضها في الارض اثني عشر**
ذراعا وكانت غير مستقيمة نظرية بل قيل لا يصح
 الا بتاويل بعيد وزاد غير بانه جعل عرض
 ما بين السمايين اثني وعشرين وما بين الفرس
 واليهام اثني وثلاثين وما بين اليهانيين عشرين
 وجعل الحجر الي جنبه عريضا من اراكه تقسمه الفهم
 فكان زينا للفهم سما علي وما ذكره عن الارزي
 في ذكر ابن جماعة كلاما مخالفا لما قاله ثم قال
 وكل ذلك حرره بذراع القياس المستعمل في زماننا
 فاحتمل ان تحريه الارزي كان بعيد هذا الذراع
 اما بذراع اليد او غير **ثم بنيتها قرين في الجاهلية**
 اي قبل بعثه صلى الله عليه وسلم قيل لها ذلك لقلبة
 الجاهلية فيها **فرا دن في طولها في السماي** اي سمكها
 لا الطول المقابل للعرض فقد نقصت منه **تسعة**
اذرع هو علي تذكره لذرعا وقد علمت حاله **فصار**
طولها ارتفاعا ثمانية عشر ذراعا وجا في عشرين
 وجمع الحافظ ابن حجر بان قايله جبر الكسر **ونقص**

اي ما بين السمايين ام

من طولها المقابل للعرض ولذا قيده بقوله **في الارض**
 حال **سنة اذرع** و**شبر** تركوها في الحج هو اصح
 الروايات فيه كما بينته في تنبيه ذوي النهي والمجر
 علي فضل ونازح الحج وداعيتهم لذلك النقص ضيق
 النفقة الحلال عند اعادتها لما كانت عليه في بناء البراهم
فلم ينزل علي ذلك الطول والسمة في عهد المصطفى
 صلي الله عليه وسلم لما بعثه **حتى كان زمن** حصل
 عبد الله بن الزبير وتختلف **فقد منها** وبنائها علي
 قوا عدايتهم فادخل الاذرع التي كانت من البيت
 في الحج وزاد في طولها ستمها **اذرع** وجا في
 رواية عثرا وحملت علي مثل ما مد كما قال الحافظ ابن
 حجر **فصار طولها في السما سبعة وعشرين ذراعا**
لبنائها الحجاج فيه توسع والافلم يغير منها غير
 الجدار الشامي هدمه واخرج ما دخله ابن الزبير
 فيها من اذرع الكعبة التي كانت في الحج **فلم يغير**
طولها ستمها في السما **فالكعبة اليوم** اي حين وجود
 امم فما قبله **طولها** ستمها في السما **سبعة وعشرون**
ذراعا بذراع اليد واما عرضها في زمنه وما قبله فيين
 الركن الاسود اي الذي فيه الحجر الاسود فوصف الحمل
 بوصف الحال فيه **والركن الشامي** ويقال الركن العراقي
خمسة وعشرين ذراعا وبين الفنتين واليه في وفي
 نسخة وبين الشامي والعراقي وهي خلاف الصواب
كذلك اي خمس وعشرون ذراعا **وبين اليه في**
عشرون

الاول الى حيث وجود الارض
 لانه القابل والعم نازل عنه
 فتنبيه له انه كذا

عشرون ويقال لهما الركنان اليه نيات تفليبا **وبين**
الشامي والعراقي **احد وعشرون ذراعا** والله اعلم
 الذي حرره من ذرع هذه الجهات لما هدمت اذ بين
 كل ركن واخر عشرين ذراعا الا العراقي والعراقي
 فاحد وعشرون ذراعا بذراع الحديد **واعلم ان الكعبة**
زادها الله شرفا بنيت خمس مرات هو باعسان
 ما عليه الجمهور **احدها** اي الخمسة بنا الملائكة كما تقدم
 انهم امروا ببناء بيت الله او ادم علي ما تقدم من الخلق
 فيه محاذي البيت المعمور يتعبد فيه اهل الارض
الثانية بنا ابراهيم صلي الله عليه وسلم قال تعالى واذا
 بونا لاهل ابراهيم مكان البيت **الثالثة** بنا قريش في الجاهلية
وقد حضر رسول الله صلي الله عليه وسلم وكان
 عمره خمس وثلثين سنة وهو الذي وضع الحجر الاسود
 في محله بيده الكريمة **وكان ينقل معهم الحجارة** يحملها
 علي كاهله كما ثبت في الحديث الصحيح عند البخاري
 وغيره **الرابعة** بنا الزبير لما آل الامر اليه **الخامسة**
بنا الحجاج بن يوسف وهو هذا البناء الموجود الان
وهكذا كانت الكعبة في زمن رسول الله صلي الله عليه
وسلم وفي اطلاق البناء علي بناء الحجاج تجوز لان الحجاج
 لم يهدم بنا بيت الزبير كله كما اشرنا اليه بل ما دخل
 فيها من الحج لما اخذته خالته عاتكة ام المؤمنين بما
 هو مشهور ثم سد بابها الفنتين وما تحت عتبة
 الباب الشرقي وهو اربعة اذرع وشبر وترك بقية

الكعبة علي بن ابي الزبى كما ذكره الازرقعي وغيره
واستشكل الحافظ ابن حجر بان المشاهدة الان في
ظهر الكعبة باب مسدود ومقابل الاصل وهو في الارتفاع
مثله ومقتضاه ان الذي في عهد ابن الزبى لم
يكن لا اصفا بالارض واجاب بانه يحتمل ان كان لا اصفا
كما صحت به الروايات لكن المجامع لما عثر رفعه ورفع
مقابلته ثم بدله فسد وافترض بان المشاهدة
قاضية بخلاف ذلك وانه لم يكن لا اصفا بالارض لا ريبا
البناء بعضه ببعض من اسفل الارض لمجد الباب
المذكور ونظر فيه مع قول الحافظ كما صحت به الروايات
والجواب بانه قال قبل وجميع الروايات التي جمعت في هذه
القصة متفقة علي ان ابن الزبى جعل الباب بالارض
ومقتضاه ان يكون الباب الذي زاد علي سمته فعلم
ان الروايات لم تصر بما ذكره وانما اقتضت وانما هذا
قاضية بانه لم يكن لا اصفا وقد قيل وذكره الازرقعي في انشاء
حين عن علي رضي الله عنه وخرجه الشيخ الطبري
انه بنى من بين اخريتين غير الخمس احداهما بنىه العامة
بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم والثانية بنىه جرهم
الذين نزلوا علي هاجر اسمعيل فنشأ فيهم وتزوج
وتعلم العربية بعد العامة الذي في الفاكهي عن علي تقدم
تقديم بن جرهم علي بن العامة ثم بنى قريش في
عهد علي رضي الله عليه وسلم قبل مبعثه قال العلماء بالتاريخ
وكانت الكعبة بعد ابراهيم مع العامة وجرهم ظاهرة
الاستراكة

178
الاستراكة بينهم وان عمل وادبرها اليها وخلفتهم فيها
قريش بعد خراطة بعد استيلائهم علي الحرم ظرف
لمقدراي وكان ذلك بعد استيلائهم لكنهم بعد
القلة وعنهم بعد ذلك بكسر لزال فيه وفي مواضع
قبله وكان اول من جدد بنائها بعد بناء ابراهيم
لطف لمدته فبنى بن كلاب في هذه مرة ثامنة في بنائها
وذلك لما استولي علي امر مكة وسقفها بتخفيف القاف
وتشديد يد عطفها علي جدد او يفتح فسكن عطفها
علي بن خشب من اضافة العام للخاص والاضافة البيا
وجريده النخل ثم بنى قريش سكنت عن بن جرهم
والعمالقة في هذه المقالة بعد اي بعد قريش ورسول الله
صلى الله عليه وسلم ابن خمس وعشرين سنة وقيل خمس
وثلاثين والثاني المختار والجملة حال فقال ابع
خذ نعة بضم المهملة وفتح المعجمة فكون التختية بعدها
فانها ابن المعينة بضم الميم وبكرها ابنها علي الحركة
ما بعدها يا قوم ارفعوا باب الكعبة فقد كان قبل
ذلك لا اصفا بالارض حتي لا يدخل اليها بالتختية من
مبني الفاعل اي الباب وبالفوقية كذلك اي الكعبة
الا بسلام بضم المهملة وتشديد اللام اليه الصعود ونحو
قوله بالتختية مبني الفاعل اي الداخل المدلول عليه
بالمقام فانه لا يدخله اي حين يرفقونها كذلك
الامن اردت دخولهم فان جاء احد ممن تلك هونه
ومستهميه من ذلك العلم فسقط بالرمي وصار نكالا

يفتح الموقن اسم مصدر نكل بالمتل يد **لمن يراه**
 يبصر أي فلا يدخلها أحد إلا من طريقكم برضاكم **ففعلت**
قرئ ما قال **تقرئ** بذلك **وكان سبب بناءها أن**
الكعبة استهدمت ففرضت للهدم فكان بها طاب لينة
وكان فوق القامت لما تقدم إليها كانت تسع
 أذرع إذ بنيت على قواعد إبراهيم أو بنائها من
 بعده علي سمكة **فأرادوا تعليتها** أي زيادة علو
 سمكها **وكان سبب استهدامها** وهو الداعي للهدم
 مها أن امرأة ليرثم فيما رايت **جاءت بمجموع** بتكس
 أهمي الأولى منجرة **تجمل الكعبة** تعظيمها لها **ففسقطن منها**
شراة فتعلقت بكسوة الكعبة **فاحترقت الكسوة**
 وهي من ذلك ابنية الكعبة **وكان باب الكعبة ملاصقا**
بالارض في عهد إبراهيم وفي عهد جبرهم ومن
 بعدهم أي في بناء كل إلى أن بنيت فرفقت بابها
 لما تقدم عنها **وجعلت لها سقفا** ولما ركن لها سقف
 تقدم أن قضيا سقفا فامداد لمركني لها سقف في
 ومنهم لسقوطه **فأرادت في ارتفاعها** في سمكها
 إلى السماء بسبع أذرع **فجعلت ارتفاعها ثمانية عشر**
ذراعا واصل ما ذكره المصنف في بنيتها ثمان مرات
 والشارع الثامنة بقضي وبنائها ثم جزم الماوردي
 وزيد عليه ثاسعة بناء آدم وعاشه بتا بني
 آدم بعد موته قال الطبري في روايته عن وهب
 كان شيت وصي أبيه آدم وهذا الذي بني الكعبة
 بالطين

بالطين والحجارة والذي صح من غير نزاع بنا إبراهيم وأبي
 النيس والحجاج قلت وقد سقط من بناء ابن النيس
 ما بناه الحجاج الجدار السامي وجانب من الشرقي والغربي
 فسد محله بأخشاب من صبيحة سقوط طالع الشريف
 من شعبان سنة ١٠٣٠ إلى أوائل جمادى من السنة بعد
 وقد أوردت لذلك مؤلفا واسعا ثم خصته بالفضل
 لها ذكر من السد وهو من صاحب مكة الشريف
 مسعود بن إدريس ثم من العمار وهي من جانب
 سلطان مراد خان بن السلطان أحمد خان تكون
 ابنية الكعبة التي عثر مره وقد نظمت في ذلك قول
 بني الكعبة آدم ولد **شيت** وإبراهيم ثم العمار **لعه**
 وجرهم قصير مع قرئيس وتلوم **هو ابن زبير** فادر هذا حقيقة
 وحجاج تلوم مسعود بعده **شرفي** بلا داسه بالمورث **شرفه**
 ومن بعد ذاك بني البيت كله **مراد بن عثمان** فشير **روث**
 وأخره عبد الرزاق وابن الجوزي عن ابن عيسى
 رضي الله تعالى عنهما أن آدم بناه من خمسة أجيل لبنان
 وطور سيناء وطور زيبا والجودي وحرا وكان
 الأساس من حرا **وتناقصوا فمن يضع الحجر الأسود**
موضع من الركن أي تنازعوا في ذلك وطلب كل
 الاستيلاء به **ثم رضوا بأنه يضعه** أول داخل من
 باب بني شيت فكان النبي **صلى الله عليه وسلم** أو رضوا بحكيم
 أول داخل من الباب المذكور فيما ذكر فكان هو
 صلى الله عليه وسلم قد عاينوه بن فحمله فيه

وامر برجل من كل فساله ياخذ بطرفه حتي وصل
 لمحل الحجر فوضعه صلى الله عليه وسلم محله بيده الكريمة
 واوجز المصاعم اعمدا علي ما في كتب السيد **وثبت**
في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **نزل**
الحجر الاسود من الجنة اي علي ادم تايساله وهو
السيد بياض من اللبن جملة حالية من الفاعل **فسودة**
خطليا بني ادم قال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح الحكمة في نسو ليلها له دون غي من بناء الكعبة
 ما اشار اليه السهلي من ان الصهد الذي فيه هو الفطر
 التي فطر الناس عليها من نوح حيد الله تعالى فكل مولود
 يولد علي الفطرة وقلبه في غاية البياض لان فيه الماخوذ
 عليه فلما تناسبا كما اثرت في بني ادم واعترض بعض
 الملاحة علي الحديث بان ما سودته خطايا المسلمين
 وينبغي ان يبيضه توحيد المسلمين واجيب بان
 السواد يضيغ ولا يبيض عكس البياض وبان بقاء
 السواد ابلغ في الاعتبار لذوي الابصار لان الخطايا
 اذا اثرت في الحجر هذا الاثر ففي القلب ابلغ وعند ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما بسند ضعيف مرفوعا انما
 غي بالسواد لئلا ينظر اهل الدنيا الي زينة الجنة
 وقيل لان الحريق لان الحريق اصابه مرة بعد اخذ
 في الجاهلية والاسلام وظاهر الحديث ينافي ذلك
 ويحمل انه لم يسم بذلك الا بعد اسوداده وفي

وطي الحج الاسود قبل ثلاثة
 اذرع وقيل ذراع الا كعبته
 الاصابع وسواده انما هو
 وجهه واما بياضه فبناض
 البياض وبنية وبنية وبنية
 المطاف ذكر كان وبنية وبنية
 بذر اع القاسي المصري اه
 من عبد الروفا علي المحضر

المقام

المقام بسطا وفضل تام في كتابنا العلم المفرد في تاريخ الحج
 الاسود فراجع **الثلاثون** في امور تتعلق **بالمسجد**
الحرام المحيط بالكعبة قال ابو الوليد الازدي المحيط بالكعبة
 والامام اقصي القضاة ابو الحسن الماوردي البصري
 صاحب الحاوي الكبير في كتابه الاحكام السلطانية وفي
 نسخة نجد في الضمير وضافة كتاب وعلي ما شرحنا فلا
 حكام عطف بيان لكتاب او بدل منه وغيرهما من
الائمة المتقدمين وفي نسخة المعتمد بن من الاصحاح
 وغيرهم في كلام بعضهم **زيادة** في ذلك **علي بعض** فادج
 الجميع **اما المسجد الحرام** فكان فناء حول الكعبة بكسر
 الفاء بالفتن واما في المصباح سعة امام البيت وقيل
 ما امتد من جواربه انتهى **وقضا** بفتح الفاء بالمعجمة
 بعد ها الف ممدودة هي كما في المصباح امکان الواسع
للطائفتين بالبيت ولم يكن له علي عهد من **رسول**
الله صلى الله عليه وسلم وابن بكر جدار محيط به
 لقوله **وكانت الدور** محدقة محيطه به ولها جدار
 من كل جهة محيط بها **وبين الدور** اربع ابواب
 سكك وشوارع **يدخل الناس من كل ناحية** هي
 الجانب فاعلة بمعنى مفعول لانك تحف بها اي
 قصه بها **فلما استخلف** بالبنا لغير الفاعل **سيدنا**
علي فيه اطلاق السيد علي غير الله تعالى وجا به الكتابان
 والسنة كما ذكره المصنف في الاذكار وبسطة الكلام فيه
 في شرحها وفي القول البديع في حل صنو بط التقطيع

في علم العروض **وكثر الناس وضاق عليهم المسجد وسع المسجد**
واشترى دورا وهدمها وزادها فيه لمزيد الحاجة
لذلك واتخذ للمساجد جدارا قصيرا مطيافا به دون
القائمة لمحصل بذلك وكانت المصاحبة **يحيى** توضع عليه
وهو اول من وضع المصباح لها **وكان عمر اول من اتخذ**
الجدار للمسجد الحرام ليلا تطرق الايدي لما زيد فيه
لولا ذلك ولغيره **فلمما استخلف عثمان وزاد**
انتساع الاسلام في عهد عمر رضي الله عنه ابتاع منازل
ووسعه بها ايضا كثر سبع عمر فيه **وبني المسجد الى**
روقه ليظل المصلين تحتها **فكان عثمان اول من اتخذ**
للمسجد الحرام الاروقة **ثم ان عبد الله ابن الزبير** بضم
الزاي **وفتح الموحدة** وسكن تحتها بعد هاراء ابن
العوام **زاد** لما آلت اليه الخلافة بالخرميين ومصر والعراق
واليمن **في المسجد زيادة كثيره** بالموحدة وسكن تحتها
اوائله **لهوم الحاجة لذلك واشترى دورا**
جملتها بعض دار الارزقي **جد الارزقي المؤرخ**
اشترى ذلك البعض ببضع بكسر الموحدة وبعضهم
يفتحها في العدد ويستعمل من الثلاثة للتسعة يستوي
فيه الموقنت والمذكر ويستعمل من الثلاثة عشر لتسعة
عشر لكن ثبت لها في بضع مع المذكر وتخذ في مع
الموقنت كالنصف ويستعمل فيما زاد على العشرين
واجازه بعض المثلخ ومنهم ابو زيد وقالوا على
هذا معنى البضع والبضعة في العدد قطعة مبهمه

غير

غير محدودة كذا في المصباح قلت ويسعد لاجازة البعض
المذكور الحديث الصحيح الايمان بضع وسبعون شعبة
وبضع مركب مع **عشرة** تركيب من **الف دينار**
والمركب كما ذكرنا في النسخة التي شرحها الرمي عليها
خطه وهو تحريف من النسخ وهو في النسخة
الصحيحة من المتن على الجادة بالبيان التاء
في بضعة وحذفها من عشر لان العدد هكذا ذكر وهذا
شأن المركب معه **ثم عمره عبد الملك بن مروان**
ولم يزد فيه لكن رفع جداره على ما كان من قبل
وسقفه بصيغة الماضى او المصدر **بالساج** بالمهملة
والجيم بينهما **الف وعمره عارة حسنة ثم ان الوليد**
ابن عبد الملك وسع المسجد زيادة على ما كان وحمل
اليه **عمدة الحجارة والرخام** عطف خاص على عام
وهو باعتبار انواعه **ثم ان المنصور زاد في**
المسجد وبناه وجعل فيه عمدة الرخام ليس الا
وزاد فيه المهدى بفتح مرتين طرفا او مفعول
مطلق احداها بعد سنة ستين ومائة والثانية
سنة سبع بتقديم المهمة وستين ومائة الي سنة تسع
بتقديم الفوقية المهمة وستين ومائة في المهدى
واستقر على ذلك بناؤه الي وقتنا هذا والله اعلم
او اخذ لقرن السابع وهذا تابع فيما قال للارزقي
لكن تجدد بعده زيادة بالجانب الشمالي زاده
المقتصد العيني بعد المائة وما تين ادخل فيها

ما كان بقي من دار الندوة واخرى وهي المعروفة بدار
باب ابن قيس في دولة المعتد بالله العباسي سنة ست
وثلاثمائة وعمر في زمن الشراكسة وجد ما غرب منه
حتى بان حربه او اخر لماية العاشرة في دولة السلطان
سليم خان فعم الجانيب القبلي والشمالي منه سب
نوف في فخر الجانيب ولده مراد وقد بسط امر هذه
العمارة الاخيرة القطب الحنفي المكي في الاعلام باخبار
بلد الله الحرام وقد قد من في الطوق **انه يحوز**
الطواف في جميع اروقته ولوروسع بالنبا للمفصول
جان الطواف في جميعه وان بلغ اطراف الحلان
وقع طوافه في الحرم **والله اعلم واعلم ان المسجد**
الحرام يطلق ويداد به هذا المسجد وهذا هو
الغالب فيه مخالفة لما نقل عن ابن عباس رضي الله
عنها فيما نقل الفقهاء عنه في اعتبار الفقهاء المرحلين
من الحرم دون مكة في حق حكام مجتمع ان كل محل
من القدان ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فالمراد بالحرم
الاقول قول وجهك شطر المسجد الحرام ففقد الكعبة
ومن اطلاقه علي ما قاله قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبدك ليلا من المسجد الحرام علي ما قاله انس وجرحه
الطبري وانه جيء به من بيت ام هانئ للمسيح
ثم اخرج منه واسرى به وفي صحيحه ما يدل له وقيل
المراد به بيت ام هانئ في شعب ابي طالب فهو من
اطلاقه علي مكة **وقد يدل به الحرم** قد فيه للحقيقة

قال الماوردي

قال الماوردي وهو المراد في جميع القدان وهو خمسة عشر
موضعا الآية قول وجهك شطر المسجد الحرام
فالمراد الكعبة **وقد يدل به مكة** المحدودة بدأوا
بالعمارة وبقي علي المص اطلاق رابع للمسجد الحرام
وهو الكعبة وقيل يد فيه في التهذيب **وقيل هذان**
الامران اي الحرم ومكة **في قوله تعالى ذلك لمن**
احسن اهل حاضرة المسجد الحرام وتقدم ان
الاول قول المص وهو المعتد بالله الثاني للرافعي وفي
التهذيب للمص قول يد سنة متعلقة بالمسيح ذرعا
وايقا بأود عمائم ما هو وظيفة المؤرخ فاعرضت
عنه لذلك رايت نقلها بلفظة تنمها للفايد قال
المسجد الحرام قال الارمني في ذرعه مكسر مائة الف
ذراع وعشرون الف ذراع وذرعه طوف لامن باب
بني جميع الي باب بني هاشم الذي عند العلم الاخضر
مقابل دار العباس اربعة اذرع وذرعه واربع اذرع
وعرضه من باب دار الندوة الي الجدار الذي يلي الوادي
عند باب الصفي بوجه الكعبة ثلاث اذرع وذرعه واربع اذرع
ثم ذكر عداسطوفانته وابوابه وعد طاقاته كل باب
واطال فيه بامرجعه التواريخ **الحادية والثلاثون**
في امور تتعلق بمكة اعلم ان لها ستة عشر اسما
عليها التقى الفاسي وغيره اسما كثير حذفتها اختصارا
وسيا في المدينة ان بعض المتأخرين اوصل اسماها
لقديس من الفاسين طامن المعاني التي يصح وضعها

بها وكلها يمكن ان ياتي نظرها في مكة وبكة والبلدة
وامر القري لان اول ما وجد من الارض من زبد الماء
مخرج ارضها ثم د حيث منها بعد خلق السموات باقي
القرى فلد في سري ما يقع من حطب وغيره لتلك
البلدان وقيل ان اهلها يقعونها بالتوجه كقبيلتها
في صلاتهم وللمناسك وغيرها **والبلد الامين** امنه
مما في غيره من الغارات والتهب قال تعالى اولم ير وان
جعلنا حرما منا الآية وهل هو اجابة لدعاء اهلهم
او ابتداء ودعاوه موافق لسابق الاول به كل محتمل
لما روي نقلا وظاهر التنزيل الثاني **وامرهم**
بضم الكر وسكون المهملة وتسمى امرهم بالزك
الحج المصنوع محل الراسميت بالاول لما ينزل فيها من
الرحمان الالهية وبالثاني لما يقع فيها من الترحم
خصوصا ايام الحج وقد قيل سميت ببكة من البك
لرفع الناس بعضهم فيها بعضا من الزحام كما في الاصل
وقوله **لان الناس يتدحجون ويتفادون فيها**
مؤيد للاول **وصلاح بفتح الصاد وكسر الحاء** حقه
المهملتين وتخفيف اللام من اعلام المؤمنين التي علي
وزن فعال اختلف فيها الجازيون وبينوا جميع
فبنائها الجازيون مطلقا وعند جميع فيها اختلاف
منهم من اعربها مطلقا ومنهم من فصل بين ما احس
را فيها تارة واعرب احدي ومالا فاعربه في كل
حالاته وقد بينت ذلك في شرحي لنظري قطر لند

كما قالوا

كما قالوا **حذام وقطام** بفتح المهملة الاولى ونقل الشيخ
عبد الرؤف عن السمي في حاشية المفتي حذام بالدال
المهملة وكان يسمى عبد الملك القصامي يستقره وفي
حاشيته علي شرح القطر مؤلفه حذام بمهملة معجمة
وقيل بمهملتين واقتصر في شرحه للقطر على الاول
بنوها علي الكسري صلاح وحذام وضمير الفاعل للحج
ز يني المعلوم ذ هنا فهو كعود ضميرا ثل لناه في
ليلة القدر للقران قال الكاظم وظاهره منع
صرفه لكنه جوزه صاحب القاموس وغيره اه
هو مقابل لمن قال ان البناء ليس فيه صرف ولا ضك
قال الماوردي سميت **بذلك لامنتها** وبه يحصل صلاح
امر معاش الناس ويكتسبون ما يصلح به احوالهم
في المعاد **ويقال لها المقدسة** بصيغة اسم المفعول
من التفعيل **والقادسية** كاسم بلد بغارس كانت
امير جيش فتح سعد بن ابي وقاص **ماخوذ ان**
من التقديس وهو التطهير الاخذ اوسع من الاشتقاق
كما تقدم في علم التصريف **والكنيسة** قال الماوردي وصاحب
المطلع وغيرهما يرون **بالنوف** **والسنة** **المهملة المسندة**
لم يعتبر مع وجوده في النون ايضا لانه عارض لا دغا
اللام بعد الهاء فيه ابد الهاء في الاله **والمناسك** **بفتح**
السينتين الاولى وفتح النون قبلها قيل سميت به **لانها**
تستحق من الخد فيها اي حال عما ينبغي الوقوف عند
اي نظره **وتتغية** بان يقع الله في قلبه عند ذلك

ما يشاء منه خروجه من الحرم المكي كما جاز في المدينة النبوية
 فنصع طيسها وتنفي خبيثها **وقال الأصمعي التنصيد**
 النون **اليسب** بضم الهمزة وسكون الموحدة **وقيل مكة**
ثاسية أي بالنون أو الموحدة والاول مضموم طابا بالقلم
 في اصل مصحح **لقلة ما بها** ويؤيد ما في النسخة المذكورة
 قوله **ويقال الباسية بالياء الموحدة** هو كما قال الهمام
 ضبطه باللسان بمنزلة الضبط بالقلم فحقه ان يدركه
 يقرأ بالفتح مقابلة **لانها تبسب المالحد أي حرف**
 نفس **تخطه** بكسر عينه **وتعكله** أي هلاكها معنويا
 دل عليه ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب
 اليم وهو مراد المص بقوله **ومنهم من** ذلك الاصل
قوله تعالى وبست الجبال بسا فتنت حتى تغير
 كالسويق **ويقال لها الخاطمية** بمحمليتين **لخطها**
 كسرهما **المالحد** ويقال لها **الراس** لانها اشرف الارض
كراس النساء اشرف ما فيه **ويقال لها العرش** بضم
 اوليه المهمليتين جمع عريش أو بفتح فسكون مفر د
 عريش وفي الصحاح العريش خيمة من خشب وثمام
 جميعه عريش كقلب وقلب قيل لبني ن مكة لانها
 ينصب ويظل عليها وفي الحديث تمتعنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وفلا كافر بالعرش ومن
 قال عريش فوا حدها عريش كقلب وقلب ومنه
 الثابت عمر كان يقطع التلبية اذ انظر الي عريش
 مكة انتهى قال الشيخ عبد الرؤوف ولا تنافي بين

كلامي الكلي

كلامي الكلي انه اسم لنفس مكة لجهان اطلاق
 كلامي ان العريش اسم لبني ن مكة وبني كلام الملتن انه
 اسم لنفس لجهان اطلاق اسم الحال علي المحل وجميع
 ما مر من المراد بالعرش فيه معنى الار تفاع لان مكة
 مرتفعة علي غيرها والجمعة والبيوت مرتفعة علي
 الارض **ويقال كوش** بضم او له ومثله في محضر
 الثاني اسم محل بها قيل لبني عبد الدار وقيل
 بناحية قبيقعان وقيل جبل بني سميت به اطلاقا
 لا اسم الجوز علي الكل **فهذه** المذكورة من اسمائها
سنة عشر اسما وقد اوضحته أي المذكورة وفي
 نسخة بضمير الموصوف أي الاسماء في كتاب **تهديب**
الاسماء واللغات أي مذكورة ذكرها وما خذها وانت
هنا بمقاصدها واعلم ان كثير مثلك الكافي **الاسماء**
بذل علي عظم بكسر ففتح أي عظمة **المسمى** كما
 في اسماء الله واسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
 يعرف بالتحية بالبناء لغير الفاعل وبالنون بالبناء
 للفاعل **من البلاد بلادة** بالرفع علي الاول والنصب
 علي الثاني **اكثر اسما** بالنصب علي التمييز من افعل
من مكة والمدينة **لكنهما اشرف الارض** ونقد
 التفاضل واشرفيتهما تقتضي الولوج بذكرهما والولاية
 والطبع مستقبل القار فلا عزوان حصل للاسماء
 التكد والتقداد **واسم اعلم قال جماعة من العلماء**
مكة وبكة بمعنى واحد فيكون ثانيا مترادفين



والباية لهما وقرى من طين لازم باليمن محل الموحدة
 وقال اخرون هما متغايران بمعنى **واختلفوا علي**
 هذا القول فقليل مكة باليمن الحرم كله المتقدمه حدوده
 وبكة بالموحدة المسجد المطيف بالكعبة خاصة مضاف
 علي المصدرية قاله محمد بن شهاب الزهري بضم الزاي
 نسبة لزهري الذي منهم امه سيدنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والزهري من اوساط التابعين وزيد بن
 اسلم في طبقة من قبله وهما من اصحاب مالك وقيل مكة
 اسم البلد المحدود بالعمرة وبكة بالياء جعل الضبط
 هنا في التالي وفيما قبله في الاول فغننا البيت وموضع
 الطواف دون باقي المسجد المنزلة فيه بعد وقيل
 بل هو البيت علم بالقبلة خاصة قاله الخفي بفتح
 الفون وسكون المعجمة بعد هاء مهيمة نسبة للشيخ
 قبيلة وعنه سميت بكة لانه حرام الناس بها
 فامتنع القذوب كثير الزحام قال تعالى واذا نزل
 الناس بالبحر يا قومك رجلا وعلي كل شياء من بيت
 من الحج عتيق والجأون الآن اجابوا دعوتك لذلك
 وهم في الاصلاب **يبك بعضهم بعضا اي يدفعه في رحمة**
الطواف وتكاثرت الطوافين سيما ايام الحج وقال
 الليث ال فيه من يدك لعلها قارنت وضع العلم فطر من
 وهو ابن سعد وقد اوردت ترجمته بالتالي في سمي
 بكة لانها تبك اعناق الجبابرة اذا الحدوا فيها
 اي تدفوها كما وقع لصاحب الغيل فما وصل لوطنه
 من مكة

الازهر

منه مكة حتي صار مثل عاتل به من الامراض والبيع
 فيها شفي حتي عاد عن سوء نيته بالبيت الحرام وابدلها
 بالنية الحسنة من تعمر واسادته **والبك بفتح الموحدة و**
وتشديد الكاف الدق واما بفتح الكهنة حرف مضين
 معني الشوط فلذا ائزمت الغافي خبره غالبا قيل وفيه
 تفصيل مكة باليمن فقال عبد الملك بن قريش **وعنه هي**
ما اخذوه من قولهم تملكك بضم التاء الشيء اذا
استخرجته بفتحها قال الشاعر
 اذا كنت باي فعلا تفسره فضم تاء فيه ضم معترف
 وان يكن ياذا يوما يفسره ففتح التاء امر غير مختلف
 والمؤلفه لطيف الله به امين
 واذا رمت فمت الآن فالق ما ضم الضمير ذاما اي تفسره
 وفتحة اذا قد فسرتة فذا ما فيه خلف ليد قطا يذكره
 لانها تملك الفاجر عنها وتخرج منه منها لا تفعل المدينة
 النبوية بذلك كذلك وقيل لانها تملك الذنوب اي
 تذهبها كثرة اسباب المغفرة فيها ما لا يوجد في
 غيرها كالطواف ونظر البيت الحرام ونضاعف
 الطاعات وقيل لقلة ما بها وقد جاء ان موت اهلها
 اخر الزمان يكون بالعطش ما اخذ اسمها المذكور
 من قولهم **امتك الفصيل** في المصباح ولد الناقة لانه
 يفصل عن امه فعيل بمعنى مفعول والجمع فصلان
 بضم الفاء وكسرهما وقد يجمع علي فصائل بالكسر كما نهم
 فهو هو فيه الصفة نحو كريم وكرام **ضرع بفتح المعجمة**

وسكون الراد اخر مهملة هو لذان الظلف كالندى
 للمرة جمعه ضروع **انه اذا المنصه** وذلك انما يكون
 عند قلة اللين وكان علي المم ان يبين انشها الكلام
 في الاسما بترجمة اخرى لانه انتقل لبيان ولا تها في الجا
 هلية فقال **قال اما ورد في لم تكن ملكة ذات منازل**
 اي دور ينزل لها اهلها وكانت **قرين** هم ولد النضر بن
 كنانة **بعد جرم** بضم اوله وثالثه **والعمالقة** النازلين
 الحرم واليه امرهم من قبل **ينتمون في جبالها واوردها**
 خبر كان والانتجاع بالجيم والمهملة الذهاب لطلب
 الكلا في موضع ثم ذكر ذلك حتى اطلق الانتجاع
 علي كل طلب **ولا يخرجون من حرمة ما يرون من**
 حرمتها **انتسابا الي الكعبة لا يستلزم عليها بعد**
 خراعة استوي علي امرها قصي **وتخصها بضم المهملة**
 الاولى المستددة اي اختصاصا **بالحرمة** المعروفه حدوده
 عندهم **لحلهم** بضم اوله اي نزل ولهم فيه **ويرون**
 يظنون **انه سيكون لهم بذلك الحول** شأن شرف
 وعلوقه **وكما بالاضيف** علي الظرفيه **كث فيهم الهد**
 بالتوالد **وشان قوت فيهم الرياسة** بكسر الراء
 وتخفيف الياء الشرف وعلو القدر ونفاذ الكلمة **قوي**
امهم في علوان **وعلموا انهم سيقدمون** وفي نسخة
 صحيحة **سيقدمون** بالبناء لفاعل **علي العرب**
 بفتح اولاد اسمعيل عليه السلام سكان البوادي والحا
 ضرة والاعراب سكان البوادي **وكان فضلا وهم لوصانه**
 عقلهم

لهم
وعلمهم

وخصيهم

عقلهم **يتخيلون** يقع في تخيلهم **ان ذلك** التقدم
 الذي اصابهم **لرياسة تقع في الدين** المعتقد به
 عند الله وهو التوحيد **وتاسيا** عطف علي ان
 ومحولها **لنبوة** وفي نسخة **بالقريف** **ستكون**
 صفة علي الاول محتملة لذلك وللحالية علي الثانية
فاول من المم بالبناء لفاعل للعلم بانه الله **ذلك**
منهم كعب بن لوي بضم اللام بعد هاء هذه **ابن غالب**
 بالهمزة اخر موحدة **وكانت قريش تجميع اليه في ذلك**
 المذكور من النفيهم لذلك النبي ودينه **كل جمعة وكان**
يخطبهم فيه في المصباح يقال في الموعظة خطبا لقوم
 وعليهم من باب قتل **وذكرهم لهم** بتخفيف الحاق **امر**
نبينا محمد صلي الله عليه وسلم وقد نقلت بعضه في
 كتاب نشر الونية **تشرى المصطفى صلي الله عليه وسلم**
 واعزازاته **ثم انتقلت الرياسة** علي الحرم من خراعة
الي قصي بن كلاب بضم القاف وفتح المهملة وتشديد
 التاء لقب به لانه بعد به عن بلد ابيه واهله مع امه
 لما تزوجها بعد ابيه ربيعة بن خزام من فضااعة
 ونسأ فيهم فلما شب عاد بمكة واسمه زيد ويقال له
 بجمع قال الشاعر **ابوكم قصي كان يدعي بجمعا** به جمع الله القبائل من قريش
 ابن كلاب بن مرة بن كعب **امد كهر فيني بمكة دال**
الندوة بفتح النون وسكون المهملة بعد هاو او
 كما في المصباح كانت بقرب زياده الباب السماي من
 المسجد كما سبق **ليحكم** بالبناء للفاعل **فيها بين قريش**

في تاريخ القطيب ما ذكره ويقال انها
 محل مقام الخليفة الذي يصلي فيه
 الآن الامام الحسيني الصلوات الخمس
 الله اعلم

لان امر الحر له **ح** **م** **ص** **ار** **ب** بعده **لشأ** **ورهم** يعقدون
ذلك فيها **وعقد** **الاولية** جمع لواء وهو علم الجيش
وقد بينت الفرق بينه وبين الرأية في كتابي كتاب
در القلايد فيما يتعلق بزمزم وسقاية القبلى من القلايد
في حروبهم قال الكلبى وكانت اول دار بنيت
من دور السكينة وما في معناها **بمكة ثم تسابع**
بقوقيتين وبعده الالف موحدة **الناس** اي يتبع
بعضهم بعضا في بنا الدور وما ذكر **فبنوا الدور** جمع كنز
لدار وجمعه علي ديار **وكلا** ظرف از داد واصله ما قوله
قربوا بضم الراء اي دنوا **من الاسلام از داد واقفة**
في عددهم **وكثرة** بتثنية التالف **عدد** لتقوي شوكتهم
فتعظم رياستهم **حتى** غاية ما فقد مر اي حصل ما
ذكر لهم الي الآن **ان دانت** خضعت **لهم العرب** اول
بشر فهم عليهم **الثانية والثلاثون** بكم تنزيها
حمل السلاح بمكة لفرض حاجة احترامها **ثبت في**
صحيح مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه **ان**
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل اي حلا مستوفي
الطهقين **ان يحمل** بالينا لفرض الفاعل نايب **السلاح**
بمكة ويحج الحاق الحرم بها اما حمله بها حاجة فسنه
الثالثة والثلاثون قال اصحابنا من فروض الكفاية
وهي كل مهم قصد فعله من غير نظر بالذات
لفاعله ويجب علي الكل ويستقط بفعيل البعض والقيام
بفرض الصبي افضل من القيام به **ان يح** بالينا لفيد
الفاعل

١٨٧
الفاعل نايبه **الكفاية** وكذا من فروض الكفاية ان
يعتم كذا **كل سنة** ظرفي الفعل **ولا تعطل** بالينا
كذلك **ولا يشترط** **لعدد** **المحصلين لهذا الفرض**
وفي نسخة الفرض بالمعجمة محل الفاء والاول انسب وال
فيه للمعهد الحضوري **قد رخص** **ببل الفرض** فيه
الستغنائ ان **يوجد** **جمها في الجملة** **من بعض المكلفين**
في كل سنة مرة ولا بد من كثرتهم بحيث يقوم لهم
شعار النسك ولوم من المكلفين فقط وفارق اجراء
الواحد في صلاة الجنائز بان المقصد ههنا فيها
الدعاء والشفاعة وهما حاصلان به وههنا الاحياء
واظهار الشعار لا عظم فاشترط عدد يظهر
به ذلك والمخاطب به المستطيعون وان حجب حاجة
الاسلام ولو فعله عيشهم او من عليه فرض الاسلام
اوهم وغيرهم حصل فرض الكفاية وان سقطوا من
عليه الفرض بالاحرام فمن استطاع مخاطب بفرض
الاسلام تراخيا وبالكفاية فورا وان تعين الاول
بخوف تدبر والفرق بينهما ان الاول لازم لذمته
لعينه والثاني لازم له لا لعينه بل من حيث حصول
الاحياء السامع له ولغيره وفهم قوله المكلفين
انه لا يتوجه الخطاب به الي الصبيان والمجانين
نعم يستقط بفعلهم ويشايون عليه ثواب
فرض الكفاية ففهم ان النسك لا يقع ثقلا ويحمل
وقوعه ثقلا من غير المميزين من الصنفين او من

المعينين اذا سار كلهم من يحصل به السعار من
 الكمل فما من اطلاق قولهم يقع من خوف لصيان
 نقلا محمول على هذا ويستقط ايضا بفعل الارقا
 ولا يتوجه اليهم الخطاب لانهم غير مستطيعين
 قلت نظيره في الجملة لو كانت النساء بين مكلفات
 من النساء ففهن صبي فالغرض بخاطبته ويستقط
 عنهن بفعل الصبي ولا يجزي في احيا الكعبة العهر
 وحدها عن الحج ولا هو عنها والاقتضار على الحج لانه
 الاكيد ولا يجزي عن كل منهما الصلاة ولا الطواف
 ولا الاعتكاف لانها المقصود الاعظم من بناء البيت
الرابعة والثلاثون قد تقدم في هذا الباب انه يجوز
 محل ويصح صلاة الغرض والتفعل جميعا حال في الكعبة
وان النافلة في البيت اي في بيت الانسان لا الكعبة
 للحديث بعد افضل منها **خارجا** اي ابتاعا لعود
 البركة على المنزل وبعد العباداة عن الربا وجن
 افضل صلاة المرء في بيته الا الملق بته **وكذلك** مثل
 جواز النافلة في الكعبة **الغرض** فيجوز وقوله
اذا لم تكن جماعة جواب اذا مخدوف فالدلالة معا
 بلة عليه اي بهائيه افضل **وان كانت جماعة فهي خارجة**
افضل منها فيه لصيقه واذا صلوا جماعة داخله
فالهم في الموقف خمسة احوال تقدم بياها خمسة وانها
 قصح في كل الا اذا تقدم المأموم الامام في جهته بان
 كان لوجه امامه اما اذا صلوا جماعة خارجا **بيت**
ووقف

قد تقدم في هذا الباب انه يجوز
 قول من ان بيت الكعبة والبيت
 بل المكد بالبيت الكعبة ويدل
 كلامهم الا ان بيتا ملة

ووقف الامام عند المقام او غيره الا براهيبي كما فعله
 ابن الزبير ودار الصفوق وراه حول الكعبة كما
 قاله الزركشي في احكام المساجد وقيل كما سياتي
 في الاصل عن الاندلسي فعله خالد بن عبد الله القسري
 عامل عبد الملك بن مروان بمكة وجمع بينهما بات
 عبد الله فعله ثم استمر عليه خالد بعد قتل ابن
 الزبير وما الكثر ذلك احد من العلماء وسبب فعل ذلك
 اما ضيق ما وراء المقام او حيازة فضيلة التوجه للجميع
 بلا حائل **ووقف المأمون خلفه مستدبر بيت**
 حتي يصير لصف كالحلقة المطيفة من البعد بالبيت
فصلاتهم صحيحة هو معلوم الا انه جازي به توطئة لقوله
فلو كان بعضهم اي المأمونين اقرب الي الكعبة من
 الامام اليها ففطر بالبيتا لغير الغافل فانيب فاعله
 ضمير المصدر اي حقق النظر ان كان المأمون اقرب
 اليها من امامه **وهو في جهة الامام بان يقف قدام**
او محاذ للواقف قدامه لم يضع صلاة المأمون على الاصح
 لتقدمه على الامام وقد جاءنا جعل الامام ليؤتيه به نهي
 عن تقدمه فعلا ففيه محاذناولي **وان كان المأمون اقرب**
 اليها من امامه في جهة اخرى بان استقبل الامام
 الجدار من جهة الباب اي فيه الباب واستقبل المأمون
 من جهة الجحى بكسر المهملة او غيرها من الجهة الغربية
 او اليماينة **صحت صلاة علي المذهب الصحيح**
 لعدم التقدم عليه لغة ولا عرفا **وقال ابو اسحاق**

المروزي نسبة لمروزي بزيادة الزاي من سدود النسب
من الصحابة لا تصح وظاهر كلامه هذا انفراد به بذلك
 ولا يستحب الخروج من خلافه لعدم قوة مدركه
 لكنه اشأ في المنهاج لقوته فيكره ولو استقبل الامام
 ركنا لم يجز التقدم عليه في جهته لا استقباله لهما
ولو وقفوا اي الامام وموئيد **خلف الامام في اخيه**
المسجد وامتد صف طويل خلف الامام وانزاع
 عن ذراع الكعبة فيما يظهر حتى لو امتد صف من
 المشرق للمغرب مع البعد **جاءت صلاتهم** اي صلاة
 من لم يخرج عن سميتها او خرج لكنه انحرق قليلا
 هذا ان قرب فان بعد فهو لا يخرج عنه المسامحة
 لان صغير الجرم كلما زاد بعد زاد محاذاته قاله
 الشحات وتعليقه بانه انما يحصل مع الانحراف يرد
 بانه لا يضرب لانه على فرضه يكون البطلان لغيب
 معين وهو لا يقدر فلم يفرج احد بعينه باخراف
 للشك في انه مخاطب او في انه في قال ابن قاسم ان
 اراد الشحات المحاذاة بحسب الاسم وان لم توجد
 حقيقة في نفس الامر وهو ما قاله الامام لم يرد
 عليها التعقيب المذكور كما هو ظاهر فلا بحث
 لمجواب وان اراد المحاذاة حقيقة فدعوى ان
 البطلان لغيب معين ممتنع على الاطلاق قطعا
 لان طرفي الصف المذكور خارجان عنها قطعيا بل
 كل من زاد مكانه عن قدر الكعبة من الطرفين خارج

عنها

٢
 بذكرهم
 في الحقة
 ٢١

عنها قطعيا ضرورة اذ الكعبة انما تحاذي بعض
 وسط الصف فالواقف عند المشرق او المغرب خارج
 عن محاذاتها وكذا كل من علم خروج وجهه عن قدرها
 فلا يصح اطلاقه البطلان لغيب معين فتأمل انتهى
وان وقفوا بقرب البيت وامتد الصف قد اورد
 عن حد ذراع الجدار المقابل له من البيت **فصل**
الخارجين عن محاذ الكعبة اذ المخرجون
 لمسامتتها باطلة على الاصح لغيبه الاستقبال الذي
 هو شرط صحة الصلاة عند التمكن منه **قال ابو**
الوليد الازدي في تاريخ مكة **اول من ادا الصف**
حول الكعبة وراى الامام خالد بن عبد الله القسري
 لا تفعل عما تقدم فيها **فما حين كان واليا على مكة**
في خلافة عبد الملك بن مروان وكان سبب ذلك
 الفعل منه انه الضيق للناس **ضاق على الناس** موقوم
 من **وراى الامام** تصغر لمسيه اذ ذاك **فاذا رهم**
حول الكعبة اي جعلهم دائرين بها **وكان عطاء**
ابن ابي رباح وعمر بن دينار التابعيان الجليلان
ونظراهما بضم ففتح جمع نظير كسري وشرفا والفة
 مقصورة فيما في النسخ من ابيات واوبعد الالف
 وان ثمة هزة من تحريف النسخ **من العلماء** الذين
 يهدون بالحق وبه يعدلون **برون ذلك** منه
ولا يتكرونها فاقدارهم له رضائهم واقبل عليه
 وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن **قال**

تاريخ

ابن جرير يجمع بين اولاهما مضمومة بعد هاء مفتوحة
 ساكنة **قلت** لعطاء اي ابن رباح **اذا قل الناس في**
المسجد الحرام ايما احب اليك من فعلهم **ان يصلوا خلف**
المقام عرفا او يكون **نفا** صفا بعد صف من غير
 استدارة بالبيت ام عدل هذه نسوية مقدرة قبل
 ان حذف د ففما للتقل **صفا واحدا** اذ لا يشترط **حول**
الكعبة فقال **ان يكون نفا** اي كونهم **صفا واحدا** **حول**
الكعبة والله اعلم اي احب الي وحذف لدلالة السؤال
 عليه ويحتمل كون ان شرطية الجواب حذف اي فهو
 احب الي لدلالة ما ذكر **قال اصحابنا ولو صلى المصل**
منفردا هو غير قيد في المسئلة بل مثال فلا يفوت
 له **عند طرف ركن من اركان الكعبة** الاربعة من
 اي جهة كان **وبعضها يدنه** يحاذي **الركن وبعضه**
 اي بعض صدره **يخرج عنه** اي يحاذي ذلك الطرف
لم تضع صلاة علي الاصح لفقد الاستقبال المعين
 لصحتها فامد يدك حتى خرجت وعرض صدره محاذ
 للبيت لم يرضه **ولو استقبل حجر** بكسر الميم واصنافه
الكعبة للمجاورة واملأ بسنة وما فيه منها مما بينته في
 كتاب تنبيه ذوي النهي والحج علي تارخ وفضل
 الحج **ولم يستقبلها مع** فمكنه منها **فالاصح انه لا**
تضع صلاة وان استقبل ما فيه من الكعبة لان القبلة
 لا بد فيها لمن عند هاهنا القطع وما في الحج من البيت
 انما ثبت به ليل ظني اما العاجز عن الاستقبال فيصلي

علي حسب

علي حسب حاله ويعيد قال الشارح ثم قوله بالنسبة
 لحيث عندها قال ابن قاسم ينبغي ان للمسعود
 استقبال الحج وهو منصوب قطعا اذ لا بد في القبلة
 من القطع بانها قبلة ثم بعد لا بد من القطع بحج
 ذاتها لمن عند هاهنا وغلبة الظن والتفصيل بين من
 عند هاهنا وغيره انما هو في المحاذاة وظننها بعد ثبوت
 القطع يكون ما يحاذيه قبلة فتأمل **ولو وقف**
علي سطح الكعبة وان لم يكن بين يديه شيء
شأ خصص من بنايتها او مسماها فيها او شجر
 ثابت فيها او ثراب مجتمع منه بخلاف الحائس
 الثابت فيه والعصا المفردة **لم تضع صلاة**
علي الصحيح لفقد الاستقبال المتوقف عليه
 الصحة اذ فاقد ما ذكر فيها يصلي فيها لا اليها
 والواجب الثاني **وان كان ثمة** **شأ خصص**
 مما ذكر **من نفس الكعبة** والمسجد لئلا يها **وهو**
ثلاثا ذ راع طولا فاكثر بذر راع الارض المقعد
 وان لم يكن له عرض وخالف اعتبار العرض عند بعض
 في رفع حرمة استقبال قاضي الحاجة للقبلة بان
 القصد ثمة تعظيم الكعبة بستر الفرج عنها ولا يكون
 الا يدي عرض بخلافه هنا فالتعظيم حاصل ويظهر
 انه لا بد من مسامحة ستر من صدره كهدى البستر
 وليست كثرة المصلي حيث كفت عن يمينه او شماله
 بل يندب عدم مسامحتها لما هو واضح ان هذا

فصل لانه ورد من زادت حسنة علي سياته
دخل الجنة وبالعكس دخل النار ومن استوف
حسنة وسياته كان من اهل الاعراف انتهى ما في
المناخير ما يخصه وقد مر في كلام بعض المناخيرين -
ما يخصه بعض الناحيين ونظر الشارح في الحمل علي
التضعيف في الكيفية بانه ليس من محل النزاع
لا تفاق الفرعين عليه وقد مر في كلام بعض
المناخيرين **قال الحسن البصري صوم بمائة الف**
اما بالمسجد فبمائة الف كما علم مما تقدم وصدق
بمائة الف وكل حسنة فيه بمائة الف تعظيما لها
واذا كان فيها التضاعف للطاعات فيستحي ان يكون
فيها الصلاة والصوم والصدقة والقبلة للقرآن
او للعلم وسائر الطاعات ففهم بعد تخصيص التي
تمكنه وهو عمدة السادس والثلاثون في كسوة
الكعبة **قال الازري في التارخ قال ابن جرير كان**
تبع الحميري ملك اليمن قيل بنبوته وضعف والصحة
ايما انه فقد جاز فوجعا لا تسبقا تبعا فانه كان مؤمنا
اول من كسى البيت كسوة كاملة اي بعد عزمه
علي هدمها لما تكبر عليه اهلها فاصيب في جسده
بداء اعني الاطباء فارتد بعضهم بعد سقوطه
اضمين لهذا البيت فضده فامر بالرجوع فخرج
فشفئ **اروي** بالبيت القليل لفاعله **في المنام ان يكسوها**
فكسوها الانطاع جمع نطع بكسر ففتح الجلود ثم

اروي

اروي كذلك ان يكسوها الصائل وهي ثياب حبرة
بكسر طهه وفتح المهملة الموحدة **من عصب بفتح**
المهملة الاولى وكون الثانية بعد ها موحدة
اليمن القطن المعروف قال الثوري هي ثياب
حمر مخططة بيا لينة والحبرة ما كان من البرود
مخططا يقال برود حبرة علي الوصف والاضافة
والعصب برديما نيب يعصب عن لها اي يجمع ويشد
بم يصبغ وينسج فيا تيب موشيا لبقا ما عصب
ابيض لم يصبه الصبغ **ثم كسوها الناس بعدي**
في الجاهلية ما قبل النبوة **ثم روي الازري**
روايات متفرقة اي بطرق متنوعة حاصليها
ان النبي صلى الله عليه وسلم كسا الكعبة عام ففتح
مكة لقيه اي مفيد لا بيت سفيا ن اليوم تكس
الكعبة **ثم كسوها ابو بكر وعمر وعثمان**
كسوها القباطين وبرودا بيا لينة وهو اول من
ظهر لها بين كسوتين **ومعاوية** كان عليا سفل عن
كسوتها بما كان فيه من الفتنة وبصره الشيخ عبد
الرواق **وعبد الله ابن الزبير ومن بعدهم من الخلفاء**
وان عمر رضي الله تعالى عنه كان يكسوها من بيت
المال تعظيما لها قال تعالى ومن يعظم حرمات الله
فحق خير له عند ربه وفسر الحرام بالكعبة **فكسوها**
القباطين بفتح القاف وبالموحدة فا بعد الالف
مهملة جمع قبضية بالضم نفع من ثياب مصر

وهي ثياب من كتان
اقطن محبرة اي مزينة
والجهد الشريفي
والحسين الكندي

كانت علي عهد تكس
الانطاع والموسوع
وروي الواقدي عن ابراهيم
ابن ابي الربيع قال كسى
البيت في الجاهلية الانطاع
ثم كسوها صلح الثياب
اليمانية الا قسطنطين

عذ اب لهدمها والباقي من الاقدار والرضي بذلك
وامر ابن الزبير من عده ملكة **بهدها فما اجترأ**
 اقدم علي ذلك احد تعظيما للبيت ولما جري من القول
 من ابن عباس واول من منعه واورث ذلك
 ربيعة منهم من الاجترأ **فلما راي** ابن الزبير
ذلك علاها بنفسه باسر الهدم **واخذ المقول**
 بكسر الميم وكسر الهمزة وفتح الواو وهي القاسا
 العظيمة **فلما راي** اي من جملة من الناس **اي لا يصيبه**
شي باس قوي عزهم في ذلك **اجترأ** علي الهدم
فصعد بكسر الفاء **وهدم** الجدار واعرض بان ما
 صدر منه لم يناسب الترجمة واجيب بانه قصده
 الرد علي من قال من المؤمنين ان ابن الزبير
 هو اول من حلي الكعبة حين بناها لان الارزقي
 اعلم بذلك من غيره ولم يذكر بل نقل ان اول
 من ذهب البيت عبد الملك بن مروان ونقل
 فيه قبله ان اول من ذهبه الوليد ابنه وابنه
 الاول ويحمل علي ما قاله ثانيا علي ان اول من فعل
 ذلك بعد عبد الملك ابنه **فلما فرغ ابن الزبير**
من بنا الكعبة خلعها بالمعجمة المفتوحة فاللام
 الممددة بعدها قاف اي طلاها بالخلق اطلاوة
 معروفة من الطبيب **من داخلها وخارجها** من
اعلاها الي اسفلها قيل كان يملأ القدر فتفاض
 من اعلا جدار السطح فيعمر الجدار وكساها
 القياطي

عنه ما هني بلع الارض يعني سنة
 فهدمها هني لا يهدم الا سنة
 من تصيف جنادي الاخذ
 اربع وادخلها ما اخذت
 ابراهيم وادخلها ما اخذت
 قن بني لا صغي بالارض والارض
 بانه المودور وجعل
 المكابله الممدور في صفي
 فيها ملاك دعائم في صفي
 وفتح منها في سنة خمس
 سنة ذك السجى او صلات
 شرح الصحيح

القياطبي وقال بعد تمام ذلك كذلك **من كانت لي**
عليه طاعة فليخرج فليخرج من التمتع شكر الله
 تعالي علي الائمة لتغير البيت الحرام وكان ذلك ليلة
 السابع والعشرين من رجب وكان عمرها عند
 اليكسين سنان اي سنان حتي اخذ جده الاسراف الذي
 عملها من كان قبل من اسراف اخري بمواطاة
 عماله علي ذلك لبيد فخرج ذلك الامير للعمرة
 فدخل جده المذكورين ثم منع الاولين وطردهم
ومن قدر ان يخرج بدنية اي بعير او ناقه سميت
 بذلك لعظم بدنها **فليفعل** **ومن لم يقدر**
فليدفع شاة كل ذلك تقربا الي الله تعالي
ومن لم يقدر عليها فليصدق بوسعة
 قال تعالي لينفق ذو سعة من سعته وهي وان
 كانت في الافعال الواجبة لكن يسايس بها فيما
 تحت فيه **في خرج ابن الزبير** للاعمار ما شيا
 زيادة في الخوض **وخرج الناس معه** لذلك **مساة**
 اقتداء به فتعمر القدوة وساروا حتي اعتمر **ومن**
التمتع والاعتمار من عمه اما لقربه او لاعتقاده
 افضل معاينة الكاينة بالحرم كما تفوق الحنفية
شكر الله تعالي يجوز قدرته متوبا منكرا والظرف
 متعلق به ومضافا **ولم ير** بالبناء لغير الفاعل يوما
 منصوب علي الظرفية **التي عتوا** من الارفا **وبدنة**
 منحورة **وشاة** مذبوحة **وصدقة** بما ليس

فليخرج

من ذلك اليوم تقر يا الله تعالى عز وجل وكرا
له علي تيسير اعاده بنا ببيت الحرام **وغير ابن الزبير**
مائة بدنه وهذا اخ ما حكاه المصنف عن ابن الزبير
ليسان انه لم يذهب الكعبة انما هو من بعد كما
قال **وما نذهب الكعبة بصفايح الذهب**
فان الوليد بن عبد الملك بعث الي واليه علي
مكة خالد بن عبد الله القسري تقدم انه كان
عاملا لابيه من قبله بسنة **وثلاثين الف دينار**
فضرب منها علي باب الكعبة صفايح الذهب
ظاهرة انه لم يجد بابا بل ضرب الصفايح علي بابها
الذي صنع ابن الزبير وكذا ميزابها المذكور في
قوله **وعلي ميزاب الكعبة** واظهر زيادة اطناب
وعلي الاساطين العمد الخشب التي هي بجوفها في بطنها
وعلي الاركان في جوفها فكلما اي الذي علي الميزاب
والاركان من الذهب فهو من عمل الوليد **وهو اول**
من ذهب البيت في الاسلام اي صفحه به وسكوت
العلماء في عصره عليه منهم من حمله علي الاول فقال
حمله تقطعا للبيت ومنهم من حمله علي الخوف وقال
جرمته وعلي الثاني جري اما من السافعي واصحابه
فاما بفتح الكعبة ما كان علي الباب من الذهب
من عمل الوليد فسرق بالبنا لغير الفاعل للجهل بالفاعل
وكان ذلك ايام العباسية **فرفع ذلك الي امير المؤمنين**
محمد الامين ابن هارون ابن الرشيد في خلافة فارسل

وخدم بني الحنفية في البيت
بانيه النعمان بن علي الاصمعي
الروضة والحمد لله
بالحديث والخطيب
من المعنى والخطيب
جروحه اهتدى

الي سالم

مجمع ضاحية وهب الناحية
مجمع الزينة للسميت الملك
ابن سنان

الي سالم بن الجراح عامله علي ضواحي مكة اي اوديتها
او محاليفها **بثمانية عشر الف دينار** ليضرب بها صفايح
الذهب علي باب الكعبة فقلع ما كان علي الباب
من الصفايح الذهب من عمل الوليد بعد ما رف
وزاد عليها اي الصفايح الباقية المقلوعة **ثمانية**
عشر الف دينار وهب المرسل بها فضرب عليها
الصفايح التي هي علي باب الكعبة اليوم زمت
الازرق والمسامير وحلقت الباب والعبية با
كنصب عطف علي الصفايح **فالذي علي الباب من**
الذهب من الصفايح المثلوعة والمزبد عليها قبل
الامير **ثلاثة وثلاثون الف مثقال** وقد ذكرت
من عمل في تذهيب الباب ثم ترك ذلك وجعل صفايح
من فضة موهبة بالذهب في كتاب اعلام سائر الانام
لجبر السيل الذي سقط منه بيت ابيه الحرام وفي مولف
اهني الموهبة واسمي الفتوح في تجد يد باب بيت
الله تعالى وسقفه والمقام الابراهيمي والسطة **وعمل**
الوليد بن عبد الملك المذكور **الخام الاحمر والاحض**
والابيض في بطنها وبين ذلك تقويم وجعل ايضا
موزر ابيه من الازرق المجمولة في سفلى الجدر
جدارها اي جعله كالازار **وفرشها بالخام** في ارضها
وليت لم يفعل ففعل اسفل قلب المصلي ثم وفي
الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ردا بنجانية
ابن جهم وقال ان اعلامها اشفلت في الصلاة واخذ

خميصته فجميع ما في الكعبة من الرخام باي لون كان هو
 من عمل الوليد بن عبد الملك وذكر اسمه ونسبه
 زيادة اطناب كقول من هو في شهاب الرخام وازر
 به جدرانها لتقدمه صرخا واضحا وهو اول من
 زخر في المساجد وزخر فيها بغير النقد مكرهه وبه
 حرام ثم ان تحصل بالعرض على الناس منه شيء حرم
 استعمال ذلك والا فلا نعم بكرة ولذلك كرهت الصلاة
 الا ان تحت السقيفة وراى المقام الابرار هي لما فيه من
 التحلي بالذهب **الثامن** **والثلاثون في**
تطيب الكعبة روى الارزقي ان عبد الله ابن الزبير
 كان يجر بفتح الجيم وتشد يد الميم اي يجر الكعبة
 في كل يوم برطل اي من العود ونحوها ويجرها يوم
 الجمعة برطلين مجرا بضم الميم وكون الجيم وفتح الميم
 الثانية عود رطب يوضع في الجمر بكرا وله اي الجمر
 وقال الطبري الجمر بالكسر ما يجرب به وهو العود
 الطيب وبالضم ما يجرب به قيل والاول اظهر وان
 ابن الزبير خلق طلابا بالخلق بتشديد اللام آخر
 قاف جوف الكعبة كله بعد بناءه وعن عائشة رضي
 الله تعالى عنها قالت **طيبوا البيت** اي باي نوع
 من انواع الطيب فان ذلك من تطهيره بالفوقية
 المأمورة تعني قوله تعالى وظهر بيتي والجملة
 مستأنفة او حال من عائشة وان عائشة قالت
 لان اللام مؤذنة بقسم مؤدرا **اطيب الكعبة احب**
 الي من

الي من ان اهدي لها ذهب او فضة لما في الطيب من
 نفع للعبادة عندها بغير سداها وان معاوية رضي
 الله عنه اجري للكعبة من بيت مائة المسمى **الطيب لكل**
صلاة اي عند كل صلاة لما انه وقت اجتماع الناس
 فيعبدون عليهم من روحها وروحها قال ابن جرير
كانت معاوية اول من طيب الكعبة بالخلوق في
 المصباح الخلق كرسول ما يتخلق به من الطيب
 قال بعض الفقهاء هو ما يع فيه صفة والخلق كتاب
 بمعناه **والجيم** بضم فسكون ففتح تقدم انفا **واخرى**
التي يتخلو لقناديل المسجدة اي الحرام والظاهر
 انه فعل كذا في النقي من بيت المال تعظيما له
 لمعايد الله وبقي ذلك من الخلفاء وله مثل ثوبهم
 لما فيه مع ما ذكر من النفع ومنع المؤذي فيه من
 الاذي وفي الحديث من سن في الاسلام سنة حسنة
 كتب له اجرها واخر من عمل بها الي يوم القيمة
الباب السادس في زيارة قبر سيدنا سيد
الناس بل سيد العالم كله ويلزم ذلك مما قاله
 الصحيح كما علمت من صدر الكتاب بفضل العالم
 الانساني على العالم المكي بتفصيله والتشريف
 الموحد والمجتمعة في الاصل جمع بشرة طاهر الجسد
 كقصب جمع قصبة ثم اطلق على الانسان واحدا
 وجمعه لكن العرب يشبهه ولم يجمعوه وفي التنزيل
 انو من لبشرين مثلنا والسيد من سما قومه

قوله قد راو شرفا والصحيح جواز اطلاقه على الله
تعالى وعلى غيره كما بينته في القول البدع بدلا
يليه واصله سيود بوزن فيعمل اجتمعت الواو
واليا سبقت احداها بالسكون وولبت الواو
يا وادخمت في مثلها رسول الله عطف بيات
او بدل والاضافة فيه للعهد كذهني اي محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وما يتعلق بذلك المذكور
من زيارته او الذكر باعتبار الايمان ذوالحي
والصبر للغير الشريف اي من تلك المشاهد
وكرم المعاهد واعلم ان المدينة النبي صلى الله
عليه وسلم تقدم انها كثيرة فجمع القلة فيه في موضع
جمع الكثرة كعكسه في قرء ومحل اقل في قول
ثلاثة قرء المدينة وطابة وطيبة بفتح فسكون
وبتشديد للتخفيف والدار واقتصر على ما ذكر مع
مقارنتها الالف كما قد منال انه اشهرها ويترتب
ونظر في ذكره بان اسم جا هلي حكي في التثنية بل
عن قول المناقذين كما حكي فيه عنهم الكفر فلا حاجة
فيه ومن ثم غيرة صلى الله عليه وسلم كما غير غيره
من الاسماء القبيحة اذ التثنية املامة والخراب
وذلك خلاف شأنها وفي الحديث الصحيح يقولون
يثرب وهي المدينة وهو ظاهر في كراهية تسميتها
باسمها الجاهلي وسميت في الجاهلية بذلك باسم
مكان بها وقد قيل ان هذا الاسم وقع في مسودة

المصنف

اسماء

او كية

المصنف دون مبيضة قال تعالى ما كان لاهل المدينة
الاية سميت بها لما ياتي وثبت في صحيح مسلم عن
جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه بفتح المهملة وضم الميم
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى
سمي المدينة طابة اي فيها اوحى لنبيه صلى الله
عليه وسلم من الحديث قيل ليس الغرض من صفة
الجهول التضعيف بل الحكاية وسكت عن القائل
اما للجهل به او لعدم تعلق الغرض بعينه فامداد
علي ما قال لا علي من قال سميت طابة وطيبة
لخلق صها من الشرك وطهارتها من بعده
لشأنها بذلك قبل ظهور رندرا لايمان فيها وقيل لطيبها
لحسن امورها لسكانها فيمن له الحال لا منهم ودعهم
بفتح او كية المهملة الراحة وقيل لطيب عيشها بها
لما عاد عليها من بركة حلوله صلى الله عليه وسلم فيها
فالمكان بالمكن وما تسميتها الدار في قوله تعالى
والذين تبوء الدار فلان ستقران بها حسن القرار بها
لا منها عند نزول صلى الله عليه وسلم بها حتي يذاب
من قسدها بسوء ذوب الملح في الماء كما جاني الخبر
المرفوع وما المدينة وهو علم بالغلبة عليها فقال
كثيرون من اهل اللغة هي اصوات واعراض يعبر
بها كل قوم عن مرادهم وهما وهابيدل من لام الفقل
المحدوفة وغيرهم من علماء الادب منهم قطرب
بضم القاف والرا وسكون الطاء المهملة بينهما احر

موحدة **وابل فارس هي** اي المدينة باعتبار ما دلتها من
 دان اي اطاع **والدين الطاعة** لانه يطاع به الملوك
 سبحانه وتعالى سميت المدينة **بذلك** لاسم **لانها**
يطاع فيها الله تعالى اي يوحد فيها طاعة له
 سبحانه وتعالى باعتبار ما دلتها من دان اي اطاع
 والدين الطاعة **وقيل غزني** وجهها **والله اعلم**
وفي الباب مسائل الاولي اذ انصرف الحاج و
 والمعتمر ون من مكة وقد قضوا مناسكهم و
 فليتوجهوا الى مدينة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لزيارة نبيه صلى الله عليه وسلم التي
 هي اشرف من جميع البقاع فانها من اهم القربان
وايضا المصطفى وكان حكمة تفيد المص كما لا يحصى
 ند بالزيارة بفعل غ النسك مع نديها اجماعا ولا نظر
 لمن انكر نديها فقد سن العلماء عليه الفارة في ذلك
 وكفي بشنا عظمته تعالى متعاليته وبشنا عظمة استهارة ذلك
 عنه وامثلا الافاق بنسبتها اليه قيل يوجب بها ان
 غالب الحاج ليست بطريقهم بل يتوجهون مكة
 اولا للحج وايضا فهي للحاج اكد لخبر من حج ولم
 ير ربه فقد جفأ نبي وان كان في سنة مقال
 للعملة في فضائل الاعمال والاله اذا جاء من الافاق
 البعيدة وقرب من المدينة يقبح منه ترك الزيارة
 لدلالة على عدم اهتمامه بما هو من اهم القربان
وايضا المصطفى وهل البداية بالمدينة قبل مكة افضل
 او عكسه

سأل
 ذلك

او عكسه فيه خلافا بين السلف وظاهر كلام الاصحاب
 يومي لترجيح البداية بمكة والذي يتجه ان يقال
 ان التسع الزمان للزيارة مع اتساع بعدد الحج
 فالاولى بتقديمها مبادرة للحصول هذه القرية الف
 العظيمة فانها رجا يعوق عن التوجه اليها بعد
 الحج قال الشيخ عبد الرووف لان فيه تاسيا به صلى
 الله عليه وسلم باحرامه من ذي الحليفة الذي هو
 ابعد وافضل من غيره وتوسلا به الى الله في الاعمال
 علي قضا مناسكه علي الوجه الاكمل وان لم يشع ذلك
 قدم الحج **وقد روي الترمذي** في حديثه **والدار**
قطني بسكونه الراوي فتحها نسبة لدار القطن محلة
 ببغداد **باسنادها عن ابن عمر رضي الله تعالى**
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
زار قبري وجبت له شفاعتي ورواه ايضا ابن
 خزيمة في صحيحه وصححه جماعة كعبد الحق والتقي
 الفاسي ولا ينافي ذلك قول الذهبي طرقة كلها
 لينة يقوي بعضها بعضها ورواه الدارقطني ايضا
 وابن السكن وصححه بلقطن جاني زائر لانه
 حاجة الازيارين كما حققا علي ان اكون له شفيعا
 يوم القيمة وفي رواية له كان حقا علي الله عز وجل
 ان اكون له شفيعا يوم القيمة قال الشيخ عبد الرووف
 وينبغي ان يقال ان الشفاعة عليه نفسه
 تحقيقا لوقوعها وتطمين النفوس بخصوصها

ولا يفتقر صلى الله عليه وسلم انما يستغفر فضلا منه واحسانا
من غير وجوب عليه كما لا يجب عليه تعالى ان يات به مطيع
كذا ظهر لي ولعله ارشده في ذهني لا طلاقا عليه منقولا
انتهى وقال السارح معنى الحديث تقرب الشفاعة
له بالقصد الصادق ولا بد منها وافادته تخصيصه
بشفاعة ليست لغية اما بزيادة فهم او تخفيف
الا هو الـ في ذلك اليوم واما لكونه من الدين
بحسب وبقابل حساب واما بفرض ذلك وفيه بشري
له بالمولد علي الامان وافادته اضافتها له صلى الله
عليه وسلم انها شفاعة جليلة لفظها بغير الشافع
وامراد بقوله لا تفعل حاجة الا بزيارة اجتناب
قصد ما لا يتعلق له بالزيارة اما ما يتعلق بها
من نحو قصد الاعتكاف فقد قال اصحابنا وغيرهم
يسن ان ينوي الى المسجد النبوي وكثرة العبادة
فيه وزيارة الصالحين وغير ذلك مما يندب للزيارة
فعلمه فلا يضر قصد في حصول الشفاعة له فقد قال
اصحابنا وغيرهم يستأنن ينوي مع التقرّب بالزيارة
والتقرب بسد الرجل للمسجد النبوي والصلوة
فيه كما ذكره المصنف وسميت الزيارة المذكورة زيارة
حيا وميتا ذكرنا ان الزايد او اني بعبد او قريبا
فيسند له به علي فضيلة سد الرجل بذلك ولقد
السفر للزيارة لما ان الوسائل حكم المقاصد وقد
اخرج ابو داود بسند صحيح ما من احد يسلم

عليه السلام

عليه السلام لا رد الله علي روي حتي ارد عليه السلام فتأمل
هذه الفضيلة وهي رده صلى الله عليه وسلم علي المسلم
عليه ان هو حي في قبره كساير الانبياء لما ورد مرفوعا
الانبياء احياء في قبورهم يصلون ومعني رد روي
الترقية رد القوة النطقية في ذلك الحين للرد عليه
ولا نظر لانكار راي تيمية للزيارة كما اسرنا اليه ولا
لا كما قال الغريب جماعة عبد الله الله وقد اطلق
عنا في الرد عليه النقي السبكي في تصنيف مستقل
وتجري بعض تلامذة ابن تيمية في رد كلام السبكي
وسماه الصارم المكي اي بالثبوت وردون عليه
ذلك في المبرد المكي بالموحدة وهو لطيف اعانت
الله علي اتمامه قال السارح ووقعه في حق
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بحجيب فانه
وقع في حق الله تعالى عما يقول الظالمون والجا
حدون علوا كبيرا فنسب اليه العظام كقولهم ان
له يد او رجلا وجهه وغير ذلك من الشايع التي
كفر كثير من العلماء بذلك عاملة بعدله وخذله ناصريه
ومستغني بد عنه واما حديث لا تجملوا قبري عبد
فلا يدل لذلك لنقل المحققين الاجماع علي نفي
زيارة صلى الله عليه وسلم مع ما يدل لها من الاحاديث
الثابتة مما تقدم بعضه وغيره فيجب صرف ما ذكر
عنه ظاهرا علي تقدير دلالة علي النهي عنها والى
فقد غير دال عليه بل قد يدل علي الحديث على كثرتها

في حج

والله عن تقليلها حتى تكون كالعيد في القلة
وحكمه ان يراد لا تتخذوا لها وقتا مخصوصا لا تفعل
الا فيه او لا تتخذوها كالعيد في العكس عليه واظهار
الزينة وغيرها مما يجتمع له في الاعياد بل لا يجتمع الا
للزينة والاداء والسلام والاضرف بعدة **الثانية**
يستحب للراي ان ينوي كسبه يقصده مع زيارته
لنبي صلى الله عليه وسلم اي مع سفره لها **التقرب بالمسما**
قته الي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لذلك لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال اوقال لا تشد والرحل
الا الي ثلاثة مساجد الحديث **والصلاة فيه** لعظم
مضاعفة اجورها ففهم لقصد ديني الي مثله كما
قد منا **الثالثة يستحب اذا توجه في زيارته**
صلى الله عليه وسلم ان يكثر من الصلاة والتسليم
عليه في طريقه لعظم فضلها في كونه في عمله وليكن
ذلك لا سعافه بالمقصود وانما به بما يليق بوجع
كرمه ورجيته وحمته امتزج عنها في قوله تعالى
وانك لعلي خلق عظيم وقوله سبحانه عزير عليه
ما عندكم الاية وهذه الاكثار من القول ان افضل
منها او بالعكس قولان فيما جاز فيه تدب ذكر خصوص
كالاكثار من الصلاة عليه ليلتي الجمعة والاثنين
وكلاهما في باب الجمعة وبما يوفي للاخير والظاهر
ان الاكثار من الصلاة والسلام عليه في ذلك افضل
لانه ذكر طلب في محل مخصوص وقد قالوا ان
القرأة

القرأة انما تكون افضل من ذكر لم يخص وقتا او مكانا
او حالا والا فالخاص بشي افضل فيه من القرأة انما عا
وهذا من ذلك **فاذا وقع بصر علي الشجر والمدينة**
وجرمها وما تعرف بالبناء الغير الفاعل بها لكه نه مضافا
لها او علامة علي بعض مشاعرهما **زاد من الصلاة وا**
لتسليم عليه صلى الله عليه وسلم لا بها قربت مواجهة
ودنت مناجاة فليقدم بين يديه بخوفه صدقة قال
تعالى اذا ناجيت الرسول فقد موأ بين يدي بخواكم
صدقة الاية والصلاة والسلام عليه من اعظم ذلك **وي**
يسال الله تعالى ان ينفعه بن زيارته صلى الله عليه
وسلم وان يتقبلها منه اي يقبلها منه قبول لا تاما
الرابعة يستحب ان يغتسل قبل دخوله المدينة
فان لم يتيسر فيتيمم كما تقدم **ويستأنظف**
ثيابه وابطضا وان يتطيب وما يفعله بعض
الجهلة من التجرد عن الخيط كالا حرم حرام يجب
المنع منه وتقرير فاعله وينبغي ان ينبيخ بالبطحا
التي بذية الحليفة وهي المفرس موضع التقرب من اي
نزول المسافر احرا للنيل للاستراحة والنوم ويصلي
ثم ناسيا به صلى الله عليه وسلم وينبغي كما قال السبكي
ان يكون سنة مؤكدة اكثر من المواضع التي يصلي بها صلى
الله عليه وسلم في الطريق اتفاقا ويبعد القول
بالوجوب ولعل مدد من قال به كما لك واهل المدينة
الاستحباب المؤكد وفي الاحياء ينبغي ان اغتسل ان يغتسل

من بين الحرق في طريق الداخل من المدرج وهو للدخول
كما صرح به جمع ويقضون به كما اقتضاه قولهم الفصل
المستوفى لسبب اذا فان لا يقضي ومثله غسل دخول
الحرم ودخول مكة كذا قاله الرملي كالشارح هنا
لكن في مختصره لا يوضح ليس تباركه بعد الدخول
بمرفا لا لكون صرح بعض الحنفية في المدينة بعدم فواته
بذلك وفي مختصره لا يوضح للشارح ليس تباركه قال
البيهقي رابن جماعة وما يفعله بعضهم من الدخول عن
الرواحل عند رؤيته الحرم والمدينة لا بأس به اي
بالنسبة للرجال لان وفد عبد القيس لما راوه صلى الله
عليه وسلم نزلوا عن رواحلهم عند رؤيته الحرم والمدين
او المدينة ولم ينكس عليهم ذلك ويقضون حرمه وجهته
بعد موته كهي في حياته وقوله نزلوا اي القفا انفسهم
عن الرواحل من غير حاجة لها مبادرة اليه صلى الله عليه
وسلم وذكر السهوي كابن جماعة دعاء عند دخوله
الحرم واخذ عند وصوله المدينة لا بأس به وان لم
يصح فيها شيء وليس التصديق بشي وان قل وصرفه
لاهل المدينة اولى ويظهر ان المراد بهم المستوفى طوبى
بها وان محل اولويتهم ما لم يبق جد اخوة منهم
والا فهو ولي وان لا يعرف علي غير المسجدة الا للضرورة
وان يستحضر عند رؤيته انه مهبط الوحي ومحط
رجال الكمل وان يعرف قلبه من كل شيء **الخامسة** يستحضر
الزائد ندبا في قلبه **حينئذ** اي وقت الدخول **شرق**

المدينة

المدينة فانها اخبرت لهجرة صلى الله عليه وسلم ومرفقه
ونزول الوحي ومحل تدرجه وتدرج جبريل عليه
مقامه بها **وانها افضل بقاع الدنيا بعد مكة**
عند بعض العلماء وهم جمهور اصحاب الامة الثلاثة
وبعض المالكية وهو الصحيح **وعند بعضهم** كما لك
وجهور اصحابه وجمع من مقلدي الامة الثلاثة
افضلها علي الاطلاق ويستحضر ان الذي شرف به
مطلقا وما عدا مكة **صلى الله عليه وسلم خير الخلائق**
اجمعت وليكن من اول قدمه اليها وزمن اقامته
فيها **الي ان يرجع مستقورا لتعظيمه** **مكتبي القلب**
من هيبة كانه يله لينشأ من ذلك عظمة
المحاذات فاما كان بالمكن وقد قال مالك استحي من
الله عز وجل ان اطأ تربة فيها رسول الله صلى الله
عليه وسلم بحافره **باب السادسة اذا وصل باب**
مسجدك صلى الله عليه وسلم وليدخل من الباب الذي
كان صلى الله عليه وسلم يقصد الدخول منه وهو باب
جبريل لانه صلى الله عليه وسلم كان يدخل منه كما قال
الجمال الطبري وجلالة قاضيه بانه لم يدخل بما ذكر
الا بعد اطلاعه علي ما يدل له وظاهره تحفيص هذا
الباب بهذه التسمية التي كاد التواتر ان يشهد بها
يدل لما قاله ولانه الباب الذي وقف فيه جبريل لما اتى
في غزوة بني قريظة علي فدرس ايلف وعلي راسه
اللامنة حتى وقف بباب الجنائين هو هذا الباب

لا منه في الحديث بالهنا كافيته صاحب المشرق وغيره اي الدرر ومعه الام
كثروا ومما اهدى من خط الكندي مختص

عنه في اول احيا علوم الدين
رأيت في اول احيا علوم الدين
الغنى الى ما فيه ويدل علي
احتقار ما كان للدنيا ما وري
عن الشيخ في باب ما لك كذا
ان قال رتب علي باب ما لك كذا
من اول حسن منه فقلت لما لك
ما رتب احسن ما احسنه فقال هو
رصد الله تعالى ما احسنه
هذه مني اليك يا ابا عبد الله
فقلت دعي نفسك منها وادبه
تدبيره قال اني استحي منها والله
عند وجهه ان اطأ تربة فيها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقلت واخبر
صلى الله عليه وسلم فقلت واخبر
اذ وصي جميع المدينة الامام
والى تفرقة في طبقات الامام
الا حيا ورتب في طبقات الامام
الكبرى التي كان يمشي في اوقافه
ما كذا ان كان يمشي في اوقافه
المدينة حافيا ما ليا ويقول
انا استحي من الله صلى الله عليه وسلم
تدبيره فيها قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
دا بغير اهله

المسمى بباب جبريل المسمى اذ تقا تن شميته بذلك علي
 السنة اهل المدينة وامتد دين اليهم جيلا جيلا شاهد
 بذلك وجود منفذ للمجد في عهد صلى الله عليه وسلم
 عن هذا الباب لا ينافي ما ذكره ولا يقف علي الباب يسيرا
 كما استاذن في الدخول علي المظلم اذ لا اصل لذلك
 وقيل يقف كذلك وجزم به السارح في بعض كتبه
 قال تلميذه الشيخ عبد الرؤف وهو لا وجه لانه
 ادب يشهد المعني بحسنه وان لم يكن له اصل وارده
 ولا فرق بينه وبين الدعاء الذي ذكره السهمودي
 كابن جماعة عند دخوله المدينة وحرمة فقد
 قال فيه السارح لا بأس به وان لم يصح فيه شيء وقيل
 تغرد ان ما يستحسنه غير وارد الا انه في ان زيادة
 المعنى من القيد لزيادته ادب مطلق وان لم يرد
 عن السلف والنظر الي الحج والقبلة كذلك كما ياتي
 وكما قيس ذلك علي الكعبة بقا هذه علي لا سيذان
 المطلق بن المعهود **فليقل ما قد منا في دخول**
المسجد الحرام في الثالث وبيت ان يقف السلام
 علينا وعلي عباد الله الصالحين حديث فيه وينبغي
 له بذلك لكل داخل لهذا المسجد وان كان من اهل
 المدينة ويقدم **رجله اليمنى** او يد لها عند فقدها
في الدخول للمسجد **واذا خرج** منه **قدم اليسرى** او
 يد لها كذلك **وكذا** المذكور من تقديم اليمنى دخولا
 واليسرى خروجا **يفعل في جميع المساجد** ايتا عا
 وشرها

ح
 تعلم في
 الباب
 الثالث

وشرها **ويدخل فيقصد الروضة الكريمة ويباين**
المئبر والقبر الشريف حجر علي بعضهما بالبناء المحيط
 بالقبر الثلاثة وكان باب الحجر يفتح لصلاة الناس
 ثمة حتي جاء بعض القضاة في دولة الجراكسة وسعي
 في غلقه لانه راي ثمة بعض اثار الحضرة فلما ولي
 الحاكم هذا الزين العرف في ارضي ذلك لولي امر عصره
 فرفع الحجر فلما عزل تفصيص ذلك الاول فعاد الحجر
 والامر لله وهل هي مربعة فيكون من مقابل القبر
 الشريف للمئبر بينهما ثلاث وخمسين ذراعا وسيرا
 ومن باب الوقوف مما يجازي المئبر ولا بل تخذ
 من سمت باب المئبر لباب الوقوف ما نصيره قريبا
 من الثالث قولان سياطين في ذلك بسط قامة
فبصلي تحية المسجد انما قدمت علي زيارته صلى
 الله عليه وسلم لحديث مالك عن جابر بن عبد الله
 قد مات من سفر فحيث رسول الله عليه صلى الله عليه
 وسلم وهو بفناء المسجد فقال ادخلت المسجد
 فصليت فيه فقال لا قال فاذهب فادخل المسجد
 صل فيه ثم ايت فسلم علي وبه يرد قول بعضهم
 اذا مر اول امام الوجه الشريف بدا بالزيارة
 بل الاكمل البداية بالحية مطلقا ووجه ان الحية
 بغرض الغوات ولا كذلك الزيارة نعم ان مر بالوجه
 الشريف وقف لطيفا وسلم وتحيي وصلي ثم جاء
 للزيارة الكاملة هذا ما دل عليه الخبر فلا معول علي

خلافة **بجنب المنبر** أي بقدر به لما ذكر عقبه فيما بين
 المنبر ومحل مصلاه صلى الله عليه وسلم وليس المراد
 المنبر الموقود الآن بل القديم وقد احترق وجعل
 محله منابر كبار **وفي أحيا علوم الدين أنه يجعل**
عمود المنبر حذا منكبه الأيمن بحيث يكون ما بين
 موقفه والمنبر نحو أربعة عشر ذراعا وشبرا **ويستقبل**
السارية التي إلى جانبها الصدوق كان علامة على
 المصلي الشريف وقد احترق ومحل دعامة بها
 المحراب فحق محل الصدوق **وتكون الدائرة**
التي في قبلة المسجد بين عينيه فذلك موقف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وسع **مسجد**
بعده صلى الله عليه وسلم العمود المذكور في كلامه
 لا يعرف إلا بذرعة أربعة عشر ذراعا بذرعة اليد
 أمعته له وشبرا من الموقف الشريف لجهة المنبر
 من جوارب محل ذلك العمود وقد جعل الآن
 بالمصلي الشريف شبه حوض مرخم والمراد باستقبال
 السارية في كلامه جعلها حذا عينيه كما عليه وضع
 المصلي اليوم في الوقوف الفزين فإنه محل الموقف
 الشريف دون الطرف الشريف لأنه لا تكون الدائرة
 التي كانت بقبلة المسجد أي المحراب العثماني
 قبل هدمه ونقله عن محله قليلا كما هو اليوم
 بين عينيه ومن أراد تحقيق ذلك زيادة على
 هذا فليظن تارة عالم طيبة السيد السهمودي

شكر الله

شكر الله سعيه وسنت الحجة بهذا المحل اتباعا له
 صلى الله عليه وسلم فإنه لم يفد به بالقصد من بين
 سائر بقرع المسجد مع استئذنه على ذلك موته
 إلا لشرعهم ومن شدة كان أفضل موضع للصلاة
 ما لم يعارضه فضيلة الصف الأول وما يليه في
 التقدم له أفضل خلا وأما السائر ليه البدر الزركلي
 ولو لم تتيسر الحجة ففما قرب منه من الروضة
 ثم ما قرب منها ومحل الاستقبال بالحجة إذا لم
 يجر جماعة تسن له الصلاة معهم أو يخف فون
 حتى مكنت به والأقدم ذلك **وفي كتاب المدينة**
 لعلة لا بن يسكو أو من في طبقته من القدماء
 على المصلي ولم يتعرض له السائر **أن ذراع ما بين**
المنبر ومقام النبي صلى الله عليه وسلم الذي
كان يصلي فيه أي أماما ومنفردا حتى تقفاه
الله أربعة عشر ذراعا وشبرا وأن ذراع ما بين
المنبر والقبلة ثلاث وخمسون ذراعا وشبرا فيكون
المحراب أقرب للمنيبر منه للقبلة وسائر ما بين الله تعالى
بيان سعة المسجد النبوي وكيف حاله في الفضل
أي ساوي الأصل لا في آخر هذا الباب والله أعلم
السابعة إذا صلى الحجة في الروضة أو في غيرها
من المسجد شكر الله تعالى قلبه ولسانه لا بالسجود
على هذه المنحة وقالت الخنفية يسن له دفن
 في ذراع الحجة السجود شكر الله تعالى وجزى



والمصداق ذراع **ويقف** ظاهره ان الوقوف افضل
وهو كذا لك اذ هو لما تقرر فلا يجلس الا لضرورة -
كمريض ونقله التحير عن غيره ولم يتفق عليه لا يقضي
ترجيحه ولو قف له قدر فالأفضل ان أولي الأمر يجي
علي الركبتين وينبغي له حال وقوفه وجلوسه وضع
عينه علي يساره كما في الصلاة **ناظر الى أسفل ما**
يستقبله من جدار القيس غاض الطرف لا يرفعه
كما ينال في مقام **الهيبة** للحضرة النبوية وهي خوف
مع توقير **والاجلاله فارغ القلب من علائف**
الدنيا مستحضرا احواله متداخلة ويصح كونها
متداخلة ان قيل بحق ان تردفها في قلبه جلالة
موقفه منزلة بالنصب أو الجرد من هو محض نه أي
في حضوره **ثم يسلم** علي النبي صلى الله عليه وسلم ولا
يرفع صوته ولا يخضم بل يقصده بينهما فيقول **السلام**
عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله ثناء
بلازم سابقه أطنا **يا السلام عليك يا خيرة الله**
بكر المحمدي وسكون التحياتية اسم مصدر **السلام**
عليك يا حبيب الله محبة الله محبان غذا علي قدر
المحسوب ورفعة شأنه في عالم المملكات **السلام**
عليك يا سيد المرسلين كما شهد به حديث اناسيد
ولد آدم وخاتم بكر الفوقانية وفخما أي من
ختمهم أو به ختمهم **النبيين** ولا يرد عيسى
لأنه نبي من قبل وينزل كما بشر بوقته نبينا

صلي الله عليه وسلم وحديث لو عاين ابراهيم لما كان نبيا
ثابت من حديث ابن عباس عند ابن ماجه وهف
لا يستلزم ذلك لان القضية الشرطية لا يستلزم وجود
موضوعها **السلام عليك يا خير خلقا ليق اجمعين** تأكيد
لما تقدم **السلام عليك يا قائد الفرج** بضم الفجر
وتشد يد الرافع اعز من الفرة غسل ما زاد علي
الفرض في الوجه من مقدم الرأس والأذان وصحة
النفق **المجملين** من التحجيل غسل ما زاد علي واجبه
الكيد والقدم وانما غايد بين الجمعين تفننا **السلام**
عليك وعلي الك من نسب لها شئ او المطلب وهو
مومن او تباعك فيكون من عطف الخاص على
العام قوله **وعلي اهل بيتك** اي الذين تحبم الزكاة
عليهم وهو من ذكرنا في الاول **وازدواجك** والمتوفي عنهن
صلي الله عليه وسلم منهن تسع **واصحابك اجمعين**
تأكيد للاحاطة والشمل وعطف الاصحاب على
الاول لما بينهما من العموم والخصوص الوجهي **السلام**
عليك وعلي سائر الانبياء والمرسلين السلام عليك
وعلي سائر عباد الله الصالحين جزاء الله عنا معطر
الامة المحمدية او معطر الموجودات اذ وجودها
ببركة **يا رسول الله** تلذذا بذكره وتسرعا بخطابه
افضل ما جزى نبيا ورسولا عطف خاص على عام
عن الله وهذا يقدح حمل الضمير على الاول مما ذكرنا
فيه **وصلي الله** رحمة مقرونة بتعظيم لائق **عليك**

بغاي مقامك النبي لانه تعالى حكيم كما يد لك او صافه الا نية
كلها **كلها ذكرك ذاك** في الدارين **وعقل عن ذكرك غافل**
كذلك ولا بعد في حصول الفعلة في الآخرة لمن في العذاب
لا استغفاله بسوء حاله عن شريف الذكر **فضل** مصدر صلي
وافرد لانه يحفز في افضل المصاف في معرفة المطابقة وعدوها
وهذا من ذلك لان ما مصدرية والمؤول منه ومن صليته
في تاويل المصدر المعروف او موصول والعائد محذوف
واكمل واطيب ما صلي علي احد من الخلق من بني
وملك **ابن ميمون** تارك لما تقدم **اشهد** اعلم وابت **ان لا اله**
الا الله وحده لا شريك له تقدم بيانه في صدر الخطبة
واشهد انك عبدك وهو لرف او صافه صلي الله عليه وسلم
فلذا قدمه **ورسوله وخيرته من خلقه** كما دلت عليه
الاحاديث النبوية **اشهد انك قد بلغت الرسالة** كما اوتيت به
بقوله تعالى بلغ ما انزل اليك من ربك **واذيت** او وصلت
الامانة الوحي الذي اتيتمت عليه وامرت بتبليغه
للعباد **ونصحت الامة** بالمبالغة في ابعادها عما بينتها
وجاهدت في دين الله حق جهاده حتى ابشيت قفر الوجوه
بعد كلاله واستبد له بفساده بانواع صلاح **اللهم**
يا الله **الله** عبد الهمة بعد هافوقية اي اعطه **الوسيلة**
منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله قال صلي
الله عليه وسلم وارجو ان اكون انا هو ورجاؤه متحقق
والفضيلة والدرجة الرفيعة الفضل الكامل العالم
كما يد تي اليه زيادة في اجره لا تنال بالمبالغة في الوفاء
كلامه

كلامه كثير العلم **وابعد مقام محمود** اي فيه او ذام مقام
وهو مقام الشفاعة في فصل القضاء في اليوم الموعود الذي
وعده بقولك عسي ان يبعثك ربك مقام محمود
واموصول بذلك صف مقام او خير مقدم **اللهم وانه عطف**
علي مماثلة السابق **نهاية** اي غاية **ما ينبغي ان يسأله**
السائلون من عظم المكانة عندك ففي ذلك يتنافس
انفس الانبياء **اللهم صل علي محمد عبدك ورسولك**
النبي الامي الذي لا يكتب ولا يقرأ نسبة لحاله حال خوجه
من امة وقيل نسبة لام القرى لانها مولى **وعلي ال محمد**
اظهر علي الا فصح وان كانا الاضافة للضمير جازية بانه
عليه اليها السبكي في عروس الافل **واذ واجه وذريته**
عطفها علي الال الاول عطف مفاد وعلي الثاني
عطف خاص علي عام **كما صليت علي ابراهيم وعلي ال**
ابراهيم الخاف صفة مصدر منصوب بصل مقدر
والاحسن في وجوه التشبيه انه توسل للفضل بالفضل
اي كما تفضلت علي ابراهيم واهله بذلك تفضل به علي
جبريك ولا يلزم عليه استحالة اصلا وفيه وجوه عديدة
بينتها في الفتوحات الربانية في سر **الاذكار** والنووية
وبارك من البركة الخيرات لما يم التاب **علي محمد النبي**
الامي وعلي ال محمد **واذ واجه وذريته** كما باركت
علي ابراهيم وعلي ال ابراهيم في العالمين تنازعه
الا فقال قبله **انك حميد** واجب الحمد بالاذان **مجيد عظيم**
السان ومن عجز بفتح الجيم في الاصح **عن حفظ هذه**

الزيارة او لم يعنى لكن **ضاق وقت** عنه عن الاثنان بها **افتص**
علي بعضه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله **واقلم** اي المات
به **السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم**
ليضم الصلاة الى السلام ويدعو بالجملة الاسمية بالفعل
وجاءت ابن عمر وغيره من السلف من الصحابة فالتأ
بعين الاختصار **رجدا** بالواحد اي اقتصارا فقوليا **فكان**
ابن عمر رضي الله عنهما يقول في زيارة صلى الله عليه وسلم
السلام عليك يا رسول الله وفي زيارة النبي **السلام**
عليك يا ابا بكر السلام عليك يا ابا جابر وعن مالك رحمه
الله تعالى كان يقول **السلام عليك ايها النبي ورحمة**
الله وبركاته مال اليه الطبري فقال وان قال ما تقدم
من المطلق فلا بأس الا ان الاتباع اولي من الابتداع
وان حسن واستدل بقول الحليمي لولا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تطربني لوجدنا فيما يثني عليه
ما تكل الا السنة عن بلوغ مذهبه لكن اجتناب منهية
خصوصا بحضرة اولي فليعدل عن التسوس في ذلك
الي الدعاء والصلاة والسلام عليه قال الساجي وانت
خير بان النهي انما هو عن اطراء يسا به اطراء
النصارى لعيسى من دعوى الهوئية ونحوها لا
مطلق الا طرد فالاولي ذكر ما قاله المصنف وان كان طويلا
لكن ما دام القلب حاضر والا فالاسراع اولا كما لا يخفى
وعن بعض العارفين خبر الامور الاقتصار والتوسط
بين التفریط والافراط ونقل في كتاب روضة الصفا

في ادب

في ادب زيارة المصطفى زيادة عن ابي البقاء الاحمدي
المدين فيها انه سمع عند زيارة بها من داخل القبر
واقسم عليه الضمان للزائد بها بالقول فاعمل
والله الجواد الكريم ومن ثمة كان امتا كذا في هذا
الموقف ان لا يستغل بما احسن ثمة من الزينة
والزخرف كما نبه عليه المصنف بقوله غاضر الطرف
ثم بعد زيارة كما ذكره **ان كان** اسمها ضمير لان
والخبر جملة **قد اوصاه احد بالسلام علي رسول**
الله صلى الله عليه وسلم فليقل ذبا وفارق وجوب
فيما لو امر با بلاغ السلام لا نسيان بان القصد فيه
ترك الصغائر وهذا طريقه فوجب وهذا القصد
التبرك فلذا ندب كما بينته في روضة الصفا **السلام**
عليك يا رسول الله من فلان بن فلان حيث وال
له المرسل سلم علي رسول الله او يقول **حيث وال**
فلان يسلم عليك يا رسول الله حيث اتي الموكل
بصفة السلام المقصود **او نحو ذلك من العبارات**
الدالة علي ما ذكره كيا رسول الله جملتي فلان اليك
السلام **ثم يتاخر** بعد تمام زيارة بالسلام الي صوب
بفتح فسكون اخره موجه اي جهة **ثم يذرع**
السلام علي ابي بكر رضي الله تعالى عنه لان راسه
علي الشراكر ويات الاثنية **عند منكب رسول الله**
صلى الله عليه وسلم في المصباح هو مجتمع راس القصد
والكتف لانه يعتمد عليه **فيقول** اي عقب وقوف ثمة

السلام عليك يا ابي بكر نداه له بكنية النبي
 اشهر بها وعليت علي اسمه **وثانيه في الفار**
 غار ثور المذكور في بقع له تعالى ثانياً اثبت
 اذ هما في الفار وقد اجمع العلماء على انه المراد بذلك
 ومن ثم كفن من انكر صحبته **جزاؤه الله عن امة**
رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا لما انه
 سكني لها عند موته صلى الله عليه وسلم بما خطب
 وتلا من الآية ولما قاتل من ارتد عن الدين رأسا
 او عن بعض احكامه حتى عاد الامر كما كان في
 عهد صلى الله عليه وسلم ولذا قال ابو هريرة رضي
 الله عنه لولا ابو بكر بعد محمد صلى الله عليه وسلم ما عبد
 الله تعالى **ثم تاجر** عن موقفه لزيارة الصديق
الى صوب حسنة قد رذرا ع للسلام على عمر رضي
الله عنه فيقول ل عقب وصوله ثمة السلام عليك
يا عمر الذي اعن الله به الاسلام اجابة لدعائه صلى
 الله عليه وسلم قبل اسلامه يد ليل اللهم اعن الاسلام
 يا هذا الهدي يعني عمر هذا واما جمل عمر وابت
 هسنام وكان ذلك لان الصحابة قبل اسلامه
 كانوا يخافونه فلما اسلم اظهروا وشهروه في المسجد
 الحرام ولذا لقب الفاروق فيما فرقا الله بآيمانه
 من ظهور الدين بعد الخفا **جزاؤه الله عن**
امة نبيه صلى الله عليه وسلم خيرا فقد فتحت
 الفتوحات من الروم وفارس ومنه وعبر بذلك
 ماراه

هذا الحديث في
 فضل ابي بكر
 رضي الله عنه
 وهو من
 صحيح البخاري

ماراه المصطفى من حديث البيهقي ما روي به الناس
 حين ضربوا بطنه **وهذه صفة القبول لكرمة**
فالصديق عند كنف النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل يتقوا فيها هكذا كل خلف من امامه
وقيل هكذا فالصديق خلف ظهره صلى
 الله عليه وسلم **والفاروق عند قدمه**
وامشهور من هذه الثلاثة **هي الصفة الاولى والله اعلم**
 خبر الحاكم وصححه عن القاسم بن محمد قال دخلت
 علي عاتكة رضي الله عنها فقالت يا ام المؤمنين
 اكشف لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصاحبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفه
 ولا لاطية مبطو حة ثمة ببطنها العرصة الحمد
 فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مقعدا واما بكر
 واسمه بين كنف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمي
 عند رجلي النبي صلى الله عليه وسلم **ثم بعد الزيارة**
لصاحبه صلى الله عليه وسلم يرجع الى موقفه الاول
قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل
به في حق نفسه اي في حصول ما ربه ومطلبه و
يستشفع بطلب شفاعته في قضا ذلك به الى ربه
سجادة وتعالى فهو والله شفيع لا يد ومن احسن
ما يقول الواقف ثمة بعد الزيارة ما حكاها اصحابنا
عن النبي بضم المهملة وسكون الفوقانية نسبة
 لعنته ابن ابي وقاص **مستحسنين له حال من**

فأعل حكى قال كنت جالساً عند قبر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أي بقنائه من المسجد عند
 السبائك فجاء أعرابي منسوقاً للأعرابي ساكن البادية
 فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت الله تعالى
 يقول في كتابه وإيقاعه بهل السماع علي الله تعالى
 باعتبار وصول ذلك له عنه تعالى وإلا لما كان لبشر
 أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب إلا إذا كان هذا
 شأن الرسل فما بالك بغيرهم ففي الكلام مضاف مقدر
 أي قول الله وأجمله بدل الشتمال من الجلالة ولو
 انظر أظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله
 سألوه تعالى غفراناً لنفوسهم واستغفروا لهم الرسول
 سألوه الشفاعة في ذلك وعدل عن الخطأ بـ تعظيماً
 لشأن الرسول عليه الصلاة والسلام لوجود الصارف
 الله حال كونه نواباً رجباً أي لعموم قابلاً لتوبتهم
 وقد جيتك عطف علي سمعت أو حال من فاعله
 مستغفراً الله تعالى من ذنبي وذلك لكف عود
 بالفقر عليه باستغفاره تعالى مستغفراً بك
 أي ربي ثم أنشأ يقول سألوك منكم الشفاعة
 في حصول ذلك يا خير من دفت في التربة بضم
 فسكو به جمع تراب أعظم جمع عظم أي في جملة ذاته
 أذهبوا قجاً لم ليس للارض تسلط علي شيء منه
 أصلاً فطاب من طيبين القاع في المصباح صف
 المستوفى من الارض قال في دابة فارس الذي

في القاع

لا يثبت

لا يثبت والقيفة بالكرم مثله وجمعه اقواع وقيعان
 واقوعه والكرم بفتحين جمع اكمه هو تل وقيل سرف
 كالراية وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد
 وربما غلظ وربما لم يغلظ وجمع الكرم اكمام كجبل
 والجبال وجمع الكرم على الكرم بضمين الكتاب وكتب
 وجمع الكرم على الكرم كغفقت واعناق نفسي القدر
 لغير أنت ساكنة فيه العفاف وفيه الجود والكرم
 بتقدير ذوا ولا تقدير إلا أنه حمل عليها الجرم مبالغة
 كزيد عدل قال القبي ثم انصرف فحملتني عيناى
 بالقوم في بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا
 عيني الخف الأعرابي وبشره بأن الله قد غفر
 له ففيه استئناس لطلب ما ذكر لتتنبى المفقور
 عليه عن شفاعة صلى الله عليه وسلم في المنام وإن لم
 تثبت به الأحكام إلا أنه يستأنس به ثم يتقدم
 عن موقفه الذي عاد إليه بعد زيارته الصالحين
 إلى راس القبر مما يلي الروضة فيقف بين القبر
 والاسطوانة التي هناك أي العلم على جهة الرأس
 الشريف فيجعلها عن يساره وتكون الاسطوانة المقفا
 بـ لها الملاصقة المقصورة المستديرة بالحجرة الشريفة
 عن يمينه وانكر العز بن جماعة هذا كالعود بعد زيارته
 الشريفة لموقفه الأول بعدم وروده عن الصالحين
 ولا التابعتي ورد بان الدعا هناك والنقل به صلى
 الله عليه وسلم اصل عن المسلف والذي لم ينقل أمما هو

حي ي

هذا الترتيب المخصوص وحكمة تآخرا لدعا عند زيارة
 النبي حتى حصول الجمع بين موقف السلف الذي كان
 قبل ادخال الحجر لما لم يكن الاستقبال متائلا لهم فانه
 جاء انهم كانوا يعفون في جهة الرأس الشريف وبين
 موقفهم الثاني الذي كان بعد ذلك قاله السيد
 السهودي وما لك رضي الله عنه يرى استقبال القبر
 حال الدعاء افضل وقد جاء لطلب التوسل به صلى الله
 عليه وسلم وان ذلك سيرة السلف الصالح والانبيا
 والاوليا وغيرهم ما حديث منه ما اخرج الحاكم
 وصححه انه صلى الله عليه وسلم قال لما اقترب آدم الخليفة
 قال يا رب اسالك بحق محمد صلى الله عليه وسلم الى ما
 غفرت لي الحديث في اخره من الله صدقت انه لا حجب
 الخلق الي اذا سالتني بحقه فقد غفرت لك ولو لا
 محمد ما خلقتك وما اخرجك النساء والترمذي
 وصححه ان رجلا ضرب ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ادع الله ان يعافيني الحديث وفي اخره فامر
 صلى الله عليه وسلم ان يتوضا فيحسب وضوءه ويدعو
 بهذا الدعاء اللهم اني اسالك واتوجه اليك بنبيك محمد
 صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة يا محمد اني اتوجه بك
 الي رب في حاجتي لتفرض لي اللهم شفعة في وصحة
 البصر في وزاد فقام وقد ابصر ومنها ما رواه
 الطبراني بسند جيد انه صلى الله عليه وسلم ذكر في دعائه
 بحق نبيك والانبيا الذين من قبلي ولا فرق بين ذكر
 التوسل

التوسل والاستغاث او التسفيع او التوجه به صلى الله
 عليه وسلم او بغيره من الانبيا وكذا الاوليا وفاقا
 للسني وخلافا لاتباع عبد السلام فقد ورد التوسل
 بالانحال مع كونها اعراضا للدوات الفاضلة اولى
 وقد توسل عمر بالعباس في الاستغاث ولم ينكر عليه
 وقد يكون معنى التوسل به صلى الله عليه وسلم
 طلب الدعاء منه اذ هو حي يعلم سوال من يسأله
 وقد انفك المزين مؤلفا سماه مصباح الظلام
 في المستفيدين بسيد الانام في اللفظة والمنا
 واستحسن بعضهم ان يضم للسلام الذي ذكره
 المصنف قوله ان الله وملائكته يصلون على النبي
 الاية ثم صلى الله عليك يا محمد سبعين مرة لقول
 بعض المتقدمين ما اني اري قال صلى الله عليك يا فلان
 ثم يسقط لك اليوم حاجة واصواب ان يقول
 يا رسول الله حرمة نداءي صلى الله عليه وسلم باسمه قيل
 الا ان يقترب به ما يشعر بالتعظيم كما حذر الكوسيلة
 كما افي به السهاني الرافعي قال السارح مردود جثا
 ونقله ولا يرد ما مر في الحديث لان ذلك مستثنى
 لتصريحه صلى الله عليه وسلم بالاذن فيه **ويستقبل**
القبلة في الدعاء ويحمد الله تعالى ويحمده اي يعظمه **ويدعو**
لنفسه بما اهدى ما هم به وما احبه وان لم يتم به ولو ادر
 يقر بضمها جماعة ليعلم الاصول **ومن شأمن اقراره**
واشياخه واخوانه في الدين وسائر باي المسلمين

تعد سبعين مرة اي يعفون
 الله عليك وسلك يا محمد

ممن لا علاقة بينه وبينهم سوى الايمان **بما يقرب**
الروضة بعد تمام الدعاء فيكثر فيها من الدعاء والصلاة
فقد ثبت في الصحيحين عن ابن هريزة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين
قبري ومنبري وفي رواية وبيني وفي اخري ما بين
حجرتي ومنبري روضة من رياض الجنة ولا اختلاف
بين الروايات لا نه قبره صلى الله عليه وسلم في بيته والبيت
هو الجنة قيل ومعني كون روضة من رياض الجنة
ان العمل فيه يوصل لذلك وفيه نظر والاولى ما قاله
مالك وغيره من بقاء علي عليه السلام في الجنة
وليس كسائر الارض يذهب ويفني او هي من
الجنة الا ان حقيقة وان لم يمنع نحو الجوع ع عملا باصل
الدار كدينه وانهما ايلة للفتا **ومنبري علي رضي**
قيل مضاه ان ملازمة العمل الصالح عنده يوم الحوض
وقيل بعبد الله علي حاليه فينصبه علي حوضه وهو
الاول ايضا لان الاصل بقاء اللفظ علي ظاهره الممكن
ويقف عند المنبر ويدعو لنا منه **لا يجوز ان**
يطاف بغيره صلى الله عليه وسلم ويكره تنزيها الصاق
الظهر والبطن من اثاره ارا القبر قاله الحليم
وغير قال الحليم ويكره ذلك مسحة باليد وتقبيل
بل الاول ان يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حياة
حياته صلى الله عليه وسلم هذا هو الصواب وهو
الذي قاله العلماء واطبقوا عليه واعترض كراهة

ذيت

ذيت بقول احمد لا بأس به والمحبة الطبري وابن ابي
الصفى يجوز تقبيل القبر ومسحه وعليه عمل العلماء
الصالحين وقول السبكي عدم التمسح بالقبر ليس
بما قام الاجماع عليه ثم ذكر حديث اخرجه والطبري
والنسائي بسند فيه من اختلف في توثيقه وضعفه
ان ابا ايوب التزم القبر واجب بان قول احمد
لا بأس به محتمل كنفى الحرمة ونفي الكراهة وان كانت
الثابت اظهر وقول المحبة الطبري وعليه محتمل
رجوع الصغير فيه للجواز لما اخذ من جواز والي
نفس التقبيل والمسح والاول اقرب ويؤيد
التقريب يجوز دون نحو يستحب اذ لو اراد الاستحباب
لغير ذلك واستدل له بالعمل فقد وله يجوز ظاهره
فيما ذكرناه وسئل الجواز للبدن والوجوب مطلقا
اصولي والحديث ضعيف وبغرض صحة فيجوز اجماع
السلف بعد انقراض عصر الصحابة علي كراهة ذلك
علي انه مذهب صحابي وليس اجماعا سكتها كما
هو ظاهر ومعني قول السبكي ليس مما قام عليه
الاجماع اي ابتداء فلا مطعن في كلام المصنف وفي معنى
الحنا بانه لا يستحب التمسح بجائط القبر ولا نه
تقبيله وقال احمد ما عرف هذا فتعارضت الرواية
عند احمد وظاهر كلام الاثر وهو من اجل صحابه ان
ميل احمد للمنع فانه قال رايته اهل العلم بالمدنية لا
يمسسون القبر قال احمد وكذا كان يفعل ابن عمر

واللهي يعارض رواية بعض عن ابن عمر انه كان يضع يده اليمنى على القبر وفي الاحياء مس المساء هـ وتقبيلها عادة النصارى واليهود وعن انس انه رأى رجلاً وضع يده على القبر الشريف فتمهاه وقال ما كنا نعرف هذا الدفن منه الي هذا الحد وعلم منه كراهة مس مساهد الاوليا وتقبيلها فعمد ن غلب عليه حاله فلا كراهة ويكره الا نحن ايضا للقبر الشريف هذا في اخفاء بالراس والرقبة فقط اما بالركوع فخام واقبح منه فتبيل الارض ذكره ابن جماعة هنا لانه انبىه يني بالسجود بل هو هو فلا ينبغي التوقف في تحريمه ونظر فيه اخذ امن كلامهم في باب السير في حي الظاهر ولا نسلم ان تقبيل الارض كالسجود فالوجه الكراهة الا ان قصد التعظيم بالركوع مثلاً وقال الرملي يكره الا نحن وتقبيل الاعتاب ما لم ما لم يقصد التبرك والتعظيم **وينبغي ان لا يفتقر** افتعال من الغرور مبني للفاعل او لفعله فانه يكره فانه يكره **يكبرني من العدم في محالهم** ذلك وعمل ذلك علي سبيل الاستيفاف البياض بقوله **فان الاقصد** الاستيفاف **والعمل** كالعمل **انما يكون** اي كل او لما كان بعيني افرد باقوال العلماء وهم العارفون **ولا يلتفت بالف** فانية مبني للفاعل وبالتحتمانية لفعله **الي** محدثان **العوام** بصفة المفعول اي ما احدثوه **وجها لا هم** عطف عام علي خاص **ولقد احسن السيد**

الذي

الذي سمي قد رده صلاحاً وتقي الجليل قد رآه ومكانة ابو علي الفضيل يضم الفا وفتح الصاد **ابن عياض** بكسر الميم له وتخفيف الحاء نية اخر مهمله الولي انتم هو **رحمة الله تعالى في قوله ما معناه** فهو بالمعنى دون المبنى وما موصولة او موصوفة ومعناه مستد اخبره قوله **اتبع طريق المهدي** المقابل للضلال **ولا يضر كقوله الساكنين** لتقل الحق علي النفوس **واياك** احذرك تلا في نفسك تحذف المضاف اولاً ثم اقيم نفس المصطفى مقامه ثم حذف فاقم المضاف مقامه وانفصل تحذف عامله **وطريق الصلاة** ولا تفنن بكثرة **الساكنين** وبين قوله وكثرة طباق وبين الساكنين والها كني جناساً ناقص **ومن خطب ببالة** اي مع الركوع اليهم والافا لها حبس والواجب لا يناط بهما شيئاً **ان** المسح للقبر الشريف **باليد** ونحو مسح كالتزام **ابلاغ في البركة** من تركه فهو اي الركوع لذلك **من** جهالة جهلة السديد كما يوفي اليه البنية **وغفلة** عن محملها لان البركة انما هي فيما وافق الشرع اذ الحيز كله فيه لان فيه خيرهم اذ انبينا وديننا وقول العلم المبينة عليه لراجع عليهم فكيف ينبغي بالبناء للفاعل اي ذلك الراكن او لفعله اي يطلب الفضل في مخالفة الصواب فماذا بعد الحق الا الضلال **التاسعة** ينبغي له مدة اقامته بالمدينة ان يصلي الصلوات الخمس كلها في مسجد صلى الله عليه وسلم فقد

جاء في الخبر المرفوع من صلي فيه أربعين صلاة مع الجماعة
 كتب له براءة من النار **ويبقى له ان يعتكف فيه**
 لا نه من اسرف المساجد كما قد مناه في المسجد الحرام
 اذ المساجد محالة وقد جاء في فضله احاديث كثيرة
العاشرة يستحب ان يخرج كل يوم الى البقيع بالمو
 حلة فالقاء مطلقا بعد ما تحته فمهمة المقبرة الم
 المعروفة بالمدينة لزيارة من فيه من الصحابة فقد قيل
 ان فيه عشرة الاف من الصحابة رضي الله عنهم لكن غلبهم
 لا يعرف عني قبر ولا جهة **حضور صاير يوم الجمعة** لما
 للاموات فيه من ملازمة افنية القبور وانتظار من
 ياتي من الزوار **ويكون ذلك الخروج بعد السلام على**
رسول الله صلي الله عليه وسلم فالاهم مقدم فاذا
انتهى اليه اي البقيع قال السلام عليكم فيه ان تحية
 اميت كتحية الحي وقول بعضهم يقول للميت عليكم
 السلام ضعيف كما بينت في شرح الاذكار **دار قوم مومنين**
 بالنصب على الداء او الاختصاص او المدح او باضمار
 اعني وبالجزم من الضمير لاداءته الاحاطة والشمول **وانا**
انزل الله بكم حيي بالحيية تبركا وامسا لا لهم ولا
 نقول ان لبي اني فاعل ذلك عند الان يات الله او تحصى
 المكان او عاي وصف الايمان **لا حق** قال تعالى كل
 نفس ذائقة الموت **اللهم يا الله اغفر لاهل بقيع الفرد**
 بالمعجزة والتعاقب بوزن جعفر كبريا والعضاة كان ثمة
 فقطع **اللهم اغفر لنا ولهم** والاولي ان يبتدأ بقبر

ورمى قل هو الله
 ويقرأ احد عشر مرة
 ففقدتها عند المقبرة
 من قبلها عند المدح
 المقبرة من قبلها
 كان له من الاجاب بعد ذلك
 ميت وميتة فيها وليقصد
 ميتة عند الباب جميع
 بسلامة عن الاصابة والازواج
 الا قول والاصحاب لهم البقيع
 والمومن من الجامع لهم البقيع
 اهد من شراب الجبال

عنه
 قال ابن سيرين هو سبيح
 كان يبيت هناك فذهب
 ان سئل عن البقيع قال غيب
 وهو العبد

عثمان

عثمان لانه افضل من البقيع هذا ان لم يمد بقبر غيره والا سلم
 عليه اولا مع وقوف في يسير ثم يرجع اليه بعد السيد عثمان
 ان اراد ثم بعد عثمان العباس ومن معه في قبته قال
 انا راح وتبعه الرمي هذا الذي يظهر لي خلافا لبعضهم
 اما الحد فالاولي فيه البداية بقبر حمزة رضي الله عنه
ويروى القبر الظاهر بالمعجزة فيه اي البقيع
كقبر ابيهم ابن رسول الله صلي الله عليه وسلم توفي
 عن ثمانية عشر شهرا **وعثمان** ابن عفان وابنه مظهر
 وهو مع ابيهم في مشهد وفيه رقية اخته واسعد ابن
 زراره وفاطمة بنت اسد ام علي وعبد الرحمن ابن
 عوف وعبد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وخمس
 ابن خذافة السمريني **والعباس والحسن بن علي وعلي**
ابن الحسين الملقب بذي العابد بن محمد بن علي
 هو الباقر **وجعفر بن محمد** هو الصادق وغيرهم
 ويختتم بقبر صفية عمة رسول الله صلي الله عليه
 وسلم ورضي الله عنها بنت عبد المطلب فان قبرها
 الي باب البقيع باخذ مما يلي المدينة **وقد ثبت في**
الصحيح في فضل قبور البقيع وزيارتها احاديث
كثيرة منها قوله صلي الله عليه وسلم يا رب ما اهل البقيع
 قال لهم الجنة الحديث ومنها ما في حديث الكافي ان
 البقيع والمعلم ليؤخذ باطرافهما فينثران في الجنة
 لكن قال الولي العراقي لم اجد ومنها ما ثبت من قول
 صلي الله عليه وسلم من مات بالمدينة كنت له شفيعا يوم

يوم القيمة وفي لفظ من استطاع ان يموت بالمدينة فليمت
بها فانه من يموت بها اشفع له وفي رواية عقب ذلك
واين اول من تنشق عنه الارض ثم ابو بكر ثم عمر ثم
آل اهل البقيع فيجرون ثم انظر اهل مكة حتى
احتر بين الحرمين ومنها قول صلى الله عليه وسلم ما علي
وجه الارض بقعة احب الي من ان يكون قبدي بها
يعني المدينة ثلاث مرات وما ندب زيارتها فنت تكرر
فعله صلى الله عليه وسلم لذلك لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة ومن قبله بالبقيع ابن هب ومن معه
في قبته من تقدم ذكره قال الشارح هذا ما دللت عليه
الاحاديث والآثار وما اشهر من نسبة المشهد المذكور
بالقبي البقيع لام علي ولا اصل له بل ذلك مشهد سعد
ابن معاذ فينبغي لزائد ابراهيم ان يسلم علي هؤلاء
كلهم ويدعو لهم ومشهد الحسن وبجانبه قدامه
فاطمة علي الازح وقيل دفنت بيتهما فقيل بمقبر
سماي باب النساء وهو بعيد جدا وقيل بمقبرة مكان
الحجاب الخليل خلف الحجة داخل مقبرتها ورحمة ابن
جماعة ومع الحسن في قبده ابن اخيه زين العابدين
ومحمد الباقر وجعفر الصادق وذكر ابن سعد ان
يزيد ارسل براس الحسين للمدينة الي عامه ففصله
وكفنه ودفنه بالبقيع عند امه فينبغي للزائد ذلك
المشهد السلام علي هؤلاء كلهم ثم قبرا لعيسى وعلي الجميع
قبة عظيمة قديمة من مشهد صفة معروف ايضا وابي

سفيان

سفيان بن الحارث وهو المشهور لعقيل وذلك غلط
اذ عقيل اثنان في الشام واول من ذكره ان ذلك مشهد
عقيل ابن النجار قال ومعه في القبر ابن اخيه عبد
الله بن جعفر الطيار ابن ابي طالب الجواد المشهور
ومشهد ابن واجه الاخذ حجة فمكة وميمونة فبسرقي
معروف مشهور ومشهد اسير المؤمنين عثمان معروف
كانوا ارادوا دفنه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لانه كان اسقى هب ذلك من عايشة فوهبته له
فمنعوا فاطمنا لفظوا به الي حش كوكب وهو بستان
ادخله في البقيع بنو امية وكان رضي الله عنه يقف
يقول ان يهلك رجل صالح فدفنت هناك فيتاس
الناس به فكان اول من دفنت فيه ودفنت معه في
قبته معمرها ومشهد ابي سعيد الخدري لا يعرف
ومشهد مالك بن انس معروف والي جانب في المشرق
مشهد يقال انه لنا فاع مولي ابن عمر وقيل به
ولد عمر المجلود من ابيه حدا فمريض ومات ومشهد
اسماعيل بن جعفر يقابل مشهد العباس في المقبر
بن كني السور بني قبله فصار بابا به من داخل المدينة
ومشهد مالك بن سنان والذبي سعيد الخدري عزبي
المدينة بلصق الصور في السوق القديم ومشهد
النفيس الركية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين
ابن علي في جوف مسجد كبير شرقي سلع وبقبلة
المسجد منزل من عين الازرق ومشهد سيد الشهداء

حمزة بنت أم الناصر لدين الله سنة تسعين وخمسماية
والزيادة التي بها البئر والاخلية زادها قاييبي
واحتفر بئر خارجة وينبغي ان يسلم الزاير لحسن
علي ابن اخيه عبد الله بن جحش ومصعب بن عمير
لما قيل انها ثمانية عشر وسقوط الهام من عشر
من نسخة شرح الرمي عليها سهو من قلم الناسخ وكذا
ما بعده **يستحب ان ياتي قبور الشهداء باحد**
متعلق بالشهد وذلك لانهم من سادات الصحابة
وافضل اي الاثبات الدال عليه الفعل قبله **يوم الخميس**
لان الموتين يزيد علمهم بزوارهم يوم الجمعة ويوما
قبله واخر بعده كما في الاحياء والافالادكة قائمة
علي دوام علمهم بزوارهم والمطلوب يوم الجمعة
التبكي للبقيع ويوم السبت الذهاب لقبا فتعين
الخميس **ويبدأ بحجرة عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم**
وقد اوردت مؤلفا في مناقبه وفضائله سمته اكرم
اشارة واشرف ومنه في مناقب عم المصطفى صلى الله
عليه وسلم **وبكر** بتسديد الكافي اي يخدم بكرة **بعده**
صلاة الصبح ظرف لفوق متعلق بالفعل قبله **بمسجد**
رسول الله صلى الله عليه وسلم متعلق بالصلاة حتي
تعليلية على التبكي اي كي **يعود للمسجد ويدرك**
جماعة الظاهر فيه فيحصل له التواي مضاعفا **الثانية**
عشرة يستحب استحبابا مؤكدا ان ياتي مسجد
قبا بضم او له مصروفا ومنوعا وافر من فيه قولنا
سميت

سميت احدهما زهرا لربا وثانيهما حسن البنا **وهو**
اي الاثبات الدال عليه الفعل **في يوم السبت** من ايام
الاسبوع **اولي** اتباعا **وايا** حال من فاعل **يا تبي** **التقرب**
بزيارته اي التوسل به لرضا الله تعالى لانه من العبادان
لقصد صلي الله عليه وسلم له **وناويا الصلاة فيه للحديث**
الصحيح مسند **ابي كتاب الترمذي** **وعنه** مما بينته في
الكتابين المذكورين **عن اسيد** بفتح فكسر فسكون
ابن ظهير بوزن ما قبله والظا معجم واسيد صحابي
مشهور **رضاري** **رضي الله عنه** **ان رسول الله صلى الله**
عليه وسلم قال صلاة نكره في سياق المنه فتعم القليل والكثير
والفرض والنفل **في مسجد قبا** بالثنتين وعدمه **كعب**
ويلزم منه ان الصلاة فيه تعدل حجة او حجة موهبة **صلي الله عليه**
وسلم لما ان المسبب لا يعطي حكم المسبب به من كل وجه **وفي**
الصحيح للبخاري **عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان**
رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي مسجد قبا **والثاني**
ثارة وما شيا تارة اخرى فيصلي فيه ركعتين سيما علي
فضل الصلاة عة لانه القدوة قال تعالى لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة **وفي رواية صحيحة كان ياتي**
كل سبت كما يدل له كان الدالة علي ذلك عرفا وغير
مقيد لان ذكر بعض الافراد لا يقتضي لامر عليه وان
كان اولي الاعتناء به كل سبت ولا كذلك بقية الايام
ويستحب اذا وصل مكة وكذا يستحب ولو لم يقصد قبا **ان**
يأتي بين ريس بوزن جليسا بين مهملة تحتية

عن ابن ابي شيبة
صحيحه سابع عشر رمضان
لحديث فيه ابن الجراح

عن القاموس اسيد كما مر
سبعة من الصحابة وخمسة
تابعين وكنى بغير حقه
الذكر

قوله ولزم منه كلام لا معنى
له لعدم سقط شي من قلم
الناسخ فليراجع تأمله ان
كنت من اهله اهرك

وفي حديث ياتي كل اثنين
ويصلي في البيت الجراح

بين بالمدينة التي روي ان النبي صلى الله عليه وسلم تقبل فيها
 وهي عند مسجد قبا فيسرب من ما فيها ويتوضأ عنده
 وصح ذلك العن بن جماعة لكن في تحريج الاحياء للزينة العريضة
 انه لم يقف له علي اصل اما الوارد انه صلى الله عليه وسلم برفق
 بغير عرس وانها بقبا فلعل ذلك سبب الاستبانه **الثالثة**
عشرة يستحب ان يات سائر جميع المشاهيد با
مدنية الشريفة نظر لتشريقها وامكان بامكن وهي
خوف ثلاثين موضعاً يعرفها اهل البلد فيقصد ما
قد روي عنه منها لان المسور لا يسقط بالمسور وما
 لا يدركه كله لا يتركه كله وافضله مسجد قبا كما ذكره
 المصنف فيه لانه الذي اسس علي التقوي كما ذكره الجمهور
 ولخطه صلى الله عليه وسلم قبلته بعزته لما جمعو له
 الحجارة لبنائه عند امره بذلك ثم وضع حجرا واما يا
 بكر فوضع حجره فعمر فعمارت ثم التفت للناس
 فامر كل ان يضع حجرا حيث احب ومصلاته صلى الله
 عليه وسلم فيه بعد خوفه من القبلة شر في الاسطوانة
 المقابل لمحرابه اليوم بارأها الدكة امرت ففة التي
 محمد بها حجر مكلف به فيه انه مسجد اسس علي التقوي
 وان هذا مقامه صلى الله عليه وسلم انما كان الاسطوانة
 التي ذكرناها فهو لآن في غير محله فلا يقول عليه
 والحظيرة التي بصحنه قال ابن جبر هي مبركة نافذة
 صلى الله عليه وسلم وهو الشارح علي السنة اليوم
 لكن قال السيد لم يقف علي اصل وقول المصنف وهي خوف
 الثلاثين

الثلاثين المعروف منها اليوم دون عشق منها مسجد
 الفضل شر في مسجد قبا علي شفير الوادي علي نثر مرفوق
 حجارة سود وهو مربع ذرعه نحو احد عشرة ذراعا
 في مثلها ضرب رجل الله صلى الله عليه وسلم قبته قريبا منه
 وكان يصلي فيه مدة محاصرة النبي المنصر ست ليال سهر
 بما ذكر لان ابا ايوب ومن كان معه كانوا يشربون فيه
 فضجوا فجاهم الخبر بجبريها فارفعوها فيه قبل العلم بنجا
 سترها ومنها مسجد بني قريظة قرب حرمهم الشريف
 علي باب حديقة تعرف بجاذرة وقف للفقر صلى النبي
 صلى الله عليه وسلم في بيت امرأة ادخله فيه لوليد بن عبد
 الملك حتى بناه ذرعه نحو اربعة واربعين ذراعا
 في خوفها ومنها مسجد مشربة ام ابراهيم رضي الله
 عنه سماي الذي قبله قريب منه روي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى فيه والمشرية الفرفة وهي من
 صدقائه صلى الله عليه وسلم وهي بذلك لان ما روي رضي
 الله تعالى عنها ولدت فيه ابراهيم وتعلقت حين
 ضربها الخاض بحلبة منها معروفة ذرعه احد عشر
 ذراعا في نحو اربعة عشر ومنها مسجد بني ظفر
 من الاوس سرفي البقيع بطرق الحرة القريبة يعرف
 الان بمسجد البقلة ورد انه صلى الله عليه وسلم صلى
 فيه وانه جلس علي حجر فيه قيل وقيل منا جلست عليه
 الا جلست وصح انه صلى الله عليه وسلم جلس علي صخرة
 فيه ومعه عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وانا

في حقه من الموهوب المدينة
 الشريفة فقلنا عن سيرة
 الان من كاصلي صلوات
 رجع الي بيته في عشق من
 اصحابه واستعمل علي العسكر
 علي بن ابي طالب ونفال ابا
 بكر وبنان المسعودي حاضرون
 حتى اصبحت ثم اذن بلال
 بالعبادة فقام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقاموا معه وكان
 الي القبة التي ضربت له وكان
 رجل من اليهود يقول له عيسى
 وكان اعسر من ميا فيه
 فبلغ ليلة فبني النبي صلى
 الله عليه وسلم فقامت الي مسجد
 فاستيقظت بعد من الليل
 الفضل قنبا عد من النبل
 الي اعز ما قاله اهل مكة

من الصحابة وامر قاري فقال وجينا بك علي هو لا
شهادة افيك صلى الله عليه وسلم حتي اضطر للحياه فقال
اي ربي شهيد علي من انا بين طهراني فكيف بمن لم
ار وفيه الا ان حجر علي يسار رداخله لاخير وعنده النار
في الحرقه فقال انها لثا حافر بعثته صلى الله عليه وسلم
وعز بين ذلك الا لثا لثا علي حج كما نه لثا مرفق يذكر
انه صلى الله عليه وسلم وضع مرفقه الشريف عليه وعلي
حجر اخر اصابع والناس يتبركون به وذرع واحد
وعشرون ذراع في مثلها ومنها مسجد الاجابه لبني
معاوية سماه في البقيع علي يسار السالك الي القري
وسما تلو له في مسام انه صلى الله عليه وسلم ركع فيه
ركعتين وصلينا معه ودعا ربه طويلا ثم اضرف
اليها فقال سالت ربي لانا فاعطاني ثنتين
ومنعني واحده سالت ان لا يهلك امتي بالسنة فاعطانيها
وسالت ان لا يهلك امتي بالفرق فاعطانيها
وسالت ان لا يجعل بائتهم بينهم فمنعنيها ومنها
مسجد الفتح والمساجد التي جهة قبلته تعرف
كلها بمساجد الفتح والاول امر رفع علي قطعة
حبل من سلع يصعد اليه بدرج وهو امر دعد
الاضلاق ويسمي مسجد الاحزاب صح انه صلى الله
عليه وسلم دعا فيه عليهم الاثنين والثلاثا والرابع
فاستجاب له يوم الاربعاء بين الصلوات فعرف
البشر في وجهه قال جاب فله ينزل بين امر عظيم

مهم

مهم الا ان جمعت تلك الساعة فادعوا عرف الاجابة
وسمي بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كما في مغازي
ابن عتبة لما صلى فيه ودعا ابشر وافتح الله ونصر
والقول بان سورة الفتح نزلت فيه لا اصل له والمحل
الذي دعا فيه صلى الله عليه وسلم مصلي يقابل اليوم
محراب المسجد من الرحبة وذكر بعضهم انه صلى الله
عليه وسلم صلى في المساجد التي حوله وهو ظاهر
في انها ثلاثة وبه صرح غير وان الذي يلي المسجد الاعلى
يعرف بمسجد سلمان الفارسي والذي يلي مسجد سلمان
يعرف بمسجد علي والثالث كان خرابا وهو مبني
الا ان يعرف بمسجد ابي بكر رضي الله عنه قال السيد
ولم اقف علي اصل لهذه النسب الثلاثة وذرع
الاول عشرون ذراع في سبعة عشر ذراع والثاني
ثلاثة عشر ذراع في ستة عشر ذراع ومنها مسجد
القبليتين لبني سواد بن سلمة والاربع ان تحوّل
القبلة كان وهو صلى الله عليه وسلم يصلي به الظهر
بعد ما صلى ركعتين وجامعة كنيارة امرأة من بني
سلمة فضعت له طعاما وقيل لم يكن معهم بل اخبر
فاستدروا ونزل فيه بان مسجد قباخ كان اولي
بهذه التسمية لما صح من وقوع ذلك به ومنه
مسجد السفيا لانية في الابار شامها قد بنا منها
جاغا الي المقرب يري في طريق المار الي المذبح ذكره
بعض المتقدمين فيما يذري بالمدينة من المساجد

روي انه صلى الله عليه وسلم عرض جيش بدر بالسقياء صلى
 في مسجد هادود عا لاهل المدينة ان يبارك لهم في صاعهم
 ومدهم وان ياتهم بالرزق من هاهنا ومن هاهنا قال
 السيد وارسلت له بعض العمال ليحفروا عن اساسه
 فظهرت ببعه وبقية محرابه فبني على اساسه وهو نحو
 سبعة اذرع في مثلها ومنه مسجد حبل احد لا صف
 به علي يمينك وانت ذا هب في الشعب للمهراس وسمي
 الآن مسجد الفصح قيل لنزول آية يا ايها الذين امنوا
 اذ اقبل لكم تفصحوا في المجالس فيه وانه صلى الله عليه وسلم
 صلى فيه الظهر والعصر يوم احد بعد انقضاء القتال
 ومنها مسجد مقابل مشهد حمزة رضي الله عنه وهو
 على الجبل الذي كان عليه الرماة يوم احد وقد تهدم
 غالب هذا المسجد يقال انه الموضع الذي طعن فيه
 سيدنا حمزة رضي الله عنه ومنها مسجد الوادي
 على شفير شامي الجبل المذكور قريب من المسجد الذي
 قبله كان مبني على هيئة البناء العربي يقال
 انه مصرع سيدنا حمزة لما قتل ثم امر به صلى الله
 عليه وسلم فحمل وكان به مسن كتب فيه بعد البسملة
 آية انما يعمر مساجد الله هذا مصرع حمزة بن عبد
 المطلب ومصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتسميته
 بالمصلي اما لكونه صلى الله عليه وسلم صلى به الصبح
 على ما قيل وصلى على حمزة به علي ما ورد وكان نقل
 الي قبر حمزة ثم ردا الي محله ومنها مسجد طريق

ابو بنا
 عمر بن عبد
 العزيز
 الكوفي

السافل

السافل وهو طريق اليمت الشرقية الي مشهد حمزة
 رضي الله عنه قرب الخيل المعروف بالبحر وعت
 يمين نفع الاسواق وهو صفي طوله ثمانية اذرع
 يقال انه مسجد ابي ذر الغفاري رضي الله عنه وفي
 الشعب اليماني شعب الايمان للبيهقي انه صلى
 الله عليه وسلم خزنه من الباب الذي يلي المقبرة
 فدخل حايطا من الاسواق فنقضوا قبره صلى ركعتين
 فسجد سجدة اطال فيها ثم قال لعبد الرحمن
 ابن عوف ان حبل يل بشرنا ان من صلى علي صلى
 الله عليه ومن سلم علي سلم الله عليه قال السيد
 والاسواق من يمين من محل هذا المسجد فلعلة محل
 السجدة ومنها مسجد البقيع علي عين الحارث
 من ورية عز بني مسجد سيدنا عقيل قال السيد
 والذي يظهر انه مسجد ابي بن كعب الذي ورد
 انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب اليه فيصلي فيه
 وقال لولا ان يعيل الناس اليه لا كثرت الصلاة فيه
وكذلك كما المذكور من الاثبات للمشاهد **يا بيت**
الايان جمع بيت التي كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ
منها او **يفتسل** او فيه للتنقيب فيشرب منها
 تبركا باثاره صلى الله عليه وسلم ويتوضأ وهي سبع
ايان اتباعا لفعله واثمهم رمت ايار بينتها
 في كتاب روضة الصفا في ادب زيارة المصطفى صلى
 الله عليه وسلم وجمعها ابو اليمت ابن الزين المروزي فقال

اذا رمت ابار النبي بطيبة ففقدتها سبع مقالا بلاوهن
اريس وغرس روم وبضاغة كذا بصة قل بسراج العهن
وقد استقصي بيانها وبيان عمارتها الشارحات
كالمكاشد وتذكرت ايجازا ولا بد ذكر ما يحتاج
اليه في اداب الزيارة وهي ابار شهرتها تقني عن
تعيينها ولا كذا كذا بعض المكاشد لينا اهل الكبر
لها لا غفلا لها وهذا كذا ابار احد ما تورد من يده
علي السبعة كبيت النبي رضي الله عنه ورد انه صلى
الله عليه وسلم بصفت فيها فلم يكن بالمدينة اعذب
منها وبيت الاعرف احد الصدقات النبي ورد
انه صلى الله عليه وسلم نوضا بجانبها فسال الماء
فيها وحمه ابار متعددة لا يدري اي الا ابار هي
ومنها بيت اهاب وتعرف اليوم بنزوم ولم ينزل
اهل المدينة قد عا وجد بيتا يتبركون بها وينقل
الي الا فاق من ما بها كما ينقل من ما زوم وسموها
بذلك لبركتها ومنها بيت جمل سميت بجمل ما فيها او
ذلك اسم حافرها معروفة بنا حية الجرق باخذ
العقيق وقال السيه الصواب انها بنا حية الخط
المعروف بجرق الجمل شرقي مؤخر المسجد الح
السور ومنها بين السقياض امهامة وسكون
القائ في اخب متتلة النفا على يسار السالك
لبيت علي بالحرم ورد انه صلى الله عليه وسلم كان
يستغني له اما القديب من مكة ومنها بيت ابي
عنه

ج ي س

عنه بلفظ واحدة العنب علي ميل من المدينة قال
السيد ولعلها المعروفة ببيت ودي ورد انه صلى الله
عليه وسلم ضرب عسكر عليها لما ذهب لغزوة بدر
ورد من استغفره فحصرهم الا ابار في السبع باعتبار
ما مشهور بمعرفة **الرابعة عشرة من جهالات**
العامة و بدعهم بكس ففتح جمع بدعة بكس فسكون
تقر بهم بأكل التمر الصالح في الروضة الكرمة
سبب تسميته بذلك ما اخرج ابن المؤيد الحموي
لكن رد بانة موصوف عن جابر كنت مع النبي صلى
الله عليه وسلم يوم ما في بعض حيطان المدينة ويد
علي في يده فمررنا بنخل فصاح النخل هذا احمد
سيد الانبياء وهذا علي سيد الاوليا ابو الائمة ال
الطاهرين ثم مررنا بنخل فصاح هذا احمد رسول الله
وهذا علي سيف الله فالتفت النبي صلى الله عليه
وسلم لعلني وقال سمة الصالحين فسمي من حينئذ
وقطع شعورهم ورميها في القنديل الكبير الذي
كان محل الوقوف للزيارة **وهذا المذكور من المنكرات**
المستشفة استفعال من الشناعة فان المساجد لهم
بين الاكل ولا لوضع القذا فيها **الخامسة عشرة**
كره ما لك جريا علي قاعدته من سد الذرايع لاهل
المدينة فقط كلما دخل احد هم المسجد وخرج طوف
لقوله الوقوف بالغير ولما دل عليه لانه لا يتقدم
معمول المصدد عليه وهو مفعول كما وذلك

ج ي س

ليلا يوقفه في المثل الذي هو طبع الانسان الا المؤمن
 في هذه الامكان بل شانه عندك يزيدك وجهه
 حسنا اذ اماردته نضل **قال** ما لك **واما ذلك** اي
 تكرر الوقوف ودخولا وخرجا منه **للفرد** بالانهم الذين
 سا فروا له **قال** **ولا باس** تقدم انها في عرطهم موضوعة
 للاباحة **من قدم منهم او خرج الي سفلان يقف**
عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه
ويدعوه لان ذلك من محال اجابة الدعاء ولا بين
بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما بعد السلام عليهما
 وذلك لفقد علة الكراهة علي قاعدته **قال** **الباحي**
بالموعدة والجيم **فرق** بتخفيف الراء **ما لك بين اهل**
المدينة والغربا بكثرة الزيارة للاولين كما عرفت
لان الغربا بقصد **والذلك** فمنعهم منه معاملة
 بنقيض قصد هم مع فقد علة الكراهة في المجاورين
 علة لقوة الداعي الذي لاجله فارقوا منازلهم مع معا
 رقتهم لذلك فهم كلما اكثروا راوا زيادة غنم لما حول
 بينهم وبينه من الغرق وخالفه الامة الثلاثة وقالوا
 لا فرق في استحبابها واستحباب الاكثر منها بين
 المدنين وغير لان الاكثر من الحين حين وفي الآء
 ذكارسن الاكثر من زيارة القبور واطلق
 فيما باللك بقبر سيد المرسلين **واهل المدينة مقبور**
بها زعموا يفضي بهم الاكثر للملك **وقد قال صلى**
الله عليه وسلم اللهم لا تجعل قبري ونيا يعبد

هذا الاستدلال

هذا الاستدلال من الباحي في غير موقعه لان الزايد لم
 يعبد المكان ولا من به انما عبد الله تعالى بتلك العبادة
 هنا كذا فلا يتم المقرير وقد بينا ذلك في كتابنا
 المبرد الباسم المبكي الصارم للراد علي السبكي **السبا**
دسة عشرة ينبغي اي للزايد **ان يلاحظ** يلحظ
 لحظا بليغا بقلبه لان المدار عليه لبقية الاعضائه
 في منزلة مقامه **بالمدينة النبوية** جلالتها فالمكان
 بالملكيب و يلاحظ انها **البلدة التي اختارها الله**
سجانه **لحجرة نبيه صلى الله عليه وسلم** واستيطانه
 بها ما بقي من عمر الشريف ولذا قال للانصار بعد
 فتح مكة **الحبي محياكم** والامات مما لكم وذلك
 كسر او دعه فيها تا هلت به لهذا الكمال **ومدونه**
وليس يتحضر الامر في الجميع للذين **تردده صلى**
الله عليه وسلم فيها في بقاعها وتشرعها بمروره
 بينها وحظه لها ومنازلها قال بعضهم بين ملك
 بالمسجد امة النظر للحجرة الشريفة وملك ومن خارج
 ادامة ذلك للقبعة مع امهابة والحضور قياسا علي
 الكعبة وهو حسن ولا ينا في طلب استقبال القبلة
 لانه بالصدر وهذا بالوجه ملتفتا له **السابعة**
عشرة تسحب المجاورة بالمدينة الحديث من استطاع
 ان يكون بالمدينة فليكن بها فانها تسفع لمن يمشي
 بها رواه احمد والترمذي وغيرهما وفي معناه احا
 ديث بفصل المقام والموت عمة اخذ امنها للكمال

الدمي ومن تبعه ان السكينة افضل منها بمكة
 مع تسليم من يد المضاعفة بمكة الحديث لا يصبر علي
 لأوائها وسدتها احد الاكنت له سفيها او شهيدا يوم
 القيمة ولم يرد في سكن مكة نحو ذلك بل كره جماعة
 ونقل عن احمد القول به قال الشارح وفيه نظر
 والموافق للعقد اعد فضيلة سكن مكة وكفي بتضاعف
 العمل فيها من حيا كيف وقد صح قول صلى الله عليه
 وسلم لمكة والله انك لخير ارض الله وأحب ارض
 الله الي الله ولولا اني اخرجت منك لما خرجت
 فخذ اصح قاطع للزاع في افضلية السكن بها
 وقد تردد للمفضول دون الافضل من ايا وكرهه
 جماعة للمجاورة ليس الا خوفا مما يقع منه فيها
 من التقصير فهو دال على افضلية سكنها لمك
 وثق بنفسه وكرهه بعض السلف لسكنها لكونه
 صلى الله عليه وسلم اخرج منها مذهب له **بالشرط المتقدم**
في المجاورة بمكة ان لا يخلي من المجاورة بها خفا ولا
 خلال يعظم حقها المطلوب من المقيم بها اذاؤه فقد
 ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر وابي هريرة رضي
 الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 صبر علي لا والمدينة الحاجة الكافية فيها وسدتها
 عطف عام علي خاص كنت له سفيها او للشقيع شهيدا
 فمن كان ذا تقى وصلاح كان له شهيدا ومن كان
 مخا لطا كان له سفيها وهو احسن من جعلها للشرك

يوم

لله
 اتخذ

يوم القيمة طرف تنازع الوصفان قبله **الثامنة**
عشرة ينبغي يندب ان يصوم بالمدينة ما امكنه
 قد راى مكانه فاما مصدره طرفه وان يتصدق بما
 موصول او مصدره امكنه ولو يسيرا علي حياث
رسول الله صلى الله عليه وسلم النزال لبيت فيها فان
 ذلك من جملة بركاته اذ اكرمهم كرامة له **صلى الله عليه**
وسلم وقد جاء في الحديث ان ابن عمر بالغ في اكرام اعراس
 محبته لعمرو روي خبرا مرفوعا من تمام البراء بن
 الرجل اهل ودايه فما بالك بمقاربه المصطفى صلى الله
 علم ومجاورة ولاجل عين الفعين تكرم **التاسعة**
عشرة ليس له ان يصحب شيئا من الاكره بضم
 ففتح جمع اكره بضم فسكون في المصباح الاكره والجمع
 اكره مثل حفرة وحفر ولنا ومعني المعلوم من تزيان
 حرم المدينة ولا الا ياربقي والكنز لا ولا غير ذلك
 من تزيان واجماره الحرمه اخرج ذلك عنها تحاشيا
 في حرم مكة من انه يحرم مثل ذلك من تزيان الحرم
 المكى وقد منان ارباب الخيق متفقون علي ان
 الطين الذي منه اوانب مكة من الحسينيه خارج عن
 حد الحرم من ذلك الجانب فلا يحرم اخرجها فان
 اتخا ذلي من نفس تزيان بها حرم اخرجها **العشرون**
يحرم صيد حرم المدينة والسجارة الثابتة بنفسها
 غير المؤذية وكذا نباتها الذي نك من غير استنبات
 علي الحلال والحرم كما سبق في حرم مكة فالحرمة للمكان

وسياتي بيان ضماؤه في الباب السابع انشاء الله تعالى
والتشبيه في اصله التحريم والافلا سمي في المتلف من صيد
او شجر في حرمة المدينة وان صار الحيوان بذلك
ميتة **وحد حرمة المدينة** الذي يحرم فيه ما ذكر
ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن علي
ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال **المدينة حرم** حقيقة
فيما استدله به وجعله من التشبيه البليغ اي كالحرم
في الاحرام مجاز يحتاج لداع **ما بين عين الى نور**
بالمثلثة جيل وراء احد قاله الزمخشري وغير واحد
من المحققين ونقله بعضهم عن طوائف من القوم
العارفين بتلك الارض فاحد داخل في حد الحرم
وبه يندفع ما حكاه المصنف بقوله قال ابو عبيد الله
القاسم بن سلام بتخفيفه للام وغيره من اهل
العلم باللغة واسماء الاماكن غير نفع المهملة وسكون
الخمسة جيل بالمدينة مقابل احد **واما نور** فلا
يعرف اهل المدينة بها جيل يقال له **نور** وانما
نور بكة قالوا اذا علمت ذلك نرى بفتح النون فتعقد
وبضمها اي نطن **ان اصل الحديث** الذي نطق به المصطفى
صلى الله عليه وسلم **ما بين عين الى احد** ولم يبينوا
لذلك مستندا سوى عدم علمهم به وقد علمه غيرهم
فالمثبت مقدم على الثاني **وقال الحافظ ابو بكر**
الحازمي في كتابه **الموتلف** بصفة الفاعل من الايتلاف
في اسما الاماكن

في اسما الاماكن متعلق بالوصف ان كان الاسم مجموع
المتعلق والمتعلق به والافلا من كتابه كقوله
في الحديث **والموتلف حرم** فتشديد الواو **رسول الله صلى الله عليه وسلم**
عليه وسلم ما بين عين الى احد قال **هذه** الرواية المحكية
بها ذكر الرواية الصحيحة وقيل اي نور وليس
لنور معنى تقدم ان له معنى وهذا حد الحرم
المدينى طولا اما حده عرضا فما بين اللاتين واللات
بالموحدة ويقال اللوبة الارض المقرونة بالاحجاب
السود وفي الصحيحين من حديث **ابن هريرة رضي**
الله عنه قال **لو رأيت الظبا بكسر الموحدة** المعجمة
ممدود اجمع ظبي **ترفع** بالمدينة **الربع** الرعي في
الكلام **ما ذكرتها** بالمعجمة فاهملمة ما اخفرتها وفي
رواية **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** ما الارض التي
بين لايتيها حرام اي يحرم المقرض فيه كما يحرم المقرض
له بالحرم الكمي **وكذا** كما مروى عن **ابن هريرة رواه جماعة من**
رضي الله تعالى عنهم في الصحيح علم بالفتحة على البخاري
واللاتان الحرثان بتخفيف المهملة الاولى وتشديد
الثانية وهما مفتحتان واما لم ياخذ اصحابنا
بفضة احاديث وردت من ان حرم الطير والوحش والفضة
وغیرها الا السجدة ما بين الحرثين وحرم السجدة من سائر
جوانب المدينة لانها لم تثبت وان اخذ بها ما ذكر الحارثي
والعلوي اذ ارادوا السفر من المدينة والرجوع الى
وطنه او غير ذلك **استحب** له ان يودع المسجد بركعتين

هاهنا بيان الاقل **و يد عوايما حب** من حيري الدارين
ويا تي القبراي تديا تبه خلافا لمن قال يقدمه علي
 الصلاة **و يعيد نحو اللام** والدعاء **المذ كهر** صفة
 كذلك في ابتداء الزيادة والتعديد بالرجوع الى الازل
 جري علي الغالب فلا يتعدي به نذب ما ذكره بل كل
 مر يد الف من هذا يطلب منه ذلك **ويقول اللهم لا**
تجعل هذا الموقف آخر العهد بحرم رسولك **صلي الله**
عليه وسلم ويسري العود الى الحرمين هذا يقول غير
 ساكني الحرم المكّي اما هم فيقولون مودعهم ويسري
 العود لحرمه رسولك **صلي الله عليه وسلم** سبيل سهولة
 ظرف او حال او مصدر فاعلم بمعناه **وارزقني العفو** عما
 جنب من الذنوب **والعافية** دنيا في الدنيا والآخرة
 فهو عطف عام علي خاص **وردنا بالحركة الثلاث**
 في الدال **سالكين** من الافان **غائبين** من البركات **وينصرف**
 عند خروجه من المسجد **تلقا بكسر** ولم اي جهة وجهه
ولا يمضي فمقر وفرو بانه المكّي **الي خلفه** بتأخير
 الاقدام بخلاف الامام والوجه بحاله للامام **الثانية والعشرون**
 في اشياء مهمة تتعلق بمسجد رسول الله **صلي الله عليه**
وسلم وروينا في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي
 الله تعالى عنهما قال كان المسجد الذي فيه للعهد اي النبوة
 علي عهد زمن رسول الله **صلي الله عليه وسلم** مبني
 باللبن بفتح فكسر جمع لبنة كذلك ما يعمل من الطين
 و يبي

و يبي به **وسقفه الجليل** بسقف النخل الواحدة جريد
 فعملت بمعنى مفعول وانما تسمى جريده اذا جرد
 عنها حوصها **ومحمد** بضمين جمع مود **خشب النخل**
 اي جذوعها فلم يزد فيه **ايو بكر رضي الله عنه** شيئا
 لا شغاله عنه بالاهم من الاعادة الي السنة المحمدي والطريق
 الاحمدي بكما له كما قال لو منعوني عناقا او عقالا كانا
 يوقدون في النبي **صلي الله عليه وسلم** لقائلتهم عليه قال
 ابو هريرة لو لا الصديق رضي الله عنه بعد النبي **صلي الله**
عليه وسلم ما عبد الله تعالى وزاد فيه عمر رضي الله عنه وبناه
 اعاد بنايته **علي صفة** بناءه **علي عهد رسول الله** **صلي**
الله عليه وسلم باللبن **ومسقوف** بالجريد واعاد عمله
خشب جذوع النخل كما يد له الشياق **بمخرج عثمان**
رضي الله عنه فيه تغيرا لمساجده وتجديد بنايتها للحسين
 فلاد فيه زيادة كثيرة لكثرة الناس في زمنه **وبني**
جداره بالحجارة المنقوشة **والقصة** وجعل عمدة
من حجارة منقوشة نقش حجارة جداره **وتحمله** مذهب
 صحاب ولا ينافي كون المقعد كراهة ذلك عندنا و
 وكون اهل عصره عليه محتمل **وسقفه بالساج** بالهمزة
 نفع من الخشب يجلب من الهند **هذا** المذكور من
 احواله من عهد **صلي الله عليه وسلم** لعهد عثمان لفظ رواية
 البخاري في صحيحه وقوله **القصة** هي بفتح القاف
 وتشديد اللام **وهي الحص** بكسر الجيم قال في المصباح
 معروف وهو معرب لان الجيم والصاد لا يجتمعان

ومحمد

في كلمة عربية ولذا قيل الجاهل معرب وفي التاريخ عن ابي
حاتم والعامية تفتح جيمه والصواب الكسر وهو كلام
العرب وخلفه لا بن السكيت **وعن خارجة** بالهمزة وبعد
الالف راجعهم **بن زيد** **احد الفقهاء المدينة السبعة**
الذي اذا علقق اسماءهم على الحب لم يسعس وعليه
المصروع عوفي وقد جمعهم ميسر لذلك بقولي
لدفن صداع منع سور اليمنة اذا علقق اسماءهم ذهاب العنا
عبد ابوبكر سليمان **خارجة** كوعروة عبدة الله فاسم النسا
قال في ذرع مسجد صلى الله عليه وسلم **الاول بني رسول**
الله صلى الله عليه وسلم **مسجد سبعة** بتقدريم
الهمزة **ذراع في ستين ذراعاً** ومعني بل اولئك
بن زيد علي ذلك يسيراً اما البناء الثاني الذي بناه صلى
الله عليه وسلم كما دلت عليه صريح السنة بل وزد ما يدل
عليه انه بناه ثلاثاً مرات وكان الثاني بعد فتح خيبر
اخذ اموال ووطاه احمد عن ابي هريرة مع اخذ سلامه
عن البناء الاول وكانوا يحملون اللبن الى بناء المسجد
ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاستقبلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو عارض لبنة فظننت انها سقطت
عليه الحديث فظننتها ليالي القبلة الى مؤخره ماية
ذراع وكذا في العرض **قال اهل السير** الموءلفين
فيها وهذا بيع المص فيه بعض الموءلفين وفيه انظار
بشيء بينها السيد في تاريخه وفي بيانهها طول
فليراجع من اراد تحقيق امر ذلك **جعل عثمان**

رضي

رضي الله عنه طول المسجد ماية وستين ذراعاً
وعرضه ماية وخمسين ذراعاً **جعل ابوابه ستة**
كما كانت في زمن عمر وقال اليهودي زيادة عمر
رضي الله عنه من جهة القبلة الرواق الملقط
بين الروضة ورواق المحراب العثمان وحده في المرفق
الاسطواني السابعة من المنبر ولما يزد نساء
من جهة المشرق لان المحراب كانت هي الجدران المرفق
في زمانه وزيادة عثمان رضي الله عنه في قبلة المسجد
الي موضع محرابه اليوم ولما يزد في شرقه وزاد
في غربيه قد راسطوا انه فجد المسجد في زمانه من
جهة المرفق ينتهي الى الاسطواني الثاني منه
من المنبر وما بعد هذا الى الجدار اسطواني ثان فقط
زاد هذا الوليد ونهات المسجد النبوي بعد الزيادة
الثانية الخامسة من المنبر ومن جهة الشام قريب
من الاحجار التي عند ميزان الشمس لصحن المسجد
خلف مجلس متاخر الحرم **ثم زاد فيه الوليد بن**
عبد الملك **فجعل طول ماية ذراعاً** **وعرضه في**
مقدومه ماية ذراعاً وفي مؤخره ماية وثمانين
ثم زاد فيه المهدي ماية ذراعاً من جهة الشام
فقط دون الجهات الثلاث وهذا اخذ الزيادة
فيه فاذا عرفت حال مسجد في عهد صلى الله
عليه وسلم وما زيد فيه من بعده **فينبغي ان تعني**
بالحافظة الحفظ البليغ على الصلاة فيما كانت

مسجد علي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأت
الحديث الصحيح الذي سبق ذكره صلاة في مسجد
هذا افضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد
يتناول ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم للآثار
باسم الآثار في المسجد النبوي وأما هي للموجود
حسب أن هذا حقيقتها فتختص به دون بقية
الزيادات كما صرح به في غير هذا الكتاب ووافقه ابن
عقيل الحنبلي والسبكي وأعرضه ابن تيمية وأطال
فيه والمحب الطبري وأورد ما لا ينقص به الحجّة وغيرها
بأنه سلم في مسجد مكة أن المضاعفة لا تخص مكانا
موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم وبأن الآثار
في قوله مسجد في هذا إنما هي لأخرجه من
المساجد المنسوبة إليه وبأن ما كان سئل عنه ذلك
فاجاب بعدم الخصوصية قال لأنه صلى الله عليه وسلم
أخبر بما يكون بعد وزويت له الأرض فعلم ما يكون
بعد ولو لا هذا استجار الخلفاء الرشدون وأمهدهم
يكون الزيادة فيه بغير الصحابة ولم ينكروا عليهم
أنتهى قال السارخ وانت خير بأن مثل هذه
مور لا تقتضي ضعف كلام المصنف فضلا عن رده أما
الأول فالآثار أقوى في الدلالة على الحضور والقبول
من الوجود في المسجدة الحرام واستثنائه منه ليس بنص
في ذلك وما يدل لما ذكره من خلاف أقوى في أن
أمره بالمسجد ثمة فالآثار أقوى في الدلالة على
الحضور

الحضور والقبول من الوجود في المسجدة الحرام واستثنائه
منه ليس بنص في ذلك وما يدل لما ذكره من خلاف أقوى في أن
يقول هنا بنظره لما علمت من كثرة اطلاقه على ذلك
ويشوع في القرون ففي السنة أولى ونازع ابن
قاسم بأن هذا القياس ما لا يخفى وأما الثاني
فلأن كون الآثار لأخرجه من غير من الآثار المساجد
خلاف الظاهر فلا بد له من دليل واحتجاج ما لك
سكون الصحابة يحتمل أنه لما رآه فيه من المصلحة
لكثرة بالمدينة حتى يخشوا من تضردهم بالرحمة فوسع
الخلفاء الرشدون لذلك وأقرهم الباقون لذلك
وهذا احتمال قريب بل هو الظاهر ومثل هذه الوا
فة يسقط الاستدلال بها بدون هذا الاحتمال
ثم إن ابن أبي العزقي في ثم تقديرات الأسانيد لو أنه
جزئ بما قال المصنف لما استشكل بما في تاريخ المدينة
عن محمد رضي الله عنه أنه لما فرغ من الزيادة قال
لو أنشئت آلي الجبانة وفي رواية إلى الخليفة كان
الكل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن
هريث رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد إلى صنعا
كان مسجدي ثم قال الولي فإن صح فيسري حسنة
قال غيره ولم يصح شيء أي فلا اعتراض على النبوي
حتى بل ظاهر الحديث يساعده وفي الأحياء والأعمال
في المدينة تنصاعف وذكر حديث صلاة في مسجد

بالف صلاة ثم قال وكذا كل عمل بالمدينة بالغ وصرح به
بعض المالكية واستشهد له بما رواه البيهقي عن جابر
مرفوعا والجمعة في مسجد هذا افضل من الجمعة
فيما سواه الا المسجد الحرام وعن ابن عمر نحوه النبي
قلت السيد في تاريخه الاوسط بعد حديث ابي هريرة
واحاديث بمعناها هذه ظاهرا لفظا مالك بعوم
المضا عفة للمزيد قال السارح ولا دلالة في ذلك
علي نظري المضا عفة لما زيد في المسجد فضلا عن
ساير المدينة ولا يستبعد وقوع الصوم في المسجد
لانه امسك من من مخصوص وهذا يتيسر وقوعه
لكل احد في المسجد ولا فرق في مضا عفة الصلاة بين
فرصتها ونفلها خلافا لبعض الحنفية ولما لك في
اذ اصلي في جماعة اي الامام بحج بن عثمان والتقدم
الي الصف الاول ثم ما يليه افضل لما نهيته عليه
من ان الفضل المتعلق بنفسه العبادة مقدم
علي المتعلق بمكانها لكن لا ينبغي الصلاة بحيث
يجعل القبر الشريف وراه اما بين يديك وتادب
معه بعد وفاته ادبك معه في حياته لو ادركتها فان
لم تفعل فافضل فذكر خبر من مقامك بنه عليه العبد
ابن عبد السلام **فليستفطن** ند بالما نهيته عليه ليحوز
الثواب بمحافضة وفي الصحيحين عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال منبري علي حوضي الاول اجراوه علي ظاهره

بان

بان يوضع يومئذ عليه زيادة في شرفه **قال الامام**
احمد الخطابي تقدم ضبطه ونسبته **معناه** اي الحديث
من ثمر العبادة عند المنبر سقي من الحوض يوم
القيمة فيه تبشير لما زاد بها بورود هذا المنبر العذب
ولا منع من ارادتها خصوصا علي قوا عدا ما منا الشافعي
المجوز استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز **وتقدم**
الحديث الاخر في الصحيح ما بين قبري ومنبري
روضة من رياض الجنة وهو محمول علي حقيقة
بنقل تلك البقعة من الجنة لذلك المحل ثم عودها
للجنة يوم القيمة او مجازه بان العمل ثمة يوصل لرو
ضتها ولا مانع من الجمع بينهما وقد حج علي بعض الروايات
وبعض الاسطوانات اما ثمة اسطوان السري
اللاصف بالشباك شرفي اسطوانة التوبة كانت
سريه صلى الله عليه وسلم يوضع عند هامة وعند
اسطوانة التوبة اخري واسطوان مربع القبر
ويقال لها مقام جبريل في جاني الحجر الشريف عند
منخرق الصفحة الغربية للسمال بينها وبين واسطوان
الوقوف الاسطوانة اللاصف بالشباك الحجر وكانت
باب فاطمة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم ياتي
اليه فياخذ بعضا دتيه ويقول السلام عليكم اهل
البيت انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
الاية قال ابن جماعة وغيره لم يتجر لنا عرضا لروضة
اي لا خلافا في الروايات الصحيحة فيها كرواية ما بين

متحدة اذ قبره في حجرته وهي في بيته وهو مسكن
عائشة ومعلوم مما مر وغيره ان ما فعله الظاهر
ببكر من نصب الدرابزين بين الاساطين التي
تلي الحجرة الشريفية حجر فيه طايفة من الروضة مما
يالي بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومنع الصلاة فيها
قد قد مناه مع ما ثبت من فضلها ولذا الكثر في ذلك
بعض العلماء وقول الذين المراسي له سلف في ذلك وهو
ما حجره عمر بن عبد العزيز على الحجر من جهة الروضة
لكنه قليل قال السيد غلط بل تذكر منها طايفة
زادها في المسجد من تلك الحجة واما منبره صلى الله
عليه وسلم فكان درجتين ومجلسا يجلس عليه صلى
الله عليه وسلم ويضع رجله على الثانية فلما ولي الصدوق
جلس على الثانية ووضع رجله على الاولى فلما ولي
عمر بن الحسن ووضع رجله على الارض فلما ولي عثمان
فعل ذلك ست سنين ثم علا الى مجلسه صلى الله عليه
وسلم وكسي المنبر قبطية ثم امر معاوية مروان
بالزيادة في المنبر فزيد من اسفله ست درجات
فتمافت الزيادة لطف الزمان فجدده بعض بني
العباس واتخذ من بقايا اعداء منبى صلى الله عليه
وسلم مساطا للتبذير ثم احترق ذلك المنبر في الحريق
الاول فابدل مرة بعد اخرى حتى وضع المنبر الخاتم
في محل ذلك مقعدا للقبلة بعشرين قيراطا من الحديد
وزيد في تحريفة الى جهة المشرق فاخذ من الروضة خمس

اصابع

اصابع انتقصها منها الثالثة والعشرون من العامة
من بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من زارني وزارني ابراهيم الخليل في عام واحد
ضمنت له علي الله الجنة وهذا القول باطل ليس هو
صريح به لجريان الجملة لغير من هي له عن النبي صلى الله
عليه وسلم بل هو موضوع مختلف ولا يعرف بالبناء لغير
الفاعل بالتحمانية وله بالنون وحذف المفعول في
كتاب نايب الفاعل على الاول بل وضعه بعض
الجهلة والوضع عليه صلى الله عليه وسلم كبيرة بل قال
ابو محمد الجويني انه كثر زيارته ابراهيم الخليل غير
متكررة لتعاطي المسلمين لها وانما المنكر ما روي من
هذا المتن ولا تعلق لزيارة الخليل بالبحر حتى تقرت
مع الزياره المقدونية به بل تلك التي زيارته خربة
مستقلة تطلب كل انت ومثل ذلك اللفظ في وصفه
والكذب بنسبته للمصطفى صلى الله عليه وسلم قول بعض
العامة اذ ابح اقدس حجتي اصيرها مقدسة بالذهاب
لبيت المقدس ويذهب في زيارته بيت المقدس ويرى
ذلك من تمام الحج فيعني وهذا باطل ايضا اذ لو شرع
لكان لذلك الاجابة المصطفى لانه الاسوة والقدوة
وزيارة القدس مستحبة لمضاعفة العمل في المسير
الاقصى لكنها غير متعلقة بالحج كحال ما ذكر قبلها
ولجميعها وادمج جوابها لوفاء بما اراد الا انه زاد في
الايضاح الرابطة والعشرون لوندرك المكنى الذهبان

الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او الى المسجد الا
 قصي ففيه قولان للشافعي رحمه الله اصحهما
 انه يستحب له الزهابة ولا يجب وفارق ما لو
 نذر اتيان مسجد مكة او محلا من حرمة ما بان ذلك
 يجب قصده بالنسبة بخلاف هذا فلا يجب قصده
 مطلقا فلم يجب اتيانه بالنذر كغيره ووجوب
 الاعتكاف فيه بالنذر لانه عبادة مستقلة مختصة
 بالمسجد فاذا كان له فضل ولها فيه مزيد لوقاب
 فكانه التزم فضيلة في العبادة الملتزمة والايان
 بخلافه **والثاني** من القولين له يجب لانه نذر طاعة
 ونذر اطاعة يجب الوفا به **ففي هذا الثاني** اذا
 اتاه وجبه عليه **فعل عبادة فيه** اما بكسر الكهنة
صلاة واما اعتكاف صلاة واعتكاف يدل من
 عبادة **هذا هو الاصح** اي على الثاني وقيل يتعين عليه
 الصلاة لانها اشرف الاعمال وقيل يتعين الاعتكاف
 لانه المطلق في المسجد وعليه المراد **اعتكاف ساعة**
 لفته اي مطلق من زايده على قدر الطمأنينة مع
 النية **وامراد بالصلاة الواجبة** على القول بايجابها
 بما ذكره **كفها** لانها اقل الفضل **وامراد نافلة** للنفيل
 بها في الوتر **وامراد نافلة** لزمته بالنذر كما ذكره وقيل
 يتلفى **الفريضة** كالنحية **والله اعلم** **تم** لو
 نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لزمه الوفا لانها فدية مقصودة فلزمته بالنذر

ويصح

ويصح الاستنجار علي الدعا عند القبر الشريف
 لقبوله النيا به ولا يضرب الجها له به وكذا
 ابلع السلام له صلى الله عليه وسلم لا على الو
 قوي عند القبر لانه لا يقبل النيا به اذ فائدة
 لا تتعدى المستاجر بين بخلاف الدعا والجبالة كالا
 جارة فيما ذكره وكذا ما لك ان يقال زينا قبر
 النبي صلى الله عليه وسلم لا زينا النبي صلى الله عليه
 وسلم قال عياض الحديث لا تجعل قبوري وينا يعبد
 بعدي واستد بار قبور صلى الله عليه وسلم في غير
 الصلاة خلاف الادب وتحد من الصلاة لقبور
 الانبياء والاولياء تبركا واعظا ما كما ذكره الا ذرعي
 وغيره ولا ينفيه قول التحفيم تكملة الصلاة لقبور
 غيره صلى الله عليه وسلم لانه محمول كما هو ظاهر علي
 غير مراد تعظيم القبر بذلك بل ربما كان ذلك
 كفرا والعبادة بالله وينبغي ختم القدران بالمدينة
 قبل خروجه فقد احببه السلف وما يدل لفضله
 وفضل المدينة ما اخرج ابن الاثير في حاميته عن
 سعد الله صلى الله عليه وسلم لما رجع من تبوك
 انما من تلقاه غبارا فقطي بعض من معه انفع
 فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم اللثام عن
 وجهه وقال والذي نفسي بيد ان في غبارها
 شفا من كل داء قال سعد واره ذكر الحزام
 والبرص وفي رواية فاما طه عن وجهه وقال اما

حياتي

علمت ان عجوة المدينة شفا من السقم وعبارها شفا
من الجذام وفيها حفرة مفروقة جحر العلماء وعينهم
للشفا من الحماشرب او غسلا لكن الشرب هو الوارد
وفي الصحيحين من يصح ببيع تمرات عجوة كمر
بصره ذلك اليوم سر ولا سحر ومسح من اكل
سبع تمرات مما بين لا يتسبب المرض شي حتى يسي
وفي رواية صحيحة علي الرضا وله ايضا ان في عجوة
العلانية شفا وابها نرياق اول البكرة والعجوة
كما قال ابن الاثير ضرب من التمر يضرب الي السواد
قال السد وهو هذا النوع المعروف الان بالمدينة
يا نذر الخلف عن السلق والطباق الناس علي التثيرة
به يد ما قيل فيه من غير ذلك **الباب**
السابع فيما يجب علي من ترك في نسكه ما مورا
او ارتكب محرما وهذا الباب يحتاج لما يجمع اطرافه
فلنشر اليه فنقول وجه بالدم اما مرتب لا يجوز
العدول عنه الا مع العجز او محذور خلافه وكل منهما با
عبار بدل اما مقدرا اي قدر الشرع بدله محدودا
او معدلا اي امر فيه بالتعديل والتقديم فلا يجمع
ترتيب وتخير ولا تعديل وتعديل فالاقسام اربعة
مرتب مقدرا وذلك في الامتنع والقدان وترك الاحرام
من الميثاق او من حيث لزمه وترك مبيت مزدلفة
وترك مبيت مني وترك الرمي وترك طواف الوداع
ودم الفوت وما لو اخلق نادر الركوب في النسك بالمشي

او عكسه

او عكسه او نذر الخلف او الحفا او الافاد فاختلف وكذا
لو شئ ما احرم به ومنه ترك الجمع بين الليل والنهار
بعرفة وتركعتي الطواف عند من يوجب ذلك والدماء
الواجبة علي الاجين بحسب المخالفة فيها غالبا من
هذا القسم فيزيد به هذه الدم علي التسع ومرتب
معدل في الجماع المفسد للنسك ودم الاحصار و
ومخير مقدرا في الخلق والقلم والدهن واللبس
والوطي بين التملين والوطي بعد الوطي المفسد
ومقدما في الجماع ومخير معدل دم الصيد ودم
قطع الاشجار وقد جمع هذه الاقسام والواجب
في كل منها العلامة شرف الدين اسماعيل بن المقرئ
وحسنتها في وسطها واردت ايراد ذلك تقيما للقائد فقلت
اربعة دماء تخص مرتب يا صاح او مخير
معدل كذا او مقدر فالاول المرتب المقدر
تمتع فوئع حج قدنا ان لم يكن كذا تمتع دنا
من حرم ولم يكن عادها وترك رمي والمبيت بمنى
وترك الميثاق والمزدلفة وترك الجمع بيوم عرفه
ما بين ليل او نهارا عرفه وجه ذاقوم وغير طفقه
اولم يودع او كثر اخلقه
ناذره يصوم ان دما فقد بان يكون للدم ما وجد
او وجد اغلي من المثل الا لدم او كان محتاجا له فالصوم
ثلاثة فيه وسبع في البلد
ثلاثة من بعد حرم حج فان بقت فزمتها ياذ النحر

ما بين سبع وثلاثين حاج ايام تشرى ونحو ذلك
 مدة سير لبلاد ذي قور
 وفي الفوائد والقول وكذا تمنع وعي ذاك فخذ
 فليس الاحرام بشرطه لدا يفصل بين ذي قور واما قد
 بغرد يوم فادر دامت خذ
 قلت ورد لوندرا الحلاق او الحفا وما ايت وفاقا
 من ندر نسك لو وفا لفاقا او من نسي المحرم به اذ فاقا
 ففعله كقولها ساقا
 كواجب علي احراز الفل بسبب الحلاق ان جفا
 وزد عليه قول لدم ضعفا تاركة ركعتي طواف عرفا
 ففعله زوايد لمن قد صفا
 والثاني ترتيب وتعدل ورد فاعن الدم عدول ان وجد
 لكن مع الفقد قد اكره الرد بعد له عنه ثم هذا في الهدى
 في محصر ووطي حج ان فسد
 ان لم يجد قومه ثم اشترى بقيمة الكاه بدار احصر
 وفي فساد النسك باذا اعتبر قيمته بمكة ام القري
 به طعاما طعمه للفقراء
 ثم لعجز عدل ذاك صوم بسبب النية يوم ما يوم ما
 معينا لسبب قد او ما وكمكنت منكرت يوم ما
 اعني به عا كل مدي ما
 والثالث التخيير والتعديل في جنابة من محرم مقترف
 او من حلال في الحرام فاعرف وذاكر في التي بلا توقف
 صد واستجار بلا تكلف

ان سببت

نبة

ان سببت فاذبح او فعدل مثل ما عدلت في تعديل ما تعد
 لكن هذا الاصل مع الفرع هما مخيران عدلا فادر كلهما
 عدلت في صورة ما تعد ما
 وخير او قدر في الرابع وتلك اخر الدما في الواقع
 وحكمه اذ اندم يا شافعي فهاكه مثل جمان لاصع
 فاذبحه او وجد بئلا اصع
 للشخص نصف او قسم ثلاث بنية قد بينت مفاثا
 وعينت ما عنه اذ قد لانا يزيل ما اقتطفه التيانا
 تحتك ما اجتنشت اجتنثا
 في الحلق والقلم وليس دهن اقليم اظفارا لانا اعني
 والدهن لوفى سورة يامغي طيب وتقبيل ووطي ثني
 او بين تحليل ذوي احرام في الحج لوجا قارن الاحرام
 وليس ذافي عمره الا نام اذ ما لها التبرلان نامي
 هذي دما الحج بالتمام
 وما من الدماء علي التلاف فيه سوء عالم وجاني
 وذكر وضد يا وافي وما كذا الدرفة المواقف
 فابنه لوجه الفرق والخلاف
 ومن له اهلية التعلم كعالم عند الانام فاعلم
 الا الحفيان علي ذافا حكم بالقص عنه وبذا القفوف اختم
 نظم ابن علان الفقير المهتم
 مبتدأ وخاتما بالحمد لربه وهو المعيد المبدى
 مصليا علي النبي والحمد والوصاحب ذي ودي

٥ ٥ ٥ ووارث من علم طه مهدي
 وقد شرحتها في تأمن ذي الحجة بعرفه بشرح اخبر
 سميته شرح الاسود والدماء في لها الدما **اعلم** ايها
 المستنك **ان من ترك ركعة مأمورا او لم يركب محرم**
 من جهة الشك **فلا شيء عليه** من دم ولا بدل **اصلا** اي
 في حين من الاحيان مضروب علي الطرفين كما في المصباح
واما من تركه مأمورا به من جهة **فعل** في بيت
 اي فالمرور على ضربين لقوله **ضرب لا يفوت به**
الحج لعدم تقف عليه **وضرب يفوت به** الحج لكونه
 ركعة وتنفذ الماهية عند فقد جزء من اجزائها
فالذي لا يفوت به ما عدا الوقوف بعرفة من
 ركعتا او واجب **وهو الفاع احداهما ذون فيه**
 اي في تركه مطلقا والا فالمتعدي بالمجاوزة اذا
 نفذ وعليه العود لصيف الوقت او نحوه ما ذون له
 في تركه اميقات الا انه عند المبيح بخلاف ما في قوله
وهو المتمتع والقارن فان فيهما اي في كل منهما تركه
واجب هو الا حرام من اميقات **ما ذون فيه** بالنص
 القارن في الاول والفعل والقول منه صلى الله عليه
 وسلم في الثاني **فيجب فيهما هدي** بفتح فسكون
 او بكسر وتخفيف الياء وتثنيها وهل الثاني مفرد
 او جمع في المصباح يشغل ويخفف والواحدة هدية وقيل
 المتكفل جمع المخفف **وهو ساة** التا فيه للوحدة **فضاع**
 حال كما مر اي من بدنة او بقرة لا سائتين **مما يجزئ**
 في الاضحية

في الاضحية من كل من النعم السائمة من الغنم المخل با
 اللحم ذي السن المخصوص **وقد سبق** ببيان **فان لم يجد**
المهدي حسب الفقد **ح** وان علم انه يجد قبل الفراغ من
 الصوم **وح** ففي استحباب التأخير لذلك الرجاء وعدم
 القولان في اتيمهم من رجاء وجود الماء في الوقت فان
 كان لا يجد هديا لا يجوز له تأخير الصوم لتضيعة
 كمت عدم الماء يصلي بالتيمم ولا يؤخر بخلاف جزاء
 الصيد يجوز تأخير عند غيبة ماله لانه يقبل التأخير
 كما في الحج **ح** وبه يعلم انه لو غاب ماله هذا وجب
 عليه الصوم فورا ولا يجوز تأخير الى حضوره ولا
 ينافي القول باستحباب التأخير بشرطه القول
 بعدم جواز تأخير الصوم لا مكان حمل الاول الحمل على
 ما اذا اتسع وقت الصوم والثاني علي ما اذا
 تضيقت وقت الصوم ويريد له تعجيله وقيل علي
 التيمم قال ابن قاسم او الاول فيما اذا روي الوجدان
 زمن الصوم والثاني فيما لم يجد وجدا **كذلك**
 كما يفسره التفسير في الاول **ح** ومقابل الثاني به اه
 وكالحسي فيما ذكره لفقد الشري المذكي بقوله
لعنه عن ثمنه في الحج لفقد ولو وجد قبل شروعه في
 الصوم او الا حرام مؤسرا عسرا قبل الاثبات به
 فالظاهر ان الاعتبار بوقت الا اذا لا الوجوب
 وحقق قوله لعنه الح بيان للاصل والا فالمناسب
 ان يقول لعنه عن الثمن وقت التادية وهف

المراد من وقت الاداء ان ليس المراد المقابل للقضا او
لكونه محتاجا اليه في نفقته لدينه او موثوق مؤنة سفره
 اذ هذا لا يدل له والمراد بها ما مر في التيميم فيما يظهر
 ولا بد من كونه فاضلا عن دينه ولو مؤجلا كما التيميم
 والفطره وظاهره اعتبار استراطة فضله عن مؤنة
 سفره وان نفوي الاقامة بمكة سنين ثم السفر بعدها
 وهو محتمل وعليه فهل يشرط فضله ايضا عن
 مؤنة مدة مقامه قبل السفر ولا سيما اذا لم
 يكن كسويا ولا لانه السفر محل حاجة وانقطاع
 فسوقه ببقا ما يحتاجه بخلاف الحضر والموت
 تيسير فيه اكثر وعلى الثاني فهل يشرط له مؤنة
 يوم وليلة كما لفطره ولا محل نظر وتأمل ويقترب
 الآن تدقيق الثاني وعليه فيقرب ايضا اعتبار
 يوم وليلة قاله السارح والمراد بغيبه ماله كونه
 في مسافة القص وسوا كان السفر لوطنه ام لا ولو
 لتجارة لكن لا بد من كونه جائدا **او كونه لا يباع**
الا بالكثر من ثمن المثل اللايف به وان قلت الزيادة
 في ذلك الموضع وذلك الزمان الذي اراد الاداء فيه
 ان ينقل في كل ما ذكر الى الصوم وسقط عنه الدم وخصة
فصام ثلاثة ايام في الحج بعد الاحرام مبينا النية
 معينا السبب من كونه تمتعا او قرانا كما في الحج
 وظاهره وجوب التعيين وبه صرح المتولي ونسبه
 القولي لكن لا قال القفال لو كان عليه صوم نذر من
 جهات

عدم
 اعتبار
 فضله

الحديث

هو من ذهب مالك ورواه
 عن احمد اه من رحمة الامة

جهات مختلفة لم يجب عليه تعيين نفعه لانه كذا جنس
 واحد وقياسه هنا اجزا نية الصوم الواجب وهو
 ظاهره ويدل له قولهم يجب في الكفارات النية
 الا المتعين فكلام المجموع محمول على الاولوية
وسبعة اذ ارجع الى اهله الا ان يتوطن محلا قبله
 فيصومها فيه **ووقت وجوب دم التمتع عليه اذا**
احرم بالحج لوجود اسبابه **واذا وجب** لوجودها **جاز**
اراقته ولم يتوقف بوقت كما يتوقف عليه لاضحية
 والهدي بل هو في عدم التوقف كسائر دماء الجبرائات
 يتكرر واجب او فعل محرم من ذبحها اجزا لكن الا فضل
اراقته يوم النحر لانه يوم الحج الاكبر ويجوز اراقته
بعد الفريضة من العمرة وقبل الاحرام بالحج على الاصح
 لان الحق المالك يجوز تقديمه على بعض اسبابه عند
 وجود غيره كالزكاة عند وجود المضاي بجوف
 تعجيلها على الحول **ولا يجوز اراقته قبل التحلل من**
العمرة على الاصح اذ لا يتم السبب الاول الابه فالدم
 قبله تقديم على جميع الاسباب وهو غير جائز **واما**
الصوم فلا يجوز تقديمه على الاحرام بالحج لانه
 عبادة بدنية فلا تقدم على شيء من الاسباب وهذا
 هو المذهب وما في ثم مسلم مما يخالفه ساذ بل قيل
 سهو **ولا يجوز صوم شي من الايام الثلاثة في يوم**
النحر والاقية ايام التشريق لحرمه صيامها وهذا هو
 الحديث المتقدم وجبزه التقديم ايام التشريق

وكذا عند ابي حنيفة
 وقال مالك لا يجب
 حتى يرمى جمرة العقبة
 اه من رحمة الامة كذا

وقال ابو حنيفة وما لك
 لا يجوز قبل يوم النحر
 كقوله الاصح في كلامهم
 اه كذا

واختاره في الروضة دليلا وعليه الجديد يخرج وقت
 الا اذا بغروب الشمس يوم عرفه **ويستحب ان**
يصوم الثلاثة قبل يوم عرفه بان يحرم قبل يوم
 السابع غير بمثله في الروضة والمجموع وضميف
 قول الحنابلة يجب تقديم الاحرام على السابع يمكنه
 صوم الثلاثة في الحج وتبعه على ذلك اكثر المتأخرين
 وهو ظاهر سواء تحقق عدم الهدي أم لا اذ
 تحصيل السبب الوجود لا يجب وليس هذا من فاعلة
 ما لا يتم الواجب الا به فلهو واجب اذ لا يجب الصوم
 قبل الاحرام **لانه يستحب للحاج كما مر ان لا يصوم يوم**
عرفه اتباعا لعقله صلى الله عليه وسلم المحض في ذلك
 صومه لغرض الحاج الواقف بعرفة نكاحا ورفقا
 شحنا بكرة للحاج صوم يوم عرفه وهذا اضعف
 والمفتي الشنخلة التي شرحتها عليها **واعلم**
هذا اي فطر يوم عرفه بعد الاحرام اذا قدم
الحرامه بالحج على اليوم السادس من ذي الحجة
 بان احرم ليلة او فيما قبل قال اصحابنا يستحب
 للمتمتع الذي من اهل الصوم ان يحرم بالحج قبل
 السادس اي والقارن وكفها فاما من تمكن من
 ايقاع الثلاثة في الحج كمن اراد الاحرام من اتيقن
 واما واجد الهدي فيستحب له ان يحرم بالحج
 من مكة في اليوم الثامن لانه يوم توجهه لعرفة
 وقد سبق بيان هذا في باب الاحرام **واذا فاتته صوم**
الثلاثة

مع ما ذكره في الروضة على ليلة
 السادس من ذي الحجة
 ليلة الخامس ولو اذ
 به شرح به الجمال

الثلاثة في الحج بان لم يحرم الا يوم التاسع او بعضها بان
 احرم ليلة الثامن او التاسع **لزمه قضاؤها** لخروج
 زمنها المتضمن منه بالاحرام فيه وانما لم يجب لعدم وجوب
 تحصيل سبب الوجوب ثم ان احرم ولم يصم فضي وان
 ان تمكن من الاداء الحرمه تاخير الصوم عليه ح والا فلا
 التمس مع القضا ويجب عليه القضا فورا ان فاتت بفيد
 عذر والا فلا كما بحجته الزركشي وكلامهم في الصوم مصرح
 به وظاهر ان السفر عذر في التأخير وان وجب عليه
 الفور كرمضان بل اولي ويدل قول الشيخين يجب
 صوم الثلاثة في الحج وان كان مسافرا اي على من احرم
 مع بقائه من يسعها لتقيد ايقاعه في الحج بالنسب
 وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا فيه
 بخلاف رمضان انتهى فافهم ان كون السفر ليس
 عذرا هنا فعين ايقاعها في الحج بالنسب وهذا مثبت
 في القضا فكان السفر عذرا فيه اما السبق فوضعا
 موسع فلا يصير بالتأخير قضا ولا اثم بالتأخير
 خلافا للماوردي ولو اخرج المحرم تحله عن ايام التشرع
 فضاء الثلاثة فقضا وان وقعت في الحج لان تأخيرها
 نادر فلا يكون مردا من الالية **واما السبق فوقت**
وجوبها اذا رجع الى اهله هو جري على الغالب
 والا فلو توطن مكة او محلا قبل وطنه صامها فيه
 كما شرنا اليه ومحل اعتبار صومه اذا كان قد طاف
 للفاضة والا امتنع صومه كما في المجموع وكان وجهه

وكذلك عند ما كان
 وعند ابي حنيفة يستحب
 صومه بقدر يوم عرفه
 ويستحب الهدي في فاته
 اه رحمه الله
 وقال احمد ان اخذ الصوم
 لعذر عذر لزمه دم وكذا
 اذا اخذ الهدي من مكة
 الى سنة يلزمه دم ٢ رحمه

انه محرم فلا يتم المعنى المقصود من رجوع الوطن وح
يلحق بالوطن ما لو بقي عليه حلق او سعي لم يترك
لرجوع للوطن الاستعداد فيه كما صرح به ابن الجوزي والظاهر
حصوله بوصوله لا اوله الذي ينقطع به سفره وتدخل فيه
ويظهر ان من لا وطن له ولا عزم على تقطن محل انه كما ملكي
في تفضيله الا ان قاله الشارع **فليصامها في الطريق** في
محل منه لم يتوطنه **لم يصح على الاصح** لانه قبل دخول
وقته ولا يصح تعجيله عنه **واذا لم يصم الثلاثة حتى**
رجع لوطنه لزمه جوبا ان يفريق من التفريق **بين الثلاثة**
والسبعة بفطر ريفه ايام كان عليه فطرها بعد الثلاثة
وذلك يوم النحر واما التفريق **ومدة مكان السير**
العادي الي اهله على العادة الغالبة لانه كان يفريق
بذلك بينهما وبين السبعة اداء فيفريق بينهما مقضية
انفا لما كان كما كان **هذا هو الاصح** في المذهب
قال ابن قاسم هو صرح في عدم اعتبار مدة الإقامة
المختللة للسير وقوله على العادة الغالبة يفهم
انها لو حو لفت لم يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة
ومحل التفريق بما ذكره فيمن يتصور منه صوم الثلاثة
في الحج كما تمتع والقارن ومن فاته الحج اذ دمه انما
يفصله عام القضا ومجاور الميقات في الحج فهو لا
الاربعة ان احرموا لزم من يسع الثلاثة قبل يوم
النحر وصاموها فظاهروا وان اختلف صومها حي
رجعوا لزمهم التفريق بما ذكره المصنف اما من لا يتصور
منه القاع

منه القاع الثلاثة الا بعد الحج او قبله كما مر في ترك
المبيت والرمي وطواف الوداع والميقات في العمرة
فاذا اخذ الثلاثة لوطنه فان كان ملكيا فرق بينها
وبين السبعة باقل ممكن وهو يوم فقط اذ لا سير
منه حتى تعتبر مدة رجوعه وصومه لم يجب قبل
يوم النحر صلاة حتى تعتبر الاربعة قال ابن قاسم
وكما ملكي من بينه وبين مكة مسافة يوم فان كانت
اكثر منه ولم تنته ليومين فهل يكفي التفريق
بيوم ام لا بد من يومين لان سفره اكثر من
يومين لان سفره اكثر من يوم ولا يمكن التفريق
بعد رها فقط فيه فطر انتهى وان كان افاقيا فرق
بقدر مدة السير فقط وما ذكرناه هو ما اقي به
السلفيني وعقل عنه بعضهم او لم يفهمه فبحث
ان المكي في الحال الاخذ يفريق بشي وفي الذي قبله
بيوم ويدخل من كلامه ان المكي التارك لطواف
الوداع حكمه حكم الافاقي لان فيه مدة السير لما قدم
من ان الدم انما يجب عليه في تركه له بوصوله لمحل
يتقرب فلا ضرورة للاعتبار ليوم في حقه لانه انما
اعتبر في حق المكي في غير ذلك ضرورة التفريق
التي لا يمكن باقل من يوم وهذا امكان التفريق
حاصل باعتبار مدة سيره من ذلك المحل لوطنه
وهو مكة وبه يعلم ان قول بعضهم لا يجب على من
ذكر تفريق اذا اخذ لي وطنه كمن فاته الثلاثة بعد

ليس في محله وكذا ما نظر به بل اذا فاته لعذر لزمه
التفريق ايضا كما هو ظاهر من كلامهم ويدل له قوله
الاذرعى انما وجب التفريق هنا دون الصلوات لانها
تعلقت بالوقت وقد فاته وهذا تعلق بالفعل
وهو الحج انتهى وغاية افتراق المفذور وغيره عدم
الاتم وان استركا هنا دون الصلوات تعلقت بالوقت
في ان كلا منهما قضا كما اقتضاه اطلاق قوله
يخرج الا اذا غروب الشمس يوم عرفه وعلم منه
ان اطلاق البليغين ان المكى يفرق بين صوميه يوم
ليس كذلك لا نقلا ولا بحثا لما علمت من التفصيل
من انه ان وجب قبل الحج فباربعة والا في يوم
وخرج بقولنا اصاله ما قد يتفق من تحلل المكى
من عمرته التي ترك الا حرام بها من ميقاتها
وفراغه من صوم الثلاثة في تاسع الحجة فهذا وان
لزمه التفريق بالايام الاربعة لانها غير متفاضلة بل
لعمرو ضرر في عمرته قبلها فلم يعتبر في جنس المتتابع
المكى بل الكف في تفرقه بيوم لانه اقل ما يمكن وانما
لم يجز المواتاة لان التفريق في المقيس عليه مقصود
فلم يجز العادة في المقيس وحيد صام الثلاثة
مسافرا اعتبر وجب اعتبار حصته المدة التي
يجب التفريق بها بين صومه المذكور وبين السبعة
وليس المراد من قولهم يفطر اربعة ايام الى اخر
نقاطي مفطر بل عدم صومه بنسبة نحو المتبع حجا
قاله

الفاوه

قالوه في فطر الشك والعيد خلافا لما قال بوجوب
نقاطي المفطر ولو صام عشرة ايام متوالية بنسبة
المتبع حصل الثلاثة الاول ولغي الباقي الا ان كان
جاهلا فتقع الباقية نفلا كمت احرم بالصلاة قبل
وقتها جهلا **ليسحب التسابع في صوم الثلاثة في**
الحج ان احرم قبل السادس والا وجب **وكذا في صوم**
السبعة بوطنه لانه انسب بلفظة كل منهما **ولا يجب**
لحصول ذلك بذلك ولو مفرقا **واذا لم يجد الهدي**
ففسخ في صوم الثلاثة او السبعة بمكة وقد توطئها
لقوله **للمرجه** اي الهدي اذ لا عبرة بوجوده بغير
محله وهو الحرم **لم يلزمه الهدي** لتلبسه بالبدل
بل يستمر في الصوم كما كان قبل وجد انه **لكن يستحب**
له الرجوع للهدي قال الشارح وقد لا يتصور
صوم الثلاثة في الحج كما في دم مبيت مزدلفة ومي
والرمي وطواف الوداع قال البارزي فيجب صوم
الثلاثة بعد ايام التشرع في الرمي والمبيت
لانه وقت الامكان بعد الوجوب ومن علمه حذ
وجوب صوم الثلاثة في طواف الوداع سواء تركه
عقب شك ام عقب وصوله لمحل يتقرر عليه فيه
ايجاب الدم لانه في وقت الامكان بعد الوجوب وان
هذا وقت ادائه وبه افي البليغين فقال صومها
في طواف الوداع يكون بعد وصول ذلك المحل فان
صامها كذلك فاداءه والا فعصا قال وكذلك كل ما لا يمكن

وقال ابو حنيفة يلزم
اه كذا

وقد ع الثلاثة فيه في الحج بوصف بالاداء حيث فعل
في الوقت المقدر من نظيره في الحج وبالقضاء حيث فعل
خارجة وجعل من ذلك ما لو ترك الاحرام بالعمرة
من الميقات فوقت الاكاد الثلاثة في حقه قبل التحلل
منها او عقبه ووقت بينها وبين الحج حيث لم يجب
الصوم فيها من ان التحلل فيه لا يحصل الا بعد نصف
ليلة التمتع وصوم الثلاثة فيه لا يطول به زمن
احرامه لانه لا يكون الا قبل ذلك بخلافها اذ صوم
الثلاثة لو وجب ايقاعه فيها قبل تحللها لطلال عليه
زمن الاحرام بامر لا يوجد نظيره في الحج فتقدر
قياسها عليه ومن علمه يؤخذ انه لو احدث بها وبقي
بينه وبين مكة ما يسع الثلاثة وجب صومها ولا
يجوز ولا يجوز تاخيرها للتحلل لان الصوم
يح لا يطول به زمن الاحرام وهو ظاهر قال
ابن قاسم وهو صريح في ان السفر عن مانع الوجوه
ولا يجوز التاخير وقد يقال هلا جاز التاخير كما
في صوم رمضان والقضاء الفوري على ما فيه
لا يستقطه عن متمتع مؤخر بموته ولو قبل الفراغ
من الحج كسائر الدواعي المستعجلة وكذا صوم تمكن منه
المعسر قبل موته فيصام عنه على التقديم المقته او
يطعم عنه لكل يوم مد فان تمكن من بعض العشرة
فبنقسطه والتمكن من صوم الثلاثة بان يحرم بالحج
ليلة السابع سليمان من نحو مريض لا من سفر

لما مر

التمتع

لما مر عن السبعين خلافا للامام ومن تبعه ومن تمت قال
في المجمع ان ما قاله ضعيف **النوع الثاني** من انواع الترك
ترك غير ما ذون فيه وهو ترك الاحرام من الميقات
او الرمي او الجمع بين الليل والنهار بعزيمة للوقوف بها
بها او المبيت بمزدلفة او غيره او طواف الوداع
فالاولان من هذه السنة متفق علي وجوبهما
فمتفق علي حرمة تركهما لانه لازم لواجب والاربع
الباقية مختلف في وجوبها كما سبق بيانه فيما تقدمت
تركها واجبا من هذه الزمة دم شاة فصاعدا اي
وهو غير ما ذون له في الترك والالمبيت يعني او بمزدلفة
اذا تركه لعذر مستقط له كالرعي والسقاية وما تقدم
مما يستقط وجوبه لادم فيه فاذا عجز فالاصح اذنه
كما تمتنع دم تريب وتقدير كما قال فيصوم ثلاثة
ايام في الحج وبينها نقا وقت وجوبها وسبعة اذا
رجع الي اهله منه وقيل دم تريب وتقدير وصحة
في المصباح في ترك الامور به اذا عجز عن من الشاة
دراهم والدراهم طعاما او تصدق به فان عجز عن
الطعام صام عن كل مد يوم ما وكمل المنكسر النوى
الثالث من انواع الترك ترك طواف الافاضة
والسعي او شئ من احدهما او الحلق ولو سعى من
الثلاث فهذا ركبان لا مدخل للحج انان فيها بدم
ولا بد له ولا تقون مادام حيا لان وقتها العهد
فلا توصف بقضاء وان فعلت بعد اجل طویل وقد

سبق بيان هذا في آخر الباب الثالث في الفصل الموضى
 ثمة **الضرب الثاني** من الضربين وهو **ترك ما الذي**
 أو **يغوت به الحج** لأن عليه مداره وهو **الوقوف**
بعرفة فمن فاته الوقوف بعرفة بطلت حج يوم
 الذي **لزمه دم** يذبحه عام القضا **كدم التمتع في جميع**
احكامه السابقة أصلاً وبدلاً لا دخل وقت
 وقت ما ذكرنا في باب في كلامه **ويلزمه ان يتحلل**
 فهو واجب عليه فوراً ونقله ابن الرقعة عن النص
بعمل عمره وهي الطواف والسعي إذا لم يكن
 سعي بعد طواف القدوم والالتزام كما قاله
 الشيخان خلافاً لابن الرقعة **والحلق** لحرمته استدا
 مه الاحرام للعام المقبل ولو بقي عليه وجب به العام
 القابل لم يجزئه حكاها ابن المنذر عن الشافعي
 ويحصل تحلله الأول هنا بواحد من الحلق والطواف
 المتتابع بالسعي أن تأخذ لأنه كما فاته الوقوف
 سقط عنه حكم الرمي وظاهر هذا المذکور
 في المجموع وغيره بل صرح به أنه لا يقدّم أي واحد
 من الحلق والطواف وهو متجه ولا ينافيه تعيين
 بالتحلل بعمل عمره لأن المراد عملها صورة لا حكمها
 والأما حصل تحلله الأول بواحد من الطواف والحلق
 وما كان له تحللاً وإطلاجه القضا على حج الفرض
 فيه يجوز بينه بقوله في الروضة من فاته الحج
 أن كان فرضاً فهو باق في ذمته كما كان وإن كان
 تطوعاً

٢٢٨
 تطوعاً لزمه قضاؤه كما لو أفسد وفي وجوب الوقوف
 في القضا الخلاف في الفساد انتهى فافهم أن ما جاء به من
 حج الفرض ليس قضاؤه أنه أن لم يكن فوراً عند
 التلبس به بقي كما كان قبل فواته والواجب قضاؤه
 فوراً التطوع وهو ظاهر ونقله عن النص و
 واستشكله السبكي بقوله الروضة أيضاً في الفساد
 مع أن المقصود في البابين واحد يجب على مفسد الحج
 القضا بالاتفاق سواء كان الحج فرضاً أم تطوعاً ويقع
 القضا عن المفسد ثم قال السبكي والقضا في التطوع
 واجب هنا كالأفساد ففي الفرض أولى وفائدة الحاقه
 به فيه الفور والامتنان به على الوجه الفايئ والاسقرار
 وإن لم تقدم استطاعة أما إيجاب حجة أخرى حجة
 فلا انتهى قال السارح وفيه نظر بل الأرجح ما في الروضة
 هنا من بقاء الفرض بحاله ووجوب الفور في قضا
 التطوع والفرق اختلاف ما أخذ البابين لأن شرط
 الأفساد ثمة عدم العذر وهنا يحصل الفوات
 ولو مع العذر لأن التعدي ثمة أفتح ولاجل ذلك
 لزمته بدنة وبطل احرامه بخلافه هنا فلا يقاس
 أحدهما على الآخر لتباينهما في كثير من الأحكام فلا
 يقال المقصود في البابين واحد وإنما الفور هنا
 في التطوع لأنه أوجب على نفسه بالسروع فيه
 فتضي عليه بخلاف الفرض فاته واجب قبل شروعه
 فلم يغير لشرع حكمه فبقي بحاله وكلامه في المجموع

صريح في ترجيح ما في الروضة ومرفي محررات الاحكام ان
 عمره القارن نفوت نفوت حجته وان عليه ثلاثة دماء
 القدرت والقوات وثالث في عام القضاء ولا يحسب ذلك
 العمل منه **عمره** لانه لم ينفها ولا لها عمل عمره لا عمره قاله
 السارج ويؤخذ منه انه لا بد ان ينوي بها التحلل كما
 محصر وهو كذلك **عليه** وجوبا **فصل الحج** سواء كان احرام
يجب واجب لبقائه بذمة كما كان لعدم الاتيان بما عليه
 مداره او **ينقطع** للزوم له بالاحرام به **ويجب القضاء**
على الفور في السنة المستقبلة على الاصح كما هو
 شأن الفور في وفورية كل بحسبه **فلا يحجز باخر**
 اي الاحرام عنها كما هو شأن الفرض المضيق **بغير عذر**
 في التأخير وسواء في هذا كله كان الفوت بعد ذلك اليوم
 والنسيان لما احرم به من الحج والضلال عن الطريق
 بالفعالية لمسالكه **وعين ذلك** من العذر الموقوع في الفوت
 ام كان بلا عذر لكن يختلفان في الائم فلا **الامر على**
المقدور والعذر **ويأثم** غيره **والله اعلم** **فصل**
واما ارتكاب المحظورات بالمهمة فالمهمة من الحظر
 التحريم **فمن** ببيان **حلق الشعر** اي ازاله بأي
 طريق كانت او قلم الاظفار او لبس او تطيب او
ستر الرأس من رجل او دهن **شعر** يحرم دهنه
 من شعر الرأس او اللحية وما الحف به مما مرفي محرمان
 الاحرام او **يلبس** فيما دون العزج **بشعره** لزمه
 في كل دم مخير مقدرا **ان يدع** **ساة** مجزية في

الاضحية

٢٣٩
 الاضحية فصاعدا او يطعم ستة مساكين كل مسكين
نصف صاع او يصوم ثلاثة ايام **وهو** اي المحرم عند
 فعل شيء مما ذكر **مخير بين الامور الثلاثة** **الاجلة** في
 التزبد المبينة بما ذكر في السنة النبوية من حديث
 كعب بن عجرة عند البخاري وغيره وظاهر ان كلا منهما
 على المحرم وان لم يختر واحدا منهما وان كانت تستفصلا
 المتبعة بأي منها ففصل دما ام لا وظاهر ان على المحرم
 في التقيد مداختر دما ام لا وهو ما اقتضاه اطلاق
 التخيير وغيرهما ونسبها للشيء في وقيل الواجب عليه
 مدان اختار الدم كما قيد به شيخ الاسلام ذكره في شرح
 منهجه فان اختار صوما او اطعما فصاع كما حكاه الامام
 سنوي عن العمد بن وغيره وقال انه متعين ونقل حكاية
 الاسنوي المذكرة في الشيخ زكريا في نهج البهاجة وسئل
 الشهاب الرومي ايما ازحج والمعتمد في الضياء والعمل اطلاق
 التخيير ام التقيد المذكرة من شيخ الاسلام اجاب
 المعتمد اطلاقهما وقد بسط الكلام على رد التقيد
 المذكرة في مجموع من المتأخرين كالبلقيني وابن القواد
 انتهى ثم القدية تكمل في ثلاث شعرات او اظفار في كل
 او جزء من ثلاثة مع اتحاد الزمت والمكان وفي شعرة
 او ظفر او بعض كل وان قل على ما تقدم فيه من اطلاق
 او التقيد ثم استشكل التخيير بينا مكد والصاع بان
 اكد بعض الصاع فكيف يخير الشخص بين الشيء وبعضه
 واجيب بوجود ذلك فالتساوي مخير بين الامام والقصر

جاء في

ولو أخذ من شعرة ثلاثة أخذ فأن تقطع الزمان فثلاثة أمداد
كما لو زال ثلثا في ثلاثة أزمان والافد ولو شق الشعرة
فصنعت بلا إزالة فلا شيء لفقد الإزالة ومروجوب الفدية
الحاملة بستر بعض الرأس ودهن بعض الشعر وهو
شامل للواحدة بل وبعضها ورجع جمع متاخر من
وفارق الحلف عليه بانطائه بلم الجمع وقد علمت ما تقدم
وجوب هذا الدم في ثمانية أشياء ذكرنا منها سبعة
بتقايير اللبس وستر الرأس وستة باتحادها وهو
الأولي لا اتحاد دمها ان اتحاد الزمان ويندر عليه
الوطي بين التحليلين وبعد الوطي المفسد وتكرر
الفدية بتكرره **وأما الجماع المفسد فتجب فيه بدنية**
فان لم يجد فبقية أخذت لعظم البدن كثرة لحم وطبعا
له **فان لم يجد فبيع من الغنم** ولا يخالفه عدله صلى
الله عليه وسلم في الفنايم عشر من الغنم ببيع لانه
لعله كان قيمة ذلك كذلك **فان لم يجد الغنم قومته** بالنسبة
لغير الفاعل من التقوم **البدن** التي هي الأصل في الواجب
دراهم وفي نسخة بالصرق وهو من قلم الناسخ أو
ان الممنوع في صفة منتهى الجوع جائز لا واجب كما
ابو حيان في الجاه كما نقلناه عنه في ضياء السبل في
تفسير سورة سباء والنقد هو الفالت ويعتبر بقدر
ملكة في غالب احوالها كذا نقله ابن الرفعة عن النضر
والقاضي ابن الطيب والقاضي حبي وخالفه السكي
والاسنوي وابن النقيب فقالوا يعتبر بسبعة مئة حال

الوجوب

الوجوب انتهى قال السارح ولو اعتبر حال الاداء
قياسا على ما مر في خوف دم الممنوع وعلي ما يأت من
قيمة المثل في جزاء الصيد لكان أوجه من المقتولين
والقياس منهنما الثانية والمعتبر بالطعام المجزى
في الفطرة ولو قدر على بعضه فقط أخرجه وصام
عما عجز عنه **واستبرأ بالدرهم طعاما** من غالب قوت
الحرم المكي **وتصدقه** أي مفسد النسك ويجوز بناؤه
لغير الفاعل نأيه **به فان لم يجد صام عن كل مد**
من ذلك الطعام المقد ربه **يوما** وكمل المنكسر
وأما الصيد المحرم بالأحرام بأي نسك كان **أو**
بالحرمة وان لم يكن محرما ونقدم بيانه في فصل
المحرمات **فوجب فيما له مثل** يكسر فسكون **من**
النعم بفتح او ليهمثلة **من النعم** أظهر لمجروور
زيادة الضاح والمعاد المثلية خلقه وصورة
تقر بها لا تحقيقا والافايت النعمة من البدن
وعلم من ذلك انه يجب في النعمة الحامل بدنه
حامل اذا تحقق المماثلة الا بذلك لئلا يذبحها
لردايتها بل يقبضها بدراهم ويستبرأ بها طعاما
يتصدق به او يصوم عن كل مد بق ما ولو ضرب
صيدا فالتجسنا ميتا ضمن الام فقط او حيا
فمات ضمن كلا وحده او الولد ضمنه وحده ونقص
الام فيجب حصته النقص من المثل كعشرة ويخبر
بين اخراجها والاطعام والصوم ولو جرح مثليا

لزمه الجزل بنسبة ما نقص ولو ان منه لزمه جزاء
كامل وان ادمل جرحه ثم قتله محرم لزمه ايضاً جزاء
ومنا وكذا لو قتل المزمين بعد الا لدمال فليز منه جزاء
اخر ولو جرحه فغاب وشك هل مان بجراحته لزمه
ما نقص بالجرح فقط ولو ابطل امتناعي النعامة
اي العدو والجناح لزمه جزاء واحد او احدهما
لزمه ما نقص **فيجب في النعامة بدنه** ليشبهها
صورة في الجملة **وفي حمار الوحش** ويقال له الفدا
كذا في المصباح **وفي بعد الوحش بقرة** لما ذكر **وفي**
الضبع بفتح فضم كسب من الضان ثم استهو
ان الضبع اسم للاني واسم الذكر ضبعان بكسر
فيسكون وقال جمع من اللقويين انه يطلق عليهما
ومن ثم صح في خبر تانيتهما وفي اخذ تذكيرها
ولا اعتراض عليهما لانه صح جواز فدا الذكر بالانثى
نثى وان كان الذكر ولي خروجا من الخلاف ويدل
له ما صح من انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضبع
فقال هي صيد وجعل فيها كسبا اذا اصابها الحرم
اذهو فظاهر في ان الضبع انثى مع جعله فيها
ذكر **وفي القدر عتق وفي الارنب عناق** بفتح
المهمل وبالفون اخره قاف الا انثى من ولد المعز
قبل استكمالها الحول والجمع عناق عنوق **وفي**
الصبي جدي وفي اليربوع بفتح التختة وضم
الموحدة **جفرة** بفتح الجيم وكون القاف في المصباح
قال الانبارك

قال الانبارك الجفرة الا انثى من ولد الضان والذكر
جفد والجمع اجفاد وقيل الجفد من ولد المعز
ما بلغ اربعة اشهر والا انثى جفدت قال في الروضة
ويجب ان يرد بالجفرة هاهنا دون العناق فان
الارنب خير من اليربوع **وما سوى هذا المذكور**
هنا ان كان فيه حكم عدلين من السلف ممن
تقدم من الصحابة والتابعين **عملاً به وان لم**
يكن رجوعنا الي قول عدلين عارفين اي فقيهين
بما بالشبه كما اقتضاه ظاهر كلامه في الروضة
وصوبه الاسوي فقول المجموع يستحب الفقه محمول
علي الفقه الزايد علي ذلك وقول الذكر كشي يحتمل
ان لا يعتبر فقه اصلاً لان المثل الصوري يدرجه كل
احد بالمشاهدة يرد بان الكايد لعلماء والصحابة
وقع بينهم اختلاف في المماثلة وفي المرد منها
فكيف يعتبرهم وظاهر كلام المصنف ان المراد بالعدل
هنا عدل الشهادة لا عبدة وامارة وخشي وبه صرح
الاسوي والزركلي ولو حكم عدلان بمثل واخران
بانه لا مثل له كان مثلياً او بمثل اخر بخير ولا يلزم
الاخذ بقول الا علم والاكثر والا عدل ولا يعتبر بان
قرب الحيوانات بشهابه كما اقتضاه كلام الشيخين
وعندهما لكن لا يبعد ان ياتي ههنا ما من في اختلاف
مجتهدين في القيلة علي مقلد ففي القبايات
اختلف عليه مجتهدان بخير واكملهما اولي وفارق

ما هنا ما في الاصطحة من ان ما لا يفسد فيه لو استحبته البعض
 واستطابه الاكثر اتبع الاكثر وانه يعتبر بأقرب الحيوان
 شبيهها به بان الاستطابة والاستحباب يرجع فيهما الى
 للطباع السليمة فزج فيهما بالكثرة لا بناعة ثقل
 علي الظن احد الجائزين وكذلك قرب السببه بما
 فيه نفي يغلب علي الظن انه مثله حلا وحرمه
 بخلاف هذا فانه دقيق السببه امر غير منضبط
 اذ ليس مناطا لشي يرجع اليه عند التنازع
 فلم تكن تحف لكثرة وقد ب السببه مرجحا فيه **فان**
كان قاتلا لصيد ومثله سائر الجنايا **احد القدرين**
وقد قتله خطأ من غير قصد او قتله قصد لكن كان
مضطرا جاز علي الاصح وان كان قتله عدوانا لم
يجز لانه يفسق بفعله المذكور **فلا يقبل حكمه**
 صريح في انه من الكبائر وهو ظاهر لشمول ما
 حدها به الاصحاب او امام الحرمين له لو ورد الوعيد
 السند يد علي ذلك في القرآن ولانه يؤذن بقلة
 اكثر من تركه بالدين ورفق الديان اذ هو
 اتلاف حيوان محترم بلا ضرر ولا فائدة فقول
 القوي قوي الظاهر انه صفة فيه نظر وكذا قول
 الاسوي في غير الرافعي بكونه قوي في النفس اقعد
 انتهى والذي يظهر ان الجماع في الحج كذلك كالجاء في
 الحيض وان كثر باستحلال الحيض فقط لانه لم يمتنع
 اخذ وبقي محرمات الاحرام صفاء لعدم دخولها
 تحت حد الكبيرة وقوله فلا يقبل حكمه اي لنفسه ولا
 لفننه

لفننه كما هو ظاهر **واما الطيور والحمام** قال
 في المصباح عند العرب كل ذي طوق من الفواجيت
 والتماري وساق حول القطا والدواجن والروابي
 واسباه ذلك الواحدة حمامة تقع علي المذكر والمؤنث
 فيقال حمام ذكر وحمامة انثي قال الزجاج اذ اردت
 تصحيح المذكر قلت رايت حماما علي حمامة اي ذكر
 علي انثي والعادة تخص الحمام بالذكور واجن وكانت
 اللساي يقول الحمام هو البري واليهام الذي
 يالف البيوت وقال الاصمعي حمام الوحش وهي
 ضرب من طير الصحرا انتهى **وكما عيب الماسر به من غير**
مصن كسرب الدواب اما باقي الطير فتحسوه جرعا
 بعد جرح كذا في المصباح وهو مخالف لقوله **وهو**
ان يسر به جرعا وقال السارح عطف وما عيب علي
 الحمام عطف عام علي خاص لشموله الحمام والعري
 والدبسي والفاخته والعطاف وان نازع فيه الطيري
 وخفها من كل مطوق وقول ابي عبيدة وغيره ان
 الحمام هو ما لا يالف البيوت وهو الوحش واليهام
 ما يالفها وهو الاهلي اصطلاح لهم والمعتمد كما دل عليه
 كلام السافعي وجوب الشاة في الحمام الذي يالف
 البيوت ولا يطير لان جنس الحمام وحشي وبه يندفع
 استشكل عدم لزوم شي في الدجاج البلدي اذ
 اصله السبي ولا يخالف ما في الدجاج الحبشي لجل ذلك
 علي جنس اخذ اصله التوحش وانما لم يقبل عبد و

رتب في كتابه ابي
 داود في كتابه روي
 عباد بن الصامت ان
 رجلا جاء الي النبي صلى
 الله عليه وسلم فسأله
 عن الحمام فقال
 انما هو من جنس
 الطيور ان الذكور
 يعجبون النظم اليه
 والحمام الاحمر وكان في منزله
 حمام احمر اسمه وردان
 وعت ابي عيسى ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اخذ الحمام فانها
 تلهي الخيل عن صبيانهم انتهى
 ما نقله ابن رسلان من خط الكوفي

لما في الروضة كاصولها من تلازمها ولذا اقتصر الشارع فجي
 علي العيب واعترض بمنع التلازم بل العيب اعم مطلقا فبينهما
 لزوم لا تلازم اذ بعض العيبا في عيب ولا يهدر نقله
 الزركشي عن بعض الائمة **اللفظة تجب فيه شاة ضات**
 او من الحكم الصحابة ومستندهم التوقيف الذي بلغهم
 والا فالقياس وجوب القيمة لا الشبهة بينهما وهو
 الف البيوت لانه انما ياتي بعض انقاع الحمام
 بخلاف خوف الفاخت وفايدة الخلاف كما في الحواشي
 وغيره انه لو كان صغيرا فهل يجب سحله او شاة
 وقضية ترجيح شاة لكن في الاملا يجب في الصغير
 صغيرة مع القول بالاستناد للتوقيف ونقله في التجب
 عن الاصحاب وبه كقول المصنف هنا وفيما ياتي وفي الروضة
 حيث اطلقنا الدم في المناسك به اردنا ما يجزي في
 الاضحية الا في جزاء الصيد يعلم ان الشاة هنا لا
 يعتبر جزاؤها في الاضحية خلافا لما اوهمه كلام الروض
 في الدماء وان اقره شيخ الاسلام في شرحه **وما كان اكبر من**
الحجامة او كان مثلهما فالصحيح ان له حكمها المذكور
 هذا رأي ضعيف واكتفى بما في المجموع كالرافعي
 من وجوب القيمة وما وقع في الروضة واصولها من وجوب
 القيمة في الوطوء ط اي الخفائش مبني على انه ما كوف
 واما ذهب خلافة **وما كان اصغف** كالزور والبلبل
ففيه القيمة وكذلك ما لا مثل له من الطيور والجراد
وبعض الصيد غير المذكور من غير النعام اما منه

فوجب

في العيب

فوجب حتي في فاسده للانتفاع بقشره **ولبنة وبعض**
اجزا له كل هذا مبتدأ خبره فيه القيمة والجمل جزوا
 ولو حكم عدلان انه لا مثل له واخرون واخرون
 ان له مثلا فهو مبني تقديما للمثبت علي الثاني **ويجب**
في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الصحيح صحيح وفي
المريض مريض وفي السليم سليم وفي المعيب معيب
بجنس ذلك العيب الذي في الصيد وذلك ليحصل
كمال الشبه من كل وجه فان اختلف العيب كالقور
في المتلف مثلا والجرح في الفدا فلا يجزي له ختلاهما ولو
قد في الردي فوعا او لكونه معيبا بالحد كان افضل
لانه زاد خيرا وان فدي احور احد القيسين باعور
الاحدي جاز علي الاصح للاستراكة في جنس العيب
واختلافهما لا يظهر به كثير تغاوت وكذا كما جزاء ما ذكر
لو فدي الذكركم بالانثي وكذا عكسه جاز علي الاصح
 اذ المدار علي الشبه الصوري ولا يؤثر فيه الاختلاف
 بهما **فرع وما كان له مثل وقد عرفت ففهي اي**
 المتنسك **مخير ان شاة اخن امثل وهو الاصل ولعله**
الا فضل وان شاة قومه دراهم واستري بها طعاما
وتصدق به لم يعين حصته كل فقير فتبين انه لا حد
 لها فيجب ان اعطاوه امداد وان شاة صام عن كل مد
 يوم ما وان كان المتلف مما من صيد لا مثل له فهو مخيران
 شاة اخن بالقيمة طعاما وان شاة صام عن كل مد
 يوم ما فالخير حينئذ بين مرتبتين لسقوط الاولى

فان الكسرمدة في الصورتين المثلين وغيره صام يوما
 لان الصوم لا يتبعض **والله اعلم والاعتبار في المثلين**
 اي والطعام المخرج عنه وعن المتقوم **بقية مكة يومئذ**
 اي يوم الاحد واعتبرت بمكة اي كل الحرم دون محل الاء
 تلاق لانها محل الذبح فاذا عدل عنه للقيمة اعتبر مكانه
 في ذلك الوقت ولو اختلفت القيمة في مواضع الحرم
 اتجه التحجير لان كلا منها محل الذبح **والاعتبار في غير**
المثلين بقية في محل الا تلاق والله اعلم اي يومه
 لا يوم الاخر في قياسا على كل متلف وعلم ما لم يمت
 الطعام المخرج عنه يعتبر سعره بمكة ولا بد في القيمة
 من عدلين **فرع ويضمن الحرم والحلال صيد**
حرم مكة كما يضمن صيد الاحرام وقد عرفت **ويضمنان**
 اي الحلال والحرم **شجر** بالاضافة فيضمن ذلك بقلعه
 او قطعه سواء ما في ملكه وغيره والمستنبت وغيره
 ولا يتجدد حكمه بنقل فلو غرست حرمة في الحل او
 حلية في الحرم تنتقل الحرمة عنها في الاولى بخلاف صيد
 دخل الحرم لان الشجرة منبتا واعتبر حتى لو جرت
 اعضانها للحل ضمنها دون صيد عليها ولعكسه
 عكس حكمه بخلاف الصيد فاعتبر محله ولا يضمن حرمة
 نقلت للحل او الحرم ونبت فيه بل يجب ردها
 في الاولى للحرم محافظة على حرمتها فان ردها
 ولم تنبت ضمنها هذا ما في الروضة لكن قال السبكي
 وغيره يجب الضمان وان نبت في الحل كما صرح به

جمع

٢٢٢
 جمع ما لم يعد لها الى الحرم لانه عرضها للايدأ بوضعها
 في الحل فاسبه ان لا امتناع الصيد وقد راى الضمان
 على قائلها من الحل لبقا حرمة الحرم اما اذا لم
 تنبت فيضمنها فاقولها مطلقا ويجوز شجر اصلها
 بالحل والحرم قال الفخراني وغيره ولو غرس بالحل
 نفاه شجر حرمة ثبت لها حكم الاصل وهو منجى
 وكذا عكسه كما صرح به الامام والقضيب كالنفاه **فمن**
قلع شجرة كبيرة ضمنها ببقرة لكبرها والمراد بقرة
 مجزية في الاطعمة كما اقتضاه اطلاق السجين في الدما
 وبه صرح صاحب التيجين ورجحه الزركشي كالاذري
 وصوبه ابن العباد فقول الا يتقصا يجزيه يتبع ابن
 سنة ضعيف **وان كان بيت صغيره ضمنها بساة** ومرجع
 الكبير والصفة لعرفه كما في النكت للمصنف وقيل الكثير انتشار
 العروق واخذ الحد في النقص والكثير فما دامت تسمى
 وتترايد فلا تقطع حكم الكبيرة وتظرفه وبسليمه
 فانما ياتي على ما في الروضة لا النكت اذا العرف
 بعد ها وان لم تقطع لهذا الحد كبيرة جزما وعليها ما في
 الروضة ولو كانت صغيرة بالنسبة لنوعها وكبرها
 لنسبة لشجرة احد من عرفها اعتبر بنوعها
 فيما يظهر وتقدم البدنة عن البقرة وهي عن
 الساة وان لم يجد ذلك في الصيد مراعاة المثلية
 فيه لقربها بين الحيوانات بخلافها مع السجد ومنه
 يؤخذ اخرا سبع شياء عنها ايضا **ثم يتخير بين البقرة**

في الكبيرة والشاة في الصغيرة وبدلها الطعام **وبدله** بدل
الصيام كما سبق في جزاء الصيد لان كلامهما دمر محرم
وان كانت صغيرة جدا بكسر الجيم اسم مصدر جدد
 يجد من باب ضرب وقتل ومنه فلان محسن جدد
 اي نهاية ومبالغة قال ابن السكيت ولا يقال بفتح
 الجيم كذا في المصباح **قالوا جيب القيمة** يتفق مع عدلين
 عارفين كما في نظيره من الصيد **ثم يتخير فيها بيت**
الطعام الذي يشترطه بما قومته به من الدراهم **والصا**
بقدره **وكذا احكم الاغصان** التي اصلها في الحرم وان
 كانت في هو او الحبل وهي لا تخلف او تخلف غير مماثل
 لها او مماثل لا في سننها فيجوز قطعها ويضمنها
 وسبيل ضمانها سبيل ضمان حرع الصيد فعمل كما صرح
 به في المجموع انه بعد وجوب ضمانه اذا اختلف مثله
 لا يستقط كسب متفق لا يستقط ضمانها بها يعود
 نباتها وحيث الذكر كثر في تحصيله بما اذا كان الفضل
 لا تخلف عادة والا فلهي شبه بسن الصغير فلا ضمان
 وفيه نظر اذ شرط الضمان ان لا يخلف في سنة في العادة
 فان اختلف فيها على خلاف العادة لم يرتفع الضمان
 ولا ياتي كلام المجموع الا في هذه الصورة لانه ان اختلف
 في غير سنة ضمنه مطلقا لقول شرط الاخلاف في سنة
 وان اختلف فيها وعادته ذلك لم يضمنه مطلقا فلم يبق
 الا ان يكون من شأنه عدم الاخلاف في سنة ثم اختلف
 فيها على خلاف العادة وهذه هي التي نظير سن المتفق

عنه امره وقال الباقية
 وكذا امره وقال الباقية
 تضمنت الكبيرة والصغيرة
 بالقيمة وقال مالك الا ان
 ولكنه مسمى فيها فعمله
 كتاب الاثر

الاثر

وقد صح

وقد صح في المجموع عدم سقوط الظمان فيمنعه وقيل
 على سن المتفق لا ياتي اذ شان سن الصغير يعود
 واذا كان الفضل كذلك وعاد في سنة بان لطف بالسواك
 فلا ضمان حتي يقال ولا يبعد اذ ياتي هذا الفضل
 في جرد الخلل ان تصور فيه الاخلاف وفي المجموع
 عن اتفاق الاصحاب يجوز اخذ التمدد وعود
 السواك وخوفه وينبغي تقييده بالسواك لا ضمان
 فيه بان وجد فيه شرطية السواك خلافا لما فهمه
 بعضهم من عمومته فقال فضيله ان لا يضمن الفضل
 اللطيف وان لم يخلف والا وجه ان المراد الاخلاق
 في سنة بمعنى من القطع لا بقية تلك السنة وان
 المراد المثل الصوري **واما الاوراق فيجب اخذها**
لكن لا يحيط بها قطة ان يصيب قسورها فان
 ضر الحيط الشئ بحيث كسر اعضانها حرم والا فلا
 ويجهل انه منع التمسك كذلك وان لم ينكسر شي ويحوز
 اخذ الورق اليابس واليابق والاعضاء ان الصغار
 بقية المار للالتفاف بها فيما تدعو له الحاجة
 اخذ من خير ولا يحيط فيها شئ لا لعلف واخذ
 الزركشي وابن العماد من قول المجموع لا يجوز اخذ
 حشيش كسبه من يتلف به حرمة اخذ قضبان الارز
 لبيعهم ممن يستاك به وهو ظاهر ويظهر منه انه
 ياخذ له الحاجة له ولو مال ولا يملك ببيع كسبه بعض
 الفاتنين في دار الحرب من حيث انه يستفيع باكله

دون بيعه ومحلله ان قطعه بقصد البيع اما قطعه
لا لذلك بل الحاجة ثم طرأ له قصد البيع فلا يمنع كذا
كلام الروضة يقتضي ان اخذ الحاجة لا يملك عينه
بل ان ينتفع به ولو باذنها بعينه كالطعام
الذي ابيع وبه يعلم ان هبة كبيع ومن قطعه
للبيع فلا يملكه ولكن له محتاج اخذ منه بشرأ او
غيره ولا حرمة عليه الا ان حيث كونه اعانه على
مقصية كلعب الشطرنج مع من يعتقل حرمة
ولو جهل البائع الحرمة عذر لخفايته على العوام بل على
كثير من المتفقه فبحرر الشرا من كذا يجب
عليه من علم منهم ذلك بيان تحريمه عليه
وبما تقرر علم ان اطلاق ابن الصلاح لا يجوز
اخذ شيء من سواك الحرم غير صحيح **ويحرم قطع**
حشيش الحرم فان قطعه لزمه القيمة وهو محرم
بين الطعام والصيام كلامه ظاهر في اطلاق الحشيش
على الكلا رطباً او يابساً وبه قال ابو عبيدة لكن
المشهور اختصاصه باليابس كما قاله المصنف فاطلاقه
على الرطب مجاز علاقته الكون الاول ومحل كلامه
فيما ليس من شأنه الاستنبات سواء انبت بنفسه
ام استنبت اما اذا كان شأنه ذلك وان نبت بنفسه
كالحنطة والبقول والحضرات فيجوز اخذه **فان**
اخلف الحشيش غير ناقص **سقطت عنه القيمة** ان
اخلف بلا نقص والا ان نقص فبارك النقص

وان كان

٢٢٦
وان كان يابساً فلا شيء عليه في قطعه لانه لا يرد للدوا
حينئذ **فلو قطعه لزمه الضمان لانه لو لم يقطعه لثبت**
افهمت القلة انه عند فساد مسئلة لضماني مطلقاً
ويجوز تسريح البهائم في حشيش الحرم ولو اخذ
الحشيش **لعلف البهائم جاز على الاصح ولا شيء عليه**
شأن اخذه للمستقبل كما مر نعم من لا بهيمة له
حالاً لا يجب ز اخذه لما سئل به **بخلاف من يأخذه**
للبيع او غيره كالهبة فلا يجب له وتقديم حكم ملكه
له ونقصه فيه قريباً **ويستثنى من المنع الا ذبح**
بالمعتمدين ثبت طيب الرخ **فانه يجب ان قطعه وقطعه**
من الحشيش الحرم للحاجة ودليل الحديث الصحيح
حيث قاله العباس رضي الله عنه يا رسول الله لا
الاء ذبح فقال الا الا ذبح فصح صريح في جواز
حتى للبيع **فلو احتجج الى شيء من نبات الحرم**
للدوا ان وجد سببه كما اقتضت عبارة هنا
وفي الروضة ويدل له قولهم للحاجة فلا يقطع
الا عند وجعدها وح له اخذ ما يحتاجه لذلك
الدوا ولو في المستقبل على الوجه لا الاصل في كل
موجود استتمه ويدل له جواز تزويد المفضل
من امينة المستقبل وان امكن الفرق بان استغنايه
عنه يثبت عليه قطعه غير حاجة بعد ان كان محرماً
بخلاف امينة وقول الاسوي يجوز اخذ للدوا
قبل سببه ليستعمله اذا وجد رده الزر كشيء

وعنده بان ما جان لصرة او حجة بقدر ربحي دها
كما في اقتناء الكلب **جاء قطعه** بل وقطعه ان يوقف
الذوا على خوف عروقه وظاهره جوار ولو لم يبيع وحس
به المحب الطبري ما يتفدي به كالرجلة والنبات
المسمى بالبقلة وخفها قال لانها في معنى الزرع
وكالذخيرة وغيره ان احتاج اليه حاجة كما
لنصفه كما اعتمد الاسف في اخذ امن اطلاق
القران والحايي الصغير وان رده الذر كشي وغيره
فرع اعلم ان الدم الواجب في المناسكة سواء
تعلق بترك واجب او ارتكاب منهي متى اصلها
عن التقييد ببذنه او بقره اردنا به **ذبح ساة**
فان كان الواجب غيرها كالبدنة في الجماع وال
والبقرة في الشجرة الكبيرة قيدناه ولا يجزي
فيهما اي الساة والبدنة من النعير الا ما يجزي
في الاضحية من كل عاز عن العيب المختل بالتحريم
وقد بلغ سن الاجزاء **الا في جزاء الصيد** وبين
وجه الاستثنا بقوله فانه اي السات يجب فيه
المثل بكسر فسكون في الصغير صغير وفي الكبير كبش
الظرف في كل خبر مقدم والجملة ان تفضل لذخ المثل
المطلوب في ذلك وكل من لم منه **ساة جاز له**
ذبح بقرة او بدنه مكانها يثاب على سبعمها
المقايي الحامل الواجب والباقي ثواب المذوب
لانه يقبل الجزاء **الا في جزاء الصيد المثل** فانه يجب
فيه المثل

٢٤٢
فيه المثل لاعتبار انما ثلثة ودخل في عموم المستثنى منه
جزء الشجر **ولو ذبح البدنة ونوى التصديق به**
بسببها عن الساة الواجبة عليه وكل الباقي **جاء**
وكما لو فعل ذلك مع اخذ اكل الباقي وفي كلامه
ايما الى اعتبار البنية كسائر كدماء الواجبة عند الذبح
او اعطاء الكيل كما مردوه تفوق بعضها مسلم مدين
كما مردضا ويكفي للفرضة بنية الكفارة هنا وفي
الا طعام وكذا الصيام وان لم يعين الجهة او لم
يتعوض للفرضة كسائر الكفارات وفي رواية الروضة
عن الرويان وفي الجمع عنه وعن غيره لزوم البنية
عند التفرة وهو محمول على الاطعام على انه يجوز
تقديمها على التفرة كالزكاة اما الذبح فلا بد من
البنية عند اوقبله على ما عرفت والا لم يعتد به
وان نوى عند التفرة لان ارافة الدم قرينة
مطلقة بتراسها ومن ثمة لم يجز دفعه للفقير حيا
والتفرة اما تشا عنها فتعين قدرتها بالنية **ولو**
خرب بدنة او بقرة عن سبع شاة لزم منه جاز في غير
جزاء الصيد **فرع في زمان ارافة الدماء الواجبة**
في الاحرام اي بطريق من الطرق المذكورة اول
الباب ومكانها ما الزمان **فما وجب لا ارتكاب**
مخطوئا وترك ما مود ما ذون في تركه او لم
لا يختص بزمان من حيث الاجل كسائر الكفارات
ومحله ان لم يقص بسببه والا وجب فوق كل مكان

عصى بسببها نبيه عليه السبكي وعينه وحذف المص
الفا من جواب أما وقد جاء كذلك في رد من الكلام
بل يجوز في يوم النحر وغيره من الأيام والمتوقف
على مصي رتبة الخطبة وصلاة العيد الهدى المتقرر
به كالأصحية **ثم ما سوى دم الفقات يراق بأ**
لنسك الذي هو فيه وأما دم الفقات فيجب
تأخيرها إلى سنة القضاء على الأصح هو المتفق
المعتمد لأنه جازب فأخر كسجود السهم وقول
الاستوى يجوز قبل الإحرام بالقضاء لوجوبه
بسببين الفوات والأحرام بالقضاء غلط نبيه عليه
الزكري وغيره وأما تغير المص بسنة القضاء
أنه لا يشترط الإحرام به بل دخول وقته من
قائل وهو كذلك نبيه عليه الأذرع وغيره وأما
كلام الشيخين فقول ابن المقري ومن تبعه لا يجوز
الأبعد الأحرام به مردود بقول المص **ويدخل**
وقته بالأحرام بالقضاء ظاهره وأما مكانه فيجوز
بالحرمة فيجب ذبحه في الحرم لقوله تعالى هديا
بالغ الكعبة وما قرب الشيء أعطى حكمه **ويترك لحمه**
وفي نسخة تغريق لحمه وغير اللحم كاللحم وأما قصر عليه
أنه أهم **على المساكين والفقراء الموجهين في**
الحرم ظاهره أنه لا يجوز نقله لغرض الحرم وإن
لم يجد فيه مسكينا وهو كذلك وإن أوهم كلام
كلا الروضة خلافه وكذا الطعام وفارق الزكاة

بأنها

بأنها لم يرد فيها بتخصيصها بالبلد نص صريح بخلاف
هذا فيجب التأخير حتى يجد همر وإن اختص بوقت
الأصحية كما هو ظاهر لأن التأخير عن الوقت يجوز
لهذا بخلاف النقل وأيضا فاعتنا السارعة بتفرقه
في الحرم استدراكا له لو أخر عن وقته مع القدرة
أثم واعتد به بخلاف ما لو فرقه خارج الحرم فإنه لا
يعتد به جز ما فبحث دجبه عند خوف فوت وقته
ثم نقله أن خشي فساده قبل وجودهم غفلة عما ذكر
وتفسيره بالمساكين يقتضي أنه لا يدفعه لا قل من اللزوم
وهو كذلك أن وجد وأما إعطاؤه لثنتين عن
الثالث أقل ما يقع عليه الأسر والتفصيل بوجه
هم هو ما يفهمه قول الروضة أن قد قال البطل
البلقيني فاقضى أنه إن عجز دفعه لثنتين وهو
نظر ما في الزكاة عن النص انتهى ويجوز الدفع
لصغير أو فقير أو وسفه كما هو ظاهر أي لو لم
ليقبضه له وله صرفا بدته عن سبع دماء لثلاثة أذ
لو دفع كل دم على حدة لهم لا جذا ما داموا مستحقين
ولقولهم في الكفارات يجوز دفع مدين عن كفارتين
لواحد ولا يتعين عند دفع الطعام لهم لكل واحد
مد بل يجوز الزيادة عليه والنقص عنه كما في المجموع
وفرق السبكي بين وجوب استيعاب المحصورين
في الزكاة بأن القصد هنا حرمة البلد وليس سد الخلل
وبه يرد قول البلقيني تمتنع الزيادة والنقص

كالغفارة ويؤخذ مما ذكر الفرق بين ما هنا وبين الكفارة
 فقول السكيت ان كانت الامداد ثلاثة لم يجز دفعها
 لاقل من ثلاثة او اثنين دفعهما لاثنين فاكثر مبني
 على الوجه المقابل لما في المجموع وهذا في غير حم
 نحو الخلق اما هو فعليه ثلاثة اصع على ستة مساكين
 لكل مسكين نصف صاع لا ينقص عنه وفي جواز
 ابن قاسم من ذبح الحيوان للعقيد ملكتهم هذا هل
 عليك نه بمجرد ذلك ام لا بد من القبض الجواب الذي
 يظهر اعتبار القبض فليجدر **سواء المستوفى طنون**
ثمة والقد بالظان بالأمجة وبعد الالف مهمل
 اي المرحلون والمتقاطعان مبتدأ مؤخر خبر سواء
 واورد استغناء عن تشييد بتشيد شي وانما استويا
 لوجوه ووصف الجوان في كل منهما **لكن المستوفى طنون**
افضل لتبوت ذلك الوصف فيهم نعم ان كان
 الظان عن اجب ع كانا اولي **ولو ذبح** اي الهدي
 الواجب في طرفي الخمل ونقل لحمه الى الحرم قبل تقري
 لم يجزه على الاصح لما علمت من الاعتبار بآرافة
 الدم ثمة ومقابل لا ينظر لذلك **وسواء في هذا المذكور**
 في الفرع كله دم التمتع والقدان وسائر ما يجب
 اي الدم بسببه في الخمل بان كان مما يوجب على
 المحرم وهو كذلك **لو في الحرم** وان لم يكن محرما **اف**
سبب موقوف على الظرف قبله **مباح كالخلق للاذي**
او بسبب محرر كهدف من غير عذر مباح له لا سترار

الهدي

ملكهم

الطارق

الهدي في انه عن واجب سواء لم يسببه ام لا **وافضل**
بقعة في الحرم للذبح للهدي الواجب للنسك
في حق الحاج مني لا ينحل تحلل وفي حق المعتمد
 ما لم يكن متمتعا **المروءة كما سبق** ببيان في الهدي
 او اخل باب الثالث **فسرع لو كان يتصدق بيا**
لطعام بدلا عن الذبح مخيرا كان او مرتبا **واجب**
تغريقه اي الطعام **على المساكين الملو**
جودين في الحرم كاللحم اعطا للبدل حكم المبدل
 منه ومحل في غير بدل الصوم اما هو كان مان
 نحو المتع العاجز عن الدم بعد تمكنه من الصوم
 بان لم يعدر بنحو مرض وقلنا ان هذا الصوم
 كصوم رمضان وهو الاصح وانه يطعم عنه من تركه
 لكل يوم مد بان لم يصم الولي فلا يتعين صرفه
 لمسكين الحرم بل يستحب لانه بدل عما لا يختص
 بالحرم وهو الصوم فاعطى حكمه وافهم قوله
 كاللحم انه لا يتعين لكل مسكين مد ولو كانت
 ياتى بالصوم جان ان يصوم حيث يشاء من الحرم
 ووطنه وغيرهما لانه لا عذر للمساكين فيه لعدم
 عوده عليهم بالمد **فسرع هذا الذي سبق**
 في حكم الدم الواجب حكم غير المحصر اما من احضره
 عدو او عين مما يلحق به فله ذبح دم الحصار
 وتفرقة لحمه حيث اخضر حلا كان او حرما ولا
 تتعين بقعة منه فله نقل الهدي منه لبقعة

ج ي ك

اخذ منه ايضا بخلاف الحل فيقتل محل الاحصار لانه
 في حقه كالحرم في حق غيره الا ان ينقله الى الحرم
 ولا يجلل حتى يعلم بدخوله فيه ومثل دم الاحصار
 ما لزمه من الدماء قبل الاحصار وما معه من هدي
 فمحل ذبح الجميع حيث احصر ايضا وان تمكن من
 فعل ذلك كله بالحرم كما صححه الشيخان فلا يلزمه
 لكنه اولى وادعى الولي القرقي انه حيث امكنه ذلك
 بمكة وجب عليه الدخول اليها والتحلل بهل عمره ونظر
 فيه بان قد يتمكن من الدخول فيها الا على دخولها
 ومقتضى النص عن السافعي خلافا فتنا فيها الا ان
 يحمل النص على ان المراد ما اذا قدر على دخولها
 بنفسه ايضا **فصل في حرم النحر والصيد**
المدينة واستجاره وان استنبتها الادميون وكذا
 بياته على ما مر في الحرم المكي فيات فيه جميع ما مر
 منه فما حرم هنا كحرم هنا وما لا فلا **فان اتلفه**
ففي ضمانه بالبدل عن المتلف **قوله ان للسافعي رحمه**
الله تعالى الجدي لا يضمن وهو الاصح عند اصحابنا
 لكن يندب خروج من خلافه موجب **والقديم** انه
يضمن وهو المختار دليله وقد اختاره جماعة غير
 اعم للاحاديث الصحيحة به **وعلى هذا ففي ضمانه**
وجها ن احدها كضمان صيد وشجر حرم مكة وقد
 عرفت **واصحبها اخذ سلب** بفتح اوليه **الصايد**
وقاطع الشجر والمراد بالسلب الواجب على هذا
 القول

اتفقوا عليه الا باحقيقه
 اهـ

القول **ما يسلب القتل من الكفار** الفعل مبني
 لفعل الفاعل وعما يد ما يحذوف ثم قضية هذا انه
 يؤخذ حتى سائر عودته وهو ما عليه الاكثر لكون
 الذي صح في المجموع وصوبه في الروضة انه يترك له
 سائر العورة وهو الخفيف بالا اعتماد والتصويب
 لوضوح الفرق بين الحرب المهدية والمسلم المعصوم
 على ان السلب هو ثياب القتل وخفها وميته
 الحرب يجوز اعضاء الكلاب عليها فلم يكن لها حرم
 تقتضي بقا سائر العورة حتى يجد ما يستترها به
 وكذا في غيرها من سائر البدن لا يجوز له اخذ منه
 الا اذا لم يحصل له ضرر بالتقدي والانتكاز له الحية
 وجود ما يقبض من الحر والبر اذا لو كان معه ثوب
 فاضل واحتاجه غيره لدفع الا اذا وجب دفعه اليه
 لكن لا يجاننا وقبيله انا وان اوجبنا عليه ابقاءه
 هذا لا نوجب مجاننا بل بالاجرة ويحمل ان يعرف
 بان للصايد هنا شبهة ملك بخلاف غيره وايضا لما
 انه لا يملك السلب الا باخذه فقبيله لا يستحق له
 اجرة ويحوز سلبه بمجرد الاصطيا دون ان لم يتلف
 صيدا قال في المجموع ولو كانت ثيابه مفضية لم
 تسلب بلا خلاف قال السارح ويحذف بها المؤخر
 والمستفاد وثياب العبد نفسه ان امره المالك بالاء
 صطيا د مثلا اخذت **ثم هو للسلب على الاصح**
وقيل لفقراء المدينة وقيل لبنت المال **فصل**

وحرر مرصدا وهو بواو مفتوح حه وجيم مسددة
واذيا بالطايف كذا لا ضمان فيه وكسيدة سجي
 وخلاه وما فسر به المصم وجام هو ما عليه الفقهاء
 والمفتون يقولون هو وادي الطايف اي جميع وادي
 البلد المسمى بالطايف وقيل حصونه وقيل واحد منهما
 وبنيت ذك في كتاب طيف اللطائف في فضل واد
 الطايف وسمى الطايف بذلك لطف اللطائف في فضل واد
 حول البيت لما اقتلعه من الشام وجاء به لعداء
 ابراهيم عليه السلام اذ قال وارزق اهلك من التمدت
 قاله الا نرقي وغيره **واما النقيع بالنون** وفيه كفة
 ضعيفة بالموحدة اما بفتح الفزقة بالمدينة فبالا
 اتفاقا **وهو الموضع الذي حماه رسول الله صلى الله عليه**
وسلم لابل الصدقة وهو من ديار من بنة علي خفا
 عشرين ميلا من المدينة **فليس بحر ولا بحر**
صيد ولكن لا يتلف بالبناء لغير الفاعل **شجره**
 لكونه يحمل الحمي فان اتلعها احد فالاصح انه تلزم
 القيمة ومصرفها مصرف نفع الصدقة والجذبة والاول
 معقول دله قسم الصدقات والثاني باب السيد
فصل فيما اذا قفل المحرم مع محظور من مهاج
 علي المحرم او اكثر هل يتدخل اي اولا والجواب
 هذا الباب واسع جدا ليس له قاعدة فقه من كل
 جانب **كأن مختصه ان المحظور** ال فيه للجسمان
استهلاكا كالحلق والقلم والصيد واستمتاع كالطبيب

اول الايات من اجل هذا
 امنا واخبرني اليه فله تعالى
 فاجعل افيدته من الناس
 تفرق اليهم وانهم من
 التمدت التي قال القسطنطين
 في كتاب الصحيح وعن بعض
 السلف رضي الله عنهم اجمعين
 لوقال افيدته الناس لا زحم
 عليه فابى والروم والكل
 كلام ولكن قال من الناس
 فاخص به المسحوق

وفي سنن الخطاب انما كذا فان
 فعل موجبات الفدية باللبس
 وطيب وحلق وقلم وازال الوسخ
 وقتل الفحل فان كان ذلك في وقت
 واحد او متتابع ففدية واحدة
 وكذلك تنفذ الفدية اذا تدخل
 الثاني عن الاول اذا طن
 الاباحة الي ان قال الخطاب
 وكذا اتحد ان كانت شية ان
 يفعل جميع ما يحتاج اليه من
 موجبات الفدية وكذا اتحد ان
 نفري التكرار وهو ان يلبس
 عند خلعه انه عاد الي اللباس او يبدو
 عند خلعه انه عاد الي اللباس او يبدو

والاهل
 وادى بدو
 فلهذا
 فلهذا
 فلهذا

كالطبيب والدهن والمبشرة فان اختلف النوع
كالخلف واللبس فقد دت الفدية اذ لا تدخل
 مع اختلاف النوع اذ احدهما ترفه وتاينهما استهلاكا
 وتعمل ما لو استند لسبب كسبية احتياج الي حلق
 جواينها وسترها بضماد فيه طيب **وكذا** كالتفرد
 فيما ذكر **اتلاف الصيد** لتفرد انقائها **تتفرد**
الفدية فيه وان اتحد الزمان والمكان وان لم يفد
 عن الاول **وكذا اتلاف الصيد مع الحلق او اللبس**
 لان الاولين وان كان من الاتلاف الا ان النوع
 مختلف وكذا دم كل منهما مختلف وكالحلق والقلم
 فلا تدخل وان اتحد نوع دمهما لاختلف نوعيهما
 واختلاف نوعيهما الاستمتاع ان كانا بفعلين لم
 يتداخلا او بفعل كلبس ثوب مطيب او مطاي
 راسه بطين مطيب ستر وباشر مشهورة تشر
 جامع وان طال الزمان بينهما فيما يظهر تداخلا
 كما صححه المص لا اتحاد الفعل مع تبعية الطبيب
 ونحوه كما قال **كأن لو لبس ثوبا مطيبا لم تتفرد**
الفدية علي الاصح لا ندراج الطبيب في اللبس
 لكن في الايقاب لك رج وفارق ما لو لبس ثوبا
 مطيبا او طلا راسه بطين بحيث يفد سائر حيث
 اتحدت الفدية بان اتضمام الحلق الي غير جنبه
 وهو الساتن المطيب او جب التفرد حتي في السند
 والطبيب المستعمل عليهما الضمان لان كلا منهما مخالف

للخلق وان اتحد نوعا بخلاف لبس الثوب المطيب
والستر والطيب فيه منفرد عن جنس اخ
علي ان الطيب فيه مانع للستر وفيما قبله مقصود
بالذات اذا فرض ان الحاجة تحتاج اليه ويفتقر
في التابع ما لا يفترق في غيره انتهى قال الشيخ عبد
الكروي المكي ولا يخلو عن نظر لان الضمام غير جنس
لا يوجب التعدد في المتحد نوعا منه مع لانها مو
متحد ان جنسا لا نوعا كما يفيد قوله الا تب لا في
لبس مطيب الي اخره فالاصح ان الفرض احيا
النسبة الي الطيب فهو في الطيب الضمان هنا ومنه
مانع فهو الفرق الجلي انتهى **ولو حلق جمع راسه**
وشعر بدنه متواصلا ففليه فدية واحدة على
الصحيح وقيل فديتان ولو حلق راسه في مكان
ين أو في مكانين زمانين متفرقين ففليه فديتان
اعتبارا بتعدد الزمان والمكان ولو طيب بأنواع
من الطيب أو لبس أنفعا كالقميص والعمامة
والسراويل والخف أو نوعا واحدا موقعا بعد اخذ
فان كان ذلك في مكان واحد على التوا في ففليه
فدية واحدة وان كان في مكانين أو في مكان وتخلل
زمان ففليه فديتان سواء تخلل بينهما تكفير عن
الاول أم لا هذا هو الاصح وفي قول اذا لم يتخلل
تكفير كفاه فدية واحدة محل اتحاد الفدية في الاول
ما لم يتخلل تكفير والا احتاج المتجدد بعد فدية

اخرى

اخرى وان اتحد الزمان والمكان ونوعا بالكفارة الماضية
والمستقبل كما في المجمع وفي الروضة لا يفترق في
التوا في طول الزمن في مضاعفة القمص اي لبس
بعضها فوق بعض وتكفير العمامة قال السارحي فالمراد
بالاتحاد وقوع الفعلين على التوا المعنى دلا للاتحاد
الحقيقي فينبه مع قول القوي ان تخلل التكفير
مع اتحاد النوع والزمن مستبعد او ممكن والذي
يظهر ان الممتنع لو اعتمد ثم اخذ الدم ثم حرر
ثانيا فثالثا ثم حج من عامه لم يجب عليه دم ثان
لان موجب دم التمتع الفرج من العدة مع الاحكام
بالح فذبحه عقب العدة الاولى وقع قبل تمام وجبه
فلم يجب للعدة الثانية وما بعد هاشي لان مجرد
العدة لا يوجب شيئا وان تكررت وبهذا فارق ذلك
وجوب الفدية هنا لما بعد التكفير لان كل فعل هنا
مستقل بايجاب الدم لو انفرد فاذا وقع التكفير
تفرد رسمه لما بعده مع استقلاله بالدم فوجب
له دم اخر بخلاف العدة او العدة المتكررة بين التكفير
عن العدة الاولى والاحرام بالح غير مستقلة بايجاب
الدم اذ لو انفردت فلا شيء فلا يجب فيها شيء اخذ
ويظهر ان مرادهم باتحاد المكان ان يكون المكان
المتي بحيث ينسب للاول عرفا فثبت كسر اللبس
وهو سائت نظر ان جاوز المحل المنسوب للمكان
الذي ابتداء منه وجبت فدية ثانية لما بعد ذلك

المنسوب الي الاول وهذا والا فلا ولا يبعد ضبط
 العرف في ذلك بما قاله الماوردي فيما لو ابتدأ الاذان
 ما شيئا من انه يجوز ان يجزيه ما لم يبعد عن مكان
 الا ابتداء بحيث لا يسمع الا حين من سمع الاول ولا
 يورث في القياس المذكور قول المصنف عقب كلام
 الماوردي ويحتمل انه يجزيه في الحالين كما يظهر بالتأمل
 ومحل ما ذكر ايضا في غير تكرار الجماع اما هو فتكرره
 بتعدد به الفدية وان اتخذ ما ذكر قال الامام ان
 قضا وطهره في كل جماع فان كان ينزع ويعود والافعال
 متواصلة وحصل قضا الوطر اخذ فالجميع جماع واحد
 بلا خلا في انتهى وظاهر ان قوله حصل قضا الوطر
 اخذ تصويبه لا تقيد وان المراد بقوله اصل الاول
 فعال ان لا يطول الزمن بينهما عرفا وان اختلف
 المكان وجئت الجلال البليغي ان تكرره بين التخللين
 لا تعد فيه قال الشارح وظاهر ان مراده عند
 اتحاد ما ذكر وكانه اخذ ما يجتمع من قولهم لو جامع
 ثانيا فلا تداخل لا خلا في الواجب اي لان واجب
 الاول بدنه والثاني ساءه خلا في الجماع بين التخللين
 فالواجب في الاول كنه في الثاني لكن يعكس عليه
 قول الجميع فيما من ولو وطئ مرة ثالثة ورابعة
 وجب الاول بدنه ولكل مرة بعدها ساءه مع ان
 الواجب فيها هو الواجب في الثانية فالواجب
 التكرار مطلقا ثم رأت والله السر في البليغي

نزع

يعد

فائدة اخبرني شيخ العلامة الشيخ محمد سعيد المكي نقلا عن تقديراته ان المحرم الا لا يسي
 للمحرم لو نزع عنه ولو لم يغيره قبل طهره لا يفسد كما سبق في كلام الشافعي لا تعد عليه الفدية
 بذلك الحاقا للدوام بالابتداء اذ في الا ابتداء لو لم يسي ساءه اخر قبل طهره لا يفسد كما سبق في كلام الشافعي لا تعد عليه الفدية
 فكذا في الدوام قال فنظري
 نزع ذلك في فتاويه ونقله عن الشيخ ابي حامد وابن
 المقرئ قال في غنيته فان جامع من راء لم يبدأ خل
 الجزاء وجب الاول بدنه ولكل جماع بعده ساءه وان
 اتخذ الزمان والمكان انتهى وحمل كلامه علي ما قبل
 التحلل الاول لا دليل عليه نقلا ولا معنى ومحل ما
 ذكره في تعددها بتعدد الزمان والمكان ان افاد
 الثاني غير ما افاده الاول كان ليس السراويل
 في محل ثم القهص في محل او من اخذ ما اذن الم
 تعدد ساءه كان قهصا فوق قميص او حتم او عمامة
 فوق القبع او القهص او لا ثم السراويل فلا تعدد
 الفدية كما قاله المحب الطبري وبه يعلم ان محله
 فيما اذا كان القهص ساءه بقاءه لا فقد ستر السراويل
 ساءه من البدن لم يستتر القهص فتجب الفدية
 لانه ساءه اخذ بدنه عليه الا ذرعي وظاهر ان جار
 في ساءه كرا ساءه بالقباع ثم العمامة وان اختلف
 الزمان والمكان كما يحتمل المحب الطبري وقال لا
 خلا فيه قال لانه في المسئلة الاخيرة ستر محل السراويل
 بالمخبط وجبت الفدية فلا تكرر ساءه اخر مع
 بقاء الاول كما لو لبس قميصا فوق قميص فلا يجب
 بالثاني شي ولا الله المبصرة اي فيما اذا لبس الثاني
 تحت الاول بدليل ما له التفت با حرمه ثم ليس
 ثوبا فانه يجب الفدية قطعاه وبيد فقهه ولا
 ان نزع قول القهص لو ان راء راء راء باخر فوف

٢٥٢
 ان لا يلبسه فانه يحنك بلباسه
 ليس كما صرحوا به الحاقا للدوام
 بالابتداء فاستشكل ما ذكره
 بل يشاء غير واحد كما بينت
 والحال الذي من تعدد الفدية
 بتعدد اللبس مسئلة الجنب
 والمحدث فان ظاهر ذلك
 يقتضي انه ان كشف شيئا من
 بدنه ثم ستره ولو حالا تعدد
 عليه الفدية اذ كان الفدية ما
 استثنى فاجاب بحمل مسئلة
 الجنب والمحدث ما اذا طأ
 الفصل بين الخلع واللباس
 قال فلا تعدد الفدية
 عليها بطوعه بخلاف غيرهما
 فقلت هذا في الجنب محتمل
 واما المحدث فينبذ في حقه
 طعن الفصل فمهم الشيخ علي
 علي ما ذكر في تأمل فانه
 فيه شبهة كبر ما كان القهص
 يظنها قبل ذلك فخرج الطلعة
 الشيخ محمد بن سليمان غفر له
 ورحمه والشيخ سعيد المذنب
 هو الشيخ محمد بن سليمان

وجب صدقة فيما اذا طيب
 اكل من عضو او لبس او شرب
 راسه اقل من بقا او خلق اقل
 من ربع راسه او قص اقل من
 خمسة اطفار او خمسة
 متفرقة او طاف للصديق
 للقدوم محددا او تدركه
 اسواط من طواف الصديق
 من احد الجوار الكليل اعني
 ما عدا الدمي الاول وهو
 حمة العقبة يوم النحر
 او اكثره فان عليه في ذلك
 دما او خلق راسه غير
 في صدق في كل ما ذكر
 بنصف صاحبه من بدو الصوف
 والصدقة لا يختصان بزمان
 ولا مكان والدم يختص بالزمان
 ولا يختص بزمان الزاد
 من المستطاع من الزاد
 لابن الهادي الحنفى
 من خط الكوفة

مطيب فلا فدية فلم يجعلوا في هذا الا زارا لثانيا ملبوسا
 بالنسبة للطيب ولا ينافيه وجوب الفدية بلبس
 قميص قوتي الا ان لا ينافيه نوع اخر يوجب الفدية
 بخلاف الا زار الثاني قال الشمس الرملي وهذا
 اني عدم التقدير اذا لم يرد اللبس الثاني شيئا
 مطلقا اوجه ما نقله الدميري عن افتاء السبكي
 وغالب اهل عصره من التفرقة بين الراس والبدن
 حيث قالوا لو نزع العمامة ثم لبسها مع بقا القبع
 وخوفه على الراس فلا تكر رما دام الراس مستورا
 لان المحرم فيه الستر والمستور لا يستلزم تحليفا بالبدن
 فان الفدية متعلقة باللبس ويقال لا لبس لبس
 وعلم مما مر حرمة ستر بعض الراس وتكر رالفدية
 بتكر ستره لكن لو لبس عمامة لضرورة واحتاج كسوف
 راسه للفعل من حدث اكبر او بعضه لخفى مسمى في
 الوضوء اوجه عدم نقد الفدية بذلك وان اختلف
 الزمان والمكان اخذ امن قوتهم لو فقد الا زار حان
 له لبس السر او بل ولا دم عليه ووجهه بان اصل
 مباشر الجائز نفى الضمان وايضا فاجاب الكسوف عليه
 بصيرة مكرها عليه شرعا فاشبه ما لو حلف لا ينزع ثوبا
 ثم احبب واحتاج الى نزع الفسلس لا بحيث وقد
 صرحوا بان الاكراه الشرعي كالحبس فكما انه لو اكره
 على الكسوف لا يتعد ذلك اذا اكره عليه شرعا ولا
 ينافيه تحجب نزعهم اللبس لخوف حر ومرض مع الدم
 لانه ان

لان ذاك فيه ترفه وعطف للنفس وهذا ليس فيه
 سبي منهما وانما هو لاجل تحصيل الواجب المتوقف
 عليه صحة عبادته فهو بستر العورة بالسراويل
 اسبه وبه يعلم ان شرط عدم التقدير ان لا يكشف
 الا المحل الذي يتوقف صحة وضوئه عليه لان هذا
 هو المضطر اليه فقط **فصل في الاحصار اذا**
احصر العدو المحرم ذكره بالهزة يتعلم قال ان
 المهور وغيره يستملان في المرض والعدو وهو خلاف
 المشهور ان يقال احصر المرض وعصر العدو فرقا
 بينهما **عن المصنف في الحج** اي من اقام اركانها وركبان
 العمرة ولو السعي وحده فزج ما لو منفى من خوف
 رمي فممنوع تحللهم لا مكانه بالطواف والسعي
 والخائف وجبر نحو كرمي بالدم **من كل الطريق** متعلق
 بالفعل **فله** خوف في التحلل لقوله تعالى فان احصرتم
 اي وادتم التحلل فيما استيسر من الهدى **سواء كان**
وقت الحج واسعا او الاولي ام ضيقا ثم ان كان الوقت
واسعا فالافضل ان لا يعمل التحلل للاحصار انزال
 به **فمن زال الاحصار** قبل خروج وقته **فالتحج**
 ويستثنى منه ما لو علم زوال الحصر في مكة بمكن ادراك
 الحج بعدها او في العدة وعلم قرب زواله وهو لا ينافيه
 الا ايام فانه يمتنع تحلله قاله الماوردي ونقله عنه السبكي
 وغيره واقروه قال ولو صدعت مكة دون عرفة لزمه
 الوقوف وكلمه يحلل الا بعده كما ياتي ولو امنهم

الصادون وثقف بقولهم فلا تحلل **وان كان الوقت**
ضيقة فالأفضل ان يعمل التحلل لئلا يفوت الحج أي فانه
 اذا احصر عن الطواف بعد ان حلق لم يلزمه لانه
 نسك وقد وجد وقول الاسوي انما يجب ان لم يقدر
 على الذبح ضعيف فانه قبل تحلله يتحلل بالطواف
 والسعي أن أمكنة والأفما يأتى ثم ان صابر لا حرم
 متوقفا بزواله ففاته الوقوف فلا قضا ويتحلل بعمل
 عمره وقيد السبكي وعنه بما اذا تمكن من البيت والا
 تحلل تحلل المحصر وان لم يتوقع زواله حتى فات
 وجب القضا لسنة تقريظه وبهذا التفضل قرر
 السبكي كلام الشيخ ثم نقل عن العرافين وجوب
 القضا مطلقا لتمكنة من التحلل قبل الفوات بخلاف
 سلوكه اطلاق الطريقين اذا لا تقريظه منه لانه مأمور
 بسلوكه ويجاب بانه شبهة تستوفى لنفسه لا يتيان
 بما احرم به على وجهه منع شبهة التقريظه المساء
 فساوي سلوكه الا بعد ويجوز للمهرم بالجمعة الى
 التحلل اذا احصر كالحج على ما مر ولو منعوا ولم يتمكنوا
 وفي نسخة يمكنوا بالبيتا لغنى الفاعل من التمكن من
 المضي في النسك الذي احرموا به الا ببذل مال فلههم
 التحلل ولا يبذلون المال وان قل وجوبه بالكونه صلي
 لا داء النسك بل يكبر البذل ان كان الطالب كقار
 لان فيه صفار على الاسلام افهم انه لا كراهة في بذله
 للمسلم وانه لا يحرم بذله للغير وهو كذلك كما تهدية

لهم

لهم ولا ينافية قولهم لان فيه صفارا الخ لان مصلحة تميم
 النسك اقتضت المسامحة به مع ان الصفار غير محقق
 ولا ينافي ما تقدم قول الشيخين بكراهة بذل المال للرصد
 ولو مسلما لان ذلك قبل الاحرام فلا حاجة لارتكاب الذل
 وهذا بعده واعطى المال اسهل من قتال المسلمين فمن
 قال بتعميم الكراهة فهما فقد غفل **وان احثا حوث القتال**
العدو فلهم التحلل ولا يلزمهم القتال سواء كان
العدو مسلما او كافرا قليلا او كثيرا صرح في عدم
 الفرق بين زيادتهم على الضعف ونقصهم عنه ونهت
 الحجج للقتال وعدمه وهو المذهب كما قاله ابن الرفعة
 وغيره اخذت كلام الرافي وكان وجهه ان القالب
 جمع اخلاط الناس وعدم الثقة باجماعهم على قلب
 واحد على ان كلام المجموع ظاهرا وصريح في ان الكلام
 فيما اذا صدق من غير قتال ولا فلو فالتوهم فالقتال
 واجب والقتل حرام بشرطه اتفاقا ولا اشكال
لكن ان كان في المسلمين قعدة فالاولى ان يقتلوا الكفار
 فيجمعوا بين ثواب الحج والجهاد ويجه الحاق البغاة بهم
 لما في قتالهم من مصلحة اجتماع الكلمة ومنعة وجب
 قتالهم في بعض الصور **وان كان فيهم ضعف فالاولى**
ان يتحللوا لئلا يلحقوا باليدى الى الشهادة ومنى فالتوهم
 جواز او وجوب **فلهم لبس الدروع والمخاض بالجمعة**
 وبعد الا لى فاما يعمل من الحديد للراس وسمي البيضة
 وعليهم القدية **كمن لبس الحر او برد وسوى في جواز**

في لبس شابل الترمذي لا يند
 حجة المفسد بكسر الكون
 المصحة وبالفاردي يسج
 من الدرر على قدر الراس

التحلل او احاطوا بهم من الجوانب كلها فلا طريق لهم اصلا
 ام منفع من الذهبان للبحر دون الرجوع لوطنهم ففي
 الحالين لهم من ذلك وسواء حصل احيا الكعبة ذلك
 العام ام لا وافهم اطلاقه انه لا فرق بين كونها تقربا
 متميزة لا يقصد كل الاخرى ام فرقة واحدة فتعبد الاكسوة
 بالاول منصرف **ثم انه يلزم التحلل بالاحصاء ذبح**
شاة ولا فرق بين شرط التحلل عند الاحصاء بلا هدي
 اولا ويفارق ما ياتي في التحلل عبرتي بان وضع الاحصاء
 ذلك فلم يولد شرط عدمه فيه بخلاف ذلك **بغيرها حيث**
احصر مع ذبحها فيه كما علم مما مر وله ارساله للحرم وحق فلا
 يحل الا بعد علمه بتحرر كماله المحاملي وهو ظاهر وبجهد
 التزكيات انه لو ذبح في محل لا فقد به جاز نقل اليهم
 وقال ابن الا ان يكتفى بنقل اللحم اليهم والذي يتجه اخذنا
 من الفرق بين الزكاة وهذا الباب ان محل الا حصل
 كعمل الزكاة فاذا فقد الفقراء فيه جاز النقل وانه متى
 امكن الذبح فيه ونقل اللحم بلا تغيير بغيره لا بالكلية
 الذبح والفرقة فيه واجب بمراسه حيث تقدر احكامها
 لا يسقط الاخر وامهم قوله حيث احصر عدم الفرق
 فيه بين الحل والحرم ولا بين امكان وصوله الحرم
 وقد احصر في الحل اولا وهو ما عليه النكاح واعترض
 البلقيني عليه بما لقته للنهي رده العرفي كما مر ولا
 يعقل عن الشاة الي بد لها من الطعام ان وجدها
 لانه دم مرتب فان لم يجدها حسا او شرعا **قال اصح انه**
يأتي

ياتي ببدا لها وانه معدل وهو اخرج طعام بغيرتها
 فان عجز عن الطعام اصام عن كل ما يدوم وكل المكس واعلم
 ان التحلل للحصر يحصل **بثلاثة اشياء ذبح شاة** ويتوقف
 على تفرقة اللحم المذبح عند الامكان فان ذبح طائرا وجود
 الفقراء فستبين فقد هم او عدموا بعد الذبح لم ينقل فيه
 وتحلل ونصرف في اللحم عند خور فساده ويبقى في ذمته
 الى وجوبه مستحقين فيصرف للحما بلا ذبح ولا يكفي تفرقة
 قد يلهى بغيره لو ذبح عاملا بالفقراء بغيره عدم احراز
 الذبح **ونبة التحلل بدعها والحلق** اي تميزا لثلاث
 شعرات فلا بد من تقديم الذبح عليه لقول صلى الله
 عليه وسلم في قصة الحديبية قوموا فاحذروا ثم احلقوا
 ولا بد من مقارنته النية لكل من الذبح والحلق لاحتمال
 الحلق للتحلل ولغيره فاحتاج لنية متميزة وكنت الحلال
 البلقيني انه لو حصر عن الطواف بعد ان حلق لم يلزم
 لانه نسك وقد وجد وقول الاسنوني انما يجب ان لم
 يقدر على الذبح ضعيفا **واذا قلنا بالاصح انه نسك**
ولا يحصل التحلل الا باجماع هذه الثلاثة فان لم
يحد الشاة وكان يطعم بد لها اي الشاة توقف
التحلل عليه اي الطعام **كتوقفه على الذبح وكذا ان**
كان يصوم على الاصح المعتمد خلافا له وان التحلل لا
 يتوقف على الصوم بل له التحلل حاله بالحلق مع النية
 لطول زمنه فتعظم المسقة في مصا برة الاحكام ومن
 الفرق بينه وبين بدل رمي جمرة التعبية فراجع **فان**

تجوز عنها الشاة وبذلها من الطعام فالصيام **ثبت الشاة**
في ذمته لا فيها الاصل **وجاز له التحلل في الحال** لمصلحة مباح
الاحرام لوجود ذلك بالنية والخلق على العمى **وفي**
قول لا يخلل حتى ياتي بالشاة او بدلهما الاصل
وجاز له التحلل في الحال لظاهر حديث فانحد والشر
احلف **فرع** ليس للمحرم التحلل بعد المرض فان
القدر لا يزول بتخلله بخلاف الا حصار بل يصيب على
احرامه حتى يبرأ منه **سواء كان محرما بجماع او عمرة او**
بهما او احراما مطلقا او كاحرام زيد لو قال ان كان
زيد محرما فاذا ابرأ فان كان محرما بعرق امها وان
كان بجماع امه اي ان بقي وقته لقوله فان كان قد فاته
تحلل بهل عمره كما سبق في الفوائد **وعليه القضاء** لفواته
هذا اي محل عدم تخلله بالمرض وهو فصل خطاب من
مرفوع المحل مبتدأ محذوف الجند او بالانكسار اي
الحكم هذا او مقصوده اي اتقت هذا **اذ المر بيسر**
التحلل بالمرض فان كان قد شرط وفي نسخة عند
احرامه وهو مفعول ان الشرط بالتحلل ليس انما يؤخذ
اذا اقترب بالاحرام وتقدم وهم للذكر كمن جوزه به
حينئذ في تمام غفلة عما في هذا البيان وقد نبهنا على
عليه في باب الاحرام **انه اذا مرض تحلل** جاز عملا بشرط
لخبير ضباغة انه صلى الله عليه وسلم قال لعل جبي و
واستترطي وقولي اللهم علي حيث حبستني والمراد
بالمرض امكن كونه ما يشق معه بقاؤه على الاحرام
مشقة

مشقة لا تحتمل في عادة او شرط التحلل لغرض اخر
ويجوز ان الحيض منه بل هو شق من كثير من الاعذار
كضلال عن الطريق او ضياع النفقة او الخطا في العدد
او نحو ذلك فالصحيح انه يصح شرطه وله التحلل
عند ذلك لوجود ما شرط عند الاحرام التحلل به ان عرض
واذا تحلل فان كان قد شرط التحلل بالهدي لزمه
الهدي لا التزامه له وان كان قد شرط التحلل بلا هدي
لم يلزمه الهدى وان اطلق لم يلزمه ايضا على
الاصح لانه لم يلزمه ولو شرط ان يقلب حجة عمرة
عند المرض او ان يقلب به كذلك عند المرض كما قاله البلقي
جاز وفي الحالي تجزئه تلك العرق عن عمرة الاسلام
بجلاء في عمرة التحلل بالاحصار لانها في الحقيقة اعمال
عمر لا عمر **ولو قال اذا مرضت صرت حلالا لاصار حلالا**
بنفس المرض على الاصح نص عليه الشافعي رحمه الله
نقالي وقيل لا بد من التحلل بالخلق والذبح **فرع**
الحصر الخاص الذي هو يتفق لواحد او الشرذمة
بكر المحمدين وكذا الرابينهما في المصباح هي الجمع
القليل من الناس وقد يستعمل في الجمع الكثير اذا كان
قليل بالاضافة الي من هو اكثر منه واصل الشرذمة
القطعة من الشيء **من الرفعة** مثل الراسموا به لا رفاق
بعضهم ببعض **منظر** بالبناء لغير الفاعل نائية فيه
فان لم يكن المحرم معذورا كمن حبس في دين
عليه ادأوه يتمكن من ادائه الا انه عاند فيه لم يجز له

التخلل بل عليه جوابا ان يودي الدين وتمشي في حجه
لتمكنه منه فان فاته الحج في الحبس لزمه المسير الى مكة
بعد خروجه منه ويتخلل بعمل عمه ويلزمه القضاء
كما تقدم في الفوات وان كان معذورا كمن حبسه
السلطان او غيره ظلما من غير مقتضى الحبس شرعا
او بدني لا يفتى من ادائه من عطف العام على الخاص
ان علم حاله جاز له التخلل للحصر فصرح اذا تخلل
المحصن ان كان منسكه تطوعا ادي فرض الاسلام
او لم يجب عليه قبل الفقد الاستطاعة فلا قضاء عليه
لعدوه وان لم يكن تطوعا بل كان فرضا نظر ان لم
يكن مستقرا في الذمة كحجة الاسلام في السنة الاولى
من سني الامكان فانه اذا عاد التركيب للبلد وهو جازل
الاستطاعة استقر في ذمته **وكا القضاء والندب** لا
ستقرا الاول في الذمة بالافساد والثاني بالندب
وربما يتقهم منه ان الندب لا يتأني فيه ما ذكره او لا
وليس كذلك لانه ان كان معسرا في العام الذي
احصر فيه بقي في ذمته مطلقا ولا فهو كحجة الاسلام
وان استقر بان استطاع قبل عام احصر بهي اضم
والا فحيث يستطيع بعد فهو باق في ذمته وسواء
في هذا كله **الحصر العام والخاص على الصحيح** وهذا
صرح في ان حج الفرض اذا لم يستقر قبل سنة الحصر
بان كانت اول سني الامكان لا يستقر على ذي الحصر
الخاص بل لا بد من الاستطاعة بعد زواله على كلام

مر

مر في اول الكتاب وقيل يجب القضاء في الحصر الخاص
فصرح لوصد عن الطريق وهناك طريق آخر يتمكن
من سلوكه بان يجد سريطا الاستطاعة من الامن
على نفسه وبضعة وماله الامن الايق بالفسق فيه
اي في ذلك الطريق لزمه سلوكه اذا لا تقاوت في نظر الشارع
بين الطريق الموصلة ولما يجد له التخلل سواء اطاق
ذلك الطريق ام قصر وسواء ارجى بالسائل الفاعل
او الفاعل ومفعوله الادراك ام خاف الفوات ام
تيقنه بان احصر في ذي الحجة وهو بالسام او
بالعراق مثلا فيجب المضي والتخلل بعمل عمه ان
فاته الحج فان سلكه الطريق الثاني التي لولا الاحصاء
ما سلكها ففاته الحج عند سلوكه نظر بالبناء ليس الفاعل
ان كان الطريقان سواء لزمه القضاء لحصول الفوات
له على كل حال لانه فوات محض سواء سلك هذا او
هذا وان كان في الطريق الثاني سبب حصل
الفوات به كطول فيه او خشونة لمساكنه او غيرها
من اسباب الطول لم يجب القضاء على الصحيح لانه
محصر ولا قضاء على المحصر ولعدم نقصه لا سبب
الا حصار طرأ قهر عليه فصرح لا فرق في جواز
التخلل بالاحصار بين ان يتفق ذلك قبل الوقوف
او بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط او عن
الوقوف او عنهما او عن السعي او عن ركن من اركان الشك
واذا تخلل بالاحصار الواقع بعد الوقوف فلا قضاء

على المذهب الصحيح كما قيل الوقوف والله اعلم كما عرفت
الباب الثامن في حج الصبي المراد به ما يثبت
 الصبية وهو الجنس والعبد والمرأة ولم يذكر من
 احكامها هنا الا وجوب استئذان الزوج والسيد
 وبقي احكامها تقدمت اول الكتاب **ومن الذي في**
معناها من الاجراء والجند المرصودون للحرب **اعلم**
ان الصبي لا يجب عليه الحج لانه غير مكلف لعدم التكليف
 بفقد البلوغ ولكن يصح منه كما قد مناه في اخ
الباب الاول ثمة ان كان مميذا حرم باذن وليه
 لصحة عبادته باذنه وولييه فان احرم بغير اذنه
لم يصح عليه الاصح وانما يصح صومه بغير اذنه وولييه
 لعدم حاجته للمال بخلاف الحج وهو محجوف عليه فيه
 وقضية صحة احرامه بلا اذن اذ المذبح يحج كرايد
 على نفقة الحضر وعدم صحة احرام السفهه بلا
 اذن وصرحوا بخلافه في الثاني والذي يتجه في
 الاول ما اقتضاه اطلاقهم من عدم صحته منه بغير
 اذن مطلقا لانه مظنة الحاجة لذلك مع ضعف
 عقله وبه فارق السفهه **ولو احرم منه وولييه** بالقيام
 مقامه بالنية **جاء على الاصح** كما في الروضة وهف
 المصنف خلافا لما في ثم مسلم وان لم يكن الصبي مميذا
احرم عنه وولييه اذ لا يمكن الصبي نية لعدم شرطها
 من التمييز سواء كان الولي حلالا او محرما وسواء
 كان حج عن نفسه ام لا لم يردع المصنف بغير الله به

وهو في قوله
 الثاني
 في الميذا
 مع قوله
 حنفية
 انه لا يصح
 احرام
 الصبي
 بالحج اه

حَق

حق تقابل هذه التسوية بل تارة وتارة والامر
 فيه سهل وانما استوت الاحوال المذكرة لما عرفت
 ان الولي غير قائم في نفس الاحرام مقام الصبي بل
 في النية والاحرام قائم حينئذ بالصبي **ولا يستترط**
حضور الصبي وان كان الولي بالميذا **وموا جهة بالاحرام**
على الاصح هو الذي في الروضة وهو المصنف وان
 نظر فيه الا ذرعي ومن تبعه فيصح احرامه عنه
 ولو كان الولي بالميقات والصبي عصر مثلا لكان
 بغير الاحتمال ان تكا به محطو احرام ولعدم علمه
 به وصفة احرامه عنه كما في المجموع عن الشيخ ابي
 حامد والاصحاب ان ينوي جعله محرا فيصير محرا
 ذلك محرا ولا ينافيه ما فيه عن القاضي ابي
 الطيب من ان صفته ان ينوي الاحرام له وعن
 الدارمي من ان ينوي انه احرام له او عقدا للاحرام
 له او جعله محرا وعن صاحب الفقه من انها ان
 خطر ببالي ان عقد وجعله محرا فينوي في نفسه
 لان كل ذلك يرجع للاول لان نية جعله محرا يشمل
 ذلك كله **والمتحنون كالصبي الذي لا يميز بحرمه عنه**
ولييه والمفني عليه لا يجوز احرام غيره عنه كما مر
 لان الاغما مرض ولذا جاز عروضة لانيبا واما الولي
 الذي يحرم عن الصبي مطلقا او باذنه ان كان
 مميذا **قالا ان ينوي ذلك** بنفسه او ما دونه حيث
 كان اهلا للولاية كما قاله الا ذرعي والا انتقلت للحج

حَق فِي رَج

- الاحتمال في الحاجة اليه
 في الكلام في غير الميذا وان كان
 المحطو ان لا ينوي حرمه
 احد فافهم كنية محمد كذا

فلما حكم كما اشار اليه بقوله **وكذلك** كالأب فيما ذكر
 الجرد عند عدم الأب حسا أو شرعا لعدم اهليته **ولا**
 يتولاه عند وجوده اهلا **والوصي** من الأب
 أو الجد علي الصبي **والقيم** من الحاكم الشرعي عليه **كالأب**
علي الصبي لأنها نأب عنه من ذلك **ولا يتولاه**
الأخ والقيم والأمام علي الأصح **أذا لم يكن لهم وصية**
ولا ولاية من الحاكم والأصل في الأب أن امرأته من
 حنفهم أخذت بعرضه صبي من محضتها لما من بها صلي
 الله عليه ولم عام حجة الوداع بالروحاء وقالت يرسول
 الله ألهنا حج قال نعم وكذلك أجر حرجه مسلم ولذا
 اعترض أخو ج الأمام وأجيب بأنه ليس في الحديث
 أنها حرمت عنه وينفذ في محضتها وصية
 أو قيمة أو أن الأجر الحاصل إنما هو أجر الحمل والنفقة
فصل متى صار الصبي محرما ففعل الصبي ما قدر عليه
بنفسه وفعل به الولي ما عجز عنه فان قدر
الصبي علي الطواف علمه وطاف بنفسه والأطيف به
كما سبق مع طهرهما وسترهما وجعل يسار الصبي للقبلة
 والمجحف كالصبي وأن طاف غير المميز راكباً استبرأ
 كونه الولي أو ما ذونه سابقا أو قايدا في جميع الطواف
 كما أفهم كلامه صلي به وقوله فيما يأت من لا رمي
 عليه أنه يحضر للولي أن ينسب من يفعل ما عجز عنه
 كما بينه في الأحكام عنه بل الولي **والسعي كالطواف**
 فضيته أنه إذا كان غير المميز راكباً أن يكون الولي
 أو ما ذونه

أو ما ذونه سابقا أو قايدا **يضي عليه وليه ركعتي**
الطواف إذا لم يكن مميزا لعدم تمكنه بعدم تميزه
 من مبشرتها وأن كان مميزا **صلاها بنفسه**
وقيل يصليهما الولي أيضا عنه محتمل لكونه
 يفعلها وأن فعلها الصبي أو دون الصبي والأول
 أقدر لغيرته **ويستبرأ حضارة عرفات**
ويحضر أيضا المزدلفة والمواقف والمبيت بمني
 عبر في العباد بقوله احضر كل موقف يجب أو يندب
 حضوره أي وجب باقي الواجب ولابد باقي المندوب
 قال الشارح في الخفة ومن المواقف كما هو ظاهر
 المرمى لأن الواجب الحضور والرمي فإذا سقط
 أحدهما بقي الآخر انتهى قال ابن قاسم ولقائل
 أن يقول لكن الحضور لم يجب لذاته بل لكونه
 وسيلة للرمي لتوقفه عليه فإذا سقط الرمي
 سقطت وسيلة وبالجملة فكل ما لم يضر
 اشتراط حضوره عند الرمي فإن قلت بل قولك
 من عبر بالمواقف كلها نص فيه قلت ممنوع لأن
 ذلك متوقف علي أن المرمى من المواقف أو أنه أراد
 ما يسميه وكلاهما ممنوع فليست أملا **ويناوله**
الأحجار قبل ميمها أن قدر ولا أي أن لم يقدر
فيري عنه من أي وليه الذي لا رمي عليه ويستحب
لله أن يضعها في يده أي الصبي أو لا أي قيل الرمي
 بها لتمكنه من ذلك وهو من جملة ما كان يطلب

أمره
 قوله والأول لغيرته
 قوله إن المرمى راكبا
 قوله صلاها بنفسه وليس كذلك
 قوله بل راجع لما قبله أي كما أنه يصليها
 عنه غير المميز يصليها أيضا
 قوله عن المبيت والمواقف
 قوله إن يفتل والد الثاني أقرب
 قوله لغيرته تأمله بالاضاف
 قوله أن كنت من أهل من خطم الكوفة

ثم ياخذها منه فيرميها ليجز الصبي عنه **فصل**
الذي يد من نفقة الصبي بسبب السفار لا إذا الشك
يجب في مال الولي على الأصح لأنه الذي ورطه فيه أخذ
مما صرح به القاضى حسين من لزوم النفقة على
الولي فيما لو حزن. المجنون لم يستقر عليه الفرض
وأفاق فيما بعد الأحكام أو فيه أو فيما بعد وأقتضى
عمومه أنه لو بلغ الصبي أو فاق المجنون وأدرك
الوقوف وقع عنه حجة الإسلام وهو كذلك خلافا
للزركشي لأنه لم يستقر عليه الفرض فلا نظر لوقوعه
عن حجة الإسلام بقدر ربحه أنه لو أفاق قبل أحرامه
لم يلزم ما للولي إلا الذي بسبب السفار في مال
قبل أحرامه لأن تلبسه بالأحرام مع سهو له الرجوع
عليه رفع بقدره الولي وبه صرح المتقاضي وقيل
في مال الصبي يعود فتاب ذلك إليه فيكتب في
صحيفته وأجاب الأول بأن طرق تحصيله كثيرة لأحاجة
الولي لتبهرها بأمواله **فصل يمنع الصبي** نائب
فاعل ما قبله أو مفعوله والصغير للولي والمردد الأعم
منه ومن ما ذونه **المحرم** المسمى عن محظوظات
محرمات **الأحرام** فإن تطيب أو لبس ناسيا أو
جاهلا أو مكرها من غير الولي أو ما ذونه فلا فدية
عليه وإن كان عامدا وجبت الفدية على الأصح أي
إن كان مميرا وأما غير فلا عليه ولا على وليه كما يؤيد
قولهما إنما يكون عمدا المجنون والصبي عمدا إذا كان

لها

لها نفع تميز وسواء كان بحيث يلبس بالطيب
واللباس أم لا وإن حلق الشعر أو قلم الظفر
منه أو من محرم غافل أو أتلف صيدا أو جبت الفدية
عمدا أو سهوا لأنه أتلف فاستقر فيه العمد وغيره
ومتن وجبت الفدية لوجود موجبها ففي مال
الولي على الأصح لأنه الذي ورطه أن كان أحرم
بأذنه فيصنف ما ينشأ عنه **فإن أحرم بغير أذنه**
وصحناه كما تقدمت الإشارة إليه بقوله وإن
أحرم بغير أذنه لم يصح على الأصح فمقابل الأصح
يصح فعملية الحزل ففي مال الصبي لأنه لم يدخل
فيه أحد حتى يطالب فيه **فصل إذا جامع**
الصبي أو جوف معت الصبية أن كان أي كل منهما
لأن العطف بأو ناسيا للأحرام أو مكرها على الجماع
أن قلنا بإمكانه في الجماع وهو الصحيح أو جاهلا لم
يفسد حجه أو في شكه ولم يفسد لأنه ما غلب
فيه أمه الترفه على الاتلاف أي أن كان قبل التحللين
ولاسي عليه سواء كان قبلهما أو بينهما **وإن كان عامدا**
أي وكان مميرا أما غير فلا فدية عليه ولا على وليه
كما مر في محرمات الأحكام ويؤيده قولهم إنما يكون
عمدا الصبي والمجنون عمدا أن كان لهما نفع تميز
على الأصح **فسد على الأصح** لوجود شرط أفساده **وجوب**
قضاؤه على الأصح أي وجب على الولي أمره به لعدم
تكوين الصبي بسبي ويجزئ القضا في حال الصبا

علي الأصم أي وجب علي الولي بكسر ففتح مقصورا كما
 في المصباح وجا علي وزن كلام لغة فيه يقال في صباه وفي
 صباه **فلو شرع في القضا** وهو صبي **فبلغ قبل الوقوف**
بعرفة تنازعه الفحل والمصدر **وقع عن حجة الإلهام**
 لأنها المقدمه لأن فرضها أصلي لا صنع فيه ولا كذا لك
 القضا لأنه عارضه لأنه نشأ عن الفساد **وعليه**
القضا فورا في العام بعد ذلك **وإذا فسد وجبت**
الكفارة وهل هي في مال الولي أو في مال الصبي
فيه الخلاف السابق الصحيح أنها في مال الولي
 لأنه المورط له ولأنه يجب عليه منع مولي من سائر
 المحظورات **فصل حكم المجنون** أي الذي
 لا يتميز له **حكم الصبي الذي لا يتميز في جميع ما ذكرناه**
 ومن الغرض بين المميز والعاقل والناسي والجاهل
 وقول المجنون ولا يضمنون الصيد لأن المنع منه
 بقيد يتعلق بالملك الغني اعتبرضة البلغين بالمميز
 ورد بأن يتميزه الحق بالملك الغني في أن عمله عمد وحاصل
 المذهب في ذلك أنه إذا فعل محظورا فإن كان غير
 مميز فلا فدية علي أحد وإن كان مميزا فإن تطيب أو لبس
 ناسيا فكذا أو سئل الجاهل فيما يظهر وإن تعد أو حلق
 أو قلم أو قتل صيدا أو لو سهوا فالفدية في مال الولي
 وفي الأمد ذلك في وما سئل كلامه من الإرشاد
 من لزوم ما ذكر الولي إذا كان الصبي هو المقدم وما
 صح به الشيخان وغيرهما خلافا لما وقع في الأسعاد

تبعاً

٢٦٢
 تبعاً للاستوى وقول المجنون فدية الحلق والتعلم علي
 المميز يحمل علي أنه مقدر علي القول الضعيف من
 صحة أحد من غير أدن ولية ليوافق كلامه في الروضة
 أو يحمل علي أنها وجبت أو لا عليه ثم تحملها الولي
 في محل وجوبها والحاج محل إيجابها ومع ذلك الأصح
 ما في الروضة أن الصبي ليس طريفاً في الضمانات
 وفي المجموع هنا لو حلق الصبي أو قلم أو قتل صيدا
 عمدا أو قلنا عمدا هذه الأفعال وسهوها سواء وهو
 المذهب وجبت الفدية والامتنع كالطيب واللبس
 ومتى وجبت فهل هي في مال الصبي أو الولي قولان
 التفريق علي أن الأصح علي أنها في مال الولي انتهى
 وهو صريح في رد ما نقله الأسعاد عنه فإنه صح
 بقيد عمله علي ما ذكر ولا ينافي ذلك ما ذكره الفقهاء
 ومنهم ابن المقري في ضمان المميز للصيد لأن عمله با
 لنسبة لغیر المكلف في مميز غير محرم بل يكون في الحرم
 بل قال الزركشي أخذ امت كلام غيره لو سافر إلى
 الحرم فقتل صيدا في غير الحرم أو قتل صيدا لزم الولي
 الفدية لأنه الذي عمله وأدخله قال ولو كان من أهل
 الحرم أو معتمرا به فقتل صيدا فالفدية في ماله قطعا
 لم يوجد من الولي تقصير في منعه والحاصل أنه إذا
 فعل المحظور فإن كان غير مميز فلا فدية علي أحد
 وإن كان مميزا فإن تطيب أو لبس ناسيا أو جاهلا فكذا
 ومثله المقتدرين بجهله كما هو ظاهر وإن حلق أو قتل

الاثر بالجماع فمع عدم الاثر به اولى وهذا اسقطه
 من شرحه هنا وفي التحفة للشارح ووقع في الكفاية
 ان افاقة المجنون حكمها حكم ما ذكره وحزم به الامم
 وابن النقيب واعتمد الزركلي والجلال البلقيني
 وغيرهم ونبههم شحنا قلت وجري عليه الشارح
 في الحاشية قال في التحفة وهو فيس ما ذكره في
 الصبي غير المهمف لكن الذي جري عليه الشحنا
 انه يشترط افاقة في الاركان كلها حتى عند الاحرام
 ونقله في المجموع عن الاصحاب ايضا وبه يندفع تأويل
 شحنا لكلامهما بان افاقة عند الاحرام انما هي شرط
 لسقوط النفقة عن الولي علي ان يصنع الروضة
 يرد هذا التأويل واوله غيره بان استدامة احرام
 الولي كاحرامه عن نفسه قال الشارح في الحاشية
 لكنه تأويل بعيد والفرق بين الصبي غير المميز والمجنون
 ان في احرام الولي عن المجنون خلافا ولا كذلك
 الصبي فلفوق احرامه عنه وقع عن حجة الاسلام
 بخلاف المجنون ثم اشترط افاقة عند الخلق
 هو ما بحثناه بنا على انه ركن ونازع فيه الشارح
 شارح هو الفري باهم انما سكتوا عنه لانه لا يشترط
 فيه فعل قال حتي لو وقع وهو نائم كفي فيما يظهر
 انتهى ويرد بان محل كونه لا يشترط فيه فعل
 اذا كان متاهلا لا مطلقا كما هو واضح فالحجة
 ما بحثناه وقول البقوي لو مان المحرم قبل فعل

سن لا يقيد قول الفري خلافا لما نفهمه واذا اشترط
 لوقوف الوقوف الذي لا يشترط فيه فعل ولا يوثق فيه
 صاروا عن حجة الاسلام افاقة عنده فالخلق كذلك
 انتهى **والطواف في العمرة كالوقوف في الحج** قال ابن قاسم
 قضية بحث الشارح انه لو عاد بالفا للطواف بعد
 التحلل منها اجزاه اقول قد يفرق بصحة تذكرك
 الحج الكامل ولا كذلك العمرة الكاملة **فاذا ابلغ قبله**
او فيه واعاد ما فعله في صباه اجزاه عن عمر **اعلام**
 وبلوغه في النائية كبلوغه قبله كما دل عليه تشبيهه
 له بالوقوف وصرح به في المجموع فنقول البلقيني
 انه في اثنائه ليس كهي اثناء الوقوف لان مسمى ال
 الوقوف حاصل بما بعد بخلاف الطواف مردود مع ما
 فرعه عليه بنصرح المجموع بخلافه وبان الفلة انما
 هي ادراكه معظما لعبادة وذلك حاصل بما ذكر
وعتق العبد في اثناء الحج والعمرة كبلوغ الصبي في
النائية فاذا اعاد الطواف والسعي اجزاه **فصل**
احرام العبد صحيح باذن سيده وحلال وبغير اذنه
 لكن مع الحرمة ومحلها في البالغ وله تحليله كما يصح
 احرام السفينة بغير اذن وليه وله تحليله كما
 الصغير المميز فلا يصح احرامه بغير اذن سيده كالحرد
 المميز بل اولى هذا حكم احرامه عن نفسه اما احرام
 السيد عنه فصح عن الصغير مميز او غيره دون
 الكبير كما افهمه كلام الامام واخذ السبكي من النص

وارضاها الا ذرعي وهو ظاهر قيا سا علي الولي و
 واعترضه الاسوي باطلا في نفي الام عدم الصحة
 واجيب بان مؤول وقول ابن الرفعة القياس انه
 كتن وكية اي ولا يصح مطلقا رده الاسوي با حرام
 القاصي والوصي عن الصبي وان لم يزوجه فصح فيه
 لما فيه من حصول الثواب ما لم يسامح في النكاح الذي
 ليس فيه الا الفرم وبحك الا ذرعي ان اذن ولي السيد
 فيما لو اذن لسفيه في الحج وله عبد يخدمه فاذن له
 فيه كالسيد ومثله عبد الصبي والمجنون اذا جاز اجماعهما
فان اذن حرم باذنه لم يكن له تحليله سواء بقي نسكه
صحيا او فسد محل اعتبار اذن السيد وعلمه
 ان لم يكن منفقة مستحقة لاخته والا اعتبر اذنا ذاك
 الاخذون السيد فالموقوف على معين يعتبر
 اذنه والا فله تحليله وعلي جهة يعتبر فيها اذن
 الناظر ولو حاكما بشرط ان لا يفوت بعض منافع
 باحرامه والمستأجب عينه للعمل في السفر ملك معينة
 يعتبر اذن المستأجب والموصي بمنفقة يعتبر اذن
 الموصي له لا الوارث ولو اذن السيد فرجع قبل احرامه
 فان علم العبد به فاحرم كان له تحليله وان لم يعلم
 الا بعد احرامه فوجها ان كالفولان في تصرف الوكيل
 بعد عزله قبل العلم به ومقتضاه انه لا يحلل الا ان
 صدقه العبد والا احتاج السيد لبينة بتقديم
 الرجوع علي الاحرام وليس ببعد قال الا ذرعي
 وغير

٢٦٥
 وغيره ولو اسلم فن حربي ثم احرم بغير اذنه لم
 غنمناه لم يكن لنا تحليله **فلو باعه لم يكن للمشتري**
تحليله وله اي للمشتري الخيار بين امضا البيع وح وفسخه
 لتاخير لا نفساخ **ان جهل احرامه فان احرم بغير**
اذنه فالاولي له اي للسيد ان ياذن له في اتمام نسكه
 اعانة علي البر والتقوى **فان حله جاز اي** حيث لم
 ياذن له في اتمامه والا لم يملك تحليله بعد والمشتري
 تحليل العبد المحرم بغير اذن بائعه ولا خيار له
 نقله في الروضة وافرده وجهه ظاهرا لا ضرر عليه
 مع جواز التحليل وليس الاحرام ح عيبا حتى يستشكل
 بان العيب يخير به المشتري وان قدر علي ان الية عن
 والنص علي ثبوته ضعيف او مؤول وكذا قول
 الا ذرعي عن بعضهم لا يملك تحليله وان جاز ويستثنى
 من ذلك ما لو نذر الحج في عام معين باذن سيده
 فينقذه نذره ويجزيه في الرق فان انتقل لسيد
 اخذ لم يملك له منفقة ولا تحليله كما في الخادم وافهم
 قول المص فان حله جاز ان العبد نفسه ليس
 له التحلل ويقيد قول المجموع عن الاصحاب لا
 تحلل المرأة اذا احرمت بغير اذن الزوج الا ان
 امرها به والقد مثلها وقول القوي يجوز له
 ح وجوبه عند امر السيد به ضعيف وان
 وافقه اطلاق قول المتن جاز له التحلل ولا احتياج
 لا احتياج للفرق بينه وبين الزوجية وفيه عسر

بل هو أولى منها بذلك لنفسه ولا نال السيد أقوى
استيلا وولاية من الزوج فإذا توقف جواز التحلل
على أمر الزوج مع كون الزوجة كاملة والزوج صغير
الولاية بالنسبة للسيد فلا يتوقف في العبد على
امر سيده بالأولى فالقياس أوجه ووجهه أن الحج
شديد التعلق واحتياطه يتوقف على الحذر منه على
أمر السيد أو الزوج وما يقال الخروج من الحرام واجب
فوجب التحلل وإن لم يأمره السيد أجيب عنه بأنه
تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضي السيد بدوامه
ولو أذن له في الإحرام فله الرجوع ما لم يجد
يفهم امتناع الرجوع بعده وهو كذلك **ولو أذن**
له في الهرة أي في الإحرام بها **فأحرم بالبحر** كان له
تحليله كزيادته على المأذون فيه **ولو أذن له**
في الحج أو التمتع فحرم لم يكن له تحليله لأن الأذن
في التمتع أذن في التمسك غاية الأمر أن فيه تقدم
الأذن في الحج على وقته ولا ريب أن الحج شديد التعلق
وأن الأصل عدم جواز التحلل منه كغيره من العبادات
وإنما جاز على خلاف الأصل بأسباب التحقق التقدير
بارتكاب شيء منها وهذا لم يتحقق التقدير
لما مر من أن أذنه قد تناول الحج أيضا كان ذلك
شبهة ما نفع من جواز التحلل لعدم تحقق سببه
وأيضا فالسيد هو المفقوت على نفسه بأذن له
في الحج إذا كان عرضه أن يفعل له بعد الهرة أعمالا
كالصيد

كالصيد أو الوطي بعد الهرة أو منعه من أحرامه بالحج
بعد الهرة لأنه كان متمكنا بالأذن له في الهرة
فقط فلما عدل عنها علمنا أنه مقصر وغير مريد لذلك
فلم يقبل منه دعوى خلاف ما دل عليه أذنه ولو أذن
له في أحرام مطلق ففعل واختلف هو والسيد
فيما يصرف إليه ففي المباح وجهان أوجههما أن
معين القن أن كان انقضاء من من معين
السيد أو مساو له قدم معين القن أذ لا ضرر
على السيد حج والقدم معين السيد وليس كذلك
في ذلك أحدا وجه ثالث وهو لا يجب لأب
محلله على الأصح عند الفقهاء والأصوليين أن يكون
في أحد شيئين التفصيل شيء لا يقول به كل من الوجهين
وهذا ليس كذلك فإن كل شيء من هذا التفصيل
يقول به أحدهما أذن من قال بإطلاق تقدم السيد
قيد بالسبق لأحد ومن قال بتقدم السيد
قيد بالسبق الأول فلم يجد بالتفصيل صورة
لا يقول بها كل فاحفظه فإنه مهم وتدرج الزر كشي
الأول مردود **ولو أذن له في الإحرام في ذي القعدة**
فأحرم في سائر فله تحليله قبل دخوله ذي القعدة
لأنه أحرام حج غير مأذون فيه ولا يجوز بعده دخوله
لتلبسه بالمأذون فيه **ولو أقصد العبد الحج لزمه**
قضاؤه أي أعادته **ويجزئه قضاؤه في حال الرق**
على الأصح كما يجزي الصبي قضاؤه في حال صباه ولا يلزم

السيد ان ياذن له في القضا سوا كان احرامه الاول
الذي قبل الافساد باذنه او بغير اذنه اذ لا يلزم
من اذنه في الاحرام اذنه في الافساد وكل دم
لن منه بمحظور اي بفعله كاللبس والذهن او
تمتع او قرآن او احصار فلا يجب منه شيء على
السيد لانه لم يتلبس بمقتضى ذلك سوا الحائض
احرام باذنه ام بغير اذنه لان اذنه في الاحرام
ليس فيه التزام بما يترب عليه من الدماء لانها
غير لازمة له **واجبه الصوم** لا المال اذ لا يملك
شيئا ولو تملك سده فعلى ان مات فليس له البر
التكفير عنه بالاطعام لا بقطع الكرق بالموت وكذلك
لو تصدق عن ميت جان لا في حياته لتضمنه تملكه
وهو ممتنع **والسيد منه** ان كان امية محل
له وطؤها مطلقا وكذا العبد ومن لا محل له كالحريم
ان ضمها به عن الخدمة او نالها كمن به ضرر لان
حقه على الفور والكفارة على التراخي اصاله فلا
نظر لكونها قد يجب فور الفضيحة بسببها لانه
عارض فقدم حق السيد لقوته **الا صوم**
التمتع والقدران اذا اذن فيها ومثلها دم الاء
حصار لانه في سببه وله الذبح عنه بعد موته
لحصول اليأس من تكفيره والتملك بعد الموت
ليس بشرط وكذا لو تصدق عن ميت جان
لا في حياته لتضمنه تملكه وهو ممتنع **وحب**
جوزنا

فقرى

جوزنا للسيد تحليله اوردنا به انه يأمر بالتحلل
لان السيد يستقل مما يحصل به التحلل لان الاحرام
سند يد التعلق بالمحرم بنيتة فلا تنفك عنه الا
بتخلله **واذا جاز للسيد تحليله جاز له هو اي**
العبد التحلل بغيره السابق وقال الرملي وان لم
يأمر به فان امر به وجب **وتخلله منه يحصل**
بنية التحلل مع الحلف اذ اقلنا انه نسك وقد
عرفت انه المقتضى كفى مرفى التحفة بحيث الحلف
انه يحرم على الزوجة والمملوكة اذا لم يوق ذات
لها بل قاله الاسفوي الممتنع منع الامة من الزيادة
على ثلاث شعرات وحي فوجب هنا على الامة الاء
فحصار على نقصر ثلاث شعرات وكذا العبد ان
نقص الزايد عليها من فهمة او حصل له شيء والامر
بالتحلل لا يقتضي الاما يتوقف عليه وهو ان له
ثلاث شعرات فقط **وام الوالولد والمدين والمعلق**
عتقه بامر او صفة **والمكاتب** وان لم يخرج لسفر
قاله الشمس الرملي وقال الشارح بجدة الا ذري ان
كان المكاتب ان كان له في سفر الحج كسب كان كان
تاجدا وقصد مع الحج التجارة واداء الخفرا التي
تستحل عليه لم يكن للسيد منه من الاحرام بالحج
لجوان سفره للتجارة قبل حلول الحج بلا اذن السيد
وهو ظاهر وان نظره **ومن بعضه حر**
حكم العبد القن محله في المبيع اذا لم يكن بنية

جیزاد

ويزاد هنا ادا ب احدها السنة ان يقول ما ثبت
في الحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل بالعاف
فالفارجع وزنا ومضي من حج او عمرة كبر عليه كل شرف
اي مرتفع من الارض تذكر ابا ارتقاء مكانه سج وركعة
مكاثنة تقال ثلاث تكبيرات مفعول مطلق عدد في
لهم يقول ثم فيه بحقني الواو والفا لا اله الا الله
وحده لا شريك له له لا فيس له الملك حقيقة وله الحمد
كذلك وحده حال بمعنى منفرد او لا شريك له حال
بعد اخري ان جون ترادفهما او من ضمير الاولى
فكفون متداخلة وحالة له الملك حال كذلك افس
مستألفة للبنا علي ابتداء او معترضة اعتراضا بيانيا
حيي بها لما ذكره جزا وهو علي كل شي مني قدرك
لان القدره ذاتية وتعلقها بجميع الامكنات وبقوا
البرها في حق السوا اما امرنا لشي اذا اردناه ان
نقول له كن فيكون ايتون را حقون لاوطا لنا
ويحيزا بدال الثانية تايون من المخالفة عايدون
ساجدون لرئيس لاغيره حامدون وصدق الله
وعده ونصر عبده وهزم الاحذام وحده رواه
البخاري ومسلم في صحيحهما وفي صحيح مسلم عن
النسائي قال اقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى
اذا كنا بطرا مدينة قال ايتون تايون عايدون
لرئيسا حامدون اذا المحامد ملكه وهو مختص بها

الحقول الجبل الحصن الحف يلفظون بكسر الهمزة بعد الألف وكثير من الناس
الذي يقولون الجبل الحصن الحف يلفظون بكسر الهمزة بعد الألف وهو

فلم ينزل يقول ذلك حتى قد منّا المدة فيه فففيه
استجاب مدأومة الدارج في سفرنا لنسكك لوصولك
لبلك أبتاعا الثاني يستحب إذا قرب من وطنه نفع
الوفاء والمهلة قال في المصباح مكان الإنسان ومقره
جمعه أو طان كسبب وأسباب أن يبعث قد أمه من خير
أهله كيلا يقدم عليهم بفته هذا هو السنة للآمد
بذلك والنهي عن تركه ومحلها إذا لم يكن قدومه في وقت
معتاد القدوم فيه معروف عند أهل وطنه والافدلك
معني كوقت قدوم الحاج لبلك الثالث إذا اشرف
علي ببلدة فحسب محتمل للمباح وللمندوب وظاهر
تحويله عن السنة في الثاني أن يقول اللهم اني
اسألك خيرها وخيرا أهلها وخير ما فيها وأعوذ
بكم من شرها وشر أهلها وشر ما فيها وتقدم معني
ذلك في أول الكتاب واستحب بعضهم أن يقول
اللهم اجعل لنا بها قرا ورزقا حسنا اعترض
بان طلب القدر إنما ورد في المدينة الشريفة علي
سأكتها أفضل الصلاة والسلام للمحك علي سكنها فهو
من خفاصها ويجاب بان كل أحد لا يتيسر له سكنها
وليس سلم وروده فيها فلا يقتضي أنه من خفاصها
بقا سائر غيرها عليها في ذلك لأن النفس تنزع الي
أوطانها فإذا وصلت إليها طلب منها أن تسأل
القدر فيها حذرا من تشبهها إذا انتقلت لغرضها
اللهم رزقنا جناها قال ابن الجوزي بالخير المفتوح
والنور

والنور أي المجني من ثمارها انتهى أي الحسية والمعنوية
قال في الخرز شرح الحصن وقع في بعض النسخ بمهملة
مفتوحة فتحتية وفي القاموس الحيا الجنب وبمداه
لكن الظاهر أنه تصحيف انتهى واقتصر الشيخ أبو الحسن
علي الثاني وأعدنا من وباهنا وجبنا دعاء من
الخبب أي اجعلنا محبوبين في أهلها وحبنا في
أهلها أي اجعل صالحهم محبوبين بين الناس ولا تخفي النكته
اللطيفة في تقييدها أهل أولا وتخصيصه ثانيا فقد روي
هذا كله في الحديث وقد أوضحته في كتاب الأذكار
قال فيه وروينا في كتاب ابن السني ورواه الطبراني
في الأوسط وقد بينت ما يتطرق بالحديث في شرحي
الأذكار المسمى بالفتوحات الربانية علي الأذكار
النورية وقد تروى الحديث في ثلاثة أسفار نفع
الله به ونفعه الرابع إذا قدم فلا يطرق أهله في
الليل قوله في الليل مستدركة والافا لطرف في
خاص به قال في المصباح كلما أتت ليلا فقد طرف وهو
طارق ولعله جرد الفعل عن جرد معناه وأراد
به مطلق الأتيان وقضيته مع قوله قبله يستحب
إذا قرب من وطنه أن يبعث إليهم أن طروهم ليلا
خلا في السنة وأن أرسل من يخبرهم بقدومه وهو
ظاهر لما في القدوم ليلا من المسقة وإن وجد
المخبر هكذا كور وظاهر أن الأرسال خاص بمن له
حليته والأتيان نهارا غير مختص بذلك وأن الكلام

فيمن لم يلق عليه ثا حيرا لقدم الي النهار بل دخل
الملك غداة بالتف بئ لانه بكرق والا فني اخذ ثمار
الخامس اذا وصل منزل فالسنة ان يمد ابا المسجد
 فيصل في ركعتين قبل دخول المنزل حمد لله
 علي سنة السلامة واذا دخل منزل صلى ايضا ركعتين
 ودعا بما اراد **وشكر الله تعالى** لذلك وغيره من
 الطاعات **السادس** يستحب لمن يسلم على القادم
 من الحج ان يقول قبل الله حجك وعقر ذنبك واخلف
 نفقتك **روينا** ذلك عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم زودك الله
 التقوى وجهك في الخير وكفاك املهم فلما رجع
 الفلام سلم علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 يا غلام قبل الله حجك وعقر ذنبك واخلف نفقتك
ورويانا عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر
لالحاج ومن استغفر له الحاج ظاهره انه كافرا
 بين طول الزمن بين استغفاره وقوله من الحج
 او قدره وهو محتمل ويحتمل ان المراد الحاج عرفا
 فيشمل ما بعد الفراع لو صول بلك وانقطاع هذه
 الاسم عنه عرفا وقال الشمس الرملي يستمد ذلك
 الي عشر من ربيع الاول كما جات الرواية به قال الشيخ
 عبد الروي الواعظ في المختصر روي مسند في مسند
 حديثا عن المهاجد قال قال عمر رضي الله تعالى عنه

يستغفر

يستغفر له الحاج ومن استغفر له الحاج بقية ذي الحجة والحج
 وصفر وعشر من ربيع الاول قال الحافظ السوطين
 هذا موقوف له حكم الرفع لان مثله لا يقال راي وحديث
 اذا لقيت الحاج فسلم عليه وصالحه ومرة ان يستغفر
 لك قبل ان يدخل بيته فانه مغفور له بقية ان ذلك
 مضي برجوعه لبلده ودخوله بيته فينا في حديث
 عمر رضي الله عنه يستغفر له الحاج ومن استغفر له الحاج
 بقية ذي الحجة والحج مران الى دخول بيته والتفصيل
 به لزيادة الا فضلية لان دخول البيت مظنة الاستغفار
 والخروج عنه كمال الحاج التي كان عليها قبل وايضا
 ما دام لم يدخل هو من وفد الله القادمين على
 اهلهم فاكرمه مستحب وقيل الجمع بينه وبين حديث
 عمر ان الحاج عما لا يزيد مدة سفره الي بلكه علي ما
 ذكرنا فلا يكون للنفقة مفهوم **قال ابو عبد الله**
ابن اليسع الحاكم صاحب المسند روي علي الصفيحي
هو اي هذا المتن صحيح علي شرط مسلم اي روي
 بسند روي به مسلم حديثا مع باقي معتبر ان تحقق
 الصحة **السابع** يستحب ان يقول اذا دخل بيته
ما رويانا في كتاب الاذكار عن ابن عباس رضي الله
 عنهما **قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا**
رجع من سفره فدخل علي اهله اي اهل بيته قال ثوبان
ثوبان اي اتوب توبا والتكبير للتاكيد والتوب توبة منه
 صلى الله عليه وسلم خفف ع لمولاه او تشرع لامة

مشحوب



قال الله منصوب بتقدير تب علينا ونسالك
 قال ابن الجوزي التوبة التوبة وقال الاخفش
 جمع توبة كقوم وعممة الرجوع من الذنوب
 والمراد الرجوع من السفر تايبا وكذا قوله
لربنا اوبيا اي رجوعا ويا يا لم كما كان لربنا ذهابا
 قال = اوكل منها صفة مصدر محذوف **اي**
 اي اقر ب توب او ب او ب او ب وهو بمعنى الدعاء
 يقول اللهم اقر ب ايبا انتهى قال في الحرب
 الثمين وهو غريب منه فانه مع جلاله في
 العلوم العقلية عقل عن القواعد العرفية حتى
 تفقه الخفي بقوله وفيه بحث لان كلامه توبيا
 و اوبيا مفعول مطلق لصفة مصدر محذوف
 كما دل عليه تعبيره فحقه ان يقول وهو مفعول
 مطلق لفعل محذوف وقوله كانه يقول اللهم اقر
 ليس على ما ينبغي والاولي اللهم تب علينا توبيا
 انتهى ويمكن ان يدرك راجع رجوعا موصوفا بانه
 لتوب كما يدل قوله والمراد الرجوع من السفر
 تايبا والظاهر ان مراده بكونه بكونه بمعنى الدعاء
 انه ليس مخاطبا به اهل بل مفاد ربه ولذا قال
 اللهم اقر ب ايبا من سفرى وفيه تكلف **لا يفاد**
علينا حوبا يضم الحاء فتحها وهو حسنت كناية
 اوبيا ومن ضمها فقله تعالى انه كان حوبا كعبداي
 ذنبا عظيما وقد ذكرى بالكفر كما بينته في ضياء البيل
 الى معاني

وصف

الى معاني التنزيل وهو مصدر طاب كقال وفي القاموس
 الحاب والحبوب ويضم الهمز وحاب بكذا التحويا
 وقال ابن الجوزي قيل الفتح لفة الحجاز والضم لفة
 تميم والحديث اخرج احمد والطبراني وابن السني
 واخرج البزار وابو يعلى بلفظ اوبيا لربنا توبيا
 لا يفاد علينا حوبا وقد ذكرت زيادة في هذا المقام
 في الاما ذكر الهمز اي لا يدرك انما هو نفس الجملة الاخيرة
 وفي نسخة زيادة **قلت توبيا توبيا سوال التوبة**
اي اسالك توبية كاملة ولا يفاد حوبا اي لا يترك
الاما لا يتعين كون توبيا مفعولا له لسوء له ابل
 يجوز كونه مصدر اي تب علينا **الثامن ينبغي**
له ان يكون بعد رجوعه خير مما كان قبله يستدل
 به على بد الخ على تفسيره بالقبول كما مر في صدر
 الكتاب **فهذا** لوصف من **علامات قبول الحج** الخمس
 بها البر **وان يكون خيرا** الذي رجع اليه **مستمر**
في ازدياد زيادة كاملة كما يوردن به الصفة **تتم**
 يستلحق اهل القادح ان يصفوا له ما تيسر
 من طعام ونسب له نفسه اطعام الطعام عند
 قدومه للاتباع فيهما وكلاهما كما يفيد كلام القدا وابن
 سيد يسمى تقيفة بفتح التوف وكسر القاف وكه
 التثنية بعد ها مهمة فيها ويسم معانقة القادح
 اي غير الامرد ومصافحة خلافا لمن كره المعانقة كما ذكر
 ومن ثم حجه ابن عيينه بانه صلى الله عليه وسلم

عائق جعفر وقيله حين قدم من الحبشة ورد تخفيصه
ذلك جعفر وسكتا قال القاضي عياض في سكوته دليل
ظهور قول سفيان ونصويته وهو الحق انتهى
ويؤيده ما صح انه صلى الله عليه وسلم قبل زيد بن حارثة
واعتقه لما قدم المدينة قال ابن جماعة وهذا القليل
محمول عند اهل علم ما بين الحسين وكذا القليل
صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون بعد موته ونص
جماعة من الشافعية على كراهة تقبيل الوجه ومعاينة
غير القادم والطفل لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن
ذلك اما معاينة الامرد الجمل ومصاحفة من غير حائل فحرام
ويكره مصاحفة ذي العاهة **فصل ذكر قضي القضاة**
تقدم الخلاف في جواز اطلاقه في الوقوف بعدة فلا تفعل
اما وردي في الاحكام السلطانية بابا في الولاية على الجمع
بعد ان فصيل من جموع حاكم في المصالح **وانا اذكر ان**
الله تعالى لا خفاء على البياني في تأكيد هذه العبارة
كان تمت في مركز في التأكيد **قال ولاية الحج على ضربين**
احدهما بالرفع مبدأ خبره **ان تكون على تسعين**
الحج المنازل او اراثة المناهل **والثاني** على اقامه
الحج من مكة **اما الضرب الاول فهو ولاية سياسية** من
ساس سوس سوسا وقلت الواو يا لا تكسار ما قبلها
وقد بين له نزول امير **وسرط المتولي** على هذا العمل
ان يكون مطاعا في اراي وسماحة وهداية ليدفع
كيد المتكصص ويقال قطاع الطريق **والذي يجب عليه**
وجوبا

2072
وجوبا عند تمكنه منه وعدم معارضة ما هو اهم منه في هذه
الولاية عشرة اشياء **واجمع الناس في مسيرهم ونزولهم**
حتى لا يتفرقوا في احوالهم وفي نسخة باضافة المصدري
الثاني تدبيرهم في السير والنزول واعطاء كل طائفة
منهم مفادا المسمى في عرفهم بالتقطير **حتى يعرف**
كل فريق منهم مفاده اذا ساروا اذا نزلوا **ولا ينشأ**
زعوا ولا يضلق اعنة وظاهران هذا انهم يتقطر الركبان
اما اهل العراق والبصرة فانهم لا يربطون جمالهم
ويشير جملة بعضها في بعض وهل يجب عليه في التقطير
وضع كل فيما يليق به من الحال لان ترك ذلك لا يحمل
في العادة امت سبق لمحل استحقاقه ولا يحد عنه او
الخبر في كل الامر للنظر فيه بحال والذي يقدح ان من
سبق المحل استحقاقه ولا يجوز ارجاعه عنه الا ان نظر
العادة يكونه لمعين في كل عام فان لم يكن سبق وجب
عليه التدبير على حسب منازل الناس ولا يعود ان
من له مال كثير لا يامن عليه الا في محل مخصوص من الحج
ولم يسبق عليه انه يجب على الامير وضعه فيه وليس لمن
استحق محلا ربطا خطام بغيره في بغير من هو امامه
بغير ذنه لانه ربما يضرب الذابة او يتعبرها به فارقه
الاستناد لحجدار الغير والعادة الغالبة ان من يحمل
من القطار له محل مخصوص اذا نزلوا فالظاهر انه لا يجوز
لاحد سبقه اليه وان كانت الارض مباحة لان اطراد
العادة بذلك صير ذلك المحل مستحقا لمن استقر له

وان لم ينزل به فيما يظهر ويجعل خلافه وكذا في المياه ان طردت
العاده بذلك وكانت وسيفه ومن في اول الكتاب حكم المذمومة
الثالث يرفق بضم فائه هم في المير فانه رفيق بحسب
الرفق **ويسير يسير** اضيق محله ما لم يبق رضى ما هو
اهم منه كخوف عطش او عدو او فداغ علف ونحو ذلك
الرابع يسلك بهم اوضح الطريق واحسنها عند ثوبها
واختلافها فيما ذكر وفي نسخة واحصياها من الخصب
بدل احسنها **الخامس يرتاد** افتعال في المصباح ارتاد
الرجل المكي وراده مروده **لهم المياه والمراعى اذا**
قلت لم يبرحهم بذلك **السادس يحرم اذا نزلوا**
بالدوران بنفسه والعسكر عليهم **ويحرم ظهور اذا**
رجلوا بان يكون هو ومن معه بجناحهم والحجاج
في قلوبهم **حتى لا يتخطفهم متلصص** اسم فاعل
من التلصص السارق وذلك لان هذا الفعل بمنع
عادة لوصول مراده **السابع يلق عنهم الاذي ومن**
يصد هم عن المسير من فطاع الطريق والمتلصص
يقال ان قد ر عليه او بدله مال اذا اجابه الحجيج
اليه ولا يحل له ان يحبر احد على بذل الخفارة ان
امتنع منها لان بذل المال في الخفارة لا يجب اراد
ما ياخذ الرصد في المرصد ولا يجب البذل له بل
ذلك ما نفع الوجوب مطلقا ولا يتأفي ما هو من
وجوب اجرة الخفير وان القدرة عليه شرط له
لفرض الحج ولا يصح حمل كلامه هنا عليها لان الخفير

حيث

حيث طلبها اعتبرت القدرة عليها لوجوبه سواء
استوفى جملتها ام لا **الثامن يصالح بين المتنازعين**
ولا يتفرض للحكم بينهم الا ان يكون قد قوض
بالبناء لغير الفاعل اي من لم التفق بضم وهو جامع
لشرائطه وذلك لثبوت امر الحج هذه الا زمانه فيحكم
بينهم فان دخلوا ببلد او هو ما دونه له في الحكم
جائز له وحاكم البلد الحكم بينهم لان لكل منهما ولاية
عليهم ولو تنازعوا واخذ من الحجج **وولدت من**
البلد لم يحكم بينهم الا حاكم البلد لمعوم ولا يثبت
عليهما اختصاص ولا ولاية الامين بمقتضى يثبت معه فقط
التاسع ان يورد بجا نهرهم بالحيث فالنهر في النجاسة
فيه من الجنابة وبالمعجزة فالنهر في النجاسة من الجنابة
ولا يجاوز النهر بل الى الحد الا ان يكون يورث له
في الحد فيستوفى فيه اذا كان من اهل الاحتمار فيه
فان ولي مقله حكم بقوله امامه فان دخل بلد ا فيه
من يتولى اقامة الحدود على اهله اعاد الصمت
الى الحد المفهوم من الحدود ونحو ذلك اولى المذكور ولا
فان كان الذي من الحجج من فيه بيان للموصل ان ما
لجنابة قبل دخوله البلد فوالى الحجج اولى باقامة
الحد عليه لقيام سببه قبل وصوله للحد ولا يركب
البلد عليه وان كان ان يها بعد دخوله البلد
فوالى البلد اولى به بحتم تقييد بما اذا يرفع الامر
لامير الحج قبل دخول البلد فتح ميسر على والى البلد

الحكم ويحتمل خلافه وهو منقذ ثم اعلم انه يجتمع على
جميع من اقام لهم متفرقة لكل امير فاذا اختاصم شامي
ومصري مثلا وكان الحكم مفوضا لكل امير في ركنه فا
لا وجه انه ان كان ثمة ذو ولاية عامة تفيد الرفع اليه
والاخير المدعي العاشرة ان يرعى اتساع الوقت
حتى يامن الفوت لو عرض عارض يمنع السير في
الاننا ولا يلحقهم بالتأخير ضيق في الحث على السير
فاذا وصلوا الميقات املهم للاحلام ولا وقامة سنة
السابقة في بابه ويجه ان ذلك واجب عليه اخذ امن
فقد لهم يجب على المحتسب الامر بصلافة الفيد وان لم
تكن واجبة واما دخوله بهم مكة اذا اتسع الوقت
فواجب بلا ريب لما فيه من المصالح العامة التي
يخطر اليها اكثر الحجيج فان كان الوقت واسعا
دخل بهم مكة وخرج مع اهلها الى منى ثم الى عرفات
وان كان ضيقا عدل عن مكة الى عرفات مخافة من
الفوت لما فيه من مزيد الضرر بتعيق القضا العام
القابل وغير ذلك مما تقدم فاذا وصل الحجج مكة بعد
تمام الحج فمن لم يكن على من العود لبلده شامل
من نفى الاقامة بمكة ومن لا ينية له والاول ظاهر
والثاني يحتمل بقا الولاية عليه لانه الاصل استمرارها
القاطعة انقطاعها لان الدخول نفسه قاطع لها
الا ان يوجد مقتضيه من العزم على العود ولم
يوجد والاول اقرب ولا يسلم ان نفس الدخول
قاطع

252
قاطع لبقا الاحكام مدة النسك اتفاقا **والثانية**
في الولاية والى الحجج لانه خرج عنهم اي ان نفى الاقامة
ومن كان على عزم العود فهو تحت ولايته
وملتن مع احكام طاعة لعدم الخروج عنه فاذا
قضى الناس جميعهم مصدر مضاف فيفعلون له امهاتهم
الايام التي جرت العادة بها لا تجازحوا بحجهم **كانها**
كانت في عصر مؤلف دون العشرة كما يوصي اليه صفة
جمع القلة او هي فيما زاد لان محل كون جمع العلة كما
دونها ان كان تكرة والافلا في ولا يعمل عليهم في
الخروج قبل زمن انجازها فيفيض بهم بالنسبة في
جوان النفي او النهي فاذا رجعوا من الحج سار بهم
نذبا الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيارته
قبلة وعناية حرمة وامتثال الاحاديث الامرة بها
وذلك السير لها وان لم يكن من فروض الحج فهو من
مند وباتن الشرع المستحبة استحبابا موكلا ومن عادات
الحجج المستحسنة وبين المستحبة جناس لا يخفى
تدريكون في عوده بهم لبلدهم ملتن ما ما فيهم من
الحقوق ما كان ملتن ما ما منها في ذهابه حتى
يصل الى البلد الذي سار بهم منه ذكر البلد وهو
جايز كتائنه كما في المصباح المستقطع عنهم ولا ينية
بالعود اليه ظاهرا انقطاعها لوصوله لمبدأ السفر من
السورة في المسورة والعمارة في غير المسورة **الضرب**
الثاني ان تكون الولاية على اقامة الحج فهو بمنزلة

الامام في اقامة الصلوات لا ولاية له على شيء من الاموال
والانفس فمن الشروط المتغيرة في اقامة الصلوات من كون
قارئها غير ملزم بالعادة لهما ان يكون عالما اي
عارفا وكذا عداه بالوجود في فضلها سكة الحج واحكامه
وموافقة وياومه وتكون مدة ولايته سبعة ايام او لها
من صلاة الظهر اليوم السابع من ذي الحجة شروع
في الخطبة بعد صلاة الظهر في ذلك في مبادي
النسك واخرها اليوم الثالث اي انهما من ايام
التسوية ظاهر ان فقد لتفرد الاول وهو فيما قبلها
وما بعد ها احد الرعايا ليس عليه مدار ولا له ولاية
وليس من الولاية جمع والى كفضاء جمع قاض
ان كان مطلق الولاية على الحج بان وليها من غير
تقييد بعام مخصوص فله اقامة كل سنة لانه مطلق
الولاية ما مصد ربه ظرفيه صلتها لم يحد بالبيتا لغير الفاعل
عنه اي مدة عدم عزله وان عقدت الولاية له خاصة على
عام واحد فقط لم ينعده المتولي الامام الي غيره الا
بولاية اخرى لقصد لولاية على ذلك العام والذي يخص
بولاية ويكفون نظره عليه قدم على متعلقه اي قوله
مقصودا غير متجاوز له اهتما ما به والذي مبدا خبر خمسة
احكام متفق عليها وسادس مختلف فيه احدها
اعلام الناس واخبارهم بوقت احرامهم في الخطبة
يوم السابع وانه لمن بركة صبح الثامن بعد
طلوع

طلوع الشمس عند التوجه لمي وبالحج الى مشا
عرهم المشروعة لهم من الذهاب اول صخرة الثامن
لمي ليكن ثانيا بعين له ومقتفين متبعين لا فاعله
والثاني الخبر بعد خبرا وحال من ضمير الخبر الثالث
ترتيبها المتناسكة على ما استقر الشرع عليه فلا يقدم
مؤخرا ولا يؤخر مقدم ما اتباعا سواء كان الترتيب
مستحبا كالترتيب بين جمرة العقبة والحلق والطواف
او واجبا كتقديم الوقوف على كل من الرمي والطواف
وعلى طلب الترتيب منه بقوله لانه متبع فلو غير
ربما تفهمت القامة ان السنة كما فعل فيوقع الناس
في الخطا والخطا الثالث تقديم الموافاة بمقامه
فيها وسره عنها كما تتقد رصلا اماموم بصلا
الامام اعلم ان الجبج يا تون من جميع الموافاة فاحصا
تلك الولاية في واحد متقد ر فامتبعه ان ولي على
كل اهل جهة واحد جان وقد رلهم ميقا نهم واعلمهم
بما سكرهم ولا يتجاوزهم الي غيرهم وان لم ينص على
توليته احد من الخطب الحج خطب كل قومه وان ولي
جميع الجبج وجب عليه الاستنا به ان امكنه فيرسل
لكل ميقا ت من يفهم به ليبين احكامه لمن مر به
الرابع اتباعه في الاذكار المشروعة والثامن
على دعائه لانه نائب الامام النائب عن المصطفى
صلي الله عليه وسلم في اقامة هذا الشعار الخامس
اما مشهم في الصلوات التي شرعت خطب الحج فيها

و جمع الحجج عليها وهي أربع خطب سبق ذكرها
في الباب الثالث وأعاد زيادة تقدير بقوله الأولي
منها بعد صلاة الظهر يوم السابع من ذى
الحجة وهي أول سر وعده في مناسك بعد الاحرام
لما علمت أنه يأتى بها وهو محرم فيفتتحها بالتلبية
أن كان محرما وبالتكبير إن كان حلالا وليس له أن
ينفر النفر الأول بل يصح عنه ليلة الثالث من أيام
التشريق وينفر النفر الثاني من غده بعد الرمي
لأنه متبوع فلم ينفر لا بعد أعمال المناسك فإذا
حصل النفر الثاني انقضى ولايته لتتمام الحج ظاهره
حرمة النفر قبل ذلك عليه قال الشارح وله وجه
ونقله في المجموع عن الماوردي خالف ما قاله في الآ
حكام السلطانية فقال في حاويه الأولي له ذلك قال
بعض المتأخرين والأول عريب قال بعضهم لكنه
متأخر وقال بعضهم أن كان الناس في خصب وحة
نفر بهم النفر الثاني والنفر النفر الأول
تحقيقا ورفع المساق وأما الحكم السادس المتخلف
فيه قلنا أنه أحدها إذا قبل بعض الحجج ما يقتضي
تفريدا أو حدا فإن كان لا يتصلق بالحج لم يكن له
تفريده ولا حده لأن غير مول على ذلك وإن كان
له أي للمقتضي للتفريده والحد تعلق بالحج فله تفريده
وهل له حده فيه وجهان أو جهات المنع لبس الحج على
الدراء ما أمكن فلا بد من ثبوت سمي الأولي

للحد

للحد فلذا جاز للزوج والولي والمعلم الثاني لا يجوز
أن يحكم بين الحجيج إذا فيما يتنازعون فيه مما لا يتعلق
بالحج لأنه لم يبق له إليه وفي المتعلق بالحج كالزوجه
إذا تنازعاني أحباب الكفارة بالوطئ منه وفي مؤنة
المرأة بحج في القضا للنسك الذي أفسده عليها وجهان
قال الشارح إذا تأملت هذا أنه يحق له أن ينفر
وإن امتناع الحج عليه فيما مر فيه ظهر ذلك أن الأقرب
من الوجهين أن له الحكم والالتزام في المتعلق بالحج
الثالث أن يفعل بعضهم ما يقتضي فدية كستر
بعض الرأس للرجل المحرم فله أن يعرفه وجوبها
ويأمره بأخذ جها لأن ذلك من تعابيع ولايته
وهل له الرأيه بالأخذ فيه الوجهان علمت
أوجهها مما ذكر فيما قبلها في العلم أنه ليس لأحد
الحج المولي إقامة أن يذكر عليهم ما يسوق فعله
الآن أن يخاف اقتداء الناس بفاعله ظاهره جواز
الإنكار حينئذ وله وجه ويحمل وجوبه وهف
الأقرب علم يترتب عليه من المفاسد وليس له
أن يحمل الناس على مذهبه أي إلا أن قلنا جواز
حكمه فيما مر ورفعنا إليه قضية فله الحكم فيها بمذهبه
وحمل المنداعية عليه لأنه كالحاكم الشرعي ولو أقام
للناس المناسك كما جاز عن الشارح صلى الله عليه
وسلم وهو حلال عن محرم وصفه في ضحي كذا ذلك
كرهه خفيفة أي أنه خلاف الأولي إذا شرط الكراهة

